

الفِقْهُ الْمَلِكِيُّ

وَأَدِلَّتُهُ
مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ

بقلم
سعد يوسف محمد أبو عزيز



مع تعليلاته

تأليف الشيخ
عبد العزيز بن عبد الله بن باز
مراجعة
صالح العثيمين

المكتبة التوفيقية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفقه الملبس

وَأَدِلَّتْهُ

مِنَ الْفَرَّانِ وَالسُّنَّةِ

تَأَلَّفَ

سَعْدُ يُونُسَ أَبُو غَزِيرٍ



أمام الباب الأخضر - سيلفا الحسين

٥٩٢٢٤١٠ ٥٩٠٤١٧٥

جميع الحقوق محفوظة

جميع الحقوق الماكية الأدبية والفنية محفوظة
لمكتبة التوفيقية (القاهرة-مصر) ويحظر طبع أو
تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ
أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر
خطياً .

Copyright ©
All Rights reserved

Exclusive rights by Al Tawfikia Bookshop
(Cairo-Egypt) No part of this publication may
be translated, reproduced, distributed in any
form or by any means, or stored in a data
base or retrieval system, without the prior
written permission of the publisher.

المكتبة التوفيقية

القاهرة - مصر
العنوان: أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين
تليفون: ٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠ (٠٠٢٠٢)
فاكس: ٦٨٤٧٩٥٧

Al Tawfikia Bookshop

Cairo-Egypt

Add.: In Front of the Green Door Of El Hussein

Tel : (00202) 5904175 - 5922410

Fax : 6847957

إشراف

توفيق شعلان

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفقه الميسر

في ضوء الكتاب والسنة وفهم السلف

[١]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

● تعريف عام بالفقه وفضله ●

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن علم الفقه - كما يقول الإمام ابن نجيم - رحمه الله تعالى - من أشرف العلوم قدراً، وأعظمها أجراً، وأتمها عائدة، وأعظمها فائدة، وأعلىها مرتبة، وأسناها منقبة، يملأ العيون نوراً، والقلوب سروراً، والصدور انشراحاً، ويفيد الأمور اتساعاً وانفتاحاً، هذا لأن ما بالخاص والعام من الاستقرار على سنن النظام، والاستمرار على وتيرة الاجتماع والالتزام، إنما هو بمعرفة الحلال من الحرام، والتمييز بين الجائز والفاقد في وجوه الأحكام، بحوره زاخرة، ورياضه ناضرة، ونجومه زاهرة، وأصوله ثابتة، وفروعه نابتة، لا يقنى بكثرة الإنفاق كثرة، ولا يبلى على طول الزمان عزه.

أهله قوام الدين وقوامه، وبهم انتظامه وانتظامه، وإليه المخرج في الدنيا وأمور الآخرة، والمرجع في التدريس والفتوى. وهذا الفن لا يدرك بالتسنى، ولا ينال بسوف ولعل ولو أنى! ولا يناله إلا من كشف عن ساعد الجد، وشمر، واعتزل أهله^(١)، وشد المثز وخاض البحار، وخالط العجاج، يدأب^(٢) في التكرار والمطالعة بكرة وأصيلاً، ينصب نفسه للتأليف والتحرير بياناً ومقيلاً، ليس له همة إلا معضلة يحلها، أو مستصعبة عزت على القاصرين إلا ويرتقى إليها ويحلها، على أن ذلك ليس من كسب العبد، وإنما هو من فضل الله يؤتيه من يشاء^{١. هـ}.

تعريفه:

الفقه «لغة»: هو الفهم، وقيل: فهم ما دق. والتفقه: هو أخذ الفقه شيئاً فشيئاً. وكذلك قالوا في الفقه: هو بذل الوسع والمجهود في طلب الحكم الشرعي ممن هو أهله.

وشرعاً: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية، والمستمدة من الأدلة المجمع عليها: من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.

(١) دون ضرر.

(٢) الدأب: التعب.

وفائدته: امثال الأوامر، واجتناب النواهي.

وغايته: انتظام أمر المعاش والمعاد، مع الفوز بكل خير دنيوى وآخرى، كما قال ابن حجر - رحمه الله -.

الترغيب فيه:

ورد فى فضل الفقه وأهله آيات وأحاديث كثيرة، منها:

(١) قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (١).

(٢) وعن معاوية بن أبى سفيان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ يُرِدِ اللهَ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَيُعْطَى اللهُ» (٢).

(٣) وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَرَعَاها، ثُمَّ بَلَغَهَا عَنِّي، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ» (٣).

(٤) وعنه - أيضًا - قال: قال رسول الله ﷺ: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» (٤).

(٥) وعن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «سَتَأْتِيَكُمُ أَقْوَامٌ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ، فَإِذَا أَتَيْتُمُوهُمْ فَقُولُوا لَهُمْ: مَرْحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَافْتَنُوهُمْ». قلت للحكم (٥): ما «افتنهم»؟ قال: علمهم (٦).

أخى الكريم:

وهذا الكتاب الذى بين يديك، والموسوم بـ«الفقه الميسر، وأدلته»، يعلم الله تعالى كم بذلت فيه من جهد، وقد راعيت فيه الآتى:

(١) تقديم الأحكام الفقهية للقارئ مؤيدة بالأدلة فى أسلوب سهل ميسر، دون تطويل ممل، ولا تقصير مخل.

(٢) الابتعاد عن الخلافات الفقهية قدر الاستطاعة.

(١) سورة التوبة: ١٢٢.

(٢) رواه مسلم (١٠٠) (١٠٣٨).

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٩٤).

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٨٤).

(٥) أحد الروايات.

(٦) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٠٣)، «الصحيح» (٢٨٠).

- (٣) انتقاء الرأي الرَّاجح - من وجهة نظري - في كل مسألة فقهية تقريباً .
(٤) تخريج الأحاديث الواردة بالكتاب وبيان درجة كل حديث تقريباً .
(٥) ضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بالشكل .
(٦) التوفيق بين الأدلة التي ظاهرها التناقض .
(٧) محاولة جمع الفقه في «مجلد واحد» ليسهل على القارئ حمله ، والسفر به ، والانتفاع بما فيه .

هذا ، ومع ما ذكرتُ :

لكنَّ قُدْرَةَ مِثْلِي غَيْرُ خَافِيَةٍ وَالنَّمْلُ يُعْذِرُ فِي الْقَدَرِ الَّذِي حَمَلَا
وَاللَّهُ وَحْدَهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ ،

كتبه / الرَّاجِي عَفْوَرَبَهُ

سعد يوسف محمود أبو عزيز

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



الطَّهارة

الطَّهارة في اللغة: التَّزَاهَةُ عن الأَقْدَارِ.

وفي الشَّرْع: رفعُ ما يَمْنَعُ الصَّلَاةَ مِنْ حَدَثٍ أَوْ نَجَاسَةٍ بِالماءِ، أَوْ رَفْعِ حُكْمِهِ بِالتُّرَابِ^(١).

والطَّهارة لها أربع مراتب:

المرتبة الأولى: تطهير الظاهر عن الأحداث وعن الأخبات والفضلات.

المرتبة الثانية: تطهير الجوارح عن الجرائم والآثام.

المرتبة الثالثة: تطهير القلب عن الأخلاق المذمومة، والرذائل الممقوتة.

المرتبة الرابعة: تطهير السرِّ عمَّا سوى الله تعالى، وهى طهارة الأنبياء - صلوات الله عليهم - والصَّديقين^(٢).

وعن أهمية الطهارة: روى مسلم في «صحيحه» عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الطَّهَورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ»^(٣).

أقسام المياه

اعلم -أخى الكريم- أن المياه تنقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: الماء المطلق:

وحُكْمُهُ أَنَّهُ طَهُورٌ: أى أَنَّهُ طَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ مُطَهَّرٌ لغيره، يَرْفَعُ الْحَدَثَ وَيُزِيلُ النَّجَسَ، وَيَنْدَرِجُ تَحْتَهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ مَا يَأْتِي:

(١) ماءُ الْمَطَرِ وَالتَّلْجِ وَالبَرَدِ، لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾^(٤).

ولقوله ﷺ: «... اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالتَّلْجِ وَالمَاءِ وَالبَرَدِ»^(٥).

(٢) ماءُ الْبَحْرِ، لقوله ﷺ: لَمَّا سُئِلَ عَنْ مَاءِ الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهَورُ مِثْرُهُ، الْحِلُّ مِثْرُهُ»^(٦).

(١) «المغنى» لابن قدامة: (١/ ١٢).

(٢) «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي (١/ ٢٢٣).

(٣) رواه مسلم في «صحيحه» (٢٢٣).

(٤) سورة الفرقان: ٢٨.

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٦٦٣).

(٦) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (٥٩).

(٣) ماء زمزم، لما ثبت من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بسجل^(١) من ماء زمزم فشرب منه وتوضأ»^(٢).

(٤) الماء المتغير بطول المكث، أو بسبب مقره، أو بمخالطة ما لا ينفك عنه غالباً، كالطحلب وورق الشجر، فإن اسم الماء المطلق يتناوله باتفاق العلماء.

القسم الثاني: الماء المُستعمل:

وهو الماء المتساقط من أعضاء المتوضئ والمغتسل، وحكمه أنه طهور كالماء المطلق، والدليل:

عن الربيع بنت مَعُود بن عَفْرَاء: أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه من فضل ماء كان في يده^(٣).

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليتوضأ منها -أو يغتسل- فقالت له: يا رسول الله، إني كنت جنباً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ»^(٤).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد، ونحن جنبان»^(٥).

القسم الثالث: الماء الذي خالطه طاهر كالذقيق والصابون ونحوهما:

وحكمه أنه طهور ما دام حافظاً لإطلاقه، فإن خرج عن إطلاقه بحيث صار لا يتناوله اسم الماء المطلق كان طاهراً في نفسه، غير مطهر لغيره، والدليل:

عن أم عطية، قالت: دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته «زينب» فقال: «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك -إن رأيتم - بماء وسدر واجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور، فإذا فرغتن فأذنيني»، فلما فرغنا آذناه، فأعطانا حقوه^(٦)، فقال: «أشعرنها إياه»^(٧) تعنى: إزاره.

(١) السجل: الدلو المملوء.

(٢) حسن: «زوائد المسند» وحسنه الألباني «تمام المنة» (٤٦)، وصححه الشيخ أحمد شاكر.

(٣) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (١٢٠).

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٦١).

(٥) متفق عليه.

(٦) حقوه: إزاره.

(٧) «أشعرنها إياه». أي: اجعلنه شعاراً لها وهو الثوب الذي يلي الجسد، سُمي شعاراً لأنه يلي شعر الجسد، والحكمة في إشعارها إياه تبريكها به قاله النووي في شرح مسلم (٦/٧).

القسم الرابع: الماء الذي لاقتته النجاسة: وله حالتان:

الأولى: أن تغير النجاسة طعمه أو لونه أو ريحه وهو في هذه الحالة لا يجوز التطهر به إجماعاً.

الثانية: أن يبقى على إطلاقه: بأن لا يتغير أحد أوصافه الثلاثة. وحكمه أنه طاهر مطهر، قل أو كثر^(١)، والدليل:

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سئل رسول الله ﷺ عن الماء، وما ينويه من الدواب والسباع؟ فقال ﷺ: «إذا كان الماء قُلَّتَيْنِ»^(٢) لم يحمل الخبث»^(٣).

وعن أبي سعيد الخدري: أنه قيل لرسول الله ﷺ: أتوضأ من بئر بضاعة؟ -وهي بئر يطرح فيها الحيض ولحم الكلاب والنتن- فقال رسول الله ﷺ: «الماء طهور، لا ينجسه شيء»^(٤).

حكم السُّور

السُّور: هو بقية الشيء، والمراد به: ما بقى في الإناء من الماء بعد شرب الإنسان أو الحيوان. وهو أنواع:

(١) سور الادمي، وهو طاهر لقوله تعالى: «ولقد كرّمنا بني آدم»^(٥).

ومن تكرّمه طهارته حياً وميتاً، ولا يؤثر في هذا حيض المرأة ولا جنابة الرجل لقول عائشة رضي الله عنها: «كنت أشرب وأنا حائض، فأناوله النبي ﷺ فيضع فاه على موضع فيّ، فيشرب»^(٦).

وأما المشركون، فنجاستهم في الاعتقاد لخبث باطنهم، ولقد كانوا يخالطون المسلمين وترّد وفودهم على رسول الله ﷺ ويدخلون المسجد ولم يأمر بغسل شيء مما أصابته أبدانهم.

(٢) سور ما يؤكل لحمه: وهو طاهر قولاً واحداً. قال ابن المنذر -رحمه الله-: «أجمع أهل العلم على أن سور ما أكل لحمه يجوز شربه والوضوء به». وذلك لأن لعاب مأكول اللحم متوكّد من لحم طاهر فأخذ حكمه.

(١) «فقه السنة» (١٣/١).

(٢) قال الإمام الشافعي -رحمه الله-: «من قلال هجر، وذلك نحو من خمسمائة رطل».

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٥٦).

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٥٩).

(٥) سورة الإسراء: ٧٠.

(٦) رواه أحمد ومسلم وغيرها.

(٣) سؤر الحمار الأهلي والبغل، وجوارح الطير: كالصقر والحدأة، وسباع البهائم: كالذئب والتمر، والأسد: فالراجع كما ذهب إليه أكثر أهل العلم أن أسار هذه الحيوانات طاهر، لأنه يشق التحرز منها غالباً^(١).

(٤) سؤر الكلب والخنزير، وهو نجس قولاً واحداً، أما سؤر الكلب، فلما ورد في «صحيح مسلم» و«سنن أبي داود» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبع مرارٍ أولاًهن بتراب». وأما سؤر الخنزير فلنجسه وقذارته.

معجزة:

كشف العلم الحديث الأضرار الناشئة عن إهمال غسل نجاسة الكلب على الصورة التي جاء بها الإسلام، وحدد الأمراض التي يحملها الكلب ويقوم بتوصيلها إلى الإنسان، ومنها: مرض الكلب ويسمى (جوع الهواء)، ومرض الجنون^(٢)، ومرض «الهيذاني» وينشأ من دودة خاصة في جوف الكلب تسمى «تينا أكينوككس»، وهي دودة خطيرة قد تودي بالحياة، ومرض «ديبليديم كنيسنم» وينشأ هذا المرض من دودة شريطية^(٣)...

(٥) سؤر الهرة: وهو طاهر، والدليل:

عن داود بن صالح بن دينار التمار، عن أمه: أن مولاتها أرسلتها بهريسة إلى عائشة رضي الله عنها فوجدتها تصلّي، فأشارت إلى أن ضعيها، فجاءت هرة فأكلت منها، فلما انصرفت أكلت من حيث أكلت الهرة، فقالت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم»، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلها^(٤). وقال أبو هريرة رضي الله عنه: «إذا ولغ الهرة غسل مرة»^(٥).

النجاسات

النجاسة: هي القذارة التي يجب على المسلم أن يتنزّه عنها ويغسل ما أصابه منها. ومن هذه النجاسات ما يأتي:

(١) انظر: «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء بالسعودية» (٥/ ٣٨٠)، والمغني (١/ ٦٨).

(٢) «الإسلام والطب» د. محمد وصفي (٢٨١- وما بعدها).

(٣) نفس المرجع.

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٦٩).

(٥) رواه أبو داود، وقال الألباني: «صحيح موقوف»، وصح أيضاً مرفوعاً، انظر: «صحيح سنن أبي داود» (٦٥).

(١) بول الأدمى وغائطه: ويكون تطهيره بالغسل والإزالة كالتالى:

أ - تطهير بول الغلام والجارية:

• عن لبابة بنت الحارث، قالت: كان الحسين بن على فى حجر رسول الله ﷺ فبال عليه، فقلت: البس ثوباً، وأعطنى إزارك حتى أغسله، قال: «إنما يغسل من بول الأنثى، ويُنضح (١) من بول الذكر» (٢).

• وعن عائشة رضيها قالت: أتى رسول الله ﷺ بصبي يرضع فبال فى حجره فدعا بماء فصبه عليه (٣).

قال الإمام النووى -رحمه الله تعالى-: «النضح إنما يجزىء ما دام الصبي يقتصر به على الرضاع، أما إذا أكل الطعام على جهة التغذية فإنه يجب الغسل بلا خلاف» (٤).

ب- تطهير النعل: يكون بذلك فى الأرض: فعن أبى هريرة رضي: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى فإن التراب له طهور» (٥).

ج- تطهير ذيل ثوب المرأة: يطهره التراب: فعن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف أنها سألت أم سلمة زوج النبی ﷺ، فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي، وأمشى فى المكان القذر، فقالت أم سلمة: قال رسول الله ﷺ: «يطهره ما بعده» (٦).

د - تطهير الأرض والفراش: إذا أصاب البول أو الغائط الأرض أو الفراش، فإن الغائط يزال ويصب على مكانه ماء، أما البول فيكاثر بالماء، فعن أبى هريرة رضي: أن أعرابياً دخل المسجد ورسول الله ﷺ جالس فصلّى ركعتين، ثم قال: اللهم ارحمنى ومحمدًا ولا ترحم معنا أحداً، فقال النبي ﷺ: «لقد تحجرت واسعا». ثم لم يلبث أن بال فى ناحية المسجد، فأسرع الناس إليه، فنهاسهم النبي ﷺ وقال: «إنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين، صبوا عليه سجلاً» (٧) من ماء أو قال: «ذنوباً من ماء» (٨).

(١) النضح: هو البلّ بالماء والرّش، فبول الغلام الذى لم يطعم ولم يأكل يكفى فيه أن يرش فيتبع بالماء دون قرك ولا عصر حتى يشمل كله.

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٣٦١).

(٣) رواه مسلم (٢٨٦).

(٤) «صحيح مسلم بشرح النووى» (٥٢٨/٣).

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٣٧١).

(٦) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٣٦٩).

(٧) السجل: الذلّو الواسعة الملائى، ولا يقال لها ذلك وهى فارغة، والذنوب كذلك.

(٨) رواه أبو داود والبخارى.

وإنما أمر النبي ﷺ بذلك استعجالاً لطهارة الأرض، فلو تركت حتى جفت وذهب أثر النجاسة طهرت لحديث ابن عمر رضيهما الله عنهما قال: «كانت الكلاب تبول في المسجد وتقبل وتُدبر زمان رسول الله ﷺ فلم يكونوا يرشون شيئاً» (١).

فائدة:

(٢) **المدى:** وهو ماء أبيض شفاف لزج يخرج عند التفكير في الجماع أو عند الملاعبة، أو بسبب مَرَضٍ أو بَرْدٍ، ولا يكون دافقاً ولا يعقبه فتور، وربما لا يُحَسُّ بخروجه، ويكون للرجل والمرأة وهو في النساء أكثر، وهو نجس باتفاق العلماء، فمن حصل له ذلك، فليغسل ذكره وأُنثْيَه (٢)، وليتوضأ وضوءه للصلاة، ويغسل ما أصاب البدن، ويرش كفاً من ماء على ما أصاب الثوب، والدليل:

• عن عليّ، قال: كُنْتُ رَجُلًا مَرَّاءً، فجعلتُ أَغْتَسِلُ حتى تشقق ظهري، فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ أو ذُكِرَ له - فقال رسول الله ﷺ: «لا تفعل، إذا رأيتَ الْمَدَى فَاغْسِلْ ذَكَرَكَ وتوضأ وضوءَكَ للصلاة، فإذا فَضَخْتَ (٣) الماءَ فَاغْتَسِلْ» (٤).

• وعن المقداد، قال: قال رسول الله ﷺ: «لِيَغْسِلْ ذَكَرَهُ وَأُنْثْيَاهُ» (٥).

• وعن سهل بن حنيف، قال: كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَدَى شِدَّةً، وَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ الْاِغْتِسَالِ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوَضُوءُ» قلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ بِمَا يُصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ؟ قَالَ: «يَكْفِيكَ بَأَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتَنْضِجَ بِهَا مِنْ ثَوْبِكَ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَهُ» (٦).

(٣) **الودى:** وهو ماء أبيض ثخين يخرج بعد البول، وهو نجس، عن ابن عباس، قال: «الْمَنَى وَالْوَدَى وَالْمَدَى، أَمَّا الْمَنَى فَهُوَ الَّذِي مِنْهُ الْغُسْلُ، وَأَمَّا الْوَدَى وَالْمَدَى فَقَالَ: اغْسِلْ ذَكَرَكَ أَوْ مَذَاقِيرَكَ وتوضأ وضوءَكَ للصلاة» (٧).

قال الشيخ ابن باز - رحمه الله -: «غسل الأثنين خاص بالمدى دون الودى».

(١) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٣٦٨).

(٢) أُنْثْيَاهُ: خَصِيَّتَاهُ.

(٣) الْفَضْخ: الدَّفْقُ - يَعْنِي - إِذَا أَنْزَلْتَ الْمَنَى فَاغْتَسِلْ.

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٩٠).

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٩٢).

(٦) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (١٩٥).

(٧) أخرجه البيهقي (١/١١٥).

(٤) **المني**: وهو ماء أبيض يخرج دفقًا بلذّة ويوجب الغسل، وهو طاهر على الصحيح، ولكن يستحب غسله إذا كان رطبًا، وفركه إذا كان يابسًا^(١)، والدليل:

• روى مسلم في «صحيحه» عن عائشة رضي الله عنها في المنى، قالت: كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ ^(٢).

• وعنهما -أيضًا- أن رسول الله ﷺ كان يغسل المنى ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر إلى أثر الغسل فيه ^(٣).

قال الترمذي -رحمه الله-: «وحدث عائشة: أنها غسلت منيًا من ثوب رسول الله ﷺ، ليس بمخالف لحديث الفرق، لأنه وإن كان الفرق يُجزى، فقد يستحب للرجل أن لا يرى على ثوبه أثره».

قال ابن عباس: «المني بمنزلة المخاط، فأمطه عنك ولو بإذخرة» ^(٤).

(٥) **دم الحيض**: وهو نجس، فإذا أصاب ثوبًا وجب غسله:

عن أسماء، قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إحدانا يُصيبُ ثوبها من دم الحيضة كيف نصنع به؟

قال: «تحتّه» ^(٥) ثم تقرّصه ^(٦) بالماء ثم تنضحه ثم تصلّي فيه ^(٧).

قال الإمام النووي -رحمه الله-: «وفي هذا الحديث وجوب غسل النجاسة بالماء، ويُؤخذ منه أن من غسل بالخلّ أو غيره من المائعات لم يجزئه لأنه ترك المأمور به» ^(٨).

هذا، وإذا غسلت النجاسة العينية فبقى لونها لم يضره.

(٦) **لعاب الكلب**: وهو نجس، والدليل:

قوله ﷺ: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرّات أو لاهن بالتراب» ^(٩).

(١) «طهور المسلم» د. سعيد بن وهب القحطاني ^(١٦).

(٢) رواه مسلم في «صحيحه» (٢٨٨).

(٣) رواه مسلم في «صحيحه» (٢٨٩).

(٤) الإذخر: عشبة طيبة الرائحة نبت في الحجاز.

(٥) تحتّه: تقشره وتحكّه وتحتّه.

(٦) تقرّصه: تدلكه بأطراف أصابعها ليتحلل ويخرج.

(٧) أخرجه مسلم (٢٩١).

(٨) «صحيح مسلم بشرح النووي» (٥٣١/٣).

(٩) رواه مسلم، وقد تقدم قريبًا.

قال الإمام النووي - رحمه الله - :

«... مذهبتنا ومذهب الجماهير أنه ينجس ما ولغ فيه، ولا فرق بين الكلب المأذون في اقتنائه وغيره، ولا بين كلب البدوي والحضري لعموم اللفظ» (١).

(٧) الميتة: وهي ما مات حتف أنفه من غير ذكاة شرعية - أى من غير ذبح شرعى - وهي نجسة، ولكن يستثنى منها:

أ - ميتة السمك والجراد، والدليل:

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدِمَانٌ: أَمَّا الْمَيْتَتَانِ: فَالْحَوْتَ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدِّمَانُ: فَالْكَبِدُ وَالطُّحَالُ» (٢).

ب - ميتة ما لا دم له سائل: كالنحل، والذباب، والنمل، والبوق، والبراغيث ونحوها، والدليل:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه، فإن في أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء» (٣).

معجزة:

قال الإمام ابن حجر: «قال الخطابي: تكلم على هذا الحديث من لا خلاق له، فقال: كيف يجتمع الشفاء والداء في جناحي الذباب، وكيف يعلم ذلك من نفسه حتى يقدم جناح الداء؟»

قال الخطابي: وهذا سؤال جاهل أو متجاهل، فإن كثيراً من الحيوان قد جمع الصفات المتضادة، وقد آلف الله بينهما وقهرها على الاجتماع» (٤).

قلت: وقد أكد الطب الحديث ما جاء به الحديث الشريف، فقد جاء في مجلة «التجارب الطبية» الإنجليزية العدد ١٠٣٧ سنة ١٩٢٧م ما ترجمته: «لقد أطعم الذباب من زرع ميكروبات بعض الأمراض، وبعد حين من الزمن ماتت تلك الجراثيم واختفى أثرها، وتكونت في الذباب مادة مفترسة للجراثيم بكتريوناج، ولو وضعت خلاصة من الذباب في محلول ملحي لاحتوت على الآتي:

أولاً: البكتريوناج وهي قيد أربعة أنواع من الجراثيم المولدة للأمراض.

(١) «صحيح مسلم بشرح النووي» (٣/ ٥٢٠).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد، وغيره، وانظر: «الصحيح» (١١١٨)، و«صحيح الجامع» (٢١٠).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الطب».

(٤) «فتح الباري» (٣٦٤/ ١٢) بتصرف.

ثانيًا: مادة أخرى نافعة للمناعة ضد أربعة أنواع أخرى من الجراثيم^(١) ١. هـ.
وبهذا، فقد كشف العلم الحديث عن الحقائق المذهلة التي سبق إليها الإسلام،
فماذا يقول الأفاكون؟ .

ج- عظيم الميتة وقرنها وظفرها وشعرها وريشها:

قال الزهري -رحمه الله- في عظام الموتى -نحو الفيل وغيره-:
«أدركتُ ناسًا من سلف العلماء يمتشطون بها ويدهنون فيها، لا يروُن به بأسًا» .

(٨) جلد الميتة قبل دباغها:

قال الشيخ الألباني -رحمه الله-: « قد قام الدليل على نجاسة جلد الميتة في
أحاديث كثيرة معروفة كقوله ﷺ:

«إذا دبغ^(٢) إلاهاب^(٣) فقد طهر» رواه مسلم وغيره^(٤) ١. هـ.

وقال الشيخ ابن باز -رحمه الله-: «واختلف في إهاب ما لا يؤكل لحمه هل يطهر
بالدبغ أم لا؟ فقليل: حديث الدباغ عام لجميع الجلود حتى جلود السباع. وقيل: إنه
خاص بما يؤكل لحمه، وأحسن الأقوال وأقربها، وأظهرها أن الدباغ خاص بما يؤكل
لحمه، وإن كان القول الآخر قوي^(٥)» .

(٩) الفأرة:

إذا وقعت الفأرة في السمن، تُلقي وما حولها، والدليل:

عن ميمونة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة سقطت في سمن، فقال:
«ألقوها وما حولها فأطرحوه وكلوا سمنكم»^(٦) . هذا إذا لم يكن في السمن المتبقي أثر
النجاسة في طعمه أو لونه أو رائحته، وإلا ألقى ما تبقى، فيكون كالماء: إذا لم يتغير
أحد أوصافه بنجاسة فهو طهور والله أعلم^(٧) .

(١٠) الجلالة: وهي الدابة التي تأكل العذرة، فإذا حُبست حتى يزول عنها اسم

الجلالة فلهجومها وألبانها طاهرة خلال بعد الحبس:

- (١) «الدين الخالص» للإمام الشيخ/ محمود خطاب السبكي -رحمه الله- (١/٤٢٩).
- (٢) المراد: تطهير الجلد بما يزيل منه النتن والرطوبة ويمنع عود الفساد له إذا استعمل في الماء.
- (٣) الإهاب: الجلد إذا لم يدبغ.
- (٤) «تمام المنة» (٤٩).
- (٥) انظر: «شرح بلوغ المرام» حديث رقم (٢٠).
- (٦) رواه البخاري (٥٥٣٨).
- (٧) «مجموع الفتاوى» (٢١/١٩-٢١).

عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال:

«نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الجلالة وألبانها»^(١).

وقال - أيضاً - يرفعه: «نهى عن الجلالة في الإبل أن يُركب عليها، أو يُشرب من ألبانها»^(٢).

وكان ﷺ «إذا أراد أكل الجلالة حبسها ثلاثاً»^(٣).

وعن بعضهم في الإبل والبقر أربعين يوماً، وفي الغنم سبعة أيام، وفي الدجاجة ثلاثة^(٤).

(١١) بَوْلُ وَرَوْتٍ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ: وهو نجس، والدليل:

- عن جابر رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يُتَمَسَّحَ بِعَظْمٍ أَوْ بِيَعْرٍ»^(٥).

- وعن ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ أتى الخلاء، فقال: «أَتَيْتُنِي بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَأَتَيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْتِهِ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرُّوْتَةَ، وَقَالَ: «هِيَ رَجَسٌ»^(٦).

ومعنى «رجس»، أي: نجس.

أمّا ما يؤكل لحمه، فبوله وروته ولعابه ولبنه وغير ذلك طاهر.

قال الإمام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -:

«لم يذهب أحدٌ من الصحابة إلى القول بنجاسته، بل القول بنجاسته قولٌ مُحَدَّثٌ لا سلفَ له من الصحابة»^١ هـ.

(١٢) لحم الخنزير: وهو نجسٌ قولاً واحداً لصريح قوله تعالى:

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ﴾^(٧).

معجزة:

«أثبتت الأبحاث أن لحم الخنزير عسير الهضم لاحتوائه على الدهون أكثر من أي

(١) رواه أبو داود، وغيره، وانظر: «إرواء الغليل» للألباني (١٤٩/٨ - ١٥١).

(٢) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (٧٢١/٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبه، بلفظ: «أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً».

(٤) «تحفة الأحوذى» (٥٥٠/٥).

(٥) رواه مسلم.

(٦) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٥٧).

(٧) سورة الأنعام: ١٤٥.

لحم آخر، كما أن مصدر للعدوى بديدان «الترنجيلات» التي تسبب آلاماً زوماتيزمية شديدة في العضلات كما أنها مصدر للعدوى بالدودة الشريطية «تينياسوليم»... هذا فضلاً عن أن أكل لحم الخنزير لا يغيرون على زوجاتهم كما يفعل الخنزير، أى أنهم يكتسبون صفات الخنزير وسلوكه نحو أنثاه!!»^(١).

(١٣) الخمر: وهى نجسة على الراجح لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾^(٢).

قال العلامة الشنقيطي - رحمه الله -:

«وجماهير العلماء على أن الخمر نجسة العين» ا. هـ^(٣).

فوائد مهمة:

- لم يقدّم دليل صحيح على نجاسة القيء والصديد والقيح، بل صرح ابن حزم - رحمه الله - بظهارة قىء المسلم^(٤)، وهو مذهب الإمام الشوكاني^(٥).
- لم يقدّم دليل صحيح على نجاسة الدم - ما عدا دم الحيض^(٦) - بل ثبت أن عبّاد ابن بشر رضي الله عنه قام يصلى في الليل، فرماه أحد المشركين بسهم، فوضعه فيه، فزعه حتى رماه بثلاثة أسهم ثم ركع وسجد ومضى في صلاته وهو يموج دمًا!^(٧).
- وعن الحسن، قال: «ما زال المسلمون يصلّون في جراحاتهم»^(٨).
- من كان على بدنه نجاسة لم يعلم بها أو عجز عن إزالتها صحّت صلاته.
- تطهير المرأة والسكين والسيوف والزجاج والآنية المدهونة وكلّ صقيل لا مسام له بالمسح الذى يزول به أثر النجاسة.
- من خفى عليه موضع النجاسة من الثوب وجب عليه غسله كلّهُ.

(١) «مدخل إلى الطب الإسلامى» د. على محمد مطاوع. أول عميد لكلية طب الأزهر (١٥٠).

(٢) سورة المائدة: ٩٠.

(٣) «أضواء البيان» (١٢٩/٢).

(٤) «المحلى» (١٨٣/١).

(٥) «الدرر البهية في المسائل الفقهية» (٤).

(٦) ودم الكلب والخنزير.

(٧) حسن: انظر نصّه فى «صحيح سنن أبى داود» (١٨٢).

(٨) صحيح: رواه البخارى معلّقاً، ووصله بن أبى شعبة «الفتح» (٢٨١/١)، وصحّ عن ابن مسعود: أنه نحر جزوراً، فتلطّخ بدمها وفرّثها ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يتوضأ. رواه الطبرانى.

- لو سقط شيءٌ على الإنسان لا يدرى هل هو ماءٌ أو بول لا يجب عليه أن يسأل، ولا يجب عليه غسل ذلك.
- إذا أصاب بدن الإنسان أو ثوبه شيءٌ رطب، لا يعلم ما هو، لا يجب عليه أن يشمه ويتعرف ما هو، والأصل فيه الطهارة.

سُنَنُ الْفِطْرَةِ

سنن الفطرة: هي سنن الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - وقد أمرنا بالاعتداء بهم قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدْ﴾ (١).

عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ (٢): قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَالِكِ، وَاسْتِشْقَاءُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ (٣)، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ - قال زكريا: قال مصعب: ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة» زاد قتيبة: قال وكيع: «انتقاص الماء» يعنى الاستنجاء (٤).

وفى رواية متفق عليها: «الفطرة خمس: الإختتان، والاستحداد (٥)، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، وتنف الإبط».

و«من» للتبعض وليست للحصر، فإن خصال الفطرة لا تنحصر في هذه العشر.

قال ابن العربي - رحمه الله -: «أن خصال الفطرة تبلغ ثلاثين خصلة».

ومن هذه الخصال:

(١) قَصُّ الشَّارِبِ:

■ القص: أصله: تتبع الأثر، ويُطلق على القطع. والقص هنا: قطع الشعر النابت على الشفة العليا من غير استئصال.

■ الشارب: هو الشعر النابت على الشفة العليا.

■ حكمه: سنة مؤكدة، والدليل:

• عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «خالفوا المشركين، وفروا اللحى، وأحفوا الشوارب» (٦).

(١) سورة الأنعام: ٩٠.

(٢) الفطرة: السنة القديمة التي اختارها الأنبياء وافقت عليها الشرائع.

(٣) البراجم: هي العقد التي تكون بين على ظهور الأصابع، ويجتمع فيها الوسخ.

(٤) رواه مسلم.

(٥) الاستحداد: هو إزالة شعر العانة، ويكون بالحلق والقص والتنف.

(٦) متفق عليه.

• وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يأخذ من شاربهِ فليس مِنّا» (١).

وهناك أدلة أخرى ستأتى فى «إعفاء اللحية» إن شاء الله تعالى. هذا وقد اختلف العلماء فى المراد من قصّ الشارب، هل هو الإحفاء بحيث لا يبقى منه شيء، أم إزالة ما زاد على الشفة؟

على قولين:

الأول: الإحفاء أفضل من التقصير، وهو قول أبى حنيفة وصاحبيه (٢)، وذكر ابن خُوَيزَمَة مَنَادُ المالكى عن الشافعى أن مذهبه فى حلق الشارب كمذهب أبى حنيفة (٣).

الثانى: وهو قول مالك: أنه يؤخذ من الشارب حتى تبدو أطراف الشفة وهو الإطار، وكان يرى إحفاء الشارب مثلاً، وأن من أحفى شاربهُ يؤدّب.

وعلى كُلِّ فالكلّ جائر (٤)، قال حنبل: قيل لأبى عبد الله (٥): ترى الرجل يأخذ شاربهُ أو يحفيه؟ أم كيف يأخذه؟ قال: إن أحفاه فلا بأس، وإن أخذه قصاً فلا بأس.

(٢) إعفاء اللحية:

■ إعفاؤها: توفيرها وتركها حتى تكثر.

■ اللحية: اسم للشعر النابت على الخدين والذقن.

■ حكمها: إعفاء اللحية واجب، والدليل:

• عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبى ﷺ قال: «جُزُّوا الشوارب، وأرْخُوا اللّحي، وخالفوا المجوس» (٦).

- وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبى ﷺ قال: «أنهكوا الشوارب، وأعفوا اللّحي» (٧).

- وروى ابن جرير، عن زيد بن حبيب قصة رسولى كسرى قال: ودخلا على رسول الله ﷺ وقد حلَقَا لِحَاهُمَا وأعفيا شواربهما، فكره النظر إليهما، وقال: «ويلكما

(١) صحيح: رواه الترمذى، وغيره، وانظر: «صحيح الجامع» (٩٠٦٤).

(٢) هما: أبو يوسف وزفر. . رحمهما الله تعالى.

(٣) لكن قال النووى: «ضابط قصّ الشارب أن يُقصّ حتى تبدو طرف الشفة، ولا يحفّه من أصله، هذا مذهبنا». «المجموع» (٢٨٧/١).

(٤) «سنن القطر» للشيخ / محمد بن عبد الله الطالبي. (٥٢-٥٤) باختصار شديد.

(٥) أبو عبد الله: هو الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

(٦) رواه مسلم.

(٧) متفق عليه.

من أمركما بهذا؟» قالوا: أمرنا ربنا -يعنيان: كسرى-، فقال رسول الله ﷺ: «ولكن ربي أمرني بإعفاء لحيّتي، وقصّ شاربي» (١).

وقال الكاندهلوي: «هذه الروايات تدلّ على أن إعفاء اللحية مأمور به في الإسلام وإعفاءها هو إكثارها وإيفاءها وتوفيرها وإرخاءها. وظاهر أن الأمر إنما يكون للإيجاب ما لم يصرف عنه صارف ولا صارف ههنا» (٢).

وقال -رحمه الله-: «ومن البين أن المحب يحب كل ما رآه من حبيبه، صورته وسيرته ولباسه وهيئته وشأنه كله، وهذا لا ينكره ذو عقل سليم، ونرى الأحزاب والجماعات يحبون صور قادتهم ويتزيون بزي مؤسس جماعاتهم، فكان من اللازم علينا أن نتأسى بنبينا وحبيبنا ﷺ في سيرته وصورته ونتحاشى عن عبودية أوروبا وأمريكا والتشبث بأذيال سفهاء الشرق والغرب ونرتفع عن هؤلاء ونتشرف بالاهتداء بهدى سيد الأولين والآخرين ﷺ الذي أكرمنا الله به» (٣) ا.هـ.

هذا، ولا يجوز تقصيرها عن قبضة، بل يجب تركها حتى تكثر، فقد روى مسلم في «صحيحه» عن جابر رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ كثير شعر اللحية».

ورخص بعض العلماء في تهذيبها والأخذ منها على وجه لا يغير الخلقة، واستندوا إلى عدة آثار، منها:

(أ) عن مجاهد، قال: «رأيت ابن عمر قبض على لحيته يوم النحر، ثم قال للحجّام: خذ ما تحت القبضة» (٤).

قال الباجي في «شرح الموطأ» (٣/٣٢): «يريد أنه كان يقصّ منها مع حلق رأسه، وقد استحسب ذلك مالك -رحمه الله- لأن الأخذ منها على وجه لا يغير الخلقة من الجمال، والاستئصال لهما مثله».

وعن أبي هلال قال: حدثنا شيخ -أظنه من أهل المدينة- قال: «رأيت أبا هريرة يحفى عارضيه: يأخذُ منهما» (٥).

(٣) السوالك:

■ السوالك: بالكسر، والمسوالك: ما تُدَلِّكُ به الأسنان من العيدان.

(١) حسن: أخرجه ابن جرير.

(٢) «وجوب إعفاء اللحية» للكاندهلوي. (ص ١٢).

(٣) نفس المرجع (٢٧-٢٨).

(٤) إسناده صحيح: رواه الخلاّ في «الترّجل» (ص ١١)، وصححه الألباني، انظر «الضعيفة» (٣٧٦/٥).

(٥) حسن: رواه ابن سعد في «الطبقات» (٤/٣٣٤)، وحسنه الألباني في «الضعيفة» (٣٧٨/٥).

وهو في اصطلاح الفقهاء: استعمال عود أو نحوه في الأسنان لتذهب الصفرة وغيرها عنها، والله أعلم.

■ حكمه: سنة مستحبة. وقد ورد في فضله أحاديث كثيرة، منها:

● عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة».

قال أبو سلمة^(١): فرأيتُ زيداً يجلس في المسجد، وإن السواك من أذنه موضع القلم من أذن الكاتب، فكلماً قام إلى الصلاة استاك^(٢).

● وعن شريح، قال: قلتُ لعائشة: بأي شيء كان يبدأ رسول الله ﷺ إذا دخل بيته؟ قالت: بالسواك^(٣).

● وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع الوضوء»^(٤).

هذا، واعلم -أخي الكريم- أن السواك يُستحب كل وقت^(٥)، ويتأكد عند الصلاة، والوضوء، وعند الاستيقاظ من النوم، وعند تغير رائحة الفم، وعند دخول المنزل، وسواء كان مفطراً أم صائماً، في أول النهار أو آخره.

وعن منافعه يقول الإمام ابن القيم -رحمه الله تعالى-: «للسواك عدة منافع فهو: يطيب الفم، ويشد اللثة، ويقطع البلغم، ويجلو البصر، ويذهب بالحفر، ويصح المعدة، ويصفي الصوت، ويعين على هضم الطعام، ويسهل مجاري الكلام، وينشط للقراءة، والذكر، والصلاة، ويطرد النوم، ويرضى الرب، ويعجب الملائكة، ويكثر الحسنات»^{١.هـ}.

(٤) استنشاق الماء والمضمضة:

■ المضمضة: غسل الفم وتحريك الماء فيه، ثم مَجّه.

■ الاستنشاق: هو إيصال الماء إلى داخل الأنف وجذبه بالنفَس إلى أقصاه.

(٦) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف «الثقة»، أحد فقهاء المدينة السبعة.

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٣٧).

(٣) رواه مسلم وأبو داود.

(٤) صحيح: رواه أحمد، وغيره.

(٥) إلّا في ثلاثة مواطن: الأول: في أثناء الصلاة. الثاني: في أثناء خطبة الجمعة. الثالث: أثناء قراءة القرآن.

■ الاستنثار: هو إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق. وقال الحافظ في «الفتح»: «... هو طرح الماء الذي يستنشق المتوضئ لتنظيف ما في داخله، فيخرج بريح أنفه سواء كان بإعانة يده أم لا» (١).

والمبالغة في الاستنشاق سنة لغير الصائم، لحديث لقيط بن صبرة عن النبي ﷺ: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» (٢).

■ حكمهما: الصحيح فيهما أنهما واجبتان ومن فروض الوضوء، ذكر ذلك الإمام ابن قدامة -رحمه الله-.

هذا، والسنة: أن يستنشق باليمنى، ويستنثر باليسرى، وسوف يأتي في «كيفية الوضوء» مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

(٥) تقليم الأظفار:

تقليم الأظفار: هو أخذ بعض الأظفار، ويشمل قطع ما طال عن اللحم منها. فإذا تركت الأظفار حتى اجتمعت الأوساخ ومنعت وصول الماء إلى ما يجب غسله في الطهارة، فهل تصح الطهارة والوضوء؟

حكى أصحاب انشافى فيه وجهين:

الأول: قطع المتولّى بأن الوضوء حينئذ لا يصح.

والثاني: قطع الغزالي بأنه يُعفى عن مثل ذلك، واحتج الغزالي بأن غالب الأعراب لا يتعاهدون ذلك، ومع ذلك لم يرد في الأحاديث ولا الآثار أمرهم بإعادة الصلاة. والله أعلم.

ويستحب التيامن في قصّ الأظفار (٣)، ولم يثبت في ترتيب الأصابع عند القصّ شيء من الأحاديث.

ويستحب تقديم اليدين على الرجلين في القصّ. قال الحافظ في «الفتح»: «يؤخذ بالقياس على الوضوء».

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله تعالى-: «استحب بعض العلماء أن يَدْفَن الإنسان ما أزاله من شعره أو ظفره أو سنّه وذكروا في ذلك أثراً عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ولا شك أن فعل الصحابي أولى من فعل غيره، وقد ذهب إلى

(١) «فتح الباري» كتاب «الوضوء».

(٢) صحيح: «صحيح الأدب المفرد» (١٢٣).

(٣) لحديث عائشة رضي الله عنها: «كان -يعنى النبي ﷺ- يعجبه التيمّن في طهوره، وترجله، وفي شأنه كله».

هذا فقهاؤنا -رحمهم الله- فقالوا: إنه ينبغي أن يدفن ما أزاله من شعر وظفر وسن ونحوه^(١).

(٦) الاستحداد:

■ الاستحداد: حلق العانة، وسُمِّي استحدادًا، لاستعمال الحديدية وهي الموسى.

قال الإمام النووي -رحمه الله تعالى-: «والمراد بالعانة: الشعر الذى فوق ذكر الرجل وحواليه، وكذا الشعر الذى حوالى فرج المرأة»^(٢). وذكر الحلق لكونه هو الأغلب، وإلا فيجوز الإزالة بأي شيء مثل النورة والتف وما يُستخدم الآن من المراهم والمسحوق وغيرها. والرجل والمرأة فى ذلك سواء^(٣).

(٧) نتف الإبط:

■ النتف: قلع الشعر.

■ الإبط: باطن المنكب، جمعه آباط.

قال الإمام الغزالي -رحمه الله تعالى-: «ويستحب نتفه، وذلك سهل على من تعود نتفه فى الابتداء، فأما من تعود الحلق فيكفيه الحلق إذا كان فى النتف تعذيب وإيلام، والمقصود النظافة وأن لا يجتمع الوسخ»^(٤).

أما وقت نتفه فالمختار أنه يضبط بالحاجة وطوله، فإذا طال نُتف، وكذلك الضبط فى قص الشارب وحلق العانة وتقليم الأظفار، شريطة أن لا يترك أكثر من أربعين ليلة، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «وَقْتُ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَنَتْفِ الْإِبْطِ وَحَلْقِ الْعَانَةِ أَنْ لَا تَرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^(٥).

(٨) انتقاص الماء (الاستنجاء):

■ انتقاص الماء «لغة»: رش الماء على الفرج.

■ والاستنجاء لغة: طلب النجاة أو الخلاص من الشيء، مأخوذ من نجوت الشجرة

(١) «فتاوى علماء البلد الحرام» (٧٨٧).

(٢) «صحيح مسلم بشرح النووي» (٤٩٢/٣).

(٣) «سنن الفطرة» للشيخ/ محمد بن عبد الله الطالبي (٤٧). وقال الإمام أبو شامة: «ويستحب إمطاة الشعر عن القبل والدبر، بل هو أولى خوفاً من أن يعلق شيء من الغائط فلا يزيله المستنجى إلا بالماء، ولا يتمكن من إزالته بالاستجمار».

(٤) «الإحياء» (٢٤٥/١).

(٥) رواه مسلم (٢٥٨).

إذا قطعتهما، لأن المستنجى يقطع الأذى عن نفسه، أما النجس فهو ما يخرج من البطن من ريح أو غائط^(١).

وشرعاً: إزالة ما على السيلين من النجاسة بالماء أو بالحجر، أو ما فى معناه، أو بهما معاً.

■ حكمه: واجب، والدليل:

عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن، فإنها تجزىء عنه»^(٢).

وهذا الوجوب يختص بالبول والغائط لنجاستهما وتلويثهما المحل، بخلاف ما إذا كان الخارج ريحاً فإنه يكره الاستنجاء منه! والماء أفضل فى الاستنجاء من الحجر.

فمن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال:

«نزلت هذه الآية فى أهل قباء ﷺ فيه رجال يحبون أن يتطهروا»^(٣). قال: «كانوا يستنجون بالماء، فنزلت فيهم هذه الآية»^(٤).

هذا، ويشترط فى الحجر الذى يصح به الاستنجاء وكذا ما فى معناه ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون طاهراً: فمن رُويع بن ثابت رضي الله عنه قال: قال لى رسول الله ﷺ: «يا رُويع لعل الحياة ستطول بك بعدى، فأخبر الناس: أنه من عقد لحيته، أو تقلد وترأ، أو استنجى برجيع دابة، أو عظم، فإن محمداً ﷺ منه برىء»^(٥).

الثانى: أن يكون قالعاً أى مزيلاً للنجاسة^(٦).

الثالث: ألا يكون مُحترماً، كالمطعومات والعظم، وكذا ما فيه اسمٌ مُعظم كأسماء الله وأسماء الأنبياء.

فائدة:

كيفية الاستنجاء لمن ابتلى بسلس البول وكثرة المذى أو المستحاضة:

(١) «لسان العرب» مادة: ن-ج-و.

(٢) حسن: «صحيح سنن أبى داود» (٣١).

(٣) سورة التوبة: ١٠٨.

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٣٤).

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٢٧).

(٦) قال الشيخ ابن عثيمين: «يجزىء فى الاستجمار استعمال المناديل -المعدة لذلك- ولا بأس به، لأن المقصود من الاستجمار هو إزالة النجاسة» انظر «فتاوى مهمة لنساء الأمة» جمع الشيخ/ عمرو عبد المنعم سليم (٣٢).

يستنجي هؤلاء بعد دخول وقت الصلاة، ثم يشد كل واحد منهم خرقة على الموضع، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ولا يزالون على طهارة إلى أن ينقض الوضوء بخروج شيء معتاد لا عن هذا المرض (١).

(٩) غسل البراجم:

وهي عقد الأصابع ومفاصلها. وغسلها سنة مستقلة غير خاصة بالوضوء، ويلحق بها ما يجتمع من الوسخ في معاطف الأذن والصماخ فيزيله بالمسح لأن الغسل ربما أضر بالسمع، وكذلك ما يجتمع داخل الأنف وكل وسخ اجتمع على أي موضع من البدن بالعرق والغبار ونحوهما (٢).

(١٠) الختان:

وهو قطع جميع الجلدة التي تغطي حشفة الرجل حتى تنكشف جميع الحشفة، وأما المرأة فيقطع الجزء الأعلى من اللحم التي كالنواة وهي تُشبه عُرف الديك، وهي في أعلى الفرج فوق محل الإيلاج، ويُستحب أن لا تؤخذ كلها، لأن المقصود تقليل شهرتها، فقد قال النبي ﷺ لأُمّ عطية الأنصارية رضي الله عنها وكانت تختن بالمدينة: «إذا خَفَضْتَ فَأَسْمِي، ولا تنهكي، فإنه أَسْرَى للوجه، وَأَحْظَى للزوج» (٣).

■ وقته:

قال الإمام الشوكاني - رحمه الله -: «أن مدته أو وقته لا يختص بوقت معين. قال: وهو مذهب الجمهور من العلماء» (٤).

وقال الإمام ابن القيم - رحمه الله -: «وعندي: أنه يجب على الولي أن يختن الصبي قبل البلوغ، بحيث يبلغ مختوناً، فإن ذلك مما لا يتم الواجب إلا به» (٥).

■ حكمه:

«اتفق الفقهاء على أن الختان في حق الرجال والخفاض في حق النساء مشروع، ولم يقل أحد منهم بأنه مكروه، أو منكر كما نسمع هذه الأيام بل اتفقوا عليه سواء من قال منهم بوجوبه، أو من قال باستحبابه.

(١) «سنن الفطرة» (٨٦).

(٢) «الدين الخالص» (٢٠٤-٢٠٥).

(٣) حسن: رواه الطبراني في «الأوسط» وقال الهيثمي في «المجمع» (١٧٢/٥): إسناده حسن. وحسنه الألباني في «الصحيحة» (٧٢٢) والحديث له شواهد كثيرة.

(٤) «نيل الأوطار» (١١٢/١).

(٥) «تحفة الودود» (١٨٢).

واختلاف هؤلاء الأئمة في حكم وجوبه أو استحبابه أمرٌ يسير فقد ذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه مسنون في حق الرجال والنساء وليس بواجب وجوب فرض ولكن يأثم تاركه إن تركه.

وقال الشافعي: هو فرضٌ على الذكور والإناث، وعن أحمد: واجب في حق الرجال وفي النساء عنه روايتان أظهرهما: الوجوب^(١).

■ فوائده:

• من أعظم الفوائد التي يتحصل عليها المسلم هي رضى الله - عز وجل - عليه لأنه اتم بأمر الله، وانتهى عن نهيه.

وكذلك من فوائد الختان من حيث الناحية الصحية والطبية.

يقول د. ديفيد روفيك: «ترك الختان يجعل الرجل يتعرض لرواسب اللّخن^(٢) حيث ينبعث منه^(٣) رائحة كريهة، وتسبب التهاب... كما أن المرأة المتزوجة برجل لم يتخلص منها تتعرض للسرطان الرحمي أكثر من سواها»^(٤).

(١١) ترك الشَّيْب:

يُسَنُّ ترك الشَّيْب ويُكْرَهُ تَنْفُهُ، والدليل:

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَتَنَفُوا الشَّيْبَ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشِيبُ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٥).

وأخرج مسلم في «صحيحه» عن أنس رضي الله عنه قال: «كُنَّا نَكْرَهُ أَنْ يَتَنَفَّ الرَّجُلُ الشَّعْرَةَ الْبَيْضَاءَ مِنْ رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ».

ويُسْتَحَبُّ تَغْيِيرُ الشَّيْبِ بِالْحَنَاءِ وَالْحَمْرَةِ وَالصَّفْرَةِ وَنَحْوِهَا، والدليل:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يُصَبِّغُونَ فِخَالْفَوْهَ»^(٦).

ويَحْرَمُ الصَّبْغُ بِالسَّوَادِ، والدليل:

(١) «نهاية البيان في أحكام الختان» د. كمال الجمل (٤٤).

(٢) اللّخن: عبارة عن رواسب، وقاذورات تتجمع، وتصبح لزجة مائلة للتجمد.

(٣) أى: من الجلدة التي تغطي الحشفة.

(٤) «دليل المرأة الطبي» تأليف د. ديفيدروفيك، نقله للعربية لجنة من الأطباء (ص ٥٧).

(٥) حسن صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٣٥٣٩).

(٦) رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

عن جابر رضي الله عنه قال: «أتى بأبي قحافة يوم فتح مكة رأسه وحيته كالثغامة» (١) بيضاء، فقال رسول الله ﷺ: «غيروا هذا بشيء واجتنبوا السواد» (٢). ولا فرق في المنع من الخضاب بالسواد بين الرجل والمرأة، وحكى عن إسحاق أنه رخص فيه للمرأة تزوين به لزوجها. والله أعلم. هذا، ومن ترك الخضاب فلا جناح عليه، فعن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ هذه منه بيضاء -يعنى: عنقه-» (٣) (٤).

(١٢) إكرام الشعر:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من كان له شعر، فليكرمه» (٥). ■ فائدتان:

- خضابُ اليدين والرجلين بالحناء مستحبٌ للمتزوجة من النساء، وهو حرام على الرجال إلا لحاجة التداوى ونحوه (٦).
- يكره حلق بعض الرأس وترك بعضه، ويسمى القَزَع، وقد نهى عنه النبي ﷺ: فعن ابن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن القَزَع، قال: وما القَزَع؟ قال: «أن يخلق من رأس الصبي مكان، ويترك مكان» (٧).

آداب قضاء الحاجة

لقضاء الحاجة آداب ينبغي على المسلم أن يتأدب بها، أهمها:

- (١) أن لا يستصحب ما فيه اسم الله تعالى إلا إن خاف عليه الضياع، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ (٨).
- (٢) أن يتعد عن الناس ويستتر عنهم، لئلا يسمع له صوت أو يشم له رائحة، فعن يعلى بن مرة: أن النبي ﷺ كان إذا ذهب إلى الغائط أبعد (٩).

(١) النغام: نبت أبيض الزهر والثمر، ويشبه به الشيب.

(٢) رواه مسلم.

(٣) العنفة: هي شعر في الشفة السفلى، وقيل: شعر بينها وبين الذقن.

(٤) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه.

(٥) حسن صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٣٥٠٩).

(٦) «المجموع» (٢٩٤/١).

(٧) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه.

(٨) سورة الحج: ٣٢.

(٩) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٧٠).

وعن جابر، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر وكان رسول الله ﷺ لا يأتي البراز حتى يتغيب فلا يرى (١).

(٣) أن يقول عند الدخول في البنيان، وعند تشمير الثياب في الفضاء:

«بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث»، والدليل:

عن عليّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا دخل الكنيف، أن يقول: بسم الله» (٢).

• وعن زيد بن أرقم، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذه الحشوش مُحْتَضَرَةٌ» (٤)، فإذا دخل أحدكم فليقل: «اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث» (٥) (٦).

(٤) أن لا يرفع ثوبه إذا كان خارج البنيان حتى يدنو من الأرض حتى لا تنكشف عورته: فعن ابن عمر: أن النبي ﷺ كان إذا أراد حاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض (٧).

(٥) يحرم تعمد استقبال القبلة أو استدبارها أثناء قضاء الحاجة إذا كان الإنسان في صحراء أو قضاء ولم يستر بستره معتبرة، وذلك لقوله ﷺ: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بيول ولا غائط، ولكن شرقوا أو غربوا» (٨).

وحكمة التحريم أن جهة القبلة معظمة، فوجب صيانتها عن تعمد التوجه إليها بيول أو غائط.

أما إذا كان بين يديه ساتر مرتفع يستره وهو جالس، أو كان في البنيان فلا يحرم (٩)، فعن مروان الأصغر، قال:

رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة، ثم جلس يبول إليها، فقلت: يا

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٧٢).

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٤٥).

(٣) الحشوش: واحدها الحش وهي الكنف.

(٤) مُحْتَضَرَةٌ: أي: يحضرها الشياطين.

(٥) قال النووي في «الأذكار» (٣٣): «يقال: الخبث بضم الباء وبسكونها، ولا يصح قول من أنكر الإسكان» ١. هـ. والخبث والخبائث: ذكور الشياطين وإناثهم.

(٦) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٤٤).

(٧) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١١).

(٨) رواه البخاري ومسلم.

(٩) «فقه العبادات» د. رمضان الحسني جمعة» (٢١).

أبا عبد الرحمن، أليس قد نُهي عن هذا؟ قال: بلى، إنما نُهي عن ذلك في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يَسْتُرُكَ فلا بأس^(١).

(٦) أن يتعد عن أماكن جلوس الناس وطرقهم وموارد مياههم:

• فعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «اتَّقُوا الملاعن»^(٢) الثلاث: البرَّاز^(٣) في الموارد^(٤)، والظل، وقارعة الطريق^(٥).

■ مُعْجَزَةٌ:

قال الدكتور / السيد الجميلي - حفظه الله -:

«البراز يحتوى على عدد كبير من البكتريا والميكروبات المرضية والطفيليات التى تؤذى الإنسان والحیوان.

والبراز يجعل الموارد المائية قذرة، ويملؤها بالطفيليات ويويضاها الضارة، وأطوارها المُعدية، ويترك نفس الأثر فى الطريق والظل. وإليك أسماء بعض هذه الطفيليات التى تلوث الماء عن طريق التبرز فيه، وهى: البلهارسيا والأنكلستوما والإسكارس والأنتروبيوس والأميبا، وغير ذلك.

ومن هنا يظهر طرف من حكمة الإسلام فى النهى عن قضاء الحاجة فى الماء والظلال، حيث المناخ الرطب الذى يلائم بويضة الأنكلستوما والإسكارس والبلهارسيا»^(٦).

(٧) أن يطلب مكانًا لِيَتَا مُنْخَفَضًا ويحترز من البول، لكى لا يُصيب البدن أو الثياب، لحديث ابن عباس رضي الله عنه قال: مرَّ رسول الله ﷺ على قبرين فقال: «إنهما ليعذبان وما يعذبان فى كبير، أما أحدهما فكان لا يَسْتَتِرُهُ»^(٧) من البول، وأما الآخر فكان يمشى بالنميمة»^(٨).

(٨) أن لا يتكلم وهو يقضى حاجته، ولا يردّ سلامًا ولا يجيب بلسانه مؤذّنًا، إلّا ما لا بدّ منه:

(١) حسن: «صحيح سنن أبى داود» (٨).

(٢) الملاعن: جمع ملعنة وهى الفعلة التى تجلب لفاعلها اللعن من الناس.

(٣) البرّاز: اسم للفضاء الواسع، فكُنُوا به عن قضاء الغائط، كما كُنُوا عنه بالخلاء.

(٤) الموارد: المجارى والطرق إلى الماء.

(٥) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٦٦).

(٦) «الإعجاز الطبى للقرآن» (١٥٩) بتصرف.

(٧) وفى رواية: «لا يَسْتَتِرُ» وفى رواية أخرى: «لا يَسْتَبْرِئُ» والمعنى: لا يتجنّب، ولا يتحرّز منه.

(٨) متفق عليه.

روى مسلم في «صحيحه» عن ابن عمر، قال: مرّ رجل على النبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه، فلم يردّ عليه.

(٩) أن يُقدّم رجله اليسرى في الدخول، فإذا خرج فليقدّم رجله اليمنى، وذلك لكون التيامن فيما هو شريف، والتياسر فيما هو غير شريف، وقد ورد ما يدلّ عليه في الجملة (١).

(١٠) يكره أن يبول في مُسْتَحَمَّة: فعن عبد الله بن مغفل رضّي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يبولن أحدكم في مُسْتَحَمَّة».

قال عليّ بن محمد: إنما هذا في الحفيرة (٢)، فأما اليوم فلا، فمُغْتَسَلَاتُهُمُ الْجَصْ (٣) والصاروخ (٤) والقيِر (٥)، فإذا بال فأرسل عليه الماء فلا بأس به (٦).

(١١) أن لا يستجمر «يستنجي» بالعظم والروث:

حديث جابر رضي الله عنه قال: «نهى النبي ﷺ أن يتمسح بعظم أو بعر» (٧).

(١٢) أن لا يمسّ الفرّج باليمين، ولا يستنجي بها: فعن أبي قتادة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا بال أحدكم فلا يمسّ ذكره بيمينه، ولا يستنج بيمينه» (٨).

(١٣) إذا استجمر بالحجارة فلا بد أن يستجمر بثلاثة فأكثر، وقد تقدّم الحديث الدالّ على ذلك قريباً.

(١٤) الاستنجاء بالماء أفضل كما تقدّم.

(١٥) لا يجوز التبول في الماء الراكد «الذي لا يجري».

فعن جابر: أن النبي ﷺ: «نهى أن يُبال في الماء الراكد» (٩).

(١٦) يكره الاستنجاء مع الرّيح:

قال الإمام أحمد - رحمه الله -: «ليس في الرّيح استنجاء في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ».

(١) انظر: «السيل الجرار» للشوكاني (١/٦٤).

(٢) الحفيرة: ما حفر من الأرض.

(٣) الجص: ما تطلّى به البيوت من الكلس.

(٤) الصاروخ: النّورة وأخلاطها التي تصرّج بها الحياض والحمامات.

(٥) القيِر: مادة سوداء تطلّى بها السفن والإبل وغيرها. وقيل: هو الزفت.

(٦) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٤٩).

(٧) رواه مسلم وغيره.

(٨) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه واللفظ له.

(٩) رواه مسلم وغيره.

قلت: إنما الرِّيحُ ناقِضٌ للوضوء فقط.

(١٧) أن يزيل ما على السيلين من النجاسة وجوباً بالماء، أو بالحجارة وما في معناه من كل جامد ظاهر ليس له حرمة كالخشب، والخرق، والمناديل، وكل ما أنقى به فهو كالْحِجَارَةِ عَلَى الصَّحِيح (١).

(١٨) أن ينضح فرجه (٢) وسراويله بالماء، ليدفع عن نفسه الوسواس، فعن الحكم ابن سفيان رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا بال يتوضأ ويتنضح» (٣).

(١٩) أن يدلّك يده بالأرض بعد الاستنجاء:

فعن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قضى حاجته، ثم استنجد من تور (٤)، ثم دلّك يده بالأرض (٥).

قلت: دلّك ﷺ يده بعد الاستنجاء بالأرض ليقوم التراب مقام الصابون -الذي لم يكن موجوداً آنذاك- في إزالة أثر النجاسة من اليد.

(٢٠) أن يقول إذا خرج: «غُفْرَانُكَ» لحديث عائشة: أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الغائط قال: «غُفْرَانُكَ» (٦).

■ فوائد:

● قال الإمام ابن القيم -رحمه الله-:

«لم يكن ﷺ يصنع شيئاً مما يصنعه المبتلون بالوسواس من نثر الذَّكْر، والنَّحْنَحَة، والقَفْز، ومَسْك الحبل، وطلوع الدرج، وحشو القُطْن في الإحليل، وصب الماء فيه، وتفقد الفينة بعد الفينة، ونحو ذلك من بدع أهل الوسواس» (٧).

● كره السلف تفقد الإحليل «الذَّكْر» والنظر إليه عقب التبول، فقال إبراهيم النخعي:

«ما تفقد إنسان إلا رأى ما يكره أو يسوءه، يعنى بلّه طرف الإحليل» (٨).

(١) «المغنى» لابن قدامة (١/٢١٣)، وقال: وهو قول أكثر أهل العلم.

(٢) التنضح: هو البَلّ بالماء والرَّش.

(٣) صحيح: رواه أبو داود، وصححه الألباني.

(٤) التور: إناء من حجارة أو غيرها مثل القدر.

(٥) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٩٢).

(٦) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١/٢٣).

(٧) «زاد المعاد» (١/١٧٣).

(٨) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٧٨).

• قال الإمام ابن تيمية - رحمه الله -:

«سَلْتُ الْبَوْلَ^(١) بَدْعَةً، وَالْبَوْلُ يَخْرُجُ بِطَبْعِهِ، وَإِذَا فَرَّغَ انْقَطَعَ بِطَبْعِهِ، وَهُوَ كَمَا قِيلَ: كَالضَّرْعِ إِنْ تَرَكْتَهُ قَرًّا، وَإِنْ حَلَبْتَهُ دَرًّا^(٢).
يَجُوزُ الْبَوْلُ مِنْ قِيَامٍ إِذَا أَمِنَ الْإِنْسَانُ مِنْ رِشَاشِ بَوْلِهِ، فَعَنْ حُذَيْفَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى سَبَاطَةَ^(٣) قَوْمٍ فَبَالَ عَلَيْهَا قَائِمًا^(٤)».

الآنية

اعلم -أخي الكريم- أنه يجوز استعمال الأواني كلها إلا آنية الذهب والفضة، فإنه يحرم الأكل والشرب فيهما خاصة، دون سائر الاستعمال.
فَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَشْرَبُوا فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ، وَلَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَالْدِّيْبَاجَ، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ»^(٥).
ومعلوم أن الأكل أعظم وأخطر من الشرب.

الوضوء

• الوضوء لغة: بضم الواو الفعل أى فعل الوضوء، ويفتحها: الماء المستعمل للوضوء، والوضوء مأخوذ من الوضاء، وهى الحُسْنُ والنظافة، وسُمِيَ وضوء الصلاة وضوءاً لأنه ينظف المتوضىء ويحسنه.
• وشرعاً: استعمال الماء فى أعضاء مخصوصة مفتتحاً بالنية، وخُصَّتْ هذه الأعضاء لأنها محل اكتساب الخطايا، فالمؤمن حينما يغسل هذه الأعضاء استعداداً للقاء ربه فالأولى به أن يمنعها من رجس الذنوب^(٦).

■ دليل مشروعيتها:

ثبتت مشروعية الوضوء بأدلة ثلاثة:

الدليل الأول: القرآن: قال تعالى:

- (١) سَلْتُ الْبَوْلَ: هَزَّ الذَّكْرَ وَنَثَرَهُ وَالضُّغْطُ عَلَيْهِ لِإِخْرَاجِ مَا فِيهِ.
- (٢) «مجموع الفتاوى» (١٠٧/٢١).
- (٣) سَبَاطَةُ: الْكُنَاسَةُ.
- (٤) صحيح: رواه البخارى ومسلم وابن ماجه وغيرهم.
- (٥) متفق عليه.
- (٦) «فقه العبادات» د. رمضان الحسيني جمعة (٢٣).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (١).

الدليل الثاني: السنة: ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ».

الدليل الثالث: الإجماع، انعقد إجماع المسلمين على مشروعية الوضوء من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا، فصار معلوماً من الدين بالضرورة (٢).

■ فضله: ورد في فضل الوضوء أحاديث كثيرة، منها:

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنْ أُمِّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ» (٣) من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ» (٤).

(٢) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره» (٥).

(٣) وعن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولن يحافظ على الوضوء إلا مؤمن» (٦).

■ ما يجب له الوضوء «ما يحرم على المحدث»:

اعلم أن الوضوء يجب لأمرين:

الأول: الصلاة مطلقاً: سواء كانت فرضاً أو نفلاً، حتى صلاة الجنائزة، وقد تقدّم -قريباً- الدليل على ذلك.

الثاني: الطواف بالكعبة: لقوله ﷺ: «الطواف حول البيت مثل الصلاة، إلا أنكم تتكلمون فيه، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير» (٧).

ولقوله ﷺ لعائشة: «افعلي ما يفعل الحاج، غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري» (٨).

(١) سورة المائدة: ٦.

(٢) «فقه السنة» (٢٩/١).

(٣) الغرة: بياض في جبهة الفرس، والتحجيل: بياض في يديها ورجليها وأما تطويل التحجيل فهو غسل ما فوق المرفقين والكعبين وهذا مستحب بلا خلاف.

(٤) متفق عليه.

(٥) رواه مسلم.

(٦) صحيح: رواه ابن ماجه بإسناد صحيح. الترغيب (٣١٣).

(٧) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٧٦٧).

(٨) رواه البخاري ومسلم.

■ ما يُستحب له الوضوء:

- (١) عند ذكر الله تعالى: ويدخل فيه مطلق الذكر.
- (٢) عند النوم: لما رواه البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، ورغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت. فإن ميت من ليلتك فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به»^(١).
- (٣) عند تلاوة القرآن: قال الإمام النووي -رحمه الله-: «ويُستحب أن يقرأ القرآن وهو على طهارة، فإن قرأ مُحَدِّثًا جاز بإجماع المسلمين»^(٢).
- (٤) للجنب إذا أراد الأكل أو الشرب أو النوم أو معاودة الجماع: فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان النبي ﷺ إذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام: توضأ وضوءه للصلاة»^(٣).
- وعن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً»^(٤).
- (٥) قبل الغسل:
- فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة»^(٥).
- (٦) لكل صلاة: فعن بُريدة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة، فلما كان يوم الفتح^(٦) توضأ ومسح على خفيه وصلى الصلوات بوضوء واحد. فقال له عمر: يا رسول الله إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله. فقال: «عَمداً فعلته يا عمر»^(٧).

(١) متفق عليه.

(٢) «البيان في آداب حملة القرآن» للنووي (٧٠-٧١).

(٣) متفق عليه.

(٤) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (١٢٢).

(٥) رواه مسلم.

(٦) يعنى: «فتح مكة».

(٧) رواه مسلم وغيره..

(٧) عند كل حدث: فعن -بريدة- أيضاً- قال: أصبح رسول الله ﷺ يوماً فدعا بلالاً، فقال: «يا بلال بم سبقتني إلى الجنة، إنني دخلت البارحة الجنة فسمعتُ جشجشتك أمامي؟».

فقال بلال: يا رسول الله، ما أذنتُ قط إلا صليتُ ركعتين، ولا أصابني حدثٌ قط إلا توضأتُ عنده. فقال رسول الله ﷺ: «لهذا» (١).

(٨) من القىء: فعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قاء، فأفطر، فتوضأ (٢).

(٩) من حمل الميت: لحديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه: «من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حمّله فليتوضأ» (٣).

قال الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى- عقب هذا الحديث:

«وظاهر الأمر يفيد الوجوب، وإنما لم نقل به لحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه، فإن ميتكم ليس بنجس، فحسبكم أن تغسلوا أيديكم» (٤).

■ شروط صحة الوضوء:

للوضوء ثلاثة شروط:

الأول: النية: قال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» (٥).

وقال الإمام الشوكاني: «ولا يكون وضوءاً شرعياً إلا بالنية لاستباحة الصلاة» ا. هـ (٦).

والنية من أعمال القلوب، والتلفظ بها بدعة. قال الإمام ابن القيم: «لم يكن ﷺ يقول في أوله -أى: الوضوء-: نويت رفع الحدث، ولا استباحة الصلاة، لا هو ولا أحد من أصحابه البتة، ولم يرو عنه في ذلك حرف واحد، لا بإسناد صحيح، ولا ضعيف» (٧).

(١) صحيح: رواه الترمذی، وانظر: «صحيح الجامع» (٧٨٩٤).

(٢) صحيح: رواه الترمذی وأحمد وغيرهما، وانظر: «الإرواء» برقم (١١١).

(٣) صحيح: رواه أبو داود وغيره، وانظر: «الإرواء» (١٤٤).

(٤) حسن: أخرجه الحاكم، وصححه على شرط البخاري، ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في «أحكام الجنائز» (٥٤).

(٥) متفق عليه.

(٦) «الدرر البهية في المسائل الفقهية» للشوكاني (ص ٦).

(٧) «زاد المعاد» (١/ ١٨٩-١٩٠) ط. المكتبة التوفيقية.

الثاني: التسمية: لحديث أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال: «لا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه» (١).

الثالث: الموالاة (٢): فعن بعض أصحاب النبي ﷺ: أن النبي ﷺ رأى رجلاً يُصلي وفي ظهر قدمه لُمة قدر الدرهم، لم يُصبها الماء، فأمره النبي ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاة (٣).

■ فرائضه:

للوضوء فرائض وأركان إذا تخلف فرض منها لا يتحقق ولا يُعتمد به شرعاً، وإليك بيانها:

الفرض الأول: غسل الوجه كله: «من أعلى تسطیح الجبهة إلى أسفل اللحيين طولاً، ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضاً» (٤).

الفرض الثاني: المضمضة والاستنشاق: لورود الأمر بهما في قوله ﷺ: «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم ليستنثر» (٥).

وقوله ﷺ: «إذا توضأت فمضمض» (٦).

الفرض الثالث: غسل اليدين إلى المرفقين:

والمرفق: «هو المفصل الذي بين العضد والساعد، ويدخل المرفقان فيما يجب غسله وهذا هو المضطرد من هدى النبي ﷺ، ولم يرد عنه ﷺ أنه ترك غسلهما» (٧).

قال الإمام الشافعي: «ولا يجزى في غسل اليدين أبداً إلا أن يؤتى على ما بين أطراف الأصابع إلى أن تغسل المرافق، ولا يجزى إلا أن يؤتى بالغسل على ظاهر اليدين وباطنهما وحروفهما حتى ينقضي غسلهما، إن ترك من هذا شيء وإن قل لم يجز» (٨).

(١) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٢٣).

(٢) الموالاة: تتابع غسل الأعضاء بعضها إثر بعض.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٦١).

(٤) «فقه السنة» (٣٠ / ١).

(٥) صحيح: رواه أبو داود والنسائي، وانظر: «صحيح الجامع» (٤٤٣).

(٦) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٣١).

(٧) «فقه السنة» (٣٠ / ١).

(٨) «الأم» (٢٥ / ١).

ويبدأ بغسل اليمنى ثم اليسرى، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه: «إذا توضأتم فابدأوا بيمينكم»^(١).

الفرض الرابع: مسح الرأس كله، والأذنان من الرأس: للآية، ولقوله ﷺ: «الأذنان من الرأس»^(٢). ولمواظبته ﷺ على مسح الأذنين.

وللمسح على الرأس ثلاث صفات:

أ - مسح جميع الرأس: لحديث عبد الله بن زيد: «أن النبي ﷺ مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه»^(٣).

ب - المسح على العمامة وحدها، لحديث عمرو بن أمية عن أبيه قال: «رأيت النبي ﷺ يمسح على عمامته وخفيه»^(٤).

ويشترط للمسح على العمامة وحدها أو عليها مع الناصية ما يشترط للمسح على الخفين. واختاره العلامة ابن باز، وابن تيمية - رحمهما الله تعالى -^(٥).

ج - المسح على الناصية والعمامة، لحديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه «أن النبي ﷺ توضأ ومسح بناصرته وعلى العمامة وعلى خفيه»^(٦).

الفرض الخامس: غسل الرجلين إلى الكعبين، مع العناية بالعقبين، للآية، ولقوله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار»^(٧).

الفرض السادس: تخليل اللحية: لحديث أنس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفًا من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال: «هكذا أمرني ربي عز وجل»^(٨).

(١) صحيح: رواه أبو داود وابن ماجه، وصححه الألباني.

(٢) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٦٢).

(٣) متفق عليه.

(٤) رواه البخاري. تنبيه: رأى الجمهور عدم الاقتصار على المسح على العمامة.

(٥) «شرح العمدة لابن تيمية» (٢٧١).

(٦) رواه البخاري.

(٧) رواه مسلم وابن ماجه. وفي رواية: «ويل للعراقيب من النار» رواه مسلم. وابن ماجه أيضاً، والعراقيب: جمع عرقوب، عصب غليظ فوق عقب الإنسان.

(٨) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٣٢).

الفرض السابع: تحليل أصابع اليدين والرجلين:

«إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء، واجعل الماء بين أصابع يديك ورجليك» (١).
وعن لقيط بن صبرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أسبغ الوضوء، وخلَّل بين الأصابع» (٢).

الفرض الثامن: الترتيب: لأن الله تعالى قد ذكر في الآية فرائض الوضوء مرتبة مع فصل الرجلين عن اليدين - وفريضة الغسل - بالرأس الذي فريضة المسح، وهذا لا يكون إلا لفائدة وهي إيجاب الترتيب.

■ سنن الوضوء:

أى ما ثبت عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل من غير لزوم ولا إنكار على من تركها. وبيانها ما يأتي:

(١) استعمال السواك: لحديث: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء» (٣).

(٢) غسل الكفين ثلاثاً في أول الوضوء، إلا إذا كان مُسْتَقِظاً من نوم، فإنه يجب غسلهما مرتين أو ثلاثاً قبل أن يدخلهما في الإناء:

فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من الليل فلا يُدخل يده في الإناء حتى يُفَرِّغَ عليها مرتين أو ثلاثاً، فإن أحدكم لا يدرى فيم باتت يده؟» (٤).

(٣) الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة: قال ابن القيم -رحمه الله-: «وكان ﷺ يتمضمض ويستنشق تارة بغرفة، وتارة بغرفتين، وتارة بثلاث. وكان يصل بين المضمضة والاستنشاق، فيأخذ نصف الغرفة لقمه، ونصفها لأنفه، ولا يمكن في الغرفة إلا هذا، وأما الغرفتان والثلاث، فيمكن فيهما الفصل والوصل، إلا أن هديه ﷺ كان الوصل بينهما كما في «الصحيحين» من حديث عبد الله بن زيد أن رسول الله ﷺ: «تمضمض واستنشق من كف واحدة، فعل ذلك ثلاثاً» وفي لفظ: «تمضمض واستنشق بثلاث غرفات» فهذا أصح ما روي في المضمضة

(١) حسن صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٦٦).

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٦٧).

(٣) صحيح: وقد تقدم قريباً.

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٣١٩).

والاستنشاق، ولم يجيء الفصل بين المضمضة والاستنشاق في حديث صحيح البتة! ١ هـ (١).

(٤) المبالغة فيهما لغير الصائم: فعن لقيط بن صبرة قال: قلت: يا رسول الله! أخبرني عن الوضوء؟ قال: «أسبغ الوضوء» (٢)، وبألف في الاستنشاق، إلا أن تكون صائماً» (٣).

(٥) تقديم اليمنى على اليسرى: لحديث عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يحب التيامن في تعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله» (٤).

(٦) الدلك للأعضاء: لحديث عبد الله بن زيد: أن النبي ﷺ أتى بثلثي مد فتوضأ فجعل يدلك ذراعيه» (٥).

والدلك: هو إمرار اليد على العضو مع الماء أو بعده.

(٧) تثليث الغسل: فعن عبد الله بن أبي أوفى، قال: «رأيت رسول الله ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً، ومسح رأسه مرة» (٦).

هذا، وقد ثبت أنه ﷺ «توضأ مرتين مرتين» (٧). وثبت عنه أنه «توضأ مرة مرة» (٨). وثبت عنه ﷺ أنه «غسل بعض أعضائه مرتين وبعضها ثلاثاً» (٩).

(٨) إطالة الغرة والتحجيل: «أما إطالة الغرة فبأن يغسل جزءاً من مقدم الرأس، زائداً عن المفروض في غسل الوجه. وأما إطالة التحجيل، فبأن يغسل ما فوق المرفقين والكعبين» (١٠) وقد تقدم قريباً مشروعية ذلك.

(٩) الاقتصاد في الماء وإن كان الاغتراف من البحر: فعن عبد الله بن عمرو، قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فسأله عن الوضوء؟ فأراه ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: «هذا الوضوء، فمن زاد على هذا فقد أساء، أو تعدى، أو ظلم» (١١).

(١) «زاد المعاد» (١/١٨٧).

(٢) أسبغ الوضوء: أى: أكمله وبألف فيه.

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٣٣).

(٤) متفق عليه.

(٥) إسناده صحيح: «صحيح سنن ابن خزيمة» (١١٨).

(٦) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٠٠).

(٧) رواه البخارى من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

(٨) رواه البخارى من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٩) رواه البخارى من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

(١٠) «فقه السنة» (١/٣٥).

(١١) حسن صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٤٤).

وقال الإمام أحمد - رحمه الله - : «يقال: من قلّة فقه الرّجل وكّعه بالماء».

(١٠) الدعاء بعده: فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من مسلم يتوضأ فيحسن الوضوء، ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، إلاّ فتحت له أبواب الجنة الثمانية، يدخل من أيّها شاء» (١). وزاد الترمذى: «اللهم اجعلنى من التوابين، واجعلنى من المتطهرين» (٢).

وعن أبى سعيد رضي الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «من توضأ فقال: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرُك وأتوبُ إليك، كُتب في رقٍّ (٣) ثم طُبع بطابع فلا يكسر إلى يوم القيامة» (٤).

(١١) صلاة ركعتين بعده: وقد تقدّم فضل ذلك قريباً.

■ صفة الوضوء الكامل وكيفيته:

صفة الوضوء الكامل المشتمل على الفروض والواجبات والمستحبات كالتالى:

(١) ينوى الوضوء بقلبه.

(٢) يقول: «بسم الله».

(٣) يعسل كفيه ثلاث مرّات، ويخلّل أصابع يديه. وقد ورد ما يفيد استحباب تحريك الخاتم ونحوه كالأساور، إلاّ أنه لم يصل إلى درجة الصحيح، لكن ينبغى العمل به لدخوله تحت عموم الأمر بالإسباغ والتخليل.

(٤) يتمضمض ويستنشق من كفّ واحدة بيده اليمنى ويستنثر بيده اليسرى يفعل ذلك ثلاث مرّات بثلاث غرفات بكفه، ويبالغ فى الاستنشاق إلاّ أن يكون صائماً.

(٥) يغسل وجهه ثلاث مرّات - كما تقدّم - مع تخليل اللّحية.

(٦) يغسل يده اليمنى ثلاث مرّات من رءوس الأصابع إلى المرفق، ويدلك ذراعه، ويغسل مرفقه. ثم يغسل يده اليسرى مثل ما غسل اليمنى.

(٧) يمسح رأسه مرّة واحدة، يبلّ يديه بالماء ثم يمرّهما من مقدّم رأسه إلى قفاه ثم يردّهما إلى المكان الذى بدأ منه (٥)، ثم يمسح أذنيه.

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٨٥).

(٢) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (٤٨).

(٣) رق: جلد رقيق يكتب فيه.

(٤) صحيح: رواه الطبرانى في «الأوسط»، ورواه رواية الصحيح. الترغيب (٣٥٣).

(٥) قال أبو داود: «ولم يصح عنه صلى الله عليه وسلم فى حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة، ولكن كان إذا مسح بناصيته كمل على العمامة». «زاد المعاد» (١/١٨٨).

فعن المقدم بن معد يكرب: «أن رسول الله ﷺ توضعاً فمسح برأسه وأذنيه، ظاهرهما وباطنهما» (١).

وعن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ مسح أذنيه، داخلهما بالسبابتين، وخالف إبهاميه إلى ظاهر أذنيه، فمسح ظاهرهما وباطنهما» (٢).

(٨) يغسل رجله اليمنى ثلاث مرات من رءوس الأصابع إلى الكعب، ويغسل كعبه، ويخلل بين الأصابع (٣)، ثم يغسل رجله اليسرى مثل ما غسل اليمنى.

(٩) ثم يدعو كما تقدم في سنن الوضوء.

■ تنبيهات مهمة:

- يجوز للمرأة أن تمسح مقدمة شعرها ثم تكمل بقية المسح على خمارها.
- يجوز تنشيف أعضاء الوضوء بمنديل ونحوه، فعن سلمان الفارسي رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ توضعاً، فقلّب جبة صوف كانت عليه، فمسح بها وجهه» (٤).
- من البدع: قولهم على أعضاء الوضوء: اللهم بيض وجهي، وأعطني كتابي يميني، ولا تعطني كتابي شمالي، وحرّم جسدي وشعري على النار، وأسمعني أذان بلال... إلخ.

وقولهم: إن على المتوضىء خيمة من نور، فإذا تكلم رفعت عنه!!

لم يثبت في أثناء الوضوء دعاء.

■ نواقض الوضوء:

وهي خمسة أشياء:

الأول: ما خرج من السبيلين «القبل والدبر» من بول أو غائط أو ريح أو مذي أو ودي، ويستثنى من هذا صاحب أو صاحبة سلس البول، وكذلك صاحبة الإفرازات الناتجة عن عوامل طبيعية والتي تزداد غالباً عند اشتداد الحمل، لأن المشقة تجلب التيسير، أما ما يخرج نتيجة إثارة الشهوة ففيه الوضوء بعد الاستنجاء.

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٦١).

(٢) حسن صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٥٨).

(٣) عن المستورد بن شداد، قال: «رأيت رسول الله ﷺ: إذا توضعاً يمسح أصابع رجله بخنصره»

صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٣٤).

(٤) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٨٤).

الثاني: النوم المستغرق: فعن علي بن أبي طالب، أن رسول الله ﷺ قال: «العين وكاء السه^(١)، فمن نام فليتوضأ»^(٢).

الثالث: زوال العقل بسكر أو مرض: قال ابن قدامة -رحمه الله-: «... الجنون والإغماء والسكر وما أشبهه من الأدوية المزيلة للعقل، ينقض الوضوء يسيره وكثيره إجماعاً، قال ابن المنذر: أجمع العلماء على وجوب الوضوء على المغمى عليه»^(٣) ١هـ.

الرابع: مس الفرج بدون حائل بشهوة: ففي الحديث: «من مس ذكره فليتوضأ، وأيما امرأة مسّت فرجها فلتتوضأ»^(٤).

أما إذا لم يقترن بالمس شهوة فالوضوء قائم لحديث طلق الحنفي، قال: سمعت رسول الله ﷺ، سئل عن مس الذكر؟ فقال: «ليس فيه وضوء، إنما هو بضعة منك»^(٥).

الخامس: أكل لحم الإبل: لورود أحاديث صحيحة تأمر بالوضوء من أكل لحمها، منها:

عن جابر بن سمرة، قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نتوضأ من لحوم الإبل ولا نتوضأ من لحوم الغنم»^(٦).

قال الإمام النووي -رحمه الله-: «هذا المذهب أقوى دليلاً، وإن كان الجمهور على خلافه» ١هـ.

■ ما لا ينقض الوضوء:

وهو ستة أشياء:

(٥) وكاء السه: الوكاء هو ما يُشدُّ به رأس القرية ونحوها، والسّه من أسماء الدبر.

(٢) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٩١).

(٣) «المغنى» (٢٤٣/١).

(٤) صحيح لغيره: رواه أحمد. وقال ابن القيم: قال الحازمي: «هذا إسناد صحيح»

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٩٧).

(٦) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٤٠٧).

الأول: لمس المرأة بدون حائل: ولا حجة لمن استدل بقوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾^(١). فاللمس المراد فى الآية الكريمة هو «الجماع».

قال الشيخ ابن باز -رحمه الله-: «مس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً سواء كان ذلك عن شهوة أو غير شهوة فى أصحّ قولى العلماء ما لم يخرج منه شىء، لأن النبى ﷺ، قبلَ بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ»^(٢)،^(٣).

قلت: مع مراعاة أن لمس المرأة الأجنبية -لغير ضرورة- حرام، لكن لا ينقض الوضوء.

الثانى: خروج الدم من غير المخرج المعتاد^(٤): فقد أخرج البخارى تعليقاً (٢٨١/١) ووصله ابن أبى شيبة بسند صحيح -كما فى «فتح البارى» (٢٨١/١) عن الحسن البصرى، قال: «ما زال المسلمون يُصلّون فى جراحاتهم».

الثالث: القيء ونحوه.

الرابع: الشك فى الحدث: فعن عباد بن تميم عن عمه قال: شكى إلى النبى ﷺ الرجل يُخَيِّلُ إليه الشىء فى الصلاة، قال: «لا يُنصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»^(٥).

الخامس: القهقهة فى الصلاة لا تنقض الوضوء، لعدم صحة ما ورد فى ذلك.

السادس: تغسيل الميت لا ينقض الوضوء، ولكن يُستحب الوضوء من تغسيه كما تقدّم.

المسح على الخفين

اعلم -أخى المسلم- أنه يجوز المسح على الخفين وما فى معناهما كالنعلين، والجوربين، وهذا من باب التيسير ورفع الحرج:

(١) سورة المائدة: ٦.

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٤١٢).

(٣) «مجموع فتاوى العلامة ابن باز» (٣/٣٩٤).

(٤) المخرج المعتاد: القبل والدبر، وعليه فالدم الخارج من الأنف لا ينقض الوضوء.

(٥) متفق عليه.

روى مسلم في «صحيحه» عن همام، قال: بال جرير^(١)، ثم توضأ ومسح على خُفَيْهِ. فقيل له: تفعل هذا؟ فقال: نعم، رأيتُ رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خُفَيْهِ. قال الأعمش: قال إبراهيم: كان يُعجبهم هذا الحديث لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

قال الحسن البصري -رحمه الله-: «حدّثني سبعون من أصحاب النبي ﷺ أنه مسح على الخُفَيْنِ»^(٢).

ودليل المسح على النعلين والجوربين: ما ثبت عن المغيرة بن شعبه: «أن رسول الله ﷺ توضأ، ومسح على الجُورِبَيْنِ، والنَّعْلَيْنِ»^(٣).

وعن يحيى البكاء، قال: سمعتُ ابن عمر يقول:

«المسح على الجوربين كالمسح على الخُفَيْنِ»^(٤).

وكذلك يجوز المسح على العصائب والتساخين^(٥):

فعن ثوبان بن ثوبان قال: «بعث رسول الله ﷺ سرية فأصابهم البرد، فلما قدموا، على النبي ﷺ شكوا إليه ما أصابهم من البرد، فأمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين»^(٦).

وقال الإمام ابن تيمية -رحمه الله-: «ويجوز المسح على اللِّفَاف... حكاه ابن تيم وغيره، وعلى الخُفّ المخرق ما دام اسمه باقياً، والمشي فيه ممكناً، وهو قديم قولي الشافعي واختيار أبي البركات وغيره من العلماء»^(٧).

(١) هو: «جرير بن عبد الله» رضي الله عنه.

(٢) ذكره ابن حجر في «الفتح» (٣٠٦/١)، وعزاه لابن أبي شيبة.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٤٣).

(٤) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة، وحسنه الألباني في «المسح على الجوربين» (٥٤).

(٥) قال ابن الأثير في «النهاية»: العصائب: هي العمائم، لأن الرأس يعصبُ بها، والتساخين: كل ما يسخن به القدم من خفّ وجورب ونحوهما، ولا واحد لها من لفظها.

(٦) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٣٣).

(٧) «الاختيارات العلمية» (١٣).

■ شروط المسح على الخفين وما في معناهما:

(١) أن يلبسهما على طهارة: لحديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر فأهويت لأنزع خفيه، فقال: «دعهما فإنى أدخلتهما طاهرتين» فمسح عليهما^(١).

(٢) أن يكون المسح في الحداث الأصغر، لحديث صفوان بن عسال رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرًا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن، إلا من جنابة، ولكن من غائط، وبول، ونوم»^(٢)، فلا يجوز المسح في الجنابة، ولا فيما يُوجب الغسل^(٣).

(٣) أن يكون المسح في الوقت المحدد شرعاً: وهو يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام ليلاليها للمسافر، لحديث أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ «أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوماً وليلة، إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما»^(٤).

وهذه المدة على الصحيح تبدى من أول مرة مسح بعد الحداث^(٥)، وتنتهى بأربع وعشرين ساعة بالنسبة للمقيم، واثنين وسبعين ساعة للمسافر^(٦).

(٤) أن يكون الخفان أو الجوربان أو العمامة طاهرة، فإن كانت نجسة، فإنه لا يجوز المسح عليها^(٧).

(٥) أن يكون ساتراً محلّ الفرض، وأن يكون صفيقاً لا يصف البشرة، وقد رجح القول بهذا الشرط العلامة ابن باز^(٨).

قلت: وهناك من قال بجواز المسح على الجورب الرقيق:

(١) متفق عليه.

(٢) حسن: رواه أحمد، وغيره، وحسن الألباني في «الإرواء» (١٠٤).

(٣) «فتاوى المسح على الخفين» لابن عثيمين (٨).

(٤) رواه ابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني.

(٥) «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» (٢٤٣/٥).

(٦) «المغنى» (٣٦٩/١).

(٧) «الفتاوى الإسلامية» (٢٣٥/١).

(٨) نفس المرجع (٢٣٥/١).

قال الإمام النووي - رحمه الله - في «شرح المهذب»:

«وحكى أصحابنا «الشافعية» عن عمر وعليّ عليهما السلام جواز المسح على الجوبرب وإن كان رقيقاً. وحكوه عن أبي يوسف، ومحمد، وإسحاق، وداود، ثم قال النووي: واحتج من أباحه - وإن كان رقيقاً - بحديث المغيرة أن النبي صلى الله عليه وآله مسح على جوربيه ونعليه» اهـ.

(٦) أن يكون مباحاً لا مغصوباً، ولا حريراً لرجل، ولا مسروقاً^(١).

(٧) أن لا ينزع بعد المسح قبل انقضاء المدة، فإن خلع خفيه أو ما في معناهما بعد المسح عليهما أعاد الوضوء مع غسل الرجلين^(٢).

قلت: وهذا هو رأى الجمهور، ولكن الشيخ الألبانى - رحمه الله - قال: أن وضوءه صحيح ولا شيء عليه، ورجح قوله بمرجحين:

الأول: أنه موافق لعمل على بن أبى طالب، فقد ثبت أنه أحدث ثم توضأ ومسح على نعليه ثم خلعهما ثم صلى^(٣).

الثانى: موافقته للنظر الصحيح، فإنه لو مسح على رأسه ثم حلق، لم يجب عليه أن يعيد المسح بله الوضوء، وهو الذى اختاره ابن تيمية، فقال فى «اختياراته»^(٤).

«ولا ينتقض وضوء الماسح على الخفّ والعمامة بنزعهما»^(٥).

■ محلّ المسح وصِفَتُهُ:

محلّ المسح المشروع ظهر النعل أو الخفّ أو الجوبرب. والواجب فى المسح ما يُطلق عليه اسم المسح، فيكفى إمرار اليد على الممسوح بعد بلّها بالماء:

(١) «المغنى» (٣٧٣/١).

(٢) «المغنى» (٣٦٧/١)، وانظر: «طهّور المسلم» للدكتور/ سعيد القحطاني (٧٦-٧٢) بحذف وإضافة.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه الطحاوى وغيره، وصححه الألبانى فى «المسح على الجوربين» (٤٧).

(٤) «الاختيارات العلمية» (١٥).

(٥) «المسح على الجوربين» (٨٧).

عن عليّ عليه السلام قال: لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخفّ أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله: يمسح على ظاهر خُفيّه ^(١).

■ ما يبطل المسح:

يبطل المسح بأحد هذه الثلاثة:

(١) انقضاء المدة.

(٢) الجنابة: وقد تقدّم الدليل على ذلك قريباً.

(٣) نزع الممسوح عليه من الرجلين: وفيه خلاف مرّ قريباً.

■ المَسْحُ عَلَى الْجَبِيرَةِ

الجبيرة: هي شيء يوضع على العضو المكسور لإصلاحه وَجَبَر عَظْمَهُ لِيَلْتَمَ كَالْعِيدَانِ الْحَشِييَةِ وَالْجَبَسِ.

■ كيفية المسح على الجبائر:

إذا وجد جرح في أعضاء الطهارة فله مراتب.

المرتبة الأولى: أن يكون مكشوقاً ولا يضره الغسل فيجب غسله.

المرتبة الثانية: أن يكون مكشوقاً ويضره الغسل، والمسح لا يضره، فيجب مسحه.

المرتبة الثالثة: أن يكون مكشوقاً ويضره الغسل والمسح، فحيثُ يشدّ عليه جبيرة ويمسح عليها، فإن عجز فهنا يتيمم له.

المرتبة الرابعة: أن يكون مستوراً بجبس، أو لزقة، أو جبيرة، أو شبه ذلك ففي هذه الحالة يمسح على الساتر ويغنيه عن الغسل ^(٢).

● تنبيه: لا يشترط تقدّم الطهارة على شدّها على القول الراجح بخلاف الخفّ ^(٣).

الْغُسْلُ

الغسل «بفتح العين وضمّها» لغة: سيلان الماء على الشيء مُطْلَقًا.

وشرعاً: سيلانه على جميع البدن مع النية.

وهو مشروع، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ ^(٤).

(١) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٤٧).

(٢) «فتاوى المسح على الخفين» لابن عثيمين (٢٥).

(٣) «المغنى» (٣٥٦/١).

(٤) سورة المائدة: ٦.

وقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرْنَ﴾ (١).

■ موجبات الغسل:

يجب الغسل لأمر خمسة:

الأول: خروج المني في اليقظة أو في النوم من ذكر أو أنثى (٢)، لقوله ﷺ: «إنما الماء من الماء» (٣) رواه مسلم وأبو داود.

وعن أم سلمة: أن أم سليم، قالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة غسل إذا احتملت؟ قال: «نعم إذا رأت الماء» متفق عليه.

هذا، وتشترط الشهوة في اليقظة دون النوم، لقوله ﷺ: «إذا حَذَقْتَ الماء فاغتسل من الجنابة، فإن لم تكن حاذقاً فلا تغتسل» (٤).

قال الشوكاني -رحمه الله-: «قوله: «حَذَقْتَ» وهو الرمي، وهو لا يكون بهذه الصفة إلا لشهوة، ولهذا قال المصنف: وفيه تنبيه على أن ما يخرج لغير شهوة إما لمرض أو أبرده لا يوجب الغسل» (٥) ١. هـ.

■ فوائد:

- إذا احتلم الإنسان ولم يجد منياً -بللاً أو أثراً- فلا غسل عليه.
- إذا استيقظ فوجد بللاً أو أثراً لمنى ولم يذكر احتلاماً وجب عليه الغسل.
- إذا رأى أثراً أو بللاً في ثيابه بعد صلاته، يغتسل، ويلزمه إعادة الصلاة من آخر نومة له.

الثاني: التقاء الختانين: أي تغييب الحشفة في الفرج وإن لم يحصل إنزال، ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأُرْعِ ثُمَّ جَهَّدهَا فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ».

زاد مسلم وأحمد: «وإن لم يُنزل».

قال الإمام النووي -رحمه الله-: «وقد أجمع على وجوب الغسل متى غابت الحشفة في الفرج».

(١) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٢) ماء المرأة: أصفر رقيق، رائحته تشبه رائحة منى الرجل.

(٣) الماء من الماء: أي الاغتسال من الإنزال، فالماء الأول المطهر والثاني المنى.

(٤) حسن صحيح: أخرجه أحمد، وانظر «الإرواء» (١/١٦٢).

(٥) «نيل الأوطار» (١/٣٠٨).

■ فوائده:

● لا بد من الإيلاج بالفعل ليجب الغسل، أمّا مجرد المس من غير إيلاج فلا غُسل على واحد منهما إجماعاً^(١).

● إذا باشر الرجل زوجته - وأدخل ما دون الحشفة - فنزل منه في فرجها - ولم تُمن هي - لم يلزمها الغُسل.

● قال النووي - رحمه الله -: «إذا استدخلت المرأة المنى في فرجها أو دبرها ثم خرج منها لم يلزمها الغُسل، هذا هو الصواب الذي قطع به الجمهور» اهـ^(٢).

إذا جامع الرجل زوجته ثم اغتسلت، وبعد ذلك خرج من فرجها ماء الرجل، فلا يلزمها الغُسل لكن عليها الوضوء.

وعن أبي شيبه (١/١٣٩) : بسند صحيح عن الزهري - في المرأة والرجل يخرج منهما الشيء بعدما يغتسلان - قال : «يغسلان فرجهما ويتوضآن»^(٣).

أخرج ابن أبي شيبه بسند صحيح عن الحسن البصري : أنه سئل عن الرجل يغتسل من الجنابة ثم يخرج من ذكره شيء من المنى، قال : «إن كان بال قبل أن يغتسل فلا يعيد الغسل، وإن كان لم يبل فليعد الغسل».

الثالث: انقطاع الحيض والنفاس: وستأتي الأدلة على ذلك - إن شاء الله تعالى -.

الرابع: الموت: أجمعت الأمة على ذلك، وسيأتي التفصيل في أحكام الجنائز - إن شاء الله تعالى -.

الخامس: الكافر إذا أسلم: فعن قيس بن عاصم «أنه أسلم فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء وسدر»^(٤) (٥).

■ أركان الغسل:

لا تتم حقيقة الغسل المشروع إلا بركنين:

الأول: النية: ومحلها القلب، والتلفظ بها بدعة. قال الإمام ابن تيمية: «نية الطهارة من وضوء، أو غسل، أو تيمم، والصلاة، والصيام، والزكاة، والكفارات، وغير ذلك من العبادات، لا تقتصر إلى نطق اللسان باتفاق أئمة الإسلام، بل النية محلها القلب،

(١) «فقه السنة» (١/٤٨).

(٢) «المجموع» (٢/١٥١).

(٣) «فقه السنة للنساء» للأخ/ كمال السيد سالم - حفظه الله - (٤٦).

(٤) السدر: نبات طيب الرائحة.

(٥) صحيح: أخرجه النسائي وغيره.

باتفاقهم... وقد اتفق الأئمة على أن الجهر بالنية وتكريرها ليس بمشروع، بل من اعتاده فإنه ينبغي له أن يؤدب تأديباً يمنعه من التعبد بالبدع، وإيذاء الناس برفع صوته»^(١).

الثاني: تعميم البدن بالماء.

■ كيفية الغسل:

ورد في كيفية الغسل من الجنابة أحاديث عدة، من أشملها:

ما ثبت عن ميمونة رضي الله عنها ^(٢) قالت: «أذنت ^(٣) لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة، فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً. ثم أدخل يده في الإناء، ثم أفرغ به على فرجه وغسله بشماله، ثم ضرب بشماله الأرض فدلكتها دلكتاً شديداً، ثم توضأ وضوءه للصلاة، ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفه، ثم غسل سائر جسده، ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله، ثم أتيت بالمنديل فردده»^(٤).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر حتى إذا رأى أن قد استبرأ ^(٥) حفن على رأسه ثلاث حفنات، ثم أفاض على سائر جسده ثم غسل رجله»^(٦).
ومن السنة أن يبدأ بشقه الأيمن ثم الأيسر.

هذا، ولا يجب على المرأة نقض شعرها في غسلها من الجنابة، فعن أم سلمة، قالت: قلت يا رسول الله، إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة؟ قال: «لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيض عليك الماء فتطهرين»^(٧).

أما في الغسل من الحيض فيلزمها نقض شعرها، فعن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ قال لها - وكانت حائضاً -: «انقضي شعرك واغتسلي»^(٨).

■ مسائل تتعلق بالغسل:

● يُجزئ غسل واحد عن حيض وجنابة، أو عن جمعة وعيد، أو عن جنابة وجمعة إذا تويت الكل.

(١) «الفتاوى الكبرى» (١/١٢٨) ط. المكتبة التوفيقية.

(٢) هي: «ميمونة بنت الحارث» زوج النبي ﷺ.

(٣) أذنت: قرئت.

(٤) رواه مسلم (٣١٧)، ولا بأس باستعمال المنديل ونحوه، كما تقدم في صفة الوضوء.

(٥) استبرأ: أى أوصل البلل إلى جميعه، ومعنى حفن: أخذ الماء بيديه جميعاً.

(٦) رواه مسلم (٣١٦).

(٧) رواه مسلم (٣٣٠).

(٨) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٥٣٠).

• إذا اغتسلت من الجنابة، ولم يكن قد توضأت يقوم الغسل عن الوضوء، لأن الوضوء داخل تحت الغسل، والدليل:

عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ لا يتوضأ بعد الغسل من الجنابة» (١).

• يجوز للجنب والحائض إزالة الشعر، وقصّ الظفر، والخروج إلى السوق وغيره من غير كراهية:

قال عطاء: «يُحتجمُ الجنب، ويقلم أظافره، ويحلق رأسه، وإن لم يتوضأ» رواه البخاري.

• يجوز للمرأة أن تغتسل مع زوجها من إناء واحد كما تقدّم في «أقسام المياه».

• يجوز للرجل أن يغتسل ببقية الماء الذي اغتسلت منه المرأة والعكس، ففي «الصحيحين» عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة».

■ اعتقادات باطلة:

• اعتقاد البعض أن الجنب إذا عمل في زراعته أو صناعته أو تجارته يحصل له أو لغيره خطر أو ضرر ولا بد، وهذا جهل فاحش.

• اعتقادهم أن على الجنب بكل خطوة لعنة أو سيئة!!.

• اعتقاد بعض النساء أن المرأة الجنب إن باشرت عجن فسد بسبب جنابتها، وأن البركة تضيع من كل شيء تضع يدها فيه!! (٢).

■ الأغسال المستحبة:

(١) غسل يوم الجمعة: فعن أبي سعيد خدرجي قال: قال رسول الله ﷺ: «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم» (٣). والمراد بالوجوب تأكيد استحبابه، بدليل ما رواه أبو داود عن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل» (٤).

(٢) غسل العيدين: قال الألباني: «وأحسن ما يُستدل به على استحباب الاغتسال للعيدين: ما روى البيهقي من طريق الشافعي عن زاذان قال: سأل رجل علياً رضي الله عنه

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٤٧٦).

(٢) «السنن والمبتدعات» للشيخ / الشقيري (٢٥).

(٣) متفق عليه.

(٤) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (٣٤١)، ورواه الترمذي وحسنه.

الغسل؟ قال: اغتسل كل يوم إن شئت. فقال: لا، الغسل الذى هو الغسل؟ قال: «يوم الجمعة، ويوم عرفة»^(١)، ويوم النحر. ويوم الفطر»^(٢).

(٣) غسل يوم عرفة «للحاج»: تقدم دليله فى الذى قبله.

(٤) غسل الإحرام: لحديث زيد بن ثابت: «أنه رأى النبى ﷺ تجرد لإهلاله واغتسل»^(٣).

قال أبو عيسى: وقد استحَبَّ بعضُ أهل العلم: الاغتسال عند الإحرام. وهو قول الشافعى.

(٥) الاغتسل من غسل الميت: فعن أبى هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «من غُسِّلَهُ الْغُسْلُ، وَمِنْ حَمَلِهِ الْوُضُوءُ» يعنى: الميت»^(٤).

ويدل على عدم الوجوب^(٥): أن أسماء بنت عميس - امرأة أبى بكر - غسلت أباً بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حين توفى ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت: إني صائمة وإن هذا يوم شديد البرد، فهل على من غسل؟ فقالوا: «لا»^(٦).

(٦) الاغتسال لدخول مكة: فعن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل، ثم يدخل مكة نهاراً، ويذكر عن النبى ﷺ أنه فعله^(٧).

(٧) الاغتسال عند كل جماع: فعن أبى رافع، أن النبى ﷺ طاف على نسائه فى ليلة، وكان يغتسل عند كل واحدة منهن، فقل له: يا رسول الله! ألا يجعله غسلًا واحدًا؟ فقال: «هو أزكى وأطيب وأطهر»^(٨).

(٨) الاغتسال بعد الإغماء: لأن النبى ﷺ فعل ذلك فى مرض موته كما فى «الصحيحين».

(٩) اغتسال المستحاضة لكل صلاة، أو للظهر والعصر جميعاً غسلًا، وللمغرب والعشاء جميعاً غسلًا، ولل فجر غسلًا، والدليل:

(١) أى يوم عرفة للحاج.

(٢) إسناده صحيح موقوف: رواه البيهقى، وانظر: «الإرواء» (١/١٧٧).

(٣) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (٦٦٤).

(٤) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (٧٩١).

(٥) «طهر المسلم» (١٠٤).

(٦) أخرجه مالك، وقال الأرئوط: إسناده حسن. «جامع الأصول» (٧/٣٣٨).

(٧) رواه البخارى ومسلم، واللفظ له.

(٨) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٤٨٦).

• عن أم حبيبة بنت جحش: أنها استحاضت في عهد رسول الله ﷺ، فأمرها بالغسل لكل صلاة^(١).

• وعن عائشة، قالت: استحاضت امرأة على عهد رسول الله ﷺ، فأمرت أن تُعجل العصر وتؤخر الظهر وتغتسل لهما غسلاً، وأن تؤخر المغرب وتُعجل العشاء وتغتسل لهما غسلاً، وتغتسل لصلاة الصبح غسلاً^(٢).

(١٠) الاغتسال من دفن المشرك:

فعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه أتى النبي ﷺ فقال: إن أبا طالب مات، فقال: «أذهب فواره». قال: إنه مات مشركاً. قال: «أذهب فواره» فلما واريته رجعت إليه فقال لي: «اغتسل»^(٣).

التيمم

■ التيمم في «اللغة»: القصد، يقال: تيممت فلاناً أي قصدته.

وفي «الشرع»: القصد إلى الصعيد الطاهر لمسح الوجه واليدين بنية استحابة الصلاة ونحوها.

■ دليل مشروعيته:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾^(٤).

- وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ سَنِينَ، فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَمْسِهِ جِلْدَكَ، فَإِنْ ذَلِكَ خَيْرٌ»^(٥).

ومن حكمة مشروعيته: أن الإنسان قد يتعذر عليه استعمال الماء: إما لفقده، أو لبُعده، أو لمرض يمنع من استعماله، فيسر الله عليه، وشرع التيمم بالتراب الطاهر عوضاً عن الوضوء أو الغسل حتى لا يُحرَم المسلم بركة العبادة^(٦).

■ ما هو الصعيد؟

قال أبو إسحاق: «الصَّعِيدُ وَجْهُ الْأَرْضِ، وَعَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَضْرِبَ بِيَدَيْهِ وَجْهَ

(١) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٦٩).

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٨١).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما، وصححه الأرناؤوط «جامع الأصول» (٣٣٧/٧).

(٤) سورة النساء: ٤٣.

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٣٢١).

(٦) «فقه العبادات» (٤٠). قلت: ويباح أيضاً: عند شدة البرد، وعند وجود ماء لا يكفي إلا للشرب.

الأرض ولا يبالى أكان الموضع تراب أو لم يكن، لأن الصعيد ليس هو التراب، وإنما هو وجه الأرض، تراباً كان أو غيره. قال: ولو أن أرضاً كانت كلها صخراً لا تراب عليه ثم ضرب التيمم يده على ذلك الصخر لكان ذلك طهوراً إذا مسح به وجهه^(١).

■ صفتُه:

ورد في كيفية التيمم صفتان:

الأولى: عن عمار بن ياسر، قال: أُجِنْتُ فلم أصب ماء، فتمعكت^(٢) في الصعيد وصليتُ!، فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ فقال: «إنما كان يكفيك هكذا». وضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض ونفخ فيهما، ثم مسح بهما وجهه وكفيه^(٣).

الثانية: عن عمار بن ياسر -أيضاً- حين تيمموا مع رسول الله ﷺ، فأمر المسلمين فضربوا بأكفهم التراب ولم يقبضوا من التراب شيئاً، فمسحوا وجوههم مسحة واحدة، ثم عادوا فضربوا بأكفهم الصعيد مرة أخرى فمسحوا بأيديهم^(٤). مراعاة تقديم النية قبل الشروع فيه، لحديث: «إنما الأعمال بالنيات». والصفة الأولى أثبت.

■ ما يباح بالتيمم:

«التيمم بدل من الوضوء والغسل عند عدم الماء فيباح به ما يباح بهما، من الصلاة ومسّ المصحف وغيرهما، وللمتيمم أن يصلّي بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض والنوافل، فحكمه كحكم الوضوء سواء بسواء»^(٥).

■ نواقضه:

ينقض التيمم كل ما ينقض الوضوء^(٦)، كما ينقضه وجود الماء لمن فقده، أو القدرة على استعماله، لمن عجز عنه.

■ تنبيهان:

الأول: إذا صليت بالتيمم، ثم وجد الماء، لا تجب عليك الإعادة، وإن كان الوقت باقياً. فعن أبي سعيد، قال: خرج رجلان في سفر، فحضرت الصلاة وليس معهما

(١) «الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز» (٥٠).

(٢) تمعكت: تمرغت.

(٣) متفق عليه.

(٤) رواه ابن ماجه، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (٤٦٩).

(٥) «فقه السنة» (٥٩/١).

(٦) تقدم الحديث عن نواقض الوضوء قريباً.

ماء، فتيَمَّما صعيدًا طيبًا فصليًا، ثم وجد الماء في الوقت. فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة، ولم يُعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ، فذكرا له ذلك، فقال للذي لم يُعد: «أصبت السنة وأجزأتك صلاتك». وقال للذي توضأ وأعاد: «لك الأجر مرتين»^(١).

الثاني: إذا لم يجد المسلم الماء أو التراب، أو وجدهما ولكن عجز عن استعمالهما، فإنه يُصلي فاقد الطهورين كالمشلول الذي لا يستطيع الوضوء ولا التيمم.

من أحكام الحيض والنفس والاستحاضة

■ تعريف الحيض:

الحيض في «اللغة»: هو السيلان.

و«شرعًا»: دم يخرج من قعر رحم المرأة في أوقات معلومة من غير مرض ولا إصابة، وإنما هو شيء جبل الله عليه بنات آدم. والسِّن الذي تحيض فيه المرأة -غالبًا- من سن تسع سنين إلى خمسين سنة.

■ لونه: يُشترط في دم الحيض أن يكون على لون من ألوان الدَّم الآتية:

أ- السواد: لحديث فاطمة بنت حُبَيْش، أنها كانت تُستَحاض فقال لها النبي ﷺ: «إذا كان دم الحيضة فإنه أسود يُعرَف فإذا كان كذلك فأمسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي فإنما هو عرق»^(٢).

ب- الحمرة: لأنها أصل لون الدَّم.

ج- الصفرة: وهي ماء تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار.

د- الكُدرة: وهي التوسط بين لون البياض والسواد كالماء الوسخ، لحديث علقمة ابن أبي علقمة عن أمِّه مُرْجَانة مولاة عائشة ؓ قالت: كان النساء يبعثن إلى عائشة أم المؤمنين بالدرِّجة^(٣) فيها الكُرْسَف^(٤) فيه الصفرة من دم الحيض يسألنها عن الصلاة، فتقول لهن: «لا تعجلن حتى ترين القصَّة»^(٥) البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة^(٦).

هذا، والصفرة والكُدرة لا تكون حيضًا إلا في أيام الحيض، أمَّا بعد انقضاء أيام العادة

(١) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٣٢٧).

(٢) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (٢٦٣)، وقوله: «فإنما هو عرق» أي: دم عرق لا دم حيض.

(٣) الدرِّجة: جمع درج: وهو وعاء تضع فيه المرأة طيبها ومتاعها.

(٤) الكُرْسَف: القطن.

(٥) القصَّة البيضاء: هو أن تخرج القطن أو الخرقه بيضاء لا يخالطها صفرة.

(٦) أخرجه مالك، والبخاري «معلقًا» وغيرهما، وصححه الألباني في «الإرواء» (٢١٨/١).

فَلَا تُعَدُّ حَيْضًا وَلَوْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ، لحديث أم عطية رضي الله عنها قالت: «كنا لا نعدُّ الكُدرةَ والصفرةَ بعد الطَّهر شيئًا»^(١). فدلَّ ذلك بمنطوقه على أن الصفرة والكُدرة بعد الطَّهر لا تعدُّ شيئًا، وإنما هي مثل البول تنقض الوضوء^(٢).

■ مدَّته:

لا حدٌّ في الشَّرع لأقلِّه وأكثره -على الرَّاجح- وإنما يرجع فيه إلى العادة. ولكن أفتى الشيخ ابن باز -رحمه الله- بأن المرأة لا تتجاوز خمسة عشر يومًا، وما زاد على ذلك فهو دم فساد^(٣).

■ تعريف النفاس:

النفاس: هو الدم الخارج من فرج المرأة بسبب الولادة وإن كان المولود سقطًا.

■ مدَّته:

اعلم -أخي المسلم- أن أكثر مدَّة النفاس أربعون يومًا: فعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: «كانت النساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يومًا»^(٤).

قال الإمام الترمذی: «وقد أجمع العلماء من أصحاب النبی صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم: أن النَّفَساء تدع الصلاة أربعين يومًا، إلَّا أن ترى الطَّهر قبل ذلك، فإنها تغتسل وتُصلِّي، وإذا رأت الدم بعد الأربعين فإن أكثر أهل العلم قالوا: لا تدع الصلاة بعد الأربعين، وهو قول أكثر الفقهاء»^(٥).

■ ما يحرم على الحائض والنفساء:

(١) الصلاة والصَّوم: لقوله صلى الله عليه وسلم: «أليس إذا حاضت المرأة لم تُصلِّ ولم تصُِّم؟» متفق عليه.

فإذا طهرت من الحيض لا تقضى الصلاة وإنما تقضى الصَّوم، ففي «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها قالت:

«كنا نحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانا نؤمر بقضاء الصَّوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة».

(١) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٣٠٠).

(٢) «فقه السنة» (٦١/١)، و«طهور المسلم» (١٢٢).

(٣) «طهور المسلم» (١٢٥).

(٤) حسن صحيح: «صحيح سنن الترمذی» (١٢٠).

(٥) «نفس المرجع».

· (٢) الطواف بالبيت: وقد تقدم الدليل على ذلك فيما يحرم على المحدث.

(٣) الوطء في الفرج: فيحرم وطء الحائض والنفساء، والأدلة على التحريم كثيرة، منها:

أ - قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ (١).

ب - وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من أتى حائضًا، أو امرأةً في دبرها، أو كاهنًا: فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» (٢).

قال الإمام النووي - رحمه الله - في شرح مسلم (٣/٢٠٤): «ولو اعتقد مسلم حلّ جماع الحائض في فرجها صار كافرًا مرتدًا. ولو فعله إنسان غير معتقد حله: فإن كان ناسيًا أو جاهلاً بوجود الحيض أو جاهلاً بتحريمه أو مكرهاً فلا إثم عليه ولا كفارة. وإن وطئها عمدًا عالمًا بالحيض والتحريم مختارًا فقد ارتكب معصية كبيرة نصّ الشافعي على أنها كبيرة، وتجب عليه التوبة، وفي وجوب الكفارة قولان» اهـ.

قال الشيخ / عبد العظيم بدوي - حفظه الله -: «والقول الراجح وجوب الكفارة لحديث ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال: «يتصدق بدينار أو نصف دينار» (٣).

· والتخيير في الحديث راجع إلى التفريق بين أول الدم وآخره، لما ثبت عن ابن عباس موقوفًا: «إن أصابها في فور الدم تصدق بدينار، وإن كان في آخره فنصف دينار» (٤).

قلت: ولا يجوز للمرأة أن تمكّن زوجها من إتيانها أثناء الحيض، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

وبياح للزوج أن يستمتع منها بما دون الجماع في الفرج لقوله ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» رواه مسلم.

وعن عكرمة، عن بعض أزواج النبي ﷺ: أن النبي ﷺ: كان إذا أراد من الحائض شيئًا، ألقي على فرجها ثوبًا (٥).

(١) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٢) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (١١٦)، وقال الترمذي: «ولنا معنى هذا عند أهل العلم على التغليب».

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٥٢٣).

(٤) صحيح موقوف: «صحيح سنن أبي داود» (٢٣٨)، وانظر: «الوجيز» (٥٣).

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٤٢).

هذا. واعلم أن تحريم الجماع مستمر حتى ينقطع الدم وتغتسل.

■ فوائد:

يجوز للجنب والحائض والنفساء تلاوة القرآن لضرورة، لحديث عائشة: «كان -تعالى- يقرأ القرآن على كل أحيانه» (١).

قال الشيخ الألباني: «وفي الحديث دلالة على جواز تلاوة القرآن للجنب، لأن القرآن ذكر، فيدخل في عموم قولها: «يذكر الله».

نعم، الأفضل أن يقرأ على طهارة، لقوله -تعالى- حين رد السلام عقب التيمم: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة» أخرجه أبو داود وغيره، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢).

وقال الشيخ ابن عثيمين: «لا حرج على المرأة الحائض أو النفساء في قراءة القرآن إذا كان لحاجة كالمراة المعلمة أو الدارسة، أو التي تقرأ وردّها في ليل أو نهار» (٣).

تعرف المرأة نهاية حيضها بانقطاع الدم، وذلك بأحد علامتين:

الأولى: ظهور القصّة البيضاء وهي ماء أبيض يخرج من الرحم عند انقطاع دم الحيض.

الثانية: الجفوف: وهو أن تدخل المرأة خرقة أو قطنة في فرجها ثم تخرجها جافة ليس عليها شيء لا من الدم، ولا من الكدرة، ولا من الصفرة.

. إذا طهرت الحائض في آخر النهار صلت الظهر والعصر جميعاً. وإذا طهرت في آخر الليل صلت المغرب والعشاء جميعاً (٤).

إذا رأت المرأة الطهر ولم تجد ماءً للغسل، فإنها تيمم، ويأتيها زوجها (٥).

قال الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى-: «ولم يصح مطلقاً أي حديث فيه منع المرأة الحائض من دخول المسجد» (٦).

■ تعريف الاستحاضة:

الاستحاضة «لغة»: استفعال من الحيض، وهي دم غالب ليس بالحيض (٧).

(١) رواه مسلم وغيره.

(٢) انظر: «الصحيحة» المجلد الأول (ص ٧٦٣).

(٣) «٥٢ سؤالاً عن أحكام الحيض» لفضيلته (ص ١٦).

(٤) «الفتاوى» لابن تيمية (٤٣٤/٢).

(٥) «المحلى» (١٧١/٢).

(٦) «فتاوى مهمّة لنساء الأمة» (٥٥).

(٧) «المصباح النير» (١٥٩/١).

و«شرعاً»: سيلان الدم واستمراره في غير زمن الحيض من مرضٍ وفساد من عرقٍ فمه في أدنى الرحم يقال له: العاذل^(١).

«والمستحاضة لها ثلاث حالات:

الأولى: أن تكون لها عادة معروفة لديها قبل إصابتها بالاستحاضة بأن كانت قبل الاستحاضة تحيض خمسة أيام أو ثمانية أيام مثلاً في أول الشهر أو وسطه. فتعرف عددها ووقتها. فهذه تجلس قدر عاداتها وتدع الصلاة والصيام وتعتبر لها أحكام الحيض فإذا انتهت عاداتها اغتسلت وصَلَّت واعتبرت الدم الباقي دم استحاضة لقوله ﷺ «لَمْ حَبِيَّة: «امْكُنِّي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكَ حَيْضُكَ ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي» رواه مسلم.

الثانية: إذا لم يكن لها عادة معروفة لكن دمها متميز بفضة يحمل صفة الحيض بأن يكون أسود أو ثخيناً أو له رائحة. وبقيته لا تحمل صفة الحيض بأن يكون أحمر ليس له رائحة ولا ثخيناً. ففي هذه الحالة تعتبر الدم الذي يحمل صفة الحيض حيضاً، فتجلس وتدع الصلاة والصيام، وتعتبر ما عداه استحاضة تغتسل عند نهاية الذي يحمل صفة الحيض. وتصلّي وتصوم وتعتبر طاهراً لقوله ﷺ «لَفَاطِمَةُ بِنْتُ حُبَيْشٍ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يَعْرِفُ، فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي»^(٢).

الثالثة: إذا لم يكن لها عادة تعرفها ولا صفة تميز بها الحيض من غيره، فإنها تجلس غالب الحيض ستة أيام أو سبعة أيام من كل شهر. لأن هذه عادة غالب النساء. لقوله ﷺ «لَحْمَةُ بِنْتُ جَحْشٍ: «إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ فَتَحِيضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ اغْتَسَلِي، فَإِذَا اسْتَنْقَأَتْ فَصَلِّي أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ أَوْ ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ، وَصُومِي وَصَلِّي فَإِنْ ذَلِكَ يَجْزُئُكَ وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ»^(٣).

والحاصل مما سبق: أن المعتادة ترد إلى عاداتها. والمميزة ترد إلى العمل بالتمييز. والفاقة لهما تحيض ستاً أو سبعاً. وفي هذا جمع بين السنن الثلاث الواردة عن النبي ﷺ في المستحاضة^(٤).

■ أحكام الاستحاضة:

اعلم - وفقني الله تعالى وإياك - أن المستحاضة حكمها حكم الطاهرات في الصلاة، والصيام، والاعتكاف، ومس المصحف، وتلاوة القرآن، والمكث في المسجد، ووجوب

(١) «فتح الباري» (١/٤٠٩).

(٢) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (٢٦٣).

(٣) حسن: «صحيح سنن الترمذي» (٢٦٧).

(٤) «تنبيهات على أحكام تختص بالمؤمنات» للشيخ/ صالح الفوزان (١٧-١٨) بتصرف.

العبادات الواجبة على الطاهرات، وتحلّ لزوجها، ولا فرق بينها وبين الطاهرات، إلا فيما يلي:

أ - وجوب الوضوء عليها لوقت كل صلاة، لقوله ﷺ في حديث فاطمة بنت أبي حبيش: «ثم توضىء لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت»^(١).

ب - استحباب الاغتسال لكل صلاة، أو للظهر والعصر جميعاً، وللمغرب والعشاء جميعاً، ولل فجر غسلًا^(٢) - إن استطاعت - وإلا فيكفيها وجوباً الغسل مرة واحدة حينما ينقطع حيضها.

ج - إذا أرادت الوضوء فإنها تغسل أثر الدم، فتغسل فرجها وتعصب عليه خرقة، أو تحتفظ بقطن يمسك الدم. ولا يضرها ما خرج بعد ذلك^(٣).

■ خرافات النساء في الحيض والنفاس:

ترتكب بعض النساء في أيام الحيض والنفاس مخالفات شرعية، وخرافات بدعية، منها:

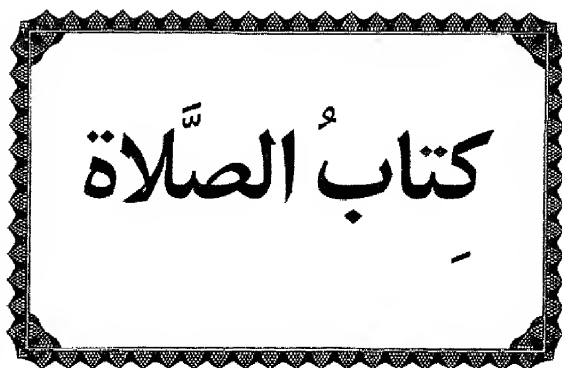
- صيامهن رمضان في حال حيضهن ونفاسهن، وهذا منهن حرام.
- الاعتقاد أن الحائض إذا مرت على مزارع الباذنجان أحرقته!!.
- الاعتقاد بأنه لا يجوز للحائض أن تذبح طيراً، لأنها غير طاهرة!! مع أن الطهارة ليست شرطاً في الذبح، فيجوز لها أن تسمى وتذبح.
- اعتقاد النساء أن دخول حالق لرأسه أو للحية على النفساء يمنع نزول لبنها لولدها!!.

(١) رواء البخاري ومسلم.

(٢) راجع «الأغسال المستحبة».

(٣) «طهور المسلم» (١٥١) مع حذف وإضافة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



كتاب الصلاة

الصلاة في «اللغة»: الدعاء. قال الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾^(١) أى: ادع لهم. وفي «الشرع»: عبارة عن أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم بشروط. والأصل في وجوبها قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٢) أى: حافظوا عليها، والأحاديث في ذلك كثيرة جداً، والإجماع مُتَعَدِّدٌ على ذلك.

■ منزلتها في الدين:

اعلم -أخى الكريم- أن الصلاة من أجلّ مباني الدين بعد التوحيد، مَنْ جحدّها، أو تركها تهاوئاً وكسلاً، حُكِمَ بكفره، وجرى عليه ما جرى على المرتدين! روى مسلم في «صحيحه» عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرْكِ، وَالْكَفْرِ، تَرْكُ الصَّلَاةِ».

وقال الإمام ابن حزم: «وقد جاء عن عمر وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبى هريرة وغيرهم من الصحابة رضِيَ اللهُ عَنْهُمْ «أن من ترك صلاة فرض واحدة متعمداً حتى يخرج وقتها فهو كافر مُرْتَدٌّ!».

وقال ابن الجوزي: «وتارك الصلاة على صحة البدن لا تجوز شهادته، ولا يحلّ لمسلم أن يؤاكله، ولا يزوجه ابنته، ولا يدخل معه تحت سقف». وقال الإمام أحمد: «أخشى ألا يحلّ للرجل أن يقيم مع امرأة لا تصلّى، ولا تغتسل من الجنابة، ولا تتعلّم القرآن!!»^(٣).

وهناك من العلماء من فرق بين تارك الصلاة كسلاً، وبين تاركها إنكاراً لفرضيّتها واستهزاء بها، فالأوّل: فاسق داخل المِلَّة، والثاني: كافر مُرْتَدٌّ. نسأل الله السّلامة من كلّ إثم.

■ على من تجب؟:

اعلم أن من اجتمع فيه الإسلام والبلوغ والعقل والطهارة عن الحيض والنفاس فلا شك في وجوب الصّلاة عليه.

(١) سورة التوبة: ١٠٣.

(٢) سورة البقرة: ٤٣.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٧٧/٣٢).

فأما الكافر فلا تجب عليه الصلاة، لأنها لا تصحّ منه في الكفر ولا يجب عليه قضاؤها إذا أسلم بلا خلاف.

وأما الصبي ومن زال عقله بجنون أو مرض ونحوهما فلا تجب عليه لقوله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ حَتَّى يَبْرَأَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ» (١).

ودليل عدم الوجوب في حق الحائض والنفساء تقدّم قريباً.

■ صلاة الصبي:

ينبغي على ولي الصبي أن يأمره بالصلاة وإن كانت غير واجبة عليه ليتصرّف عليها ويغتادها بعد البلوغ لقوله ﷺ: «مَرَوْا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ، وَإِذَا بَلَغَ عَشَرَ سِنِينَ فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا» (٢).

■ مواقيت الصلاة:

للصلاة أوقاتٌ محدودةٌ لا بد أن تؤدّى فيها ولا تخرج عنها، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (٣). أي: مؤقتة مفروضة.

وقد أشار النبي ﷺ إلى هذه الأوقات في عدة أحاديث، نذكر منها حديثاً واحداً.
عن أبي هريرة ؓ قال قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَإِنْ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَآخِرَ وَقْتِ حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَإِنْ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُهَا» (٤)، وَإِنْ آخِرَ وَقْتُهَا حِينَ تَصْفُرُ الشَّمْسُ، وَإِنْ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ، وَإِنْ آخِرَ وَقْتُهَا حِينَ يَغِيبُ الْآفَقُ، وَإِنْ أَوَّلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ حِينَ يَغِيبُ الْآفَقُ، وَإِنْ آخِرَ وَقْتُهَا حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ، وَإِنْ أَوَّلَ وَقْتِ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ، وَإِنْ آخِرَ وَقْتُهَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ» (٥).

■ إدراك ركعة من الوقت:

اعلم أن من أدرك ركعة من الصلاة قبل خروج وقتها فقد أدرك الصلاة، والدليل:
عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» (٦).

(١) صحيح: رواه أحمد في «المسند» وغيره، وانظر: «صحيح الجامع» (٣٥١٢).

(٢) صحيح: رواه أبو داود وأحمد، وانظر: «صحيح الجامع» (٥٨٦٧).

(٣) سورة النساء: ١٠٣.

(٤) وقت العصر: من صيرورة ظل الشيء مثله إلى غروب الشمس.

(٥) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (١٢٩).

(٦) رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

وعنه -أيضاً- قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك من العصر ركعةً قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك، ومن أدرك من الفجر ركعةً قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك»^(١).

لكن لا يجوز تعمد تأخير الصلاة إلى هذا الوقت لورود النهي عن ذلك: فعن أنس رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تلك صلاة المنافقين، تلك صلاة المنافقين، تلك صلاة المنافقين، يجلس أحدهم حتى إذا اصفرّت الشمس فكانت بين قرني شيطان، أو على قرني الشيطان، قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً»^(٢).

■ النوم عن الصلاة أو نسيانها:

من نام عن صلاة أو نسيها فوقتها حين يذكرها، فعن أبي قتادة قال: ذكروا للنبي ﷺ نومهم عن الصلاة، فقال: «إنه ليس في النوم تفريط»^(٣)، إنما التفريط في اليقظة، فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام فليصلها إذا ذكرها»^(٤).

قال الترمذي: «وقد اختلف أهل العلم في الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها فيستيقظ، أو يذكر وهو في غير وقت صلاة، عند طلوع الشمس أو عند غروبها.

فقال بعضهم: يصلّيها إذا استيقظ أو ذكر، وإن كان عند طلوع الشمس أو عند غروبها. وهو قول أحمد، وإسحاق، والشافعي، ومالك.

وقال بعضهم: لا يصلّي حتى تطلع الشمس أو تغرب».

قلت: والقول الأول أرجح.

■ الأوقات التي تُهَي عن الصلاة فيها:

اعلم أن الأوقات التي تُهَي عن الصلاة فيها: من بعد صلاة الفجر حتى طلوع الشمس قدر رمح -أي بعد ثلث ساعة من شروقها- ومن الزوال إلى الظهر -أي من قبل الظهر بثلث ساعة حتى الظهر- ومن بعد صلاة العصر حتى الغروب:

عن عمر بن عبّسة قال: قلت: يا نبي الله أخبرني عن الصلاة، قال: «صلّ صلاة الصبح ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس وترتفع، فإنها تطلع بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار، ثم صلّ فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى يستقل الظل بالرمح ثم أقصر عن الصلاة فإن حينئذ تسجّر جهنم، فإذا أقبل الفء فصلّ فإن الصلاة

(٤) رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

(٢) رواه مسلم والترمذي.

(٣) شريطة أن يأخذ المسلم بالأسباب التي توفقه لأوقات الصلاة.

(٤) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (١٤٩).

مشهورة محضورة حتى تُصَلَّى العصر، ثم أقصرُ عن الصلاة حتى تغربَ فإنَّها تغربُ بين قرنيَّ شيطانٍ وحيتنْذ يسجدُ لها الكفار»^(١).

قلت: والمنهى عنه في هذه الأوقات هو التطوع المطلق الذي ليس له سبب، أما ما له سبب كتحية المسجد -مثلاً- فيجوز صلاته على الراجح.

قال الإمام ابن تيمية: «وأرجح الآراء أن التطوع في أوقات النهي مكروه، إذا كانت تطوعاً مطلقاً، أما التي لها سبب فلا نهى في صلاتها وقت النهي.

وذلك كتحية المسجد، وسنة الوضوء، وركعتي الطواف، ونحو ذلك»^(٢).

■ تنبيه:

ومن الأوقات التي نُهيَّا عن الصَّلاة فيها -أيضاً-: التطوع إذا أُقيمت صلاة الجماعة: ففي «صحيح مسلم» وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا أُقيمت الصَّلاة فلا صلاةَ إلا المكتوبة».

فإن صَلَّي فصلاته صحيحة مع الكراهة.

■ هل يجب على من ترك الصَّلاة عمداً القضاء؟:

اختلف علماؤنا الكرام حول هذه المسألة، والراجح -والله أعلم- عدم وجوب القضاء عليه. قال الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى- في تعليق على حديث: «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يُصلِّيها إذا ذكرها»:

«وفي الحديث دلالة على أن النائم عن الصلاة أو الناسي لها لا تسقط عنه الصَّلاة، وأنه يجب عليه أن يبادر إلى أدائها فور الاستيقاظ أو التذكُّر لها.

وفي ذلك دليل على أن الصلاة التي تعمد صاحبها إخراجها عن وقتها، فلا يكفرها أن يُصلِّيها بعد وقتها، لأنه لا عذر له، والله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٣). وليس هو كالذي نام عنها أو نسيها، فهذا معذور بنص الحديث، ولذلك جعل له كفارة أن يُصلِّيها إذا تذكَّرها، ألست ترى أن هذا المعذور نفسه إذا لم يبادر إلى الصلاة حين التذكُّر، فلا كفارة له بعد ذلك، لأنه أضاع الوقت الذي شرع الله له أن يتدارك فيه الصلاة الفائتة؟

فإذا كان هذا هو شأن المعذور: فإنه لا قضاء له بعد فوات الوقت المشروع له، فمن باب أولى أن يكون المتعمد الذي لم يُصلِّ الصلاة في وقتها وهو مُتذكَّر لها مكلف بها أن

(١) رواه مسلم وأحمد.

(٢) «التبسيط في فقه ابن تيمية» (٣٠-٣١).

(٣) سورة النساء: ١٠٣.

لا يكون له كفارة، وهذا فقه ظاهر لمن تأمله... واعلم أنه ليس معنى قول أهل العلم المحققين - ومنهم العز بن عبد السلام - أنه لا يُشرع القضاء على التارك للصلاة عمداً؛ أنه من باب التهوين لشأن ترك الصلاة، حاشا لله، بل هو على النقيض من ذلك، فإنهم يقولون: إن من خطورة الصلاة وأدائها في وقتها أنه لا يمكن أن يتداركها بعد وقتها إلى الأبد، فلا يكفر ذنب إخراج الصلاة عن وقتها إلا ما يكفر أكبر الذنوب، ألا وهو التوبة النصوح.

ولذلك، فهم ينصحون من ابتلى بترك الصلاة أن يتوب إلى الله فوراً، وأن يحافظ على أداء الصلاة في أوقاتها مع الجماعة، وأن يكثر من الصلاة النافلة، حتى يعوّض بذلك بعض ما فاتته من الثواب بتركه للصلاة في الوقت، وإنّ الحَسَنَاتِ يَذْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴿١﴾، وقد دلّ على ذلك حديث أبي هريرة: «انظروا هل لعبدي من تطوع فتكملوا به فريضته؟» (٢)، (٣).

■ المواضع التي نهينا عن الصلاة فيها:

اعلم -أخي الكريم- أن الأرض كلها مسجد للمسلم إلا المقبرة والحمام ومبارك الإبل: فعن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُوراً وَمَسْجِداً» (٤).

وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: أن النبي ﷺ قال: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ، إِلَّا الْحَمَامَ وَالْمَقْبَرَةَ» (٥).

وعن البراء بن عازب، قال: سئل رسول الله ﷺ عن الصلاة في مبارك الإبل، فقال: «لَا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ فَإِنَّهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ» وسئل عن الصلاة في مرابض الغنم فقال: «صَلُّوا فِيهَا فَإِنَّهَا بَرَكَةٌ» (٦).

الأذان والإقامة

الأذان «لغة»: الإعلام. قال تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٧).

(١) سورة هود: ١١٤.

(٢) «صحيح سنن أبي داود» (٨١٠).

(٣) «السلسلة الصحيحة» المجلد الأول (٧٥٤) بتصرف.

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٤٦٢).

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٤٦٣).

(٦) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٤٦٤).

(٧) سورة التوبة: ٣.

«وشرعاً»: الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة. وكان فرضه بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة -على الصحيح- (١).

■ حكمه:

الأذان فرض كفاية على الرجال دون النساء للصلوات الخمس المكتوبة، وصلاة الجمعة: عن مالك بن الحويرث: أن النبي ﷺ قال: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم» رواه البخاري ومسلم.

وقال بعض الفقهاء: الأذان يجب على الرجال: في الحضر، والسفر، وعلى المنفرد، وللصلوات المؤداة والمقضية، وعلى الأحرار والعبيد.

ولكن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- قال: «وليس الأذان بواجب للصلاة الفاتية، وإذا صلى وحده أداء أو قضاء وأذن وأقام فقد أحسن، وإن اكتفى بالإقامة أجزأه، وإن كان يقضى صلوات فأذن أول مرة وأقام بقية الصلوات كان حسناً أيضاً» (٢).

■ فضله:

ورد في فضل الأذان والمؤذنين أحاديث كثيرة نذكر بعضها فيما يلي:

(١) عن البراء بن عازب رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ قال: «إن الله وملائكته يصلون على الصف المقدم، والمؤذن يغفر له مدى صوته، وصدقه من سمعه من رطب ويابس، وله أجر من صلى معه» (٣).

(٢) وعن أنس رضي الله عنه قال: سمع النبي ﷺ رجلاً وهو في مسير له يقول: «الله أكبر. الله أكبر». فقال نبي الله ﷺ: «على الفطرة». فقال: «أشهد أن لا إله إلا الله»، قال: «خرج من النار»، فاستبق القوم إلى الرجل، فإذا راعى غنم حضرته الصلاة فقام يؤذن (٤).

(٣) وعن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من أذن ثنتي عشرة سنة، وجبت له الجنة، وكتب له بتأذنيه في كل يوم ستون حسنة، ولكل إقامة ثلاثون حسنة» (٥).

(١) «سبل السلام» (١/١٦١).

(٢) «الفتاوى الكبرى» (٥/٢١٤).

(٣) صحيح: رواه أحمد والنسائي، وانظر: «صحيح سنن النسائي» (٦٢٧).

(٤) صحيح ابن خزيمة (٢٠٨/١) رقم (٣٩٩).

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٦٠٠)، و«الصحيحة» (٤٢).

■ صفة الأذان والإقامة:

عن عبد الله بن زيد، قال: لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة، طاف بى وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً فى يده فقلت: يا عبد الله، أتبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ فقلت: ندعو به إلى الصلاة، قال: أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ فقلت: بلى، قال: فقال تقول:

الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حى على الصلاة، حى على الصلاة، حى على الفلاح، حى على الفلاح، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله.

قال: ثم استأخر عنى غير بعيد ثم قال: وتقول إذا أقيمت الصلاة: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حى على الصلاة، حى على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله.

فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بما رأيت فقال: «إنها لرؤيا حق إن شاء الله، فقم مع بلال فأتى عليه ما رأيت فليؤذن به، فإنه أئدى صوتاً منك»^(١).

■ استحباب الترجيع فى الأذان:

الترجيع: هو العود إلى الشهادتين مرتين برفع الصوت بعد قولهما مرتين بخفض الصوت.

فعن أبى محذورة قال: قلت: يا رسول الله، علمنى سنة الأذان، قال: فمسح مقدم رأسى، وقال:

«تقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر: ترفع بها صوتك، ثم تقول: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله: تخفض بها صوتك، ثم ترفع صوتك بالشهادة، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حى على الصلاة، حى على الصلاة، حى على الفلاح، حى على الفلاح.

فإن كان صلاة الصبح قلت: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم»^(٢)، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله»^(٣).

(١) حسن صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٤٦٩).

(٢) هذا الشؤب يكون فى الأذان الأول للصبح. قال ابن رسلان: «فشرعية الشؤب إنما هى فى الأذان الأول للفجر لأنه لإيقاظ النائم، وأما الأذان الثانى فإنه إعلام بدخول الوقت ودعاء إلى الصلاة» «سبل السلام» (١/١٦٣).

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٤٧٢).

■ ما يقال عند سماع الأذان والإقامة:

يُستحب لمن يسمع الأذان والإقامة أن يقول مثل ما يقول المؤذن إلا في الحِيعَلَتَيْنِ، فإنه يقول عَقِبَ كُلِّ كَلِمَةٍ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ^(١). فإذا فزع المؤذن من أذانه، فمن السَّنة أن يقول السَّامِعُ ما يأتي في الأحاديث التالية:

• قال ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مِنْ صَلَّيَ عَلَى صَلَاةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُّوا لِيَ الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَبْغَى إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِيَ الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّقَاةُ»
رواه مسلم وأبو داود.

وقال ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، غُفِرَ لَهُ»
رواه مسلم وأبو داود.

وقال ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، إِلَّا حَلَّتْ لَهُ الشَّقَاةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

هذا، ويُستحب الإكثار من الدَّعاء بين الأذان والإقامة لقوله ﷺ: «لَا يُرَدُّ الدَّعاء بين الأذان والإقامة»^(٣).

■ شروط المؤذن:

يشترط أن يكون المؤذن:

- (١) مُسْلِمًا: فلو أذن الكافر لم يصح لأنه من غير أهل العبادات.
- (٢) عَاقِلًا: فلا يصح الأذان من مجنون.
- (٣) ذَكْرًا: فلا يُعْتَدُ بِأَذَانِ الْأُنْثَى.
- (٤) مُمَيِّزًا: وهو من بلغ سبع سنين إلى البلوغ.
- (٥) وَاحِدًا: فلا يصح من اثنين، فلو أذن واحد بعض الأذان وكمّله آخر لم يصح.
- (٦) عَدْلًا: ولو في الظاهر، لأن الأذان عبادة، ولأن النبي ﷺ وصف المؤذنين بالأمانة - كما سيأتي - والفاسق غير أمين^(٤).

(١) كما ورد في صحيح مسلم. والحِيعَلَتَانِ: قول المؤذن: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ».

(٢) رواه البخاري وأبو داود، وزاد البيهقي: «إِنَّكَ لَا تَخْلِفُ الْمِيعَادَ» وحسنها ابن باز.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٤٨٩).

(٤) «الأذان والإقامة» د. سعيد القحطاني (٢٢).

(٧) عالمًا بدخول الوقت.

(٨) لا يلحن في الأذان لحناً يُغَيِّرُ المعنى^(١).

■ آداب المؤذن:

يستحب للمؤذن أن يتصف بالصفات الآتية:

(١) أن يبتغي بأذانه وجه الله فلا يأخذ عليه أجراً.

(٢) أن يكون طاهراً من الحدث الأكبر والأصغر.

(٣) أن يكون حسن الصوت.

(٤) أن يكون أميناً، فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامن»

والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة، واغفر للمؤذنين»^(٢).

(٥) أن يكون قائماً مستقبلاً القبلة، فإن أخلّ باستقبال القبلة كره له ذلك وصح.

(٦) أن يلتفت برأسه وعنقه يميناً، عند قوله: «حيّ على الصلاة»، ويساراً عند

قوله: «حيّ على الفلاح» كما كان يفعل بلال رضيه الله عنه.

(٧) أن يدخل إصبعيه في أذنيه، لقول أبي جحيفة: «رأيت بلالاً يؤذن ويدور،

ويتبع فاه هاهنا وهاهنا، وإصبعاه في أذنيه»^(٣).

(٨) أن يرفع صوته بالنداء: لقوله ﷺ: «فإنه لا يسمع مدّ صوت المؤذن جنّ ولا

إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة»^(٤).

■ حكم الخروج من المسجد بعد الأذان:

ورد النهي عن الخروج من المسجد بعد الأذان إلا بَعْدَر:

فعن أبي الشعثاء، قال: كنّا مع أبي هريرة في المسجد، فخرج رجلٌ حين أذن المؤذن للعصر، فقال أبو هريرة: أمّا هذا! فقد عصى أبا القاسم^(٥). قال الترمذی: إلا من عذر.

(١) مثل قول بعضهم: «الله أكبر»، لأن «أكبر» جمع كبير، وهو الطبل. انظر: «الأذان والإقامة» القحطاني (ص ٢٢)، ومثل قول بعضهم: «الله أكبر!!».

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٤٨٦).

(٣) صحيح: «صحيح سنن الترمذی» (١٦٤).

(٤) رواء النسائي والبخاري.

(٥) رواء مسلم وأبو داود وغيرهما.

■ كم بين الأذان والإقامة:

قال ابن بطال: «لا حدّ لذلك غير تمكّن دخول الوقت واجتماع المصلّين»^(١).
وعن أبي بن كعب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اجعل بين أذانك وإقامتك نفساً، حتى يقضى التوضيء حاجته في مهل، ويفرغ الأكل من طعامه في مهل»^(٢).
■ من بدع الأذان:

من البدع في الأذان: زيارة لفظة «سيدنا» في تشهدى الأذان والإقامة.
ومن البدع: التمطيط والتغنى فيه بزيادة حرف أو حركة أو مدّ.
ومن البدع المكروهة: رفع الصّوت بالتسبيح والدعاء قبل الفجر، وهو ما يُسمّى اليوم بالتواشيح.

■ شروط صحة الصلاة:

يشترط لصحة الصلاة خمسة شروط: هي:

(١) الطهارة: والمراد بها:

أ - طهارة البدن من الحذتين (الأكبر والأصغر) والتّجسس.

ب - طهارة الثّوب^(٣).

هـ - طهارة المكان، وقد تقدّم الدليل على ذلك في باب الطهارة.

(٢) العلم بدخول الوقت: لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٤) فلا بد أن تقع الصلاة في الوقت المحدّد لها، فلا تصحّ قبل دخول وقتها ولا بعد خروجه إلّا لعذر.

(٣) ستر العورة: وعورة الرجل ما بين سرّته وركبته. قال صلى الله عليه وسلم: «ما بين السرة والركبة عورة»^(٥).

وأمر صلى الله عليه وسلم سلمة بن الأكوع أن يزر قميصه - أي جيبه - حتى لا تُرى عورته من فتحة قميصه فتبطل صلاته، ولهذا قال الفقهاء في شرط ستر العورة: يجب سترها عن

(١) «فتح الباري» (١٠٦/٢).

(٢) حسن: رواه عبد الله بن أحمد في «المسند» وانظر: «صحيح الجامع» (١٥٠).

(٣) ومن صلّى وعليه نجاسة لم يشعر بها إلا بعد انتهاء صلاته فصلاته صحيحة، وإن شعر بها أثناء صلاته ولم يستطع إزالتها فصلاته صحيحة أيضاً.

(٤) (٥) حسن: رواه أحمد والدارقطني وغيرهما.

النظر حتى من نفسه، فلو كان عليه قميص - ثوب - واسع الجيب، إذا ركع أو سجد رأى عورته: لم تصح صلاته، وإن لم يرها (١).

والمرأة كلها عورة إلا وجهها وكفيها. وفي الحديث: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار» (٢).

وأخرج أبو داود عن محمد بن زيد بن قنفذ، عن أمه، أنها سألت أم سلمة: ماذا تصلى فيه المرأة من الثياب؟ فقالت: «تصلى في الخمار والدرع السابغ الذي يغيب ظهور قدميها» (٣).

قال الشيخ الألباني: «وقد يُتسامح إذا بدا» (٤) من المرأة في أثناء صلاتها شيء من باطن قدميها» (٥).

(٤) استقبال القبلة: لقوله تعالى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ (٦).

ومن خفيت عليه أدلة القبلة وجب عليه أن يسأل من يدلّه عليها، فإن لم يجد من يسأله اجتهد وصلّى إلى الجهة التي أدّاه إليها اجتهدّه وصلاته صحيحة.

وإذا تبين له خطأ اجتهدّه أثناء صلاته استدار إلى القبلة ولا يقطع صلاته.

■ وَيُسْتَنْتَنِي مِنْ اشْتِرَاطِ الْقِبْلَةِ فِي الصَّلَاةِ أَمْرَانِ:

الأول: الخائف والمكره والمريض: فيجوز لهؤلاء أن يصلّوا إلى غير القبلة إذا عجزوا عن استقبالها، وذلك لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ (٧) قال ابن عمر: مستقبل القبلة أو غير مستقبلها. رواه البخاري.

الثاني: صلاة النفل للراكب: فعن جابر، قال: «كان رسول الله ﷺ يصلّي على راحلته حيث توجهت، فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة» (٨). وعنه - أيضاً - قال: «بعثنى النبي ﷺ في حاجة، فجثته وهو يصلّي على راحلته نحو المشرق، والسجود أخفض من الركوع» (٩).

(٥) النية: والأصل أن تكون النية مقارنة للتكبير قبله مباشرة.

(١) «حدّ الثوب» للشيخ/ بكر بن عبد الله أبو زيد (١٠).

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٥٩٦).

(٣) رواه أبو داود (٦٣٩).

(٤) بدا: ظهر.

(٥) «فتاوى مهمة لنساء الأمة» (ص ٨٦) نقلاً عن الفتاوى الإماراتية.

(٦) سورة البقرة: ١٥٠.

(٧) سورة البقرة: ٢٣٩.

(٨) رواه البخاري.

(٩) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٢٨٧)، وانظر: «فقه العبادات» د. رمضان جمعة (٨٧).

صفة الصلاة

إذا قام المسلم إلى صلاته فعليه بالآتي :

(١) استقبال القبلة: قال ﷺ: «إذا قمتَ إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر» (١).

(٢) القيام: وهو فرض في الفرائض بإجماع المسلمين، لا تصح الصلاة من القادر عليه إلا به. قال ﷺ: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب» (٢).

أما في صلاة النفل فليس القيام بفرض. قال ﷺ: «من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد» (٣). والنائم: المضطجع.

(٣) الصلاة إلى ستره إن كان إماماً أو منفرداً، وهي واجبة -على الراجح (٤)- لقوله ﷺ:

«لا تُصل إلا إلى ستره، ولا تدع أحداً يمر بين يديك، فإن أبى فلتقاتله» (٥) فإن معه القرين» (٦). يعنى الشيطان.

• ويتأكد الدنو منها، لقوله ﷺ: «إذا صلى أحدكم فليصل إلى ستره وليدن منها» (٧).

وعن سهل بن سعد رضيه الله عنه قال: «كان بين مصلّي رسول الله ﷺ وبين الجدار ممر الشاة» (٨).

• ويجب أن تكون مرتفعة عن الأرض نحو شبر أو يزيد لقوله ﷺ: «إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل، ولا يبالي من وراء ذلك» (٩).

• وتجوز الصلاة إلى العصا المغروزة في الأرض أو نحوها، وإلى شجرة أو

(١) متفق عليه.

(٢) رواه البخاري.

(٣) رواه البخاري.

(٤) وقال بعض العلماء بعدم الوجوب.

(٥) المراد بالمقاتلة: الدفع المانع من المرور، ولم يقل أحد بالمقاتلة الحقيقية.

(٦) إسناده جيد: رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/٩٣).

(٧) حسن صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٧٥).

(٨) متفق عليه.

(٩) رواه مسلم وأبو داود تنبيه: لا يضّر المأمومين من مرّ أمامهم إذا كان لإمامهم ستره.

إسطوانة، وإلى امرأته المضطجعة، وإلى الدابة ولو كانت بعيراً، أما إلى قبر فلا لقوله ﷺ: «لا تُصلُّوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها»^(١).

(٤) النية: ومحلها القلب كما تقدّم.

(٥) يكبر تكبيرة الإحرام، قائلاً: «الله أكبر»، وهي ركن، لقوله ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها»^(٢) التكبير، وتحليلها التسليم»^(٣).

• ويرفع يديه مع التكبير، أو قبله، أو بعده، كل ذلك ثابت في

• ويرفعهما ممدودتان الأصابع إلى حدّ منكبّه، أو إلى حيال أذنيه.

• ثم يضع يده اليمنى على اليسرى عقب التكبير. و«كان ﷺ يضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى، والرسغ والساعد»^(٤).

و«كان يضعهما على الصدر»^(٥).

قال الترمذی: «ورأى بعضهم»^(٦) أن يضعهما فوق السرة، ورأى بعضهم أن يضعهما تحت السرة كل ذلك واسع عندهم»^(٧).

• ثم يرمي ببصره نحو الأرض موضع سجوده.

• ولا يجوز أن يرفع بصره إلى السماء. قال ﷺ: «ليتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم أو لتخطفن أبصارهم»^(٨).

• ولا يلتفت يميناً، ولا يساراً لقوله ﷺ: «إذا صليتم فلا تلتفتوا، فإن الله ينصب وجهه لوجه عبده في صلاته ما لم يلتفت»^(٩).

• ثم يستفتح الصلاة ببعض الأدعية الثابتة عن النبي ﷺ وهي كثيرة، يأتي بواحدة منها ولا يجمع بينهما، ولكن ينوع لكل صلاة، ومنها:

(١) رواه مسلم وغيره.

(٢) أي: وتحريم ما حرم الله منها من الأفعال وكذا «تحليلها» أي: تحليل ما أحلّ خارجها من الأفعال.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٩٨).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود وغيره.

(٥) أخرجه أبو داود والترمذی وحسنه.

(٦) أي بعض أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

(٧) ولا يجوز أن يضعهما على خاصرته.

(٨) متفق عليه.

(٩) رواه الترمذی والحاكم، وانظر: «صحيح الترغيب» (٣٥٣).

أ - «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يَنْقَى الثَّوْبَ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالْثَلَجِ وَالْبَاءِ وَالْبَرْدِ» (١).

ب - «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ» (٢)، «وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ» (٣).
ج - «وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ» (٤).

(٦) القراءة:

• ثم يستعِذ بالله تعالى من الشيطان وجوباً، لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (٥).

فيقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

أو يقول: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، من همزه» (٦) ونفثه (٧) ونفثه (٨) (٩).

• ثم يقول سرّاً في الصلوة السريّة والجهريّة: «بسم الله الرحمن الرحيم» (١٠)، لحديث أنس رضي الله عنه قال: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان، فلم يجهروا بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» (١١).

• فإن جهر بها أحياناً فلا بأس، فعن ابن عباس: «أن النبي ﷺ كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم» (١٢).

(١) متفق عليه.

(٢) «تعالى جدك»: أي علا جلالك وعظمتك.

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٦٦٢).

(٤) رواه مسلم وغيره.

(٥) سورة النحل: ٩٨.

(٦) همزه: المودة.

(٧) ونفثه: الشعر.

(٨) ونفثه: الكبر.

(٩) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٧٠١).

(١٠) متفق عليه.

(١١) صحيح: «صحيح سنن النسائي» (١٩٧/١).

(١٢) قال الهيثمي في «المجمع» (١٠٩/٢): رواه البراز ورجاله موثقون.

قال الإمام ابن القيم -رحمه الله-: «وكان ﷺ يجهر بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» تارة، ويخفيها أكثر مما يجهر بها»^(١).

• ثم يقرأ سورة «الفاتحة» بتمامها -وبالسمة منها- وهي ركن لا تصح الصلاة إلا بها، فتجب على كل مُصلٍّ، ويدخل في ذلك المأموم في الصلاة الجهرية والسرية، لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه يرفعه: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم». قلنا: نعم هذا يا رسول الله قال: «لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»^(٢).

هذا، وتسقط الفاتحة من مسبوق أدرك الإمام راکعاً.

ثم يقول بعد الفراغ من قراءة الفاتحة: «آمين» يجهر بها في الجهرية، ويسرّ بها في السرية.

تنبيه: من لم يستطع قراءة الفاتحة وعجز عنها أجزأه أن يقول:

«سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله»^(٣).

ثم يقرأ بعد «الفاتحة» سورة، أو بعض الآيات في ركعتي الصبح، والجمعة، وفي الركعتين الأوليين من صلاة الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، وفي جميع ركعات النفل.

• ومن السنة: إطالة القراءة في الركعة الأولى أكثر من الثانية.

• وتجب قراءة الفاتحة في كل ركعة.

• ومن السنة: أن يُرتل القرآن ترتيلاً، لا هذا ولا عجلة، بل قراءة مُفسّرة حرفاً حرفاً.

(٧) الركوع:

• فإذا فرغ من القراءة سكت سكتة لطيفة بمقدار ما يترادّ إليه نفسه.

• ثم يرفع يديه على الوجوه المتقدمة في تكبيرة الإحرام، ويكبّر ثم يركع حتى تستقرّ أعضاؤه.

• ويضع يديه على رُكبتيه، ويمكنها من رُكبتيه، ويفرّج بين أصابعه، كأنه قابض

على رُكبتيه، ويجافي مرفقيه عن جنبه.

(١) «زاد المعاد» (١/١٩٨).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص»: «صححه أبو داود والدارقطني والترمذي وابن حبان

والحاكم والبيهقي» (١/٢٣١). تنبيه: ومن السنة أن يقف على رأس كل آية منها.

(٣) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (٧٤٢).

قال ﷺ: «إذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك، ثم فرج بين أصابعك، ثم امكث حتى يأخذ كل عضو مأخذه» (١).

وعن وابصة بن معبد رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ يصلي، فكان إذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر» (٢).

• ثم يقول في ركوعه: «سبحان ربّي العظيم» ثلاث مرات أو أكثر، وإن شاء زاد على ذلك فيقول: «سبح قدوس، رب الملائكة والروح» (٣).

أو يقول: «سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة» (٤).

وهناك أذكار أخرى غير ما ذكرنا -راجعها إن شئت- في كتاب «الأذكار» للنووي و«صفة صلاة النبي» للألباني.

• ولا يجوز للمصلي أن يقرأ القرآن في ركوعه ولا في سجوده.

• ثم بعد أن يتم ركوعه يرفع رأسه، وأقله أن يعود فقاره كما كان في حالة القيام قبل الركوع، ويجب أن يطمئن، وهذا ركن في الصلاة لا تصح إلا به. قال ﷺ: «لا صلاة لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود» (٥).

ويقول في هذا القيام:

«سمع الله لمن حمده. ربنا ولك الحمد» سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً.

وكان رضي الله عنه يزيد: «ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد» رواه مسلم وغيره (٦).

ومعنى «ولا ينفع ذا الجد منك الجد» أي: «ولا ينفع صاحب العظمة عندك عظمتها يا رب، إنما ينفعه تقواه، والجد: العظمة في لغة العرب، والعظمة المرادة هنا هي الدنيوية كالمال والجاه والنسب...» (٧).

• ويرفع يديه إذا رفع من الركوع، فعن مالك بن حويرث، قال: «رأيت النبي ﷺ

(١) أخرجه ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما.

(٢) رواه الطبراني وغيره، وقال الهيثمي: رجاله موثقون، وانظر: «صحيح سنن ابن ماجه» (٧١٩).

(٣) رواه مسلم.

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٧٧٦).

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٧١٨).

(٦) أو يقول: «ربنا ولك الحمد، حمداً كثيراً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى» متفق عليه.

(٧) «صحيح صفة صلاة النبي» للشيخ/ حسن بن السقاف (١٦١).

يرفع يديه إذا كَبَّرَ، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، حتى يبلغ بهما فروع أذنيه»
رواه مسلم وأبو داود.

• والأفضل للإمام والمنفرد والمأموم أن يضع كلٌّ منهم يده اليمنى على اليسرى على صدره بعد الرفع من الركوع، كما فعل في قيامه قبل الركوع، لحديث وائل، قال: «رأيتُ رسول الله ﷺ إذا كان قائماً في الصلاة قبض بيمينه على شماله»^(١).

(٨) السجود:

• روى النسائي بإسناد صحيح من حديث رفاعة بن رافع: «إنها لن تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء....» ثم قال فيه: «ويسجد حتى يمكن وجهه، وقد سمعته يقول: «جبهته» حتى تطمئن مفاصله وتسترخي، ويكبر فيرفع حتى يستوى قاعداً على مقعدته، ويقيم صلبه ثم يكبر فيسجد حتى يمكن وجهه ويسترخي فإذا لم يفعل هكذا لم تتم صلاته».

• كيفية السجود: يقول «الله أكبر» وجوباً. ثم يخرّ ساجداً على يديه، يضعهما قبل رُكْبَتَيْهِ: روى أبو داود بإسناد صحيح: أن النبي ﷺ قال: «إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل رُكْبَتَيْهِ».

قال الأوزاعي: «أدركتُ الناس يضعون أيديهم قبل رُكْبَتَيْهِ».

قلت: وذهب بعض العلماء إلى أن الساجد ينزل على رُكْبَتَيْهِ لا على يديه لحديث وائل بن حجر، قال: «رأيتُ رسول الله ﷺ إذا سجد يضع رُكْبَتَيْهِ قبل يديه»^(٢).

وانتصر لهذا الرأي الإمامُ ابن القيم -رحمه الله تعالى- في «زاد المعاد».

والحديث الوارد في هذا الشأن مختلف في ثبوته كم هو مُبَيَّن بالهامش... وأرجو أن يكون في الأمر سعة، ولا يجوز إثارة الخلاف في هذه المسألة.

• فإذا سجد مكّن جبهته وأنفه ورُكْبَتَيْهِ وأطراف أصابع رجليه وكفّيه من الأرض، واستقبل بهم القبلة.

قال ﷺ: «أُمرتُ أن أسجد على سبعة أعظم: على الجبهة -وأشار بيده على أنفه- واليدين -وفى لفظ: الكفين، وأطراف القدمين، ولا نكفتُ الثياب والشعر»^(٣) متفق عليه.

(١) صحيح: «صحيح سنن النسائي» (١/١٩٣).

(٢) رواه أبو داود وغيره، وصححه الشيخ/ حسن السقّاف في «صحيح صلاة النبي» وضعفه غيره، وقال الحافظ ابن المنذر في «الأوسط» (٣/١٦٦): «حديث وائل بن حجر ثابت وبه نقول».

(٣) أى: نضمها ونجمها من الانتشار عند الركوع والسجود.

• ثم يجافى عَضْدِيهِ عَنْ جَنْبِيهِ، ويضع كَفَّيْهِ حَذُو مَنْكَبِيهِ، أو يجعلهما حَذُو أُذُنِيهِ. كل ذلك ثابت عنه عليه السلام.

• ثم يقول في سجوده: «سبحان ربي الأعلى» [ثلاث مرات] أو أكثر، وإن شاء زاد على ذلك فيقول: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ».

أو يقول: «سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة».

أو يقول: «سجد لك سوادى وخيالى، وآمن بك فؤادى، أبوء بنعمتك علىّ، هذى يديّ وما جنّيتُ على نفسي»^(١).

والإكثار من الدعاء في حال السجود مرغوب فيه.

• ويجوز السجود على الأرض، وعلى حائل بينها وبين الجبهة.

• ثم يرفع رأسه مكبراً، وهذا واجب، ثم يجلس مطمئناً حتى يرجع كل عظم إلى موضعه، وهو ركن.

• ويفرش رجله اليسرى فيقعدها عليها، وهذا واجب، وينصب رجله اليمنى ويستقبل بأصابعها القبلة.

• ويجوز الإقعاء أحياناً، وهو أن ينتصب على عقبيه وصدور قدميه^(٢).

• ويقول في هذه الجلسة: «اللهم اغفر لي، وارحمني، واجبرني، وارفعني، وعافني، وارزقني»^(٣).

وإن شاء قال: «رب اغفر لي، رب اغفر لي»^(٤)، ويطيل هذه الجلسة حتى تكون قريباً من سجدة.

• ثم يكبر وجوباً، ويسجد السجدة الثانية، وهى ركن أيضاً، ويصنع فيها ما صنع فى الأولى.

• فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية، وأراد النهوض إلى الركعة الثانية كبر وجوباً، ثم ينهض معتمداً على الأرض بيديه مقبوضتين كما يقبضهما العاجن^(٥) إلى الركعة

(١) رواه البزار والحاكم وصححه.

(٢) رواه مسلم وغيره.

(٣) صحيح: رواه أبو داود والترمذى والحاكم وصححه، ووافقه الذهبى.

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٧٣٩).

(٥) صحح الشيخ الألبانى الحديث الوارد فى هذا، ونصّه: «كان -يعنى النبىّ ﷺ- يعجن فى الصلاة: يعتمد على يديه إذا قام» ضعفه بعض العلماء منهم: د. بكر بن عبد الله أبو زيد فى «لا جديد فى أحكام الصلاة» (ص ٤٧). وقال ابن القيم: «ينهض على صدور قدميه وركبتيه معتمداً على فخذه». زاد المعاد (١/٢٢٨). قلت: وفى الأمر سعة.

الثانية، وهى ركن، إلا أنه لا يقرأ فيها دعاء الاستفتاح، ويجعلها أقصر من الركعة الأولى.

(٩) التشهد:

• فإذا فرغ من الركعة الثانية قعد للتشهد، ويجلس مفترشاً كما سبق بين السجدين، لكن لا يجوز الإقعاء هنا.

• ويضع كفه اليمنى على فخذه وركبته اليمنى، ونهاية مرفقه الأيمن على فخذه لا يبعده عنه. ويبسط كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى.

• ويقبض أصابع كفه اليمنى كلها. ويضع إبهامه على إصبعه الوسطى، وكان ﷺ يُحَلِّقُ بهما حلقة، ويشير بإصبعه السبابة إلى القبلة، ويرمى بصره إليها^(١)، ويحركها يدعوا بها من أول التشهد إلى آخره.

• ولا يشير بإصبع يده اليسرى، ويفعل هذا كله فى كل تشهد.

• وصيغة التشهد الأول: «التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»^(٢).

• فإذا قام إلى الركعة الثالثة أو الرابعة، يقرأ سورة «الفاتحة» وجوباً، وإن قرأ فيهما زيادة على الفاتحة آية أو أكثر - أحياناً - فلا بأس.

• فإذا جلس للتشهد الأخير، قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى، وقعد على مقعدته، فعن أبى حميد الساعدي، قال: «إذا جلس ﷺ فى الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى، وإذا جلس فى الركعة الآخرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى، وقعد على مقعدته»^(٣).

ثم يقرأ التشهد: «التحيات لله» حتى قوله: «وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»، ثم يزيد: «اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد. اللهم بارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد»^(٤).

• فإذا فرغ من التشهد والصلاة على النبي ﷺ، فهناك أدعية تقال قبل التسليم، منها:

(١) رواه مسلم وغيره.

(٢)، (٣) متفق عليه.

(٤) متفق عليه.

«اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، وعذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال»^(١).

ومنها: «اللهم إني ظلمت نفسي ظُلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرةً من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم»^(٢).

ومنها: «اللهم إني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار»^(٣).

(١٠) السلام:

• ثم يُسلم عن يمينه، وهو ركن، حتى يرى بياض خده الأيمن، وعن يساره حتى يرى بياض خده الأيسر، وهو على وجوه:

الأول: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته عن يمينه، السلام عليكم ورحمة الله، عن يساره^(٤).

الثاني: مثله، دون قوله «وبركاته»^(٥).

الثالث: السلام عليكم ورحمة الله، عن يمينه. السلام عليكم، عن يساره^(٦).

الرابع: يسلم تسليمه واحدة تلقاء وجهه، يميل بها إلى يمينه قليلاً^(٧).

(١١) الذكر والدعاء بعد الصلاة:

ثم يقول بعد السلام:

• «استغفر الله، استغفر الله، استغفر الله، اللهم أنت السلام ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام» رواه مسلم.

• «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير» [ثلاث مرات] رواه البخاري.

• ويقرأ آية الكرسي، فعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت»^(٨).

(١) رواه مسلم.

(٢) متفق عليه.

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٧٥١).

(٤) رواه مسلم وأبو داود.

(٥) رواه مسلم وأبو داود.

(٦) صحيح: رواه النسائي وأحمد وغيرهما.

(٧) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٧٥٨).

(٨) صحيح: رواه الطبراني، وانظر: «صحيح الجامع» (٦٤٦٤).

• ويقرأ المعوذات الثلاثة: «قل هو الله أحد» و«قل أعوذ برب الفلق» و«قل أعوذ برب الناس»، فعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة» (١).

• ويقول: «سبحان الله» ثلاثاً وثلاثين و«الحمد لله» كذلك، و«الله أكبر» كذلك، وتقام المائة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير». فمن قال ذلك: «غُفِرَتْ خطاياهُ وإن كانت مثل زبد البحر» رواه مسلم.
وعقد التسبيح على الأنامل (٢) أفضل، فعن حُمَيْصَةَ بنت ياسر، عن يسيرة، أخبرتها: أن النبي ﷺ: «أمرهن أن يراعين بالتكبير والتقديس والتهليل، وأن يعقدن بالأنامل، فإنهن مسئولات مُسْتَنْطَقَات» (٣).

وقد ورد في ذكر العدد ما يفيد كونه: عشراً عشراً:

فقد روى أحمد عن النبي ﷺ أنه قال لأمّ سليم رضي الله عنها: «إذا صليت المكتوبة فقولي: سبحان الله عشراً، والحمد لله عشراً، والله أكبر عشراً، ثم سلى الله ما شئت، فإنه يقال لك: نعم. نعم. نعم».

وما يفيد كونه «إحدى عشرة تسبيحة، ومثلها تحميدة، ومثلها تكبيرة» (٤).

وما يفيد كونه «خمساً وعشرين تسبيحة، ومثلها تحميدة، ومثلها تكبيرة، ومثلها لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير» (٥).

وينبغي للمسلم أن ينوع بينهما إذا شاء فيقول هذا في صلاة، ويقول الآخر في صلاة أخرى، لأن في ذلك فوائد منها: اتباع السنة، وإحياء السنة، وحضور القلب.

• ويقول: «اللهم أعني على ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك» (٦).

هذا، وهناك أذكار أخرى تضاف بعد صلاة الصبح، وبعد صلاة المغرب، منها:

أ - عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«من قال إذا أصبح: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات، كتب له بهن عشر حسنات، ومحي عنه بهن عشر سيئات،

(١) صحيح: «صحيح سنن النسائي» (١٢٦٨).

(٢) الأنامل: أصابع اليد.

(٣) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (١٣٢٩).

(٤) رواه مسلم.

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٤٢٤)، وصححه الألباني.

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود والنسائي.

ورُفِعَ له بهنَ عشرِ درجات، وَكُنَّ له عَدَلٌ عَتَاةٌ أَرْبَعُ رِقَاب، وَكُنَّ له حَرَسًا مِنَ الشَّيْطَانِ حَتَّى يُمْسَى، وَمَنْ قَالَهُنَّ إِذَا صَلَّى الْمَغْرِبَ دُبَّرَ صَلَاتُهُ فَمِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يُصْبِحَ» (١).

ب- وعن أم سلمة، أن النبي ﷺ كان يقول -إذا صلى الصُّبْحَ حين يُسَلِّمُ-: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا طَيِّبًا، وَعَمَلًا مَتَقَبَّلًا» (٢).

أركان الصلاة

للصلاة فرائض وأركان تتركب منها حقيقتها، حتى إذا تخلف فرضٌ منها جهلاً أو عمداً أو سهواً بطلت به، وهي أربعة عشر رُكناً:

الأول: القيام في الفرض مع القدرة، لقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (٣).

الثاني: تكبيرة الإحرام، لقوله ﷺ: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر» (٤).

الثالث: قراءة الفاتحة في كل ركعة، لقوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» (٥).

الرابع: الركوع والطمأنينة فيه، لقوله ﷺ: «ثم اركع حتى تطمئن راکعاً» (٦).

الخامس: الرفع من الركوع والاعتدال قائماً، لقوله ﷺ: «ثم ارفع حتى تعتدل قائماً» (٧).

السادس: السجود على الأعضاء السبعة والطمأنينة فيه: ففي صفة صلاته ﷺ: «كان يمكن أنفه وجبهته من الأرض» (٨).

و«كان يمكن أيضاً رُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافَ قَدَمَيْهِ» (٩).

وكان ﷺ يقول: «إذا أنت سجدت فأمكنك وجهك ويديك، حتى يطمئن كلُّ عَظْمٍ مِنْكَ إِلَى مَوْضِعِهِ» (١٠).

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٠٢٣)، وأحمد (٤١٥/٥).

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٧٦١).

(٣) سورة البقرة: ٢٣٨.

(٤) متفق عليه.

(٥) تقدم قريباً.

(٦) رواه البخاري.

(٧) رواه البخاري.

(٨) صحيح: رواه أبو داود.

(٩) صحيح: رواه البيهقي.

(١٠) حسن: رواه ابن خزيمة.

وكان يقول: «لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض ما يصيب الجبين»^(١).

السابع: الرفع من السجود، لقوله ﷺ: «ثم ارفع حتى تطمئن جالساً» رواه البخارى.

الثامن: الجلسة بين السجدين: «وكان ﷺ يُطيلها حتى تكون قريباً من سجدة»^(٢)، وأحياناً «يمكث حتى يقول القائل: قد نسي»^(٣). قال الإمام ابن القيم: «وهذه السنة تركها أكثر الناس من بعد انقراض عصر الصحابة»^(٤).

التاسع: الطمأنينة في جميع الأركان: فعن أبى عبد الله الأشعرى رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً لا يتم ركوعه، وينقر في سجوده وهو يصلي، فقال رسول الله ﷺ: «لوما مات هذا على حاله هذه مات على غير ملة محمد ﷺ» ثم قال رسول الله ﷺ: «مثل الذي لا يتم ركوعه، وينقر في سجوده مثل الجائع يأكل التمرة والتمرثين لا يغنيان عنه شيئاً»^(٥).

العاشر: التشهد الأخير: فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد: السلام على الله، السلام على جبريل وميكائيل، فقال رسول الله ﷺ: «لا تقولوا هكذا، ولكن قولوا: التحيات لله...»^(٦). وقد تقدم التشهد بتمامه.

الحادى عشر: الجلوس للتشهد الأخير، لأن النبى ﷺ جلس له، وداوم عليه.

الثانى عشر: الصلاة على النبى ﷺ فى التشهد الأخير: فعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي، لم يحمد الله ولم يمجده، ولم يصل على النبى ﷺ وانصرف. فقال رسول الله ﷺ: «عجل هذا» فدعاه وقال له ولغيره: «إذا صلى أحدكم فليبدأ بتمجيد ربه والثناء عليه، وليصل على النبى ﷺ ثم يدعو بما شاء»^(٧).

الثالث عشر: الترتيب بين أركان الصلاة، لأن النبى ﷺ واطب على هذا الترتيب، وقال: «صلُّوا كما رأيتمونى أصلى» رواه البخارى.

الرابع عشر: التسليم، لقوله ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»^(٨)، وقد تقدم ذكر بعض الأحاديث الواردة فى السلام.

(١) رواه الدارقطنى والطبرانى.

(٢) متفق عليه.

(٣) متفق عليه.

(٤) «زاد المعاد» (١/٢٢٨).

(٥) قال المنذرى: رواه الطبرانى فى «الكبير» وأبو يعلى بإسناد حسن. الترغيب (٧٥٩).

(٦) صحيح: رواه النسائى، وغيره، وانظر: «الإرواء» (٣١٩).

(٧) إسناده صحيح: رواه الترمذى وأبو داود.

(٨) حسن صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٥٥).

واجبات الصلاة

واجبات الصلاة تسعة تبطل الصلاة بتركها عمدًا، وتسقط سهواً وجهلاً، وتُجبر بسجود السهو، وهى:

الأول: الاستعاذة فى كل ركعة (١).

الثانى: تكبيرات الانتقال، لقوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كَبَّرَ فكَبِّروا» (٢)، ويُسْتَنَى ما يلى:

١- التكبيرات الزوائد فى صلاة العيد والاستسقاء فإنها سنة.

٢- تكبيرات صلاة الجنائز، فإنها ركن.

٣- تكبيرة الركوع لمن أدرك الإمام راکعًا. فإنها سنة (٣).

الثالث: قول: «سبحان ربى العظيم فى الركوع».

الرابع: قول: «سبحان ربى الأعلى فى السجود»، فعن عُقْبَةَ بن عامر، قال: لما نزلت ﴿سَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ قال لنا رسول الله ﷺ: «اجعلوها فى ركوعكم»، فلما نزلت ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ قال: «اجعلوها فى سجودكم» (٤).

الخامس: قول «سمع الله لمن حمده» - عند الرفع من الركوع - للإمام والمنفرد، لقوله ﷺ: «ثم يقول: سمع الله لمن حمده إذا رفع صُلبه من الركوع» (٥).

السادس: قول: «ربنا ولك الحمد» للإمام والمأموم والمنفرد، لقوله ﷺ: «ثم يقول وهو قائم: ربنا ولك الحمد» (٦).

وله أن يزيد: «حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه». قاله رجل كان يُصَلِّى وراء النبى ﷺ، فلما انصرف رسول الله ﷺ قال: «من المتكلم أنفاً؟» فقال الرجل: أنا يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أولاً» (٧).

(١) وقال بعضهم: الاستعاذة واجبة فى الركعة الأولى، وتُسْتَحَب فى بقية الركعات.

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٥٦٣).

(٣) «الشرح الممتع» لابن عثيمين (٤٣٢/٣)، و«أركان الصلاة» د. سعيد القحطاني (١٢).

(٤) رواه أبو داود وغيره، وله شواهد تقوى سنده.

(٥) متفق عليه.

(٦) متفق عليه.

(٧) رواه مالك والبخارى وأبو داود.

السابع: قول: «رَبِّ اغفرلي، رَبِّ اغفرلي» بين السجدين: وقد تقدّم الدليل على ذلك.

الثامن: التشهد الأول: لقوله ﷺ: «إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا: التحيات لله...»^(١) وعده بعض الفقهاء من السنن.

التاسع: الجلوس للتشهد الأول، لحديث عبد الله بن بجنة، وفيه: «... قام -يعني النبي ﷺ- في صلاة الظهر وعليه جلوس، فلما أتمّ صلاته سجد سجدين يُكَبَّرُ في كل سجدة وهو جالس، قبل أن يسلم وسجدهما الناس معه، مكان ما نسي من الجلوس»^(٢).

سُنَنُ الصَّلَاةِ

وهي سنن أقوال وأفعال، ولا تبطل الصلاة بترك شيء منها عمداً ولا سهواً، وهي:

(١) رفع اليدين حذو المنكبين أو إلى حيال الأذنين، مع تكبيرة الإحرام، وعند الركوع، وعند الرفع منه، وعند القيام من التشهد الأول.

(٢) وضع اليد اليمنى على اليسرى على الصدر كما تقدّم.

(٣) النظر إلى مكان السجود أثناء الصلاة كما تقدّم معنا. قال الإمام ابن القيم -رحمه الله-: «إن كان تفتيح العين لا يُخلُّ بالخشوع، فهو أفضل، وإن كان يحول بينه وبين الخشوع لما في قلبه من الزخرفة والتزيق أو غيره مما يُشوش عليه قلبه، فهناك لا يُكره التغميض قطعاً، والقول باستحبابه في هذا الحال أقرب إلى أصول الشرع ومقاصده من القول بالكراهة، والله أعلم»^(٣) ١. هـ.

(٤) دعاء الاستفتاح.

(٥) التأمين بعد قراءة الفاتحة، يسرّ بها في الصلاة السرية، ويجهر بها في الجهرية، وقال بعضهم بوجوبه لما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أمّن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدّم من ذنبه».

(٦) قراءة سورة بعد «الفاتحة» في الركعتين الأولين، أو ما تيسر من القرآن، فعن أبي قتادة رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة، ويسمعنا الآية أحياناً، ويقرأ في الركعتين الأخيرين بفاتحة الكتاب»^(٤).

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

(٣) «زاد المعاد» (١/٢٧٦).

(٤) متفق عليه.

٧- الجهر بالقراءة فى الصلاة الجهرية، والإسرار بها فى الصلاة السرية:

قال الشيخ السيد سابق -رحمه الله تعالى-: «والسنة أن يجهر المصلّى فى ركعتى الصبح والجمعة، والأوليين من المغرب والعشاء، والعيدى والكسوف والاستسقاء، ويسرّ فى الظهر والعصر. وثالثة المغرب والأخريين من العشاء. وأما بقية التوافل، فالنهارية لا جهر فيها، والليلية يُخبر فيها بين الجهر والإسرار»^(١). ١. هـ.

٨- السكنة اللطيفة بعد الفراغ من القراءة كلّها، وقبل الركوع: قال الترمذى: «وهو قول غير واحد من أهل العلم، يستحبون للإمام أن يسكت بعد ما يفتح الصلاة، وبعد الفراغ من القراءة. وبه يقول أحمد، وإسحاق، وأصحابنا»^(٢). قلت: والحديث الوارد فيها ضعيف.

٩- مدّ الظهر حتى لو صبّ عليه الماء لاستقرّ، وجعل الرأس حيال الظهر.

١٠- القبض على الركبتين أثناء الركوع مع التفريج بين أصابع اليدين.

١١- مجافاة اليدين عن الجنين أثناء الركوع.

١٢- تقديم اليدين على الركبتين عند الخروى إلى السجود: وفيه خلاف قد تقدّم.

١٣- ضمّ أصابع اليدين فى السجود.

١٤- استقبال القبلة بأطراف أصابع اليدين والرجلين فى السجود.

١٥- مجافاة العضدين عن الجنين فى السجود، فعن عبد الله بن مالك بن بحينة «أن النبى ﷺ كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه»^(٣).

١٦- وضع اليدين حذو المنكبين أو حيال الأذنين فى السجود.

١٧- ضمّ القدمين والعقبين ونصبهما أثناء السجود.

١٨- اقتراش الرجل اليسرى ونصب اليمنى فى الجلوس بين السجدين وفى الشهد الأول.

١٩- وضع اليد اليمنى على الفخذ اليمنى، واليسرى على الفخذ اليسرى، أو وضع الكفّين على الركبتين بين السجدين.

٢٠- أن يقوم من السجود الثانى إلى الركعة معتمداً على باطن يديه^(٤).

٢١- أن يكون جلوسه فى التشهدين على نحو ما ذكر فى «صفة الصلاة».

(١) «فقه السنة» (١/١١٥).

(٢) يعنى الترمذى بقول: «أصحابنا»: أهل الحديث.

(٣) متفق عليه.

(٤) «صحيح صفة صلاة النبى» للشيخ/ حسن السقاف (١٨٩).

- ٢٢- الدعاء والتعوذ من أربع بعد التشهد الثاني كما تقدم معنا.
- ٢٣- التسليمة الثانية: قال الإمام النووي: «إذا قلنا يُسْتَحَبُّ التسليمة الثانية فهي واقعة بعد فراغ الصلاة ليست منها، وقد انقضت الصلاة بالتسليمة الأولى، حتى لو أحدث مع الثانية، لم تبطل صلاته، ولكن لا يأتي بها إلا بطهارة» (١) ا.هـ.
- ٢٤- الذكر والدعاء بعد الصلاة كما تقدم في «صفة الصلاة».

ما يُباح في الصلاة

- يباح في الصلاة ما يأتي:
- (١) البكاء: فعن مطرف، عن أبيه، قال: رأيت رسول الله ﷺ يُصَلِّي، وفي صدره أزيزٌ كأزيز الرحى من البكاء ﷺ (٢).
- (٢) المشي اليسير للضرورة: فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي في البيت، والباب عليه مغلق، فجئتُ فاستفتحتُ فمشى ففتح لي، ثم رجع إلى مُصَلَّاه، وَوَصَّيْتُ أَنْ الْبَابَ فِي الْقِبْلَةِ» (٣).
- (٣) حمل الطفل: فعن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى وَأُمَامَةُ بِنْتُ زَيْنَب ابْنَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَقَبَتِهِ إِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا وَإِذَا قَامَ مِنْ سَجُودِهِ أَخَذَهَا فَأَعَادَهَا عَلَى رَقَبَتِهِ» (٤).
- (٤) قتل الحية والعقرب وكل ما يضر في الصلاة: فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اقْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ» (٥).
- (٥) الإلتفات والإشارة المفهومة للحاجة: فعن سهل بن الحنظلية، قال: ثَوَّبَ بِالصَّلَاةِ -يعني صلاة الصبح- فجعل رسول الله ﷺ يُصَلِّي، وهو يلتفت إلى الشَّعْبِ (٦).
- قال أبو داود: وكان أرسل فارساً إلى الشَّعْبِ من الليل يحرس.
- وعن أنس بن مالك: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَشِيرُ فِي الصَّلَاةِ» (٧).

(١) «المجموع» (٣/٤٧٨).

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٧٩٩).

(٣) حسن: «صحيح سنن النسائي» (١١٥١).

(٤) متفق عليه.

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٨١٤).

(٦) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٨١٠).

(٧) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٨٣٢).

(٦) الإشارة برّد السلام على من سلّم عليه: فعن صُهَيْب رضي الله عنه أنه قال: مررتُ برسول الله ﷺ، وهو يُصَلِّي، فسَلَّمْتُ عليه، فَرَدَّ إشارة. قال (١): ولا أعلمه إلا قال: إشارة بأصبعه (٢).

(٧) الفتح على الإمام إذا التَّبَسَّ عليه: فعن ابن عمر: أن النبي ﷺ صَلَّى صلاة فقرأ فيها، فلبس عليه، فلما انصرف قال لأبي (٣): «أصَلَّيْتَ معنا؟». قال: نعم. قال: «فما منعك؟». يعني: فما منعك أن تَفْتَحَ عَلَى.

(٨) التَّسْبِيح والتَّصْفِيق: يجوز التسبيح للرجال والتصفيق للنساء إذا عرض أمر من الأمور لتنبه الإمام إذا أخطأ وكالإذن للدخول أو الإرشاد للأعمى أو نحو ذلك، فعن سهل بن سعد: أن رسول الله ﷺ قال: «يا أيها الناس، ما لكم حين نَابَكُمْ شَيْءٌ في الصلاة أخذتم في التَّصْفِيق؟ إنما التَّصْفِيقُ للنساء، من نَابَهُ شَيْءٌ في صلاته فليقل: سبحان الله...» (٤).

«وفي كيفية تصفيق المرأة أوجه: الصحيح أنها تضرب بطن كفها الأيمن على ظهر الأيسر. فلو ضَرَبَتْ بطن كفها على بطن الآخر على وجه اللعب عالمة بالتحريم بطلت صلاتها وإن قل. قاله الرافعي، وتبعه النووي في «شرح المهذب»، وابن الرفعة في «المطلب»، والله أعلم» (٥).

وقال عيسى بن أيوب: «قوله: «التصفيق للنساء»، تضرب بأصبعين من يمينها على كفها اليسرى» (٦).

(٩) حمد الله عند العطاس أو عند حدوث نعمة: فعن معاوية بن الحكم السلمي قال: بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطَس رجلٌ من القوم فقلت: يرحمك الله، فَرَمَانِي القومُ بأبصارهم، فقلت: وَأَتُكَلِّ أُمَيَّاهُ (٧) ما شأنكم تنظرون إلي؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يُصَمِّتُونِي لَكُنْتُ سَكْتًا، فلما صَلَّى رسولُ الله ﷺ فبأبي هو وأُمِّي ما رأيت مُعَلِّمًا قبله ولا بعده أحسن تعليمًا منه،

(١) القائل هنا: أحد رواة الحديث.

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٨١٨).

(٣) هو: «أبي بن كعب» رضي الله عنه.

(٤) رواه البخاري (١٢٣٤).

(٥) «كفاية الأخيار» (١١٦).

(٦) صحيح مقطوع: «صحيح سنن أبي داود» (٨٣١).

(٧) واتكل أميَّاه: وهو فقدان المرأة ولدها.

فوالله ما كهرتني^(١) ولا ضربني ولا شتمني، قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن..»^(٢) قال الإمام النووي -رحمه الله تعالى- في شرحه لهذا الحديث:

«وفي هذا الحديث النهي عن تسميت العاطس في الصلاة... وأما العاطس في الصلاة فيستحب له أن يحمد الله تعالى سرّاً، هذا مذهبنا»^(٣).

(١٠) غَمَزَ رَجُلٌ النَّائِمَ: فعن عائشة رضي الله عنها قالت:

«كنتُ أمدّ رجلي في قبلة النبي ﷺ وهو يُصَلِّي، فإذا سجد غَمَزَنِي فرفعتها، فإذا قام مددتها» رواه البخاري.

(١١) دفع من أراد المرور بين يدي المصلي: وقد تقدّم الحديث الدال على جواز ذلك.

(١٢) إزالة الحصى لضرورة: فعن مُعَيْقَب: أن النبي ﷺ قال: «لا تَمَسَحْ وأنت تُصَلِّي، فإن كنتَ لا بدَّ فاعلاً فواحدة: تسوية الحصى»^(٤).

(١٣) استعمال المنديل ونحوه لحاجة، لقوله ﷺ: «إن أحدكم إذا قام يُصَلِّي فإن الله تبارك وتعالى قبل وجهه، فلا يبصقن قبل وجهه ولا عن يمينه، وليبصق عن يساره تحت رجله اليسرى»^(٥)، فإن عجلت به بادرة فليقل بشوبه هكذا» ثم طوى ثوبه بعضه على بعض^(٦).

هذا، ويجوز خلع النعل في الصلاة وإصلاح الثوب وحك الرأس والجلد وكل عمل قليل.

(١٤) القراءة من المصحف في صلاة النافلة، فقد روى مالك: أن ذكوان مولى عائشة كان يؤمها في رمضان من المصحف.

مكروهات الصلاة

يُكره للمصلي أن يترك سنة من سنن الصلاة المتقدم ذكرها، ويكره له أيضاً ما يأتي:

(١) ما كهرني: ما انتهرني.

(٢) رواه مسلم (٥٣٧).

(٣) «صحيح مسلم بشرح النووي» (١٩١/٤).

(٤) رواه البخاري ومسلم وأبو داود.

(٥) إذا كان يُصَلِّي على الأرض بغير حائل.

(٦) رواه مسلم وأبو داود.

(١) العيث بالثوب أو بالبدن لغير ضرورة، وقد تقدم -قريباً- الحديث الناهي عن ذلك.

(٢) وضع المصلّي يده على خاصرته: فعن زياد بن صبيح الحنفى، قال: صليتُ إلى جنب ابن عمر، فوضعتُ يدي على خاصرته، فلما صلى قال: هذا الصلْبُ (١) فى الصلاة، وكان رسول الله ﷺ: يَنْهَى عَنْهُ (٢).

(٣) رفع البصر إلى السماء: فعن جابر بن سمرة رَضِيَ عَنْهُ قَالَ: دخل رسول الله ﷺ المسجد، فرأى فيه ناساً يُصَلُّونَ، رافعى أيديهم إلى السماء، فقال: «لَيْتَهُنَّ رِجَالٌ يَشْخَصُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ؛ أَوْ لَا تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ أَبْصَارُهُمْ» (٣).

(٤) النَّظَرُ إِلَى مَا يُلْهَى: فعن عائشة رَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ: قام النبي ﷺ يُصَلِّي فى خميسة ذات أعلام (٤)، فنظر إلى علمها، فلما قضى صلاته، قال: «أذهبوا بهذه الخميسة إلى أبى جهْم بن حذيفة وأتوني بأنجانية» (٥)، فإنها ألْهَتْنِي آنَفًا فى صلاتي (٦).
فينبغي إزالة كل ما يُشْغِل المصلّي من المكان.

(٥) الالتفات لغير حاجة: فعن عائشة رَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ: سألتُ رسول الله ﷺ عن التفات الرجل فى الصلاة؟ فقال:

«هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد» (٧).

(٦) فرقة الأصابع: فعن شُعْبَةُ مولى ابن عباس، قال: صليتُ إلى جنب ابن عباس ففقتُ أصابعي، فلما قضيتُ الصلاة، قال: لا أَمَّ لك! أتفقع أصابعك وأنت فى الصلَاة؟ (٨).

(٧) التثاؤب: قال ﷺ: «التثاؤب فى الصلَاة من الشيطان فإذا تشاءب أحدكم فَلْيَكْظَمْ» (٩) ما استطاع (١٠).

(١) أى أنه يشبه المصلوب.

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٧٩٨).

(٣) رواه مسلم وأبو داود.

(٤) أى: كساء مخطط مربع.

(٥) كساء ليس فيه تخطيط ولا نظريز ولا أعلام.

(٦) رواه البخارى ومسلم وغيرهما.

(٧) رواه البخارى وأبو داود.

(٨) حسن: رواه ابن أبى شيبة (٣٣٤/٢).

(٩) الكظم: الحبس للشيء ما أمكن.

(١٠) رواه مسلم والترمذى.

قال الترمذى: «وقد كره قوم من أهل العلم: التأؤب فى الصلّاة». فنبغى على المصلّى أن يرد التأؤب قَدْرَ جهده.

(٨) كَفَّ الشَّعْرَ وَالتَّؤْبَ: فعن ابن عباس، قال: قال النبىُّ ﷺ: «أُمرتُ أن أسجد على سبعة، لا أكفَّ (١) شَعْرًا ولا ثوبًا» (٢).

(٩) افتراش الذراعين فى السجود، لقوله ﷺ: «اعتدلوا فى السجود ولا يسنط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب» رواه البخارى ومسلم.

(١٠) الإقعاء: وهو نوعان:

الأوّل: مذموم: فعن عائشة رضيا فى صفة صلاة النبىِّ ﷺ وفيه «... وكان ينهى عن عُقبة الشيطان» رواه مسلم.

والثانى: محمود: فعن طاوس، قال: قلنا لابن عباس فى الإقعاء على القدمين فقال: «هى السّنة»، فقلنا له: إنا لنراه جفاءً بالرجل، فقال ابن عباس: «بل هى سّنة نبيكم ﷺ» رواه مسلم. وقد ذكر النووى -رحمه الله تعالى- أن العلماء اختلفوا اختلافًا كثيرًا فى الإقعاء وتفسيره، ثم قال: «والصّواب الذى لا معدّل عنه أن الإقعاء نوعان: أحدهما: أن يلمص إلبتية بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض، كإقعاء الكلب... وهذا النوع هو المكروه...، والنوع الثانى: أن يجعل إلبتية على عقبيه بين السجدين، هذا هو مراد ابن عباس بقوله: «سّنة نبيكم ﷺ» (٣).

(١١) الصلاة بحضرة الطعام أو وهو يُدافع الأخبثين (٤): فعن عائشة، قالت: إني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لا صلاة بحضرة الطعام، ولا هو يدافعه الأخبثان» (٥).

وعن أنس عن النبىِّ ﷺ قال: «إذا حَضَرَ العِشاءَ وأُقيمتِ الصَّلَاةُ فابْدؤا بالعِشاء» (٦). والأحاديث فى هذا المعنى كثيرة.

قال الإمام النووى -رحمه الله تعالى-: «فى هذه الأحاديث: كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذى يريد أكله لما فيه من اشتغال القلب به وذهاب كمال الخشوع، وكرهاتها مع مدافعة الأخبثين وهما البول والغائط، ويلحق بهذا ما كان فى معناه يشغل القلب، ويذهب كمال الخشوع، وهذه الكراهة عند جمهور أصحابنا وغيرهم إذا صلى كذلك

(١) أكفّ، أى: أضَمَّ فى السجود، احترازًا عن التراب.

(٢) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه.

(٣) «صحيح مسلم بشرح النووى» (١٨٩/٤).

(٤) الأخبثان: البول والغائط.

(٥) رواه مسلم (٥٦٠).

(٦) رواه مسلم (٥٥٧).

وفى الوقت سعة، فإذا ضاق بحيث لو أكل أو تطهر خرج وقت الصلاة صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت، ولا يجوز تأخيرها... وإذا صلى على حاله وفى الوقت سعة فقد ارتكب المكروه، وصلاته صحيحة عندنا وعند الجمهور، لكن يستحب إعادتها، ولا يجب^(١).

(١٢) الصلاة فى المسجد لمن أكل البصل أو الثوم أو الكرات، لقوله ﷺ: «من أكل البصل والثوم والكرات، فلا يقربن مسجدنا، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم» رواه البخارى ومسلم.

(١٣) الإشارة باليدين إلى الجانبين عند التسليمتين: فعن جابر بن سمرة، قال: صليت مع رسول الله - فكان إذا سلمنا قلنا بأيدينا: السلام عليكم السلام عليكم، فنظر إلينا رسول الله ﷺ فقال: «ما شأنكم تشيرون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس»^(٢) إذا سلم أحدكم فليلتفت إلى صاحبه ولا يؤمى بيده^(٣).

(١٤) تغميض العينين إلا للضرورة كما تقدم.

مبطلات الصلاة

تبطل الصلاة ويجب إعادتها بقول أو فعل من الأفعال الآتية:

(١) الكلام العمد فى غير مصلحة الصلاة: فعن ابن مسعود رضيه الله عنه قال: كنا نسلم على رسول الله ﷺ، وهو فى الصلاة، فیرد علينا. فلما رجعنا من عند النجاشى سلمنا عليه فلم یرد علينا، وقال: «إن فى الصلاة لشغلاً»^(٤). قال ابن المنذر - رحمه الله تعالى -: «وأجمعوا على أن من تكلم فى صلاته عامداً وهو لا يريد إصلاح شيئاً من أمرها، أن صلاته فاسدة».

(٢) الأكل والشرب عمداً: قال العلامة السعدى: «وتبطل الصلاة بالأكل والشرب فيها إلا اليسير مع السهو أو الجهل»^(٥). وقال ابن المنذر: «أجمع أهل العلم على أن من أكل أو شرب فى صلاة الفرض عامداً أن عليه الإعادة، وكذا فى صلاة التطوع عند الجمهور لأن ما أبطل الفرض يبطل التطوع»^(٦).

(١) «صحيح مسلم بشرح النووي» (٢٠٩/٤).

(٢) وهى التى لا تستقر بل تضطرب وتحرك بأذناها وأرجلها.

(٣) رواه مسلم (٤٣١).

(٤) رواه البخارى ومسلم وأبو داود.

(٥) «نور البصائر والالباب» (١٧).

(٦) «الإجماع» (٤٣).

(٣) ترك ركن من أركان الصلاة أو شرط من شروطها؛ عمداً، أو سهواً، أو جهلاً، إلا في حق العاجز.

(٤) ترك واجب من واجباتها عمداً.

(٥) الحركة الكثيرة عرقاً إذا توالى وكانت لغير ضرورة.

(٦) القهقهة: قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن الضحك يفسد الصلاة»^(١).

قال النووي: وهو محمول على من بَانَ منه حرفان.

(٧) انتقاض الطهارة، لأنها شرط من شروط صحة الصلاة.

(٨) الانحراف الكثير عن جهة القبلة، لأن استقبالها من شروط صحة الصلاة.

(٩) انكشاف العورة عمداً.

(١٠) تغيير النية: إذا نوى الخروج من الصلاة بطلت بلا خلاف^(٢).

صَلَاةُ التَّطَوُّعِ

اعلم -أخي الكريم- أن الله تعالى شرع صلاة التطوع لتكون جبراً لما عسى أن يكون قد وقع في الفرائض من نقص، ولما في الصلاة من فضيلة ليست لسائر العبادات:

• عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ عَمَلِهِ صَلَاتُهُ، فَإِنْ صَلَحَتْ فَقَدْ أَفْلَحَ وَأَنْجَحَ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ، فَإِنْ انْتَقَصَ مِنْ فَرِيضَةِ شَيْئًا، قَالَ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنْظِرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَيُكَمَّلَ بِهَا مَا انْتَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ يَكُونُ سَائِرُ عَمَلِهِ عَلَى ذَلِكَ»^(٣).

• وعن أبي هريرة -أيضاً-: أن رسول الله ﷺ مر بقبر، فقال: «مَنْ صَاحِبُ هَذَا الْقَبْرِ؟» فقالوا: فلان، فقال: «ركعتان أحب إلي هذا من بَقِيَّةِ دُنْيَاكُمْ»^(٤).

ويُستحب أن تُؤدَّى صلاة التطوع في البيت:

• فعن زيد بن ثابت رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ»^(٥).

(١) نفس المرجع.

(٢) «كفاية الأخيار» (١٢٠).

(٣) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٣٣٧).

(٤) قال المنذري: رواه الطبراني في «الأوسط» بإسناد حسن. الترغيب (٥٧٢).

(٥) صحيح: «صحيح سنن النسائي» (١٥٠٨).

• وقال ﷺ: «فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته حيث يراه الناس كفضل الفريضة على التطوع»^(١).

أقسام التطوع:

ينقسم التطوع إلى قسمين:

الأول: تطوع مطلق: ويقتصر فيه على نية الصلاة. قال النووي:

«إذا شرع في تطوع ولم يتو عدداً فله أن يسلم من ركعة، وله أن يزيد فيجعلها ركعتين أو ثلاثاً أو مائة أو ألفاً أو غير ذلك. ولو صلى عدداً لا يعلمه ثم سلم صح بلا خلاف اتفق عليه أصحابنا ونص عليه الشافعي في الإملاء».

والثاني: تطوع مقيد: ويعرف بالسُنن الراتبة، قبل الصلاة وبعدها، وهذه السنة تنقسم إلى قسمين: مؤكدة، وغير مؤكدة:

فالمؤكدة عشر ركعات، وهي التي قال فيها ابن عمر: «حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات: ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب في بيته، وركعتين بعد العشاء في بيته، وركعتين قبل صلاة الصبح» وهذه لم يكن النبي ﷺ يدعها في الحضر أبداً، ولما فاتته الركعتان بعد الظهر، قضاها بعد العصر^(٢).

وغير المؤكدة: ركعتان قبل الظهر، وركعتان بعده، وأربع ركعات قبل العصر، وركعتان قبل المغرب، وركعتان قبل العشاء. وهاك بيان كل:

سنة الفجر

سنة الفجر: ركعتان قبل فريضة الصبح. قالت عائشة رضي الله عنها: «لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشدّ تعاهداً منه على ركعتي الفجر»^(٣).

وعنها -أيضاً- عن النبي ﷺ قال: «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها»^(٣).

قال الذهلي -رحمه الله تعالى- في «حجة الله البالغة»: «إنما كانتا خيراً منها لأن الدنيا فانية ونعيمها لا يخلو عن كدر النصب والتعب، وثوابهما باق غير كدر» اهـ.

■ استحباب تخفيفهما: المعروف من هدى النبي ﷺ أنه كان يخفف القراءة في ركعتي الفجر.

(١) قال المنذرى: رواه البيهقي، وإسناده جيد إن شاء الله تعالى. الترغيب (٦٤٣).

(٢) «زاد المعاد» (١/٢٨٧).

(٣) رواه مسلم والترمذي.

فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يُصلي ركعتي الفجر، فيخفف حتى إنني أقول: هل قرأ فيهما بأم القرآن؟» (١).

قال الحافظ في «الفتح» (٥٧/٣): «قال القرطبي: ليس معناه أنها شكّت في قراءته ﷺ الفاتحة، وإنما معناه أنه كان يطيل في النوافل، فلما خفف في قراءة ركعتي الفجر صار كأنه لم يقرأ بالنسبة إلى غيرها من الصلوات» اهـ.

■ ما يُقرأ فيهما: يُستحب القراءة في ركعتي الفجر بما يلي:

(١) عن ابن عمر، قال: رَمَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ شهراً فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر بـ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (٢).

(٢) وعن أبي هريرة: أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ (٣) في الركعة الأولى، وفي الركعة الأخرى بهذه الآية: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أُنزِلَتْ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ (٤). أو ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ (٥)(٦).

وفي رواية أخرى عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ والتي في آل عمران (٧) أو ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ (٨).

هذا، وقد أباح النبي ﷺ لمن لم يدرك ركعتي الفجر أن يُصليهما بعد الفريضة، فعن قيس بن عمرو قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً يُصلي بعد صلاة الصبح، فقال رسول الله ﷺ: «صلاة الصبح ركعتان» فقال الرجل: إنني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما، فصليتهما الآن، فسكت رسول الله ﷺ (٩).

ومن نام عنهما أو نسيهما ثم تذكرهما، صلاهما قضاءً، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يُصل ركعتي الفجر فليصلهما بعدما تطلع الشمس» (١٠).

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود.

(٢) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٣٤١).

(٣) سورة البقرة: ١٣٦.

(٤) سورة آل عمران: ٥٣.

(٥) سورة البقرة: ١١٩.

(٦) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (١١٢٢).

(٧) سورة آل عمران: ٦٤.

(٨) رواه مسلم.

(٩) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١١٢٨).

(١٠) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٣٤٧).

سنة الظهر

وقد ورد في فضلها عدة أحاديث، منها:

- (١) عن أم حبيبة رضي الله عنها قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر، وأربع بعدها، حرمه الله على النار» ^(١).
- (٢) وعن علي، قال: كان النبي ﷺ: يُصلى قبل الظهر أربعاً، وبعدها ركعتين ^(٢).

سنة العصر

عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً» ^(٣).

سنة المغرب

- عن عبد الله المزني، قال: قال رسول الله ﷺ: «صلوا قبل المغرب ركعتين» ثم قال: «صلوا قبل المغرب ركعتين لمن شاء» خشية أن يتخذها الناس سنة ^(٤).
- وعن ابن مسعود رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين بعد صلاة المغرب: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(٥).

سنة العشاء

- عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من تأبر على ثنتي عشرة ركعة من السنة بنى الله له بيتاً في الجنة: أربع ركعات قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر» ^(٦).
- أما سنة العشاء القبلية، فالدليل عليها، قوله ﷺ: «بين كل آذانين صلاة» رواه البخاري ومسلم.

الوتر

■ حكمه: سنة مؤكدة، حث عليه النبي ﷺ وواظب عليه ورغب فيه.

- (١) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٣٥٢).
 (٢) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٣٤٨).
 (٣) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (١١٣٢).
 (٤) رواه البخاري وأبو داود.
 (٥) صحيح لغيره: «صحيح سنن ابن ماجه» (٩٦٥).
 (٦) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٨٣٣).

■ فضله: عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن الله وترٌ يحبُّ الوترَ، أوْتَرُوا يا أَهْلَ الْقُرْآنِ!» (١).

■ وقته: أجمع العلماء على أن وقت الوتر لا يدخل إلا بعد صلاة العشاء وأنه يمتد إلى الفجر. فعن أبي بصرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله زادكم صلاة، وهى الوترُ، فصلَّوها بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر» (٢). قال الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى-: «الأمر هنا ليس للوجوب، بل لتأكيد الاستحباب» (٣).

■ عدد ركعاته:

قال الإمام النووي -رحمه الله-: «الوتر سنة. ويحصل بركعة، وبثلاث، وبخمس، وبسبع، وبتسع، وبإحدى عشرة فهذا أكثره على الأصح.

وعلى الثانى: أكثره ثلاث عشرة، ولا يجوز الزيادة على أكثره على الأصح. فإن زاد لم يصح وتره» ا. هـ (٤).

وعن أبى أيوب الأنصارى: أن رسول الله ﷺ قال: «الوتر حق، فمن شاء فليوتر بخمس، ومن شاء فليوتر بثلاث، ومن شاء فليوتر بواحدة» (٥).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يُصلِّي من الليل ثلاث عشرة ركعة، يوتر من ذلك بخمس لا يجلس فى شيء إلا فى آخرها» (٦).

فإن أوتر بثلاث قرأ فيهن ما ورد فى هذا الحديث:

عن عبد العزيز بن جريج، قال: سألت عائشة: بأى شيء كان يوتر رسول الله ﷺ؟ قالت: كان يقرأ فى الأولى بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وفى الثانية بـ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وفى الثالثة بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين (٧).

قلت: ويجوز الاقتصار فى الثالثة على «قل هو الله أحد» فقط لثبوت ذلك عن النبي ﷺ (٨).

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٩٦٨).

(٢) صحيح: رواه أحمد وغيره، وانظر: «الصحيحه» (١٠٨).

(٣) «الصحيحه» (٢٢٢/١).

(٤) «روضة الطالبين» (٣٢٨/١).

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٩٨٦).

(٦) رواه مسلم والترمذى.

(٧) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (٣٨٤).

(٨) وقد صح عنه ﷺ أنه قرأ مرة فى ركعة الوتر بمئة آية من «النساء». رواه النسائى وأحمد بسند صحيح.

■ هل الوتر من التهجّد؟

الراجح أن الوتر غير التهجّد، لأن الوتر مُحدّد بعدد من الركعات.

■ **القنوت في الوتر:** قال الشيخ صالح البليهي: «يسنّ القنوت في جميع السنّة على الصحيح من المذهب، وبه قال أبو حنيفة. وقال مالك والشافعي: لا يسنّ إلا في النصف الأخير من رمضان»^(١).

«وقال بالقنوت في السنّة كلّها أربعة من أئمة الشافعية: أبو عبد الله الزبيرى، وأبو الوليد النيسابورى، وأبو الفضل بن عبد الله، وأبو منصور بن مهران»^(٢).

■ **محلّ القنوت:** يجوز القنوت قبل الركوع بعد الفراغ من القراءة، ويجوز كذلك بعد الرفع من الركوع:

فعن أبيّ بن كعب: أن رسول الله ﷺ كان يوترُ فيَقْنُتُ قبل الركوع^(٣).

وعن محمد، قال: سألتُ أنسَ بنَ مالك عن القنوت؟ فقال: قنت رسولُ الله ﷺ بعد الركوع^(٤).

■ دعاء القنوت:

● عن الحسن بن عليّ، قال: علّمني جدّي رسولُ الله ﷺ كلمات أقولهنّ في قنوت الوتر: «اللّهُمَّ عافني فيمن عافيت، وتولّني فيمن تولّيت، واهدني فيمن هديت، وقني شرّ ما قضيت، وبارك لي فيما أعطيت، إنك تقضي ولا يُقضى عليك، إنه لا يذلّ من وآلته، سُبْحانَكَ ربّنا تباركت وتعاليت»^(٥).

وُسُتَحِبَّ أن يُضَمَّ إليه قنوت عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «اللّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغِيثُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ، وَنَخْلَعُ مِنْ يَفْجُرُكَ، اللّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُكَ، وَلَكَ نُصَلِّيُ وَنَسْجُدُ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ^(٦)، نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ، إِنَّ عَذَابَكَ الْجَدِّ بِالْكَفَّارِ مُلْحَقٌ.

اللّهُمَّ عَذِّبِ الْكُفْرَةَ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِكَ، وَيَكْذِبُونَ رُسُلَكَ، وَيَقَاتِلُونَ

(١) «السلسيل في معرفة الدليل» (١/١٣٩).

(٢) «روضة الطالبين» (١/٣٣٠).

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٩٧٨).

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٩٨٠).

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٩٧٥).

(٦) نَحْفِدُ: نرع.

أولياءك، ولا يؤمنون بوعْدِكَ، وخالف بين كلمتهم، وألْقِ في قلوبهم الرُّعْبَ، وألْقِ عليهم رِجْزَكَ وَعَذَابَكَ، إِلَهَ الْحَقِّ.

اللَّهُم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات وأصلح ذات بينهم، وألّف بين قلوبهم، واجعل في قلوبهم الإيمان والحكمة، وثبّتهم على ملة رسول الله ﷺ، وأوزعهم أن يوفوا بعهْدِكَ، الذي عاهدتهم عليه، وانصرهم على عدوك وعدوهم، إِلَهَ الْحَقِّ، واجعلنا منهم^(١). ويُسْتَحَب رفع اليدين في القنوت، ولا يمسح بهما وجهه بعد الفراغ منه^(٢).

■ ما يُجْتَنَب في القنوت: يُجْتَنَب في القنوت الآتي:

- التلحين، والتطريب، والتمطيط، أمّا حُسْن الصَّوْت فمرغوب فيه.
- جَلْبُ أَدْعِيَةٍ مُخْتَرَعَةٍ، فيها إغراب في صيغتها، وسَجْعُهَا، وتكَلُّفُهَا.
- التطويل بما يشق على المأمومين.

■ الدعاء بعده:

● من السنة أن يقول في آخر وتره (قبل السلام أو بعده): «اللَّهُم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصى ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»^(٣).

● وإذا سلّم من الوتر، قال: «سبحان الملك القدوس، سبحان الملك القدوس، سبحان الملك القدوس، «ثلاثاً» ويمدّ بها صوته، ويرفع في الثالثة^(٤).

■ الركعتان بعده:

وله أن يُصَلِّي ركعتين بعده، لسبوتهما عن النَّبِيِّ ﷺ فعلاً: فعن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يُوتر بواحدة، ثم يركع ركعتين يقرأ فيهما وهو جالس، فإذا أراد أن يركع، قام فركع»^(٥).

والسنة أن يقرأ فيهما: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾ و﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(٦).

(١) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» بنحوه.

(٢) قال البيهقي في «السنن» (٢/٢١٢): «فأمّا مسح الوجه باليدين عند الفراغ من الدعاء فليست أحفظه عن أحد من السلف في دعاء القنوت» ١. هـ.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٢٦٥).

(٤) صحيح: رواه أبو داود والنسائي.

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٩٩٠).

(٦) أخرجه ابن خزيمة بإسناد يُقَوَّى أحدهما الآخر، أنظر: «قيام الليل» للآلباني (٣٣).

■ لا وتران في ليلة:

من صَلَّى الوتر ثم بدا له أن يُصَلِّيَ جاز ولا يُعيد الوتر، لقوله ﷺ: «لا وتران في ليلة»^(١).

■ قضاؤه: يُشرع قضاء الوتر لقوله ﷺ: «من نام عن الوتر أو نسيه، فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أو ذَكَرَهُ»^(٢).

■ القنوت في الصلوات الخمس:

القنوت في الصلوات الخمس لا يُشرع إلا في التَّوَزُّل، ويكون جَهْرًا وبعد الركوع: فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «قَنَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، شهرًا مُتَتَابِعًا في الظَّهْرِ، والعصر، والمغرب، والعشاء، وصلاة الصُّبْح، في ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» من الركعة الآخرة، يدعو على أحياء من بنى سُلَيْم، على رِغْلٍ، وَذُكُوانَ، وَعَصِيَّةٍ، وَيُؤْمِنُ مَنْ خَلْفَهُ»^(٣).

■ حُكْمُ المداومة على القنوت في صَلَاةِ الصُّبْح:

قال الإمام النووي -رحمه الله تعالى-: «مذهبنا أنه يُسْتَحَبُّ القنوت فيها سواء نزلت نازلة أو لم تنزل، وبهذا قال أكثر السلف ومن بعدهم أو كثير منهم... وهو مذهب: ابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، ومالك، وداود. وقال ابن مسعود وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه، وسفيان الثوري، وأحمد: لا قنوت في الصبح. قال أحمد: إلا الإمام فيقنت إذا بعث الجيوش، وقال إسحاق: يقنت لنازلة خاصة، واحتج لهم بحديث أنس رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَّتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءِ مِنَ الْعَرَبِ ثُمَّ تَرَكَهُ» رواه البخاري ومسلم... وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «القنوت في الصبح بدعة»^(٤)... واحتج أصحابنا بحديث أنس رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَّتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ ثُمَّ تَرَكَ، فَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنَتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا» حديث صحيح رواه جماعة من الحفاظ وصححوه، وممن نصَّ على صحته الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي البلخي، والحاكم أبو عبد الله في مواضع من كتبه، والبيهقي، ورواه الدارقطني من طرق بأسانيد صحيحة^(٥). وعن عبد الله بن معقل، قال: «قَنَّتَ عَلَى ﷺ فِي الْفَجْرِ» رواه البيهقي

(١) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٣٩١).

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٩٨٤).

(٣) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (١٢٨٠).

(٤) أخرجه البيهقي (٢١٤/٢)، وقال: هذا لا يصح. وقال النووي في «المجموع» (٤٩٧/٣):

ضعيف جداً.

(٥) قلت: وضعقه ابن القيم في «زاد المعاد» (٢٥٩/١).

وقال: هذا عن عليّ صحيح مشهور... وأما الجواب عن حديث أنس رضي الله عنه في قوله: «ثم تركه» فالمراد ترك الدعاء على أولئك الكفار ولعنتهم فقط، لا ترك جميع القنوت أو ترك القنوت في غير الصبح، وهذا تأويل متعين، لأن حديث أنس في قوله: «لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا» صحيح صريح، فيجب الجمع بينهما، وهذا الذي ذكرناه متعين للجمع» ا.هـ (١).

قلت: ورد الإمام ابن القيم على هذا التأويل بقوله: «وأما حديث أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس، عن أنس، قال: «ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا»... فأبو جعفر قد ضعّفه أحمد وغيره... ولو صحّ لم يكن فيه دليل على هذا القنوت المعنى البتة، فإنه ليس فيه أن القنوت هذا الدعاء، فإن القنوت يُطلق على القيام، والسكوت، ودوام العبادة، والدعاء، والتسبيح، كما قال تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ كُلُّ لَهٗ قٰنِتُوْنَ﴾ (٢)، وأنس رضي الله عنه لم يقل: لم يزل يقنت بعد الركوع رافعاً صوته: «اللهم اهدني فيمن هديت...» إلى آخره... ولا ريب أن قوله: «ربنا ولك الحمد، ملء السموات، وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد، أحقّ ما قال العبد» (٣)... إلى آخر الدعاء والثناء الذي كان يقوله قنوت... فمن أين لكم أن أنساً إنما أراد هذا الدعاء المعين دون سائر أقسام القنوت؟!» (٤) ا.هـ.

وصفوة القول: فإن هذا من الاختلاف المباح الذي يستوى فيه الفعل والترك، وإن كنت أميل إلى رأى من قال: «يقنت للنازلة خاصة» على أن يكون القنوت في الصلوات الخمس لا يُخصّ به صلاة دون صلاة. والله أعلم.

قيام الليل

قيام الليل سنة مستحبة، وله فضل عظيم، وثواب كبير:

- قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ۖ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ ۖ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ۖ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ (٥).
- وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عليكم بقيام الليل، فإنه

(١) «المجموع» (٣/٤٦٦-٤٦٧) بتصرف.

(٢) سورة الروم: ٢٦.

(٣) صحيح: وقد تقدم في «صفة الصلاة».

(٤) «زاد المعاد» (١/٢٥٩-٢٦٠) بتصرف.

(٥) سورة الذاريات: ١٥-١٨.

دَابُّ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ، وَمَقْرَبَةٌ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ، وَمَكْفَرَةٌ لِلْسَّيِّئَاتِ، وَمَنْهَاءٌ عَنِ الْإِثْمِ، وَمَطْرَدَةٌ لِلدَّاءِ عَنِ الْجَسَدِ»^(١).

• وعن أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنهما قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَيْقَظَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى، أَوْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ جَمِيعًا كُتِبَا فِي الذَّاكِرِينَ وَالذَّاكِرَاتِ»^(٢).

■ **الأسباب التي بها يتيسر قيام الليل**^(٣):

الأوّل: أن لا يترك القيلولة بالنهار فإنّها سنة للاستعانة على قيام الليل.

الثاني: أن لا يحتقب الأوزار بالنهار، فإن ذلك ممّا يقسى القلب ويحول بينه وبين أسباب الرحمة. قال رجل للحسن: يا أبا سعيد إنّي أبيتُ مُعافى وأحبّ قيام الليل وأعدّ طهورى فما بالى لا أقوم؟ فقال: ذنوبك قيدتك.

الثالث: ألا يكثر الأكل فيكثر الشرب فيغلبه النوم ويثقل عليه القيام.

الرابع: أن لا يتعب نفسه بالنهار فى الأعمال التى تعيا بها الجوارح وتضعف بها الأعصاب، فإن ذلك أيضاً مجلبة للنوم^(٤)، فعن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُغْضِ كُلَّ جَعْظَرِي»^(٥) جَوَاطُ^(٦)، سَخَابُ فِي الْأَسْوَاقِ^(٧)، جَيْفَةٌ بِاللَّيْلِ وَحِمَارٌ بِالنَّهَارِ»^(٨).

الخامس: خوف غالب يلزم القلب مع قصر الأمل، قال طاووس: إِنْ ذَكَرَ جَهَنَّمَ طِيرَ نَوْمَ الْعَابِدِينَ.

السادس: أن يعرف فضل قيام الليل.

السابع: وهو أشرف البواعث، الحبُّ لله وقوّة الإيمان بأنّه فى قيامه لا يتكلّم بحرفٍ إلّا وهو مناج ربّه وهو مُطَّلِعٌ عليه.

■ **وقت قيام الليل:**

تقدّم معنا أن وقت صلاة الليل^(٩) من بعد صلاة العشاء إلى الفجر، والصلاة فى آخر الليل أفضل لمن تيسر له:

(١) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (٢٩١٤).

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (١١٦١).

(٣) من «إحياء علوم الدين» (٥٨١-٥٨٣) بتصرف وإضافة.

(٤) المقصود: العمل الزائد فوق قدرة الإنسان، وإلّا فمن بات كالألّا من عمل يله بات مغفوراً له.

(٥) الجعظرى: الفظّ، الغليظ، المتكبر.

(٦) الجوّاط: الأكل المنوع، المترف، الأشر، الشرير.

(٧) السخب: الصياح، والمناداة بأعلى صوت.

(٨) صحيح: أخرجه ابن حبان وغيره.

(٩) تنبيه: تسمى صلاة الليل كلّها وترّاً لأن عددها وترٌّ أى: عدد فردى.

فعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى حين يبقى ثلث الليل الآخر، كل ليلة، فيقول: مَنْ يسألني فأعطيه؟ مَنْ يدعوني فأستجيب له؟ مَنْ يستغفرني فأغفر له؟ حتى يطلع الفجر». فلذلك كانوا يستحبون صلاة آخر الليل على أوله (١).

■ عدد ركعاته:

أقله ركعة، وأكثره إحدى عشرة أو ثلاث عشرة ركعة، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة» رواه البخاري ومسلم.

■ الكيفيات التي تُصلى بها صلاة الليل:

الكيفية الأولى: ثلاث عشرة ركعة، يفتتحها بركعتين خفيفتين، وهما على الأرجح سنة العشاء البعديّة، أو ركعتان مخصوصتان يفتح بهما صلاة الليل. فعن زيد بن خالد الجهني أنه قال: «لأرْمَقَنَّ صلاة رسول الله ﷺ الليلة، فصلّى ركعتين خفيفتين ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم أوتر، فذلك ثلاث عشرة ركعة» (٢).

الثانية: يُصلى ثلاث عشرة ركعة، منها ثمانية يُسَلِّم بين كل ركعتين، ثم يوتر بخمس لا يجلس ولا يسَلِّم إلا في الخامسة.

الثالثة: إحدى عشرة ركعة، يُسَلِّم بين كل ركعتين، ويوتر بواحدة.

الرابعة: إحدى عشرة ركعة، يُصلى منها أربعاً بتسليمة واحدة، ثم أربعاً كذلك، ثم ثلاثاً. وهل كان يجلس بين كل ركعتين من الأربع والثلاث؟ لم نجد جواباً شافياً في ذلك، لكنّ الجلوس في الثلاث لا يُشرع!

الخامسة: يُصلى إحدى عشرة ركعة، منها ثماني ركعات لا يقعد فيها إلا في الثامنة، يتشهد ويصلى على النبي ﷺ ثم يقوم ولا يسَلِّم، ثم يوتر بركعة، ثم يسَلِّم، فهذه تسع، ثم يُصلى ركعتين، وهو جالس.

السادسة: يُصلى تسع ركعات منها ست لا يقعد إلا في السادسة منها، ثم يتشهد ويصلى على النبي ﷺ ثم... إلى آخر ما ذكر في الكيفية السابقة.

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١١٣٢).

(٢) رواه مسلم وأبو عوانة وغيرهما.

هذه هي الكيفيات التي ثبتت عن النبي ﷺ نصاً عنه، ويمكن أن يزداد عليها أنواع أخرى، وذلك بأن يُنقص من كل نوع منها ما شاء من الركعات حتى يقتصر على ركعة واحدة^(١).

■ قيام رمضان:

ويتأكد استحباب القيام في رمضان لقوله ﷺ: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» رواه مسلم وغيره.

■ مشروعية الجماعة في قيام رمضان للرجال والنساء:

تُشرع الجماعة في قيام رمضان للرجال والنساء، بل هي أفضل من الانفراد لقوله ﷺ: «إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف حُسبَ له قيام ليلة»^(٢).

وعن عَرَفَةَ الشَّافِي، قال: «كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يأمر الناس بقيام شهر رمضان ويجعل للرجال إماماً وللنساء إماماً، قال: فكنْتُ أنا إمام النساء»^(٣).

قال الشيخ الألباني: «وهذا محله عندى إذا كان المسجد واسعاً، لئلاً يُشوش أحدهما على الآخر»^(٤).

■ القراءة فيه:

ليس في القراءة في قيام رمضان شيءٌ مُسنون. قال الإمام ابن قدامة: «قال أحمد: يقرأ بالقوم في شهر رمضان ما يخف على الناس ولا يشق عليهم، ولا سيما في الليالي القصار».

وقال الشيخ ابن باز: «ينبغي للإمام أن يُراعى ما يشجع الناس على الحضور ويرغبهم في الصلاة ولو بالإختصار وعدم التطويل، فصلاة يخشع فيها الناس ويطمثون فيها ولو قليلاً خير من صلاة يحصل فيها عدم الخشوع ويحصل فيها الملل والكسل»^(٥).

■ قضاء قيام الليل:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من نام عن حزبه^(٦)، أو عن شيء منه، فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، كتب له كأنما قرأه من الليل»^(٧).

(١) «قيام الليل» للشيخ الألباني (٢٨-٢٩).

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٢٢٧).

(٣) أخرجه البيهقي (٤٩٤/٢).

(٤) «قيام رمضان» (٢٢).

(٥) «الجواب الصحيح من أحكام صلاة الليل والتراويح» (١٥).

(٦) «حزبه»: الحزب هو ما يجعله الإنسان وظيفته له من صلاة أو قراءة أو ذكر مشروع.

(٧) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١١١٢).

صلاة الضحى

الضحى: وقت ارتفاع الشمس أول النهار. وبه سُميت صلاة الضحى، وهى مشروعة مرغّب فيها، نفعها عظيم، وفضلها عظيم، وقد ورد فيه عدة أحاديث، منها:

(١) عن أبى أمامة رضي الله عنه عن النبى ﷺ، قال: «مَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ، كَانَ لَهُ كَأَجْرِ الْحَاجِّ الْمُحْرَمِ، وَمَنْ مَشَى إِلَى سُبْحَةِ الضُّحَى كَانَ لَهُ كَأَجْرِ الْمُعْتَمِرِ، وَصَلَاةُ إِنْشَاءٍ لَا لَغْوَ بَيْنَهُمَا كَتَابٌ فِي عِلَلَيْنِ» (١).

(٢) وعن أبى ذر رضي الله عنه أن النبى ﷺ قال: «يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سَلَامَةٍ مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَتَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَتَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَتَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مَنكَرٍ صَدَقَةٌ، وَيُجْزَى أَحَدُكُمْ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى» (٢).

(٣) وعن أبى الدرداء وأبى ذر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «يَا ابْنَ آدَمَ لَا تُعْجِزْنِي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفَكَ آخِرُهُ» (٣). ثم الكلام فيها ينحصر فى ثلاثة مباحث:

(١) وقتها:

وقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رُمُحِينَ إِلَى الزَّوَالِ، وَلَكِنْ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ تُوَخَّرَ إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ وَيَشْتَدَّ الْحَرُّ لِقَوْلِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ قَبَاءَ وَهُمْ يَصَلُّونَ الضُّحَى، فَقَالَ: «صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ إِذَا رَمَضَتِ الْفِصَالُ» (٤) مِنَ الضُّحَى» (٥).

(٢) حُكْمُهَا: هِيَ عِبَادَةٌ مُسْتَحَبَّةٌ، فَعَنِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: أَوْصَانِي حَبِيبِي ﷺ بِثَلَاثَ لَنْ أَدْعَهُنَّ مَا عَشْتُ: بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَلَاةِ الضُّحَى، وَأَنْ لَا أَنَامَ إِلَّا عَلَى وَتَرٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ.

(٣) عدد ركعاتها:

أَقْلَاهَا رَكَعَتَانِ، لَمَّا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، وَأَكْثَرُهَا ثَمَانِ، فَعَنِ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ

(١) حسن: أخرجه أحمد، وأبو داود، وانظر: «صحيح الجامع» (٦٢٢٨).

(٢) أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي. والسلامي: عظام البدن ومفاصله.

(٣) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٣٩٥).

(٤) رمضت الفصال: أى إذا وجدت الفصال حرّ الشمس. والفصال جمع فصيل: وهو ولد الناقة.

(٥) رواه مسلم.

عن أم هانئ، قالت: ذهبتُ إلى رسول الله ﷺ فوجدته يغتسل، فلما فرغ من غسله صلى ثمانى ركعاتٍ وذلك ضحى. رواه البخارى ومسلم.

قلت: وفى هذا الحديث ردّ على من قال: إن هذه صلاة الفتح لا صلاة الضحى.

صلاة الاستخارة

الاستخارة: معناها طلب العبد من الله ما هو خير له، فى الأمرين من الفعل أو الترك، من الخير وهو ضد الشر.

والاستخارة نوعان: مشروعة، وغير مشروعة.

(أ) والاستخارة المشروعة:

يُسْتَحَبُّ لمن عزم على أمرٍ مباح لا يدري وجه الصواب فيه كسفر أو تجارة أو شركة أو زواج، أن يشاور فيه من يعلم منه حُسْنَ النصيحة، فإذا ظهر أنه مصلحة، استخار الله تعالى فيه، فيصلّى ركعتين تطوعاً ويدعو بالدعاء الذى رواه البخارى وغيره من حديث جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة فى الأمور كلها (١) كالسورة من القرآن، يقول: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّى أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ (٢) خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي... أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ، فَأَقْدِرْهُ لِي، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي... أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ، فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ وَيُسَمَّى حَاجَتِهِ» رواه البخارى وغيره. «ولم يصح فى القراءة فيها شيء مخصوص، كما لم يصح شيء فى استحباب تكرارها. قال النووى: ينبغى أن يفعل بعد الاستخارة ما ينشرح له، فلا ينبغى أن يعتمد على انشراح كان فيه هوى قبل الاستخارة، بل ينبغى للمستخير ترك اختياره رأساً وإلا فلا يكون مُسْتَخِيراً لله، بل يكون غير صادق فى طلب الخيرة وفى التبرى من العلم والقدرة وإثباتهما لله تعالى، فإذا صدق فى ذلك تبرأ من الحول والقوة ومن اختياره لنفسه» (٣).

(١) قال الحافظ ابن حجر فى «الفتح» (١١/١٨٨): «قال ابن أبى حمزة: هو عام أريد به الخصوص، فإن الواجب والمستحب لا يستخار فى فعلهما، والحرام والمكروه لا يستخار فى تركهما» ١. هـ.

(٢) يُسَمَّى حَاجَتِهِ هنا.

(٣) «فقه السنة» (١/١٥٧)، وانظر: «نيل الأوطار» (٣/٩٨).

تنبيهان:

الأول: محلّ دعاء الاستخارة بعد التسليم^(١)، وقيل: قبله وبعد التشهد^(٢).

الثاني: لا توجد صلة بين صلاة الاستخارة والرؤى المنامية.

(ب) الاستخارة غير الشرعية:

الاستخارات المبتدعة كثيرة، منها:

(١) استخارة النوم: بأن يقرأ الشخص شيئاً من القرآن ويدعو الله أن يريه في منامه ما نواه أو يريه خُضرةً أو بياضاً إن كان ما يقصده خيراً، ويريه حمرةً أو سواداً إن كان ما يقصده لا خير فيه!

(٢) استخارة السُّبْحَةِ: وطريقتها أن يأخذ الشخص مِسْبَحَةً فيتمتم عليها بحاجته، ثم يحصر بعض حَبَّاتها بين يديه ويعدّها، فإن كانت فردية عدلَ عما نواه. وإن كانت زوجية اعتبر ما نواه خيراً وسار فيه!

(٣) استخارة الفُنجان: وطريقتها أن يشرب صاحبُ الحاجة القهوة... ثم يكفَى الفُنجان، وبعد قليل يُقدِّمه لقارئه فينظر فيه بعد أن أحدثتُ فضلاتُ القهوة به رسوماً وأشكالاً مختلفة، شأنها في ذلك شأن كُلِّ راسب في أيِّ إناء إذا انكفأ، فيتخيّل ما يريد، ثم يأخذ في سرد حكايات كثيرة لصاحب الحاجة، فلا يقوم من عنده إلا وقد امتلأت رأسه بهذه الأسطورة.

(٤) استخارة الكوتشينة: وهي لا تخرج عن سابقتها، غير أن صاحب الحاجة يُعطى ورقتين مُصَوَّرَ فيهما رجلٌ وامرأةٌ، فَيُسَرَّ إليهما ما يُريد ثم يأخذهما الدِّجَال فيخلطهما بباقي الأوراق، ثم يأخذ في رَصِّها بطريقة فنية، فيصادف وجود رجلٍ بجوار أوزاق يرمز إليها بالمال أو الفرح أو القضاء أو ما إلى ذلك، فيأخذ في سرد ما يمليه عليه خياله، فلا يقوم الشخص من مقامه هذا إلا مُقَنَّعاً بحقيقة ما يقول. وما هو إلا رَجْمٌ بالغيب.

(٥) استخارة الرَّمْلِ: وطريقتها أن يخطط الشخص في الرَّمْلِ خطوطاً متقطعة ثم يعدها بطريقة حسابية معروفة لديهم، فينتهي منها إلى استخراج بُرج الشخص فيكشف

(١) «فتاوى المرأة» للشيخ ابن جبرين (٣٤).

(٢) قال الإمام ابن تيمية في «الفتاوى» (١٧٧/٢٣): «يجوز الدعاء في صلاة الاستخارة وغيرها، قبل السلام وبعده، والدعاء قبل السلام أفضل، لأن النبي ﷺ أكثر دعائه كان قبل السلام»
١٠٨.

عنه في كتاب استحضره لهذا الغرض، فيسرد عليه حياته الماضية والمستقبلية. وهذا الكلام بعينه الذي قيل له يُقال لغيره ما دام برُجَاهُما قد اتفقا!! .

(٦) استخارة الودع: لا تقوم به إلا امرأة، يُخرج الإنسان من حافظته شيئاً من النقود ويسرّ بحاجته إلى ذكر الودع ثم يطرحه على الودع فتأخذه بيديها وتلقيه على الأرض بعد خلطه. وهى في الغالب تكون امرأة ذكية لها فراسة فى ذوى الحاجات، فتسلك سبيلاً فى الكلام يتفق مع مزاج الشخص، فيجيبها بالموافقة، فتستمر في طريقها، فلا يقوم من عندها إلا وهو مقتنع بصدقها، وبينها وبين الصدق كما بين السماء والأرض.

(٧) استخارة الكف: وهى لا تخرج عن سابقتيها من جهة قوة فراسة قارىء الكف، يساعده على ذلك اختلاف خطوط باطن الكف وما يستخلصه من ميول الشخص وموافقته له على بعض الأشياء.

ولا شك عند العقلاء أن جميع هذه الطرق من استخارة الفئجان حتى النهاية، لا تخرج عن أنها نوع من التعريف المنهى عنه والذي يقول الرسول ﷺ فيه: «من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» (١).

صلاة التوبة

يُسَنُّ لمن ارتكب ذنباً أن يتطهر ويصلى ركعتين ثم يستغفر الله تعالى مِمَّ جَنَّتْ يَدَاهُ لِيَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ:

فعن على رضي الله عنه قال: حدثني أبو بكر - وصدق أبو بكر - قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «ما من رجل يذنب ذنباً، فيحسن الطهور، ثم يقوم ويصلي ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر الله له». ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (٢)(٣).

قلت: ويجب على التائب أن يخرج من المظالم التي تتعلق بحق آدمي، إما بأدائها إليه، أو باستحلاله من هذه المظلمة، حتى تصح توبته.

صلاة التسابيح

هى أربع ركعات تؤدى بنية «صلاة التسابيح» فى غير أوقات التَّهَيُّ بِتَشْهَدَيْنِ

(١) صحيح: أخرجه الحاكم وأحمد، وانظر: «الدين الخالص» للإمام/ محمود خطاب السبكي - رحمه الله - (٢٤٣/٥ - ٢٥٠) باختصار شديد.

(٢) سورة آل عمران: ١٣٥.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (١٣٤٦).

وسلام، ويقرأ في كل ركعة «الفاتحة» وأى سورة شاء، وليس لها دعاء استفتاح، وإليك فضلها، ونص حديثها.

عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال للعباس بن عبد المطلب: «يا عباس يا عمّاه ألا أعطيك؟ ألا أمتحك؟ ألا أحبوك؟ ألا أفعل لك» (١) عشر خصال؟ إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وآخره، قديمه وحديثه، خطأه وعمده، صغيره وكبيره، سره وعلايته، عشر خصال: أن تصلى أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة، فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، خمس عشرة مرة، ثم تركع فتقولها وأنت رافع (٢) عشرًا، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرًا، ثم تهوى ساجدًا فتقولها وأنت ساجد عشرًا، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرًا، ثم تسجد فتقولها عشرًا، ثم ترفع رأسك فتقولها عشرًا، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة، تفعل ذلك في أربع ركعات، إن استطعت أن تصلّيها في كل يوم مرة فافعل، فإن لم تفعل ففي كل جمعة مرة، فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة، فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة، فإن لم تفعل ففي عمرك مرة» (٣).

صلاة الكسوف

■ الدليل على مشروعيتها: عن عائشة، قالت: كسفت الشمس، فأمر رسول الله ﷺ رجلاً فنادى: «أن الصلاة جامعة» (٤).

وعنها -أيضاً-: أن النبي ﷺ قال: «الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله عز وجل وكبروا وتصدّقوا» رواه البخاري ومسلم وأبو داود.

■ حكمها: قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥٢٧/٢): «الجمهور على أنها سنة مؤكدة، وصرّح أبو عوانه في «صحيحه» بوجوبها ولم أره لغيره، إلا ما حكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة، ونقل الزين بن المنير عن أبي حنيفة أنه أوجبها، وكذا نقل بعض مصنفى الحنفية أنها واجبة» ١. هـ.

(١) «ألا أفعل لك»: أى لأجلك.

(٢) و«أنت رافع» أى: تقولها بعد تسييح الركوع. قال عبد الله بن المبارك: يبدأ في الركوع بسبحان ربى العظيم، وفي السجود بسبحان ربى الأعلى ثلاثاً، ثم يسبح التسيحات. هـ. وكذا التسيح حال الاعتدال والجلوس بين السجدين، يكون بعد الدعاء الوارد فيهما.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (١١٥٢)، وحسنه الشيخ أحمد شاكر، وصححه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط في تعليق على «الأذكار» (١٥٧-١٥٨).

(٤) رواه مسلم وأبو داود.

■ كيفيتها:

صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة قيامان وقراءتان^(١) وركوعان، وأما السجود فسجدتان كغيرهما:

عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ صلى يوم خسفت الشمس فقام فكبر فقرأ قراءة طويلة، ثم ركع ركوعاً طويلاً، ثم رفع رأسه فقال: سمع الله لمن حمده، وقام كما هو، ثم قرأ قراءة طويلة وهي أدنى من القراءة الأولى، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهي أدنى من الركعة الأولى، ثم سجد سجوداً طويلاً، ثم فعل في الركعة الآخرة^(٢) مثل ذلك، ثم سلم -وقد تجلّت الشمس- فخطب الناس فقال في كسوف الشمس والقمر: «إنهما آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموهما فافزعوا إلى الصلاة»^(٣).

■ تنبيهات:

- (١) يُسن فعلها جماعة.
- (٢) يؤدّيها المصلّي مرة واحدة، سواء تمادى الكسوف أم لا.
- (٣) صحّ عن النبي ﷺ أنه جهر بها كما في البخاري.
- (٤) يجوز للمرأة أن تصلي الكسوف خلف الرجال.

صلاة الاستسقاء

صلاة الاستسقاء هي صلاة من أجل طلب السقيا من الله عز وجل.

قال تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾^(٤).

■ حكمها: هي سنة مؤكدة عند حدوث سببها، من احتباس مطر أو جفاف نبع.

■ كيفيتها: الاستسقاء ثلاثة أنواع:

أحدها: الاستسقاء في خطبة الجمعة أو بعد صلاة، فعن كعب بن مرة، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله استسق الله، فرفع رسول الله ﷺ يديه فقال:

(١) في كل قراءة يقرأ المصلّي الفاتحة وما تيسر من القرآن، ويستحب إطالة القراءة والركوع والسجود.

كما فعل النبي ﷺ.

(٢) الركعة الآخرة: أي الثانية.

(٣) رواه البخاري (١٠٤٧).

(٤) سورة البقرة: ٦٠.

«اللهم اسقنا غيثاً مريئاً» (١) مريئاً (٢) طبَقاً (٣) عاجلاً غير راث (٤)، نافعاً غير ضار، قال: فما جَمَعُوا (٥) حتى أحيوا، قال: فأتوه فشكوا إليه المطر، فقالوا: يا رسول الله تهدمت البيوت، فقال: «اللهم حوالينا» (٦) ولا علينا قال: فجعل السحاب ينقطع يميناً وشمالاً (٧).

والثاني: الاستسقاء في غير صلاة، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: أتت النبي صلى الله عليه وآله بواكي، فقال: «اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً مريئاً نافعاً غير ضار، عاجلاً غير آجل» قال: فأطبقت عليهم السماء (٨).

والثالث: هو أكملها: أن يكون بصلاة ركعتين، فعن عباد بن تميم، عن عمه: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله خرج بالناس يستسقى، فصلّى بهم ركعتين، جهر بالقراءة فيهما وحول ردائه» (٩)، ورفع يديه واستسقى، واستقبل القبلة» (١٠).

سُجُودُ التَّلَاوَةِ

قال الإمام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «... سجود التلاوة واجب مطلقاً» (١١) في الصلاة وغيرها، وهو رواية عن أحمد، ومذهب طائفة من العلماء، ولا يشرع فيه تحريم ولا تحليل هذا هو السنة المعروفة عن النبي صلى الله عليه وآله وعليها عامة السلف.

وعلى هذا فليس هو صلاةً فلا يشترط له شروط الصلاة، بل يجوز على غير طهارة، واختارها البخاري، لكن السجود بشروط الصلاة أفضل، ولا ينبغي أن يخل بذلك إلا لعذر، فالسجود بلا طهارة خير من الإخلال به، لكن يقال إنه لا يجب في هذا الحال. كما لا يجب على السامع إذا لم يسجد قارئ السجود، وإن كان ذلك

(١) مريئاً: محمود العاقبة.

(٢) مريئاً: من الربيع وهو الزيادة.

(٣) طبَقاً: أي: مائلاً إلى الأرض مغطياً، يقال: غيث طَبَقَ، أي: عام واسع.

(٤) راث: بطل، متأخر.

(٥) فما جَمَعُوا: أي صلّوا الجمعة.

(٦) حوالينا: أي: اجعل المطر حول المدينة.

(٧) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٠٥٥).

(٨) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٠٣٦).

(٩) وفي رواية لأحمد بسند قوى: «وحول ردائه، فقلبه ظهرًا لبطن»، ولم يصح في تحوّل الناس معه حديث. انظر: «تمام المنة» (٢٦٤).

(١٠) رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه.

(١١) قال الإمام ابن حزم في «المحلى» (١٠٥/٥): «وليس السجود فرضاً -يعنى سجود التلاوة- لكنه فضل» ا.هـ.

السجود جائزاً عند جمهور العلماء، والأفضل أن يسجد عن قيام، وقاله طائفة من أصحاب أحمد، والشافعي اهـ^(١).

■ مواضع سجود التلاوة:

قال الإمام ابن حزم -رحمه الله تعالى-: «فى القرآن أربع عشرة سجدة، أولها فى آخر ختمة سورة الأعراف، ثم فى «الرعد»، ثم فى «النحل»، ثم فى «سبحان»^(٢)، ثم فى «كهيعص»، ثم فى «الحج» فى الأولى، وليس قرب آخرها سجدة^(٣)، ثم فى «الفرقان»، ثم فى «النمل»، ثم فى «الم تنزيل»^(٤)، ثم فى «ص»، ثم فى «حم فصلت»، ثم فى «والنجم» فى آخرها، ثم فى «إذا السماء انشقت» عند قوله تعالى: «لا يسجدون»، ثم فى «اقرأ باسم ربك» فى آخرها اهـ^(٥).

■ ما يقول إذا سجد:

يجوز للساجد أن يُسَبِّحَ بما يُسَبِّحُ به فى سجوده للصلاة، وأن يُعَظِّمَ الله تعالى بما شاء، والأفضل اتباع المأثور:

● عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقول فى سجود القرآن بالليل يقول فى السجدة مراراً: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِى خَلَقَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ»^(٦).

● وعن ابن عباس، قال: كنتُ عند النبی ﷺ، فأتاه رجلٌ فقال: إني رأيتُ البارحة -فيما يرى النائم- كأنى أُصَلِّى إلى أصل شجرة، فقرأتُ السجدة فسجدت، فسجدت الشجرة لسجودى، فسمعتها تقول: اللَّهُمَّ احْطُطْ عَنِّي بِهَا وَزُرَّاءَ، واكْتُبْ لِي بِهَا أَجْراً، واجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْراً.

قال ابن عباس: فرأيتُ النبی ﷺ قرأ السجدة فسجد، فسمعتُهُ يقول فى سجوده مثل الذى أخبره الرجلُ عن قول الشجرة^(٧).

(١) «الفتاوى الكبرى» (٢٢٩/٥).

(٢) «سبحان»: هى سورة «الإسراء».

(٣) قال الإمام الطحاوى: «ليس فى الحج سجدة ثانية قُرب آخرها» قلتُ: لم يصح عن رسول الله ﷺ حديث فيها، ولكن صح عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبى الدرداء السجود فيها. قال الألبانى: وقد يستأنس بذلك على مشروعيتها «تمام المنة» (٢٧٠).

(٤) هى سورة «السجدة».

(٥) «المحلى» (١٠٥/٥).

(٦) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (١٢٥٥).

(٧) حسن: «صحيح ابن ماجه» (٨٧٢).

■ تنبيهات:

- قال الإمام ابن حزم: «ويسجد لها -يعنى لسجدة التلاوة- فى صلاة الفريضة والتطوع، وفى غير الصلاة فى كل وقت، وعند طلوع الشمس وغروبها واستوائها، إلى القبلة وإلى غير القبلة، وعلى طهارة وعلى غير طهارة» ١. هـ (١).
- تؤدى سجدة التلاوة بغير تشهد ولا سلام.
- إذا قرأ القارئ السجدة وهو راكب على دابة فى السفر سجد بالإيماء... وأما الراكب فى الحضر فلا يجوز أن يسجد بالإيماء (٢).
- يستحب أن يكبر للسجود ولا يرفع يديه ويكبر للرفع من السجود.
- قال الإمام النووي: «هذا هو الصحيح المشهور الذى قاله الجمهور» (٣).
- قال الإمام أبو حنيفة: يكره سجود التلاوة فى الصلاة السرية.

سجدة الشكر

- وهى مستحبة لكل من فاجأته نعمة أو صرفت عنه نقمة:
- عن أنس رضي الله عنه: أن النبى ﷺ بشر بحاجة فخر ساجداً (٤).
- وعن أبى بكره الثقفى رضي الله عنه: أن النبى ﷺ كان إذا أتاه أمر يسره أو يسره به خر ساجداً شكراً لله تبارك وتعالى (٥).
- قال الإمام الشوكانى -رحمه الله تعالى-: «وليس فى أحاديث الباب ما يدل على اشتراط الوضوء وطهارة الثياب والمكان لسجود الشكر» اهـ.
- تنبيه: المشروع عند البشرى بالأمر السار ونحوها هو سجود الشكر، فلا تشرع الصلاة إنما هو السجود فقط (٦).

سجود السهو

- السهو فى الصلاة: الغفلة عن شىء منها. وقال ابن الأثير: السهو فى الشىء:

(١) «المحلى» (١٠٦/٥).

(٢) «التيان فى آداب حملة القرآن» للنووى (١٤٣) بتصرف.

(٣) «التيان» (١٥٠).

(٤) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١١٤٩).

(٥) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١١٥١).

(٦) «فقه السنة للنساء» (١٤٣).

تركه عن غير علم، والسَّهْو عنه: تركه مع العلم، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ (١).

■ **مشروعية سجود السَّهْو:** عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَذَرِ كُمْ صَلَّيْ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ» (٢).

■ **حكمه:** ذهب جمهور أهل العلم وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد إلى أن سجود السهو واجب (٣).

■ أحكامه:

(١) حكم من شك في صلاته حتى لا يدرى ثلاثاً صَلَّى أم أربعاً:

عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ كُمْ صَلَّيْ؟ ثَلَاثًا أمْ أَرْبَعًا؟ فليطرح الشكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّيْ خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّيْ إِمَامًا لِأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ» رواه مسلم وغيره.

(٢) حكم من قام عن التشهد الأوسط ساهياً:

● عن عبد الله بن بحينة رَوَى قال: «صَلَّيْ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ سَلَّمَ (٤)» رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

● وعن المغيرة بن شعبة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ: فَلَمْ يَسْتَمِ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ، فَإِذَا اسْتَمَّ قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ وَيَسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْو» (٥).

■ فائدة:

سُئِلَ الإمام ابن تيمية -رحمه الله- عَمَّنْ صَلَّيْ بِجَمَاعَةٍ رِبَاعِيَةٍ فَسَهِيَ عَنِ التَّشْهَدِ وَقَامَ فَسَبَّحَ بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَقْعُدْ وَكَمَلَ صَلَاتَهُ وَسَجَدَ وَسَلَّمْ، فَهَلْ هَذِهِ الصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ؟
فأجاب: «إِنَّ الْإِمَامَ الَّذِي فَاتَهُ التَّشْهَدُ الْأَوَّلَ حَتَّى قَامَ فَسَبَّحَ بِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ وَسَجَدَ

(١) سورة الماعون: ٥.

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٩٩٨).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٣/٦).

(٤) قلت: وصح رواية أنه ﷺ سجد بعد التسليم.

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٠٠٢).

للسهو قبل السلام فقد أحسن فيما فعل...، وهل ينبغي إقعاده أم لا؟ الجواب: لا ينبغي لأن ما فعله هو الأحسن، أما لو رجع فهل تبطل صلاته؟ فيه قولان للفقهاء:

أحدهما: لو رجع بطلت صلاته، وهو مذهب الشافعي وأحمد في رواية.

والثاني: إذا رجع قبل القراءة -قراءة الفاتحة- لم تبطل صلاته وهي الرواية المشهورة عن أحمد -وهو قول الجمهور- «وهو الأرجح» لأنه لم يأت بالركن الذي بعده وهو الفاتحة^(١).

(٣) حكم من صلى خمسا بدلاً من أربع ركعات:

عن ابن مسعود رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ف قيل له: أزيد في الصلاة؟ فقال: «وما ذاك؟». قال: صليت خمسا، فسجد سجدتين بعدما سلم^(٢).

وسئل الإمام ابن تيمية -رحمه الله- عن إمام قام إلى خامسة فسبح المأمومون فلم يلتفت لقولهم، وظن أنه لم ينسه، فهل يقومون معه أم لا؟.

فأجاب: إن قاموا معه جاهلين لم تبطل صلاتهم، لكن مع العلم لا ينبغي لهم أن يتابعوه بل ينتظرونه حتى يسلم بهن، أو يسلموا قبله والانتظار أحسن -أي يجلسون جلسة التشهد ويقرأونه وينتظرونه حتى يجلس له ويسلم بهم-^(٣).

(٤) حكم من سلم في الرباعية من اثنين أو من ثلاث:

• عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سها فسلم في الركعتين، فقال له رجل يقال له: ذو اليمين: يا رسول الله أقصرت أو نسيت؟

قال: «ما قصرت وما نسيت» قال: إذا، فصلت ركعتين، قال: «أكما يقول ذو اليمين؟»، قالوا: نعم، فتقدم فصلتي ركعتين ثم سلم، ثم سجد سجدتي السهو^(٤).

• وعن عمران بن حصين، قال: سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث ركعات من العصر، ثم قام فدخل الحجرة، فقام الخرباق -رجل بسيط اليمين- فنادى: يا رسول الله أقصرت الصلاة؟ فخرج مغضبا يجر إزاره فسأل فأخبر، فصلت تلك الركعة التي كان ترك، ثم سلم، ثم سجد سجدتين، ثم سلم^(٥).

قلت: دل هذا الحديث على ثبوت التسليم في سجود السهو.

(١) «التيسير في فقه الإمام ابن تيمية» (٢٩).

(٢) رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

(٣) «التيسير في فقه الإمام ابن تيمية» (٣٠).

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٠٠٧).

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٠٠٩).

■ فوائد:

- (١) من نسى سجدة السهو، يسجد بها إذا ذكرهما.
- (٢) قال الإمام النووي - رحمه الله تعالى -: «اعلم أن جمهور العلماء على أنه يسجد للسهو في صلاة التطوع كالقصر»^(١).
- قلت: وهذا هو الراجح، فعن أبي عقيل أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: «سجدتا السهو في النوافل كسجدتي السهو في المكتوبة»^(٢).
- (٣) إذا سها المأموم خلف الإمام فليس عليه سهو، فعن إبراهيم النخعي - رحمه الله تعالى - قال: «ليس على من خلف الإمام سهو»^(٣).
- (٤) إذا سها الإمام ولم يسجد للسهو، سجد المأمومون، ومن لم يسجد منهم للسهو فليس عليه شيء^(٤).
- (٥) إذا أدرك المأموم بعض الصلاة مع الإمام وعلى الإمام سهو، فإذا كان سهو الإمام مما يسجد له قبل التسليم سجد المأموم خلفه، وأما إذا كان سهو الإمام مما يسجد له بعد التسليم، قام المأموم ليتم ما عليه ثم يسجد لسهو الإمام بعد فراغه من صلاته^(٥). والله أعلم.
- (٦) ثبت في «صحيح البخاري» أن النبي ﷺ كان يكبر في سجود السهو عند كل خفض ورفع.

صلاة الجماعة

● الجماعة: هي ربط صلاة المقتدى بصلاة الإمام. وهي مشروعة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.

■ حكمها: هي في المكتوبات غير الجمعة سنة مؤكدة للرجال^(٦) عند مالك والشافعي والجمهور لقوله ﷺ: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين

(١) «صحيح مسلم بشرح النووي» (٦٠/٥).

(٢) صحيح: رواه ابن أبي شيبة في «المصنف».

(٣) حسن: رواه ابن أبي شيبة.

(٤) سئل حماد - رحمه الله - عن مأمومين لم يسجدوا للسهو خلف إمام لم يسجد فقال: «ليس عليهم شيء».

(٥) انظر: «سجود السهو» للأخ الفاضل/ مسعد كامل مصطفى، تقديم الشيخ/ مصطفى العدوي (٢٥).

(٦) وهي مشروعة للنساء، فعن ربيعة الحنفية «أن عائشة أمتهن وقامت بينهن في صلاة مكتوبة» رواه عبد الرزاق في «المصنف»، والدارقطني وغيرها وهو صحيح بشواهده.

درجة» رواه مالك والبخارى ومسلم وغيرهم. ووجه الدلالة أن المفاضلة إنما تكون بين فاضلين جائزين، ولو كانت الصلاة فرادى غير مجزئة لما كان لها فضيلة. والراجع عند الحنفيين أن الجماعة واجبة لمواظبة النبي ﷺ وأصحابه عليها مع الإنكار على تاركها بلا عذر في عدة أحاديث، منها:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رجلاً أعمى أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إنه ليس لى قائد يقودنى إلى المسجد، وسأله أن يرخص له فرخص له. فلما ولى دعاه فقال له: «هل تسمع النداء؟». قال: نعم.

قال: «فأجب» رواه مسلم وغيره.

وقال أحمد وإسحاق وابن المنذر وأهل الظاهر: صلاة الجماعة فرض عيني في الصلوات المكتوبة مستدلّين:

أ - بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ (١). أمر الله تعالى بها في الخوف ففي الأمن أولى.

ب - ويقول الله ﷻ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامَ، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُنْطَلَقَ مَعِيَ بِرَجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأُحْرِقَ عَلَيْهِمْ بَيْوتَهُمْ بِالنَّارِ» رواه البخارى ومسلم وأبو داود.

ج - ويقول ابن مسعود رضي الله عنه: «حافظوا على هؤلاء الصلوات الخمس، حيث ينادى بهن، فإنهن من سنن الهدى، وإن الله شرع لنبية ﷺ سنن الهدى، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق بين النفاق، ولقد رأيتنا وإن الرجل ليهدى بين الرجلين، حتى يُقام في الصف، وما منكم من أحد إلا وله مسجد في بيته، ولو صليتم في بيوتكم وتركتم مساجدكم تركتم سنن نبيكم ﷺ، ولو تركتم سنة نبيكم ﷺ لضللتكم» (٢).

• **استحباب الصلاة في المسجد الأبعد والكثير الجَمْع:** يُستحب الصلاة في المسجد الأبعد الذي يجتمع فيه العدد الكثير، فعن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أعظم الناس في الصلاة أجراً أبعدهم إليها ممشي» رواه مسلم.

• **فضل الصف الأول:** عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو أن الناس يعلمون ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه» رواه البخارى ومسلم والترمذى.

(١) سورة النساء: ١٠٢.

(٢) رواه مسلم وأبو داود.

• فضل إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام: عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى الله أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتب له براءتان: براءة من النار، وبراءة من النفاق»^(١).

■ شروط صحة الاقتداء بالإمام:

لا يتحقق الاقتداء المشروع بالإمام إلا بشروط وكيفيات ينبغي مراعاتها وهي كثيرة، منها:

(١) ألا يتقدم المأموم في المكان:

إذا تقدم المأموم على الإمام بطلت صلاة المأموم^(٢)، لقوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به». والائتمام هو الاتباع، ولا يكون اتباع إلا حيث يكون التابع متأخراً، والمساواة جائزة مع الكراهة والاعتبار في التقدم والتأخر بالعقب، وهو مؤخره القدم.

• إذا كان المقتدى اثنين أو أكثر اصطفوا خلف الإمام، وإن كانوا واحداً وقف عن يمينه، فإذا جاء اثنان وقف عن يسار الإمام ثم رجعا أو تقدم الإمام، عن جابر بن عبد الله، قال: «صليت خلف النبي ﷺ ففقت عن يمينه، ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يساره، فأخذ بأيدينا جميعاً حتى أقامنا خلفه» رواه مسلم.

• وإذا صلى خلف الإمام رجال ونساء: صف الرجال أولاً، ثم النساء بعدهم.

• وإذا صلى مع الإمام رجل وامرأة: صف الرجل عن يمين الإمام، والمرأة خلف الرجل.

• وإذا صلى رجل وامرأة: صلت المرأة خلف الرجل.

• وإذا صلى رجال ونساء وأطفال خلف الإمام: وقف الصبيان في صفوف

الرجال، وصلت النساء خلفهم، فعن أنس رضي الله عنه: أن جدته ملىكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته، فأكل منه ثم قال:

«قوموا فلنصل بكم». قال أنس: ففقت إلى حصير لنا قد اسودّ من طول ما

لُيس، فنضحته بالماء، فقام عليه رسول الله ﷺ، وصففت عليه أنا واليتيم وراءه، والمعجوز من ورائنا، فصلّى بنا ركعتين ثم انصرف^(٣).

وقال الشيخ الألباني: «لا أرى بأساً من وقوف الصبيان مع الرجال إذا كان في

الصف متسع، وصلاة اليتيم مع أنس وراءه ﷺ حجة في ذلك»^(٤).

(١) حسن: «صحيح سنن الترمذي» (٢٠٠)، و«الصحيحة» (٢٦٥٢).

(٢) وقال الإمام ابن تيمية: «وقيل: تصح إذا لم يمكنهم الصلاة معه إلا تكلفاً، وهذا أقوى الأقوال» ١. هـ. «الفتاوى» (٤٠٩/٢٣).

(٣) رواه البخاري ومسلم والترمذي.

(٤) «تمام المنة» (٢٨٤).

أما جماعة النساء فقد تقدّم معنا أن إمامتهم تقف وسطهن. هذا، ويكره وقوف المأموم منفرداً في صفٍّ وحده^(١)، بل يدخل الصفّ إن وجد سعة، وإن لم يجد سعة فإنه يندب أن يجزّ شخصاً واحداً من الصفّ إليه، إن رأى أنه يوافقه، وإلا فلا يجزّه، بل يمنع لخوف الفتنة، ويندب للمجرور أن يساعده ويرجع إليه لينال فضيلة المعاونة.

(٢) أن يعلم بتحركات الإمام:

وذلك عن طريق رؤية الإمام، أو رؤية الصفّ أو بعضه أو عن طريق سماع صوت الإمام أو صوت المبلّغ، أما إذا لم يستطع العلم بتحركات الإمام، فلا يصح اقتداؤه به، إذ كيف يتخذة إماماً وهو لا يرتبط به بشيء؟!

(٣) وجوب متابعة الإمام:

تجب متابعة الإمام وتحرم مسابقته لقوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، ولا تكبروا حتى يكبر، وإذا ركع فاركعوا، ولا تركعوا حتى يركع، وإذا قال سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، ولا تسجدوا حتى يسجد، وإذا صلى قائماً فصلوا قياماً، وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون» رواه أبو داود وصححه الألباني.

وفى «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار، أو يحول الله صورته صورة حمار».

(١) قال الإمام النوى في «المجموع» (٢٥٥-٢٥٦/٤) ما مختصره: «صلاة المنفرد خلف الصف: صحيحة عندنا مع الكراهة... وقالت طائفة: لا يجوز ذلك... والمشهور عن أحمد وإسحاق: أن المنفرد خلف الصف يصح إحرامه، فإن دخل في الصف قبل الركوع صحّت قدوته، وإلا بطلت صلاته. واحتج هؤلاء بحديث وابصة بن معبد: «أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده، فأمره أن يُعيد الصلاة» [صحيح: رواه ابن ماجه والترمذى وغيرهما]. وعن علي بن شيبان قال: «صلينا خلف النبي ﷺ فانصرف فرأى رجلاً يصلي خلف الصف، فوقف نبي الله ﷺ حتى انصرف الرجل فقال له: «استقبل صلاتك لا صلاة للذي خلف الصف» [صحيح: رواه ابن ماجه وصححه الألباني]. واحتج أصحابنا بحديث أبي بكر [عندما أحرم خلف الصف، وركع ثم مشى إلى الصف فقال له النبي ﷺ: «زادك الله حرصاً ولا تعد»] [رواه البخارى وغيره]. وبحديث ابن عباس [الذى قال فيه: صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة، فقامت عن يساره، فأخذ رسول الله ﷺ برأسى من ورائى فجعلنى عن يمينه] [رواه البخارى ومسلم والترمذى]، وحملوا الحديثين الواردين بالإعادة على الاستحباب جمعاً بين الأدلة. وقوله ﷺ: «لا صلاة للذى خلف الصف» أى: لا صلاة كاملة كقوله ﷺ: «لا صلاة بحضرة الطعام» ويدل على صحّة التأويل أنه ﷺ انتظره حتى فرغ، ولو كانت باطلة لما أقرّه على الاستمرار فيها، وهذا واضح. اهـ.

(٤) توافق صلاة الإمام والمأموم فى الأفعال الظاهرة:

أما مع اختلافهما فلا يصح الاقتداء، ولهذا لا يصح أن يقتدى من يُصلى مكتوبة بمن يُصلى صلاة كسوف - مثلاً - للاختلاف بين أفعال الصلاتين.

(٥) اجتماع الإمام والمأموم فى مكان واحد:

• ولهذا الاجتماع ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يكونا داخل المسجد، وفى هذه الحالة الصلاة صحيحة مهما كان الفاصل بينهما ما دام المأموم عالمًا بتحركات الإمام.

الثانية: أن يكونا خارج المسجد كأن يكونا فى فضاء، فتصح صلاة المأموم - كذلك - ما دام عالمًا بتحركات الإمام.

الثالثة: أن يكون الإمام فى المسجد، والمأموم خارجه، فتصح الصلاة ما دامت الصفوف متصلة، أو كانت الصفوف غير متصلة ولكن المسافة ليست كبيرة (عُرْفًا) ولهذا لا يجوز اقتداء المأموم بالإمام إذا كانت وسيلة الارتباط الإذاعة أو التلفزيون، لبعدها المسافة (عُرْفًا) (١).

■ تنبيهات مهمة:

(١) يستحب للإمام أن يخفف الصلاة بالمؤمنين:

• فعن أبي هريرة: أن النبى ﷺ قال: «إذا أم أحدكم الناس فليخفف، فإن فيهن الصغير والكبير والضعيف والمريض، فإذا صلى وحده فليصل كيف شاء» رواه البخارى ومسلم والترمذى وأبو داود.

• وعن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ أخف الناس صلاة فى تمام (٢).

(٢) من أدرك الإمام كبر تكبيرة الإحرام قائمًا ودخل معه على الحالة التى هو عليها، ولا تُعْتَدَ بركعة حتى يدرك ركوعها، فعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً» (٣)، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة (٤).

(٣) المسبوق بركعة أو أكثر يتابع إمامه، ولا يقوم لإتمام ما عليه إلا بعد أن يسلم الإمام، فإذا قام لإتمام ما عليه كبر.

(١) «فقه العبادات» (١٣٥-١٣٧) بحذف وإضافة.

(٢) رواه البخارى ومسلم والترمذى.

(٣) «ولا تعدوها شيئاً»: أى لا تعدوها ركعة.

(٤) صحيح: رواه أبو داود، وانظر: «صحيح الجامع» (٤٦٨).

(٤) تصح إمامة الصبي المميز، والأعمى، والقائم بالقاعد، والقاعد بالقائم، والمفترض بالمتنفل، والمتنفل بالمفترض، والمتوضئ بالمتيمم، والمتيمم بالمتوضئ، والمسافر بالقيم، والقيم بالمسافر، والمفصول بالفاضل.

أما إمامة المعذور للصحيح، فهي صحيحة على الصحيح إذا توفرت فيه شروط الأحق بالإمامة. قال الشيخ الألباني -رحمه الله-: «ولا نرى فرقاً بينه -يعنى بين المعذور- وبين الأعمى الذى لا يمكنه الاحتراز من البول احتراز البصير، والقاعد العاجز عن القيام، وهو ركن، لأن كلاهما قد فعل ما يستطيع، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها» (١).

(٥) يُستحب للإمام إطالة الركعة الأولى دون غيرها، فعن أبى سعيد، قال: «لقد كانت صلاة الظهر تقام فيذهب الذهاب إلى البقيع فيقضى حاجته ثم يتوضأ ثم يأتى ورسول الله ﷺ فى الركعة الأولى، ممّاً يطولها» رواه مسلم والنسائى.

■ الأحق بالإمامة:

عن أبى مسعود البدرى، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَوَاءً، فَلْيُؤْمِّهِمْ أَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً، فَإِنْ كَانَتْ الْهَجْرَةُ سَوَاءً، فَلْيُؤْمِّهِمْ أَكْبَرُهُمْ سَنًا، وَلَا يَوْمُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ» (٢) فى بيته إلا بإذن -أو بإذنه-» (٣).

■ حُكْمُ إمامة الفاسق والمبتدع:

قال الإمام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «يجوز للرجل أن يصلى خلف من لم يعلم منه بدعة، ولا فسقاً، باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم. وليس من شرط الالتزام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، بل يصلى خلف مستور الحال. ولو صلى خلف من يعلم أنه فاسق أو مبتدع ففى صحة صلاته قولان مشهوران فى مذهب أحمد، ومالك. ومذهب الشافعى وأبى حنيفة الصّحة... والفاسق والمبتدع صلاته فى نفسه صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته، لكن إنما كره من كره الصلاة خلفه لأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب، ومن ذلك أن من أظهر بدعةً أو فجوراً لا يرتب إماماً للمسلمين، فإنه يستحق التعزير حتى يتوب، فإذا أمكن هجره حتى يتوب كان حسناً، وإذا كان بعض الناس إذا ترك الصلاة خلفه وصلى خلف غيره أثر ذلك حتى يتوب، أو

(١) سورة البقرة: ٢٨٦، وانظر: «تمام المنة» (٢٨٠).

(٢) «تكرّمته»: الموضع المَعْدَّ لجلوس الرجل فى بيته.

(٣) رواه مسلم وابن ماجه وأبو داود.

يعزل، أو ينتهى الناس عن مثل ذنبه. فمثل هذا ترك الصلاة خلفه كان فى مصلحة، ولم يفت المأموم جماعة ولا جماعة. وأمّا إذا كان ترك الصلاة يفوت المأموم الجماعة والجماعة، فهنا لا يترك الصلاة خلفهم إلّا مبتدع مخالف للصحابة عليهم السلام «١. هـ».

قلت: فإن صلى خلف إمام فاسق أو مبتدع لا يعيد صلاته، فإن الصحابة كانوا يصلّون خلف الأئمة الفجار، ولا يعيدون كما كان ابن عمر يصلّى خلف الحجاج.

■ وجوب تسوية الصفوف:

يجب على الإمام ألا يدخل فى الصلاة حتى يتأكد من تسوية الصفوف، وسد الخلل:

• عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «سووا صفوفكم، فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة» رواه البخارى ومسلم وابن ماجه.

• وعن النعمان بن بشير، قال: كان رسول الله ﷺ يسوّى الصف حتى يجعله مثل الرمح أو القدح ^(٢)، قال: فرأى صدر رجل ناتئاً ^(٣)، فقال رسول الله ﷺ: «سووا صفوفكم، أو ليخالفن الله بين وجوهكم» ^(٤).

• وعن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن الله وملائكته يصلّون على الذين يصلّون الصفوف، ومن سدّ فرجة رفعه الله بها درجة» ^(٥).

• وعن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «أقيموا الصفوف، وحاذوا بين المناكب، وسدّوا الخلل، وليسوا بأيدي إخوانكم، ولا تذروا فرجات للشيطان، ومن وصل صفاً وصله الله، ومن قطع صفاً قطعه الله» ^(٦).

• وعن أنس: أن رسول الله ﷺ قال: «رصوا صفوفكم، وقاربوا بينها، وحاذوا بالأعناق...» ^(٧).

• وعن أنس، قال: «كان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه، وقدمه بقدمه» ^(٨).

• وقال النعمان بن بشير: «رأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه» رواه البخارى.

(١) «الفتاوى الكبرى» (٢/٢٤٦-٢٤٧) بتصرف.

(٢) القدح: هو السهم.

(٣) ناتئاً: بارزاً.

(٤) رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه.

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٨٢١).

(٦) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٦٢٠).

(٧) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٦٢١).

(٨) رواه البخارى.

■ تنبيه:

قال فضيلة الشيخ/ بكر بن عبد الله أبو زيد: «ومن الهيئات المضافة مُجَدِّدًا إلى المصافَّة بلا مُسْتَد: ما نراه من بعض المصلِّين: من ملاحقته مَنْ على يمينه إن كان في يمين الصف، وَمَنْ على يساره إن كان في ميسرة الصف، وَلَيَّ العقبين لِيُلْصِقَ كَعْبِيَه بكعبي جاره. وهذه هيئة زائدة على الوارد. وهي هيئة منقوضة بأمرين:

الأوَّل: أن المصافَّة هي ممَّا يلي الإمام، فمن كان على يمين الصف، فليُصافَّ على يساره ممَّا يلي الإمام، وهكذا يتراصون ذات اليسار واحدًا بعد واحد على سمت واحد في: تقويم الصف، وسدَّ الفرُج، والتراص، والمحاذاة بالعنق، والمنكب، والكعب، وإتمام الصف الأوَّل فالأوَّل.

أما أن يلاحق بقدمه اليمنى مَنْ على يمينه، وَيَلْفِت قَدَمَهُ حتى يتم الإلزاق، فهذا غُلُوٌّ في تطبيق السُّنة، ومضايقة، وتوسيع لِلْفُرَج بين المتصافِّين، وتفويت لتوجيه رءوس القدمين إلى القبلة.

الثاني: أن النبي ﷺ لما أمر بالمحاذاة بين المناكب والأكعب، قد أمر أيضًا بالمحاذاة بين الأعناق -كما تقدَّم-. وكل هذا يعني: المصافَّة، والموازاة، وسدَّ الخلل، ولا يعنى العمل على «الإلزاق» فإن إلزاق العنق بالعنق مستحيل، وإلزاق الركبة بالركبة مستحيل... فظهر أن المراد: الحث على سدَّ الخلل، واستقامة الصف وتعديله، لا حقيقة الإلزاق والإلصاق» ١. هـ (١).

■ من يُستحب أن يلي الإمام:

عن أبي مسعود الأنصاري، قال: كان رسول الله ﷺ يسمح مناكبنا في الصلاة، ويقول: «لا تَخْتَلَفُوا فَيَخْتَلَفَ قُلُوبُكُمْ، لِيَلِينِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَام» (٢) والنهي (٣)، ثم الذين يَلُونَهُمْ، ثم الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» رواه مسلم وابن ماجه وغيرهما.

■ كراهة الصف بين السَّوَارِي:

عن معاوية بن قرّة عن أبيه. قال: «كنا نُنْهَى أَنْ نُصَفَّ بَيْنَ السَّوَارِي على عهد رسول الله ﷺ وَنُطْرَدُ عَنْهَا طَرْدًا» (٤).

(١) «لا جديد في أحكام الصلاة» (١٢-١٦) بتصرف.

(٢) «أُولُو الْأَحْلَام»: ذَوُو العقول الراجحة.

(٣) «النهي» جمع نُهية، بمعنى العقل لأنه ينهى صاحبه عن القبيح.

(٤) حسن صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٨٢٨).

وإنما هذا في حق الجماعة^(١)، أما الإمام والمنفرد فيجوز لهما الصلاة بين العمودين إذا اتخذ سترة:

فعن ابن عمر، قال: دخل النبي ﷺ البيت وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال فأطال ثم خرج، كنت أول الناس دخل على أثره، فسألت بلالاً: أين صلى؟ قال: بين العمودين المقدمين^(٢).

■ حُكْمُ عُلُوِّ الْإِمَامِ أَوْ الْمَأْمُومِ:

يُكره أن يقف الإمام أعلى من المأموم، فعن أبي مسعود الأنصاري، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيءٍ والناس خلفه، يعني أسفل منه»^(٣).

وعن همام بن الحارث: أن حذيفة أمَّ الناس بالمدائن^(٤) على دكان^(٥)، فأخذ أبو مسعود بقميصه فجبذه^(٦)، فلما فرغ من صلاته، قال: ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك؟ قال: بلى، قد ذكرت حين جَدَبْتَنِي^(٧).

فإن كان للإمام غرض من ارتفاعه عن المأموم -كتعليمهم مثلاً- فإنه لا كراهة حيثئذ. وأما ارتفاع المأموم عن الإمام فجائز -عند الضرورة- لما رواه البخاري «تعليقاً» عن أبي هريرة أنه صلى على ظهر المسجد بصلاة الإمام^(٨).

وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن الحسن في الرجل يصلي خلف الإمام أو فوق سطح يأتّم به: لا بأس بذلك^(٩).

قال الشوكاني: «وأما ارتفاع المؤتمّ فإن كان مفترطاً بحيث يكون فوق ثلاثمائة ذراع على وجه لا يُمكن المؤتمّ العلم بأفعال الإمام فهو ممنوع للإجماع من غير فرق بين

(١) تُكره صلاة المأمومين بين الأعمدة عند السّعة بسبب قطع الصفوف، ولا تكره عند الضيق.

(٢) رواه البخاري (٥٠٤).

(٣) حسن: رواه الدارقطني، وحسنه الألباني في «تمام المنة» (٢٨١).

(٤) المدائن: مدينة كانت بالعراق.

(٥) دكان: مكان مرتفع.

(٦) جبذه: أخذه بشدة.

(٧) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٥٥٧) بلفظ «حين مددتنى»، ورواه الشافعي والبيهقي وغيرهم.

(٨) حسن: ذكر البخاري «تعليقاً»، وقال الحافظ: هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة من طريق صالح مولى التوأمة قال: «صليت مع أبي هريرة فوق المسجد بصلاة الإمام» وصالح فيه ضعف لكن رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن أبي هريرة فاعتضد.

(٩) ذكره الحافظ في «الفتح» (٢/٢٥٠).

المسجد وغيره، وإن كان دون ذلك المقدار فالأصل الجواز حتى يقوم دليل على المنع
١. هـ (١).

● اقتداء المأموم بالإمام مع الحائل بينهما: يجوز - عند الضرورة - اقتداء المأموم
بالإمام وبينهما حائل إذا علم انتقالاته برؤية أو سماع، فعن هشام بن عروة، قال:
«جئت أنا وأبى مرة، فوجدنا المسجد قد امتلأ، فصلينا بصلاة الإمام في دار عند المسجد
بينهما طريق» (٢).

● أعذار التخلف عن الجماعة: رخص الإسلام في التخلف عن صلاة الجماعة
للأسباب الآتية:

١- البرد والمطر: فعن نافع: «أن ابن عمر أذن بالصلاة - في ليلة ذات برد وريح -
ثم قال: ألا صلوا في الرحال» (٣). ثم قال: إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن - إذا
كانت ليلة ذات برد ومطر - يقول: «ألا صلوا في الرحال» (٤).

قال الحافظ في «الفتح» (١٨٥/٢): «الأمر بالصلاة في الرحال للإباحة لا للندب»
١. هـ.

وقال الإمام النووي - في شرحه لهذا الحديث -: «هذا الحديث دليل على تخفيف
أمر الجماعة في المطر ونحوه من الأعذار، وأنها متأكدة إذا لم يكن عذر» ١. هـ.

٣- حضور الطعام: فعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وُضع عشاء
أحدكم وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء، ولا يعجل حتى يفرغ منه». وكان ابن عمر
يُوضع له الطعام وتقام الصلاة، فلا يأتيها حتى يفرغ، وإنه ليسمع قراءة الإمام. رواه
البخاري.

٤- مدافعة البول والغائط: ففي «صحيح مسلم» عن عائشة رضی اللہ عنہا قالت: سمعت
رسول الله ﷺ يقول: «لا صلاة بحضرة الطعام، ولا وهو يدافعه الأخبثان». قال
النووي: «وهذه الكراهة عند جمهور أصحابنا وغيرهم إذا صلى كذلك وفي الوقت
سعة، فإذا ضاق بحيث لو أكل أو تطهر خرج وقت الصلاة صلى على حاله محافظة
على حرمة الوقت، ولا يجوز تأخيرها» ١. هـ.

(١) «نيل الأوطار» (٢٤٦/٣).

(٢) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٨٢/٣)، وانظر: «تمام المنة» (٢٨٢).

(٣) الرحال: المنازل والمساكن.

(٤) رواه البخاري (٦٦٦).

■ حُكْمُ مَنْ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ :

عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ أَذَانَهُمْ: العبدُ الأبق حتى يَرَى ، وامرأةٌ باتتْ وزوجُها عليها ساخط، وإمامٌ قومٌ وهم له كارهون» (١).

«والعبرة بالكراهة الدينية التي لها سبب شرعي» (٢). قال الإمام الترمذي: «وقد كره قومٌ من أهل العلم: أن يؤمَّ الرجلُ قومًا وهم له كارهون، فإذا كان الإمام غير ظالم، فإنما الإثم على من كرهه.

وقال أحمد، وإسحاق في هذا: إذا كرهه واحد، أو اثنان، أو ثلاثة فلا بأس أن يُصلَّى بهم، حتى يكرهه أكثر القوم» ا.هـ.

■ فوائد مهمّة:

(١) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ فأحسن وضوءه ثم راح فوجد الناس قد صلّوا أعطاه الله جلّ وعزّ مثل أجر من صلّاها وحضرها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً» (٣).

(٢) وعن أبي هريرة -أيضاً- عن النبي ﷺ قال: «إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» رواه مسلم وغيره.

(٣) يجوز لمن دخل الصلاة مع الإمام أن يخرج منها بنية المفارقة ويتمّها وحده إذا أطال الإمام الصلاة. ويلحق بهذه الصورة حدوث مرض أو خوف ضياع مال أو تلفه أو فوات رفقة، ونحو ذلك (٤). روى الجماعة عن جابر، قال: كان معاذٌ يصلّي مع رسول الله ﷺ صلاة العشاء ثم يرجع إلى قومه فيؤمّهم، فأخّر النبي ﷺ العشاء فصلّى معه ثم رجع إلى قومه فقرأ سورة البقرة فتأخّر رجلٌ فصلّى وحده (٥)، فقل له: نافقت يا فلان، قال: ما نافقت، ولكن لأتين رسول الله ﷺ فأخبره، فأتى النبي ﷺ فذكر له ذلك فقال: «أَفَتَأَنُّ أَنْتَ يَا معاذ، أَفَتَأَنُّ أَنْتَ يَا معاذ، اقرأ سورة كذا وكذا».

قال الحافظ ابن حجر: «ولهذا استدل الشافعية على أن للمأموم أن يقطع القدوة ويتمّ صلاته منفرداً. ونازع النووي فيه فقال: لا دلالة فيه لأنه ليس فيه أن فارقه وبني

(١) حسن: «صحيح سنن الترمذي» (٢٩٥).

(٢) «فقه السنة» (١/١٨١).

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٥٢٨).

(٤) «فقه السنة» (١/١٧٨).

(٥) وفي رواية لابن عيينة عند مسلم «فانحرف رجلٌ فسلم ثم صلى وحده».

على صلاته، بل في الرواية التي فيها أنه سَلَّمَ دليل على أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها، فيدل على جواز قطع الصلاة وإبطالها لعذر^(١).

(٤) «لا يُصَفَّ في الطرقات والخوانيت مع خلو المسجد، ومن فعل ذلك استحق التأديب، ولن جاء بعده تخطيئه، ويدخل لتكميل الصفوف المتقدمة، فإن هذا لا حرمة له»^(٢).

(٢) يُستحب التبليغ خلف الإمام عند الحاجة إليه بأن لم يبلغ صوت الإمام المأمومين. أما إذا بلغ صوت الإمام المأمومين فهو حينئذ بدعة مكروهة باتفاق الأئمة^(٣).

المساجد

■ مفهوم المساجد: جمع مَسْجِد، إن أُريد به المكان المخصوص المُعَدَّ للصلوات الخمس، وإن أُريد به موضع سجود الجبهة، فإنه بالفتح لا غير «مَسْجِد».

■ فضل بناء المساجد:

- عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من بنى مَسْجِداً يَتَّبِعِي به وَجْهَ الله، بنى الله له بيتاً في الجنة» رواه البخاري ومسلم وغيرهما.
- وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ: عِلْماً عَلَّمَهُ وَنَشَرَهُ، أَوْ وَلِداً صَالِحاً تَرَكَه، أَوْ مُصْنِفاً وَرَّثَهُ، أَوْ مَسْجِداً بَنَاه، أَوْ بَيْتاً لِابْنِ السَّبِيلِ بَنَاه، أَوْ نَهراً أَجْرَاه، أَوْ صَدَقَةً أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِهِ فِي صَحْتِهِ وَحَيَاتِهِ تَلَحُّقَهُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ»^(٤).

■ أفضل المساجد:

- أفضل المساجد: المساجد الثلاثة: المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى، فعن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدى بألف صلاة، والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة»^(٥).

(١) «فتح الباري» (٢/٢٢٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٣/٤١٠).

(٣) «فقه السنة» (١/١٨٤).

(٤) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٩٨).

(٥) حسن: رواه الطبراني في «الكبير»، وحسنه الهيثمي في «المجمع» (٧/٤).

ويلي ذلك: «مسجد قباء»، فعن سَهْل بن حَنْفٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تطهر في بيته، ثم أتى مسجد قباء، فصلّى فيه صلاة، كان له كأجرِ عُمْرَةٍ» (١).

■ فضل المشي إلى المساجد:

ورد في فضل المشي إلى المساجد أحاديث كثيرة، نذكر منها:

• عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من توضأ فأَسْبَغ الوضوء، ثم مشى إلى صلاة مكتوبة فصلاًها مع الإمام غُفِرَ له ذَنْبُهُ» (٢).

• وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من تطهر في بيته ثم مشى إلى بيت من بيوت الله، ليقضى فريضة من فرائض الله، كانت خطواته: إحداهما: تحط خطيئة، والأخرى: ترفع درجة» رواه مسلم.

• وعن بُرَيْدة الأسلمي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة» (٣).

• وعن أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من خرج من بيته متطهراً إلى صلاة مكتوبة فأجره كأجر الحاج المحرم» (٤).

■ آداب المشي إلى المساجد:

يُسَنُّ لِلْمُصَلِّي إذا توجه إلى المسجد مراعاة الآداب الآتية:

(١) إسباغ الوضوء: وقد تقدم أنفاً فضل ذلك.

(٢) الابتعاد عن الروائح الكريهة، لقوله ﷺ: «من أكل البصل والثوم والكراث، فلا يقربن مسجدنا، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم» رواه البخاري ومسلم.

ويلحق بالثوم ونحوه كلُّ ماله رائحة كريهة ومن به بَخَرٌ (٥) أو جُرْحٌ له رائحة. هذا، ومثل الثوم والبصل في خُبث الرائحة الدخان، بل هو أخبث ويضر فلا يجوز تعاطيه (٦).

(٣) التزّين والتّعطر، لقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ (٧).

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١١٦٨).

(٢) صحيح: رواه ابن خزيمة، وانظر: «صحيح الترغيب» (٢٩٩، ٤٠٤).

(٣) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (١٨٥).

(٤) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (٥٢٢).

(٥) البَخَرُ بفتحتين: الرائحة الكريهة تخرج من الفم.

(٦) «الدين الخالص» (٢٥٨/٣).

(٧) سورة الأعراف: ٣١.

إن من مظاهر الذوق العفن: دخول المصلي بيت الله تعالى بشيَاب مُتَسَخِّةٍ أَكَلَهَا العَرَقُ، وتمكَّنت منها القذارة، يؤذَى بها الملائكة والمُصَلِّينَ.

(٤) الدعاء بالمسنون عند الخروج من البيت: ومن الأدعية الواردة:

أ - عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال إذا خرج من بيته: بِسْمِ اللَّهِ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. يُقَالَ لَهُ: حَسْبُكَ! هُدَيْتَ، وَكُفِّيتَ، وَوُقِّيتَ. وَتَنَحَّى عَنْهُ الشَّيْطَانُ»^(١).

ب - وعن أم سلمة: كان رسول الله ﷺ إذا خرج من بيته، قال: «بِسْمِ اللَّهِ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أَضَلَّ، أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزَلَ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلِمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ»^(٢).

ج - وفي «الصحيحين» عن ابن عباس: أن النبي ﷺ خرج إلى الصلاة وهو يقول: «اللهم اجعل في قلبي نوراً، وفي بصري نوراً، وفي سمعي نوراً، وعن يميني نوراً، وخلفي نوراً، وفي عصبى نوراً، وفي لحمي نوراً، وفي دمي نوراً، وفي شعري نوراً، وفي بشري نوراً». وفي رواية لمسلم: «اللهم اجعل في قلبي نوراً، وفي لساني نوراً، واجعل في سمعي نوراً، وفي بصري نوراً، واجعل من خلفي نوراً، ومن أمامي نوراً، واجعل من فوقى نوراً، ومن تحتى نوراً، اللهم أعطني نوراً».

(٥) لَا يُشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فِي طَرِيقِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَلَا فِي صَلَاتِهِ: فعن كعب بن عُجْرَةَ: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه، ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبكن يديه، فإنه في صلاة»^(٣).

(٦) يَمْشَى وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ: ففي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتَوْهَا تَسْعُونَ، وَأَتَوْهَا تَمْشُونَ وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتَمُّوا».

(٧) الدعاء عند دخول المسجد وعند الخروج منه:

• عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ: أنه كان إذا دخل المسجد قال: «أعوذُ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم».

قال: «فإذا قال ذلك قال الشيطان: حُفِظَ مِنِّي سَائِرَ الْيَوْمِ» رواه مسلم.

• وعن فاطمة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد صلى على

(١) رواه أبو داود والترمذي، وصححه الألباني.

(٢) رواه أبو داود وابن ماجه، وصححه الألباني.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٥٢٦).

محمد وسلم، وقال: «رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وافتَحْ لِي أبوابَ رحمتِكَ» وإذا خرج صلى على محمد وسلم، وقال: «رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وافتَحْ لِي أبوابَ فَضْلِكَ» (١).

(٨) يصلي ركعتين تحية المسجد قبل أن يجلس: ففي «الصحيحين» عن أبي قتادة: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يُصلي ركعتين».

(٩) يختار الجلوس في الصف الأول على يمين الإمام إن تيسر له ذلك دون تضيق على أحد: ففي الحديث: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا» رواه البخاري ومسلم.

وقال ﷺ: «إن الله وملائكته يصلُّون على ميامن الصفوف» (٢).

(١٠) أن يدخل برجله اليمنى، ويخرج باليسرى: قال أنس رضي الله عنه: «من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى» (٣).

■ زخرفة المساجد:

كره الإسلام المغالة في تزيين المساجد وزخرفتها وتشيدها، لما في ذلك من تشييت لقلوب المصلين، وإسراف منهى عنه، وتقليد لغير المسلمين، ورياء مذموم:

● عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ» قال ابن عباس: لَتُزَخَرَفَنَّهَا كَمَا زَخَرَفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى (٤).

● وعن أنس: أن النبي ﷺ، قال: «لا تقوم الساعةُ حتى يتباهى الناسُ في المساجد» (٥). قال أنس: «يتباهون بها ثم لا يُعْمَرُونَهَا إِلَّا قَلِيلًا» (٦).

أما تحسين المساجد بالحجارة المنقوشة، والأخشاب الطيبة، والجص: فلا بأس به، فقد ثبت عن عثمان رضي الله عنه أنه بنى مسجد النبي ﷺ بالسَّاج (٧) وحسنه (٨).

(١) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٢٥٩).

(٢) رواه أبو داود وابن ماجه، وحسنه المنذرى.

(٣) أخرجه الحاكم، وصححه، ووافق الذهبي (١١٨/١).

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٤٣١). والمراد بالتشييد: رفع البناء وتطويله.

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٤٣٢).

(٦) رواه البخاري «معلّقاً» ووصله الحافظ في مسند أبي يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق أبي قلابة.

(٧) السَّاج: شجر عظيم الحجم ينبت بالهند. وخشبه أسود رزين يُعَمَّرُ طويلاً.

(٨) رواه البخاري.

■ تنظيف المساجد وتطهيرها وتجميرها:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور، وأن تُنظف وتُطيب» (١).

■ صيانة المساجد من الأقدار والروائح الكريهة والأقوال السيئة:

ففي «صحيح مسلم» أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في خطبته: «ثم إنكم أيها الناس تأكلون شجرتين ولا أراهما إلا خبيثين، هذا البصل والثوم، لقد رأيت رسول الله ﷺ إذا وجد ريحهما من رجل في المسجد أمر فأخرج إلى البقيع، فمن أكلهما فليمتهما طبعًا».

قال العلماء: «وإذا كانت العلة في إخراجهم من المسجد أنه يتأذى به ففي القياس أن كل من تأذى به جيرانه في المسجد بأن يكون بذى اللسان سفيهاً عليهم، أو كان ذا رائحة قبيحة، أو عاهة مؤذية كالجدام وشبهه. وكل ما يتأذى به الناس كان لهم إخراجهم ما كانت العلة موجودة فيه حتى تزول» (٢).

نهى الإسلام عن البصاق في المسجد، وإلى القبلة وحذر من مغبة ذلك:

● عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «البُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا» رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

قلت: دفنها في التراب أو في طرف الثوب أو في منديل.

● وعن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَفَلَ تَجَاءَ الْقِبْلَةِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَتَفَلَّتُهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ» (٣).

● وعن أبي سهلة السائب بن خلاد: أن رجلاً أمَّ قوماً فبصق في القبلة، ورسول الله ﷺ ينظر، فقال رسول الله ﷺ حين فرغ: «لَا يُصَلِّي لَكُمْ» فأراد بعد ذلك أن يُصَلِّيَ لَهُمْ، فَمَنَعُوهُ وَأَخْبَرُوهُ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «نَعَمْ» - وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ - : «إِنَّكَ أَذَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» (٤).

■ النهي عن إنشاد الضوالم في المسجد:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ سَمَعَ رَجُلًا يَنْشُدُ

(١) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٤٣٦).

(٢) «تفسير القرطبي» (٢٤٨/١٢).

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٣٢٣٩). ومعنى «تفل»: أى: بصق.

(٤) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (٤٥٦).

ضالة في المسجد فليقل: لا أداها الله إليك، فإن المساجد لم تُبن لهذا» رواه مسلم وأبو داود.

■ كراهية البيع والشراء، وإنشاد الشعر في المسجد:

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ: «أنه نهى عن تناشد الأشعار في المسجد، وعن البيع والشراء فيه، وأن يتحلّق الناس فيه يوم الجمعة قبل الصلاة»^(١).

قلت: والشعر المنهى عنه، هو الشعر المذموم الذي يدعو إلى هياج فتنة، أو إلى مدح ظالم ونحو ذلك. أما الشعر الذي يدعو إلى مكارم الأخلاق، ونصرة الإسلام، فلا بأس به، فقد كان «حسن بن ثابت» ينشد الشعر في المسجد النبوي، ورسول الله ﷺ يدعو له قائلاً: «اللهم أيده بروح القدس»^(٢) رواه البخاري ومسلم.

■ النهي عن رفع الصوت فيه:

يَحْرُمُ رُفْعُ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى وَجْهِ يَشْوِشَ عَلَى الْمُصَلِّينَ وَالذَّاكِرِينَ، وَلَوْ بَقْرَاءَةَ الْقُرْآنِ. وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ: خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ، وَالْأَذَانُ، وَالْإِقَامَةُ، وَدُرُوسُ الْعِلْمِ.

عن أبي سعيد، قال: اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد، فسمعهم يجهرون بالقراءة، فكشف السّتر وقال: «ألا إن كلّكم مناجٍ ربه فلا يؤذِنَ بعضُكم بعضاً، ولا يرفع بعضُكم على بعض في القراءة» أو قال: «في الصلاة»^(٣).

■ النهي عن حديث الدنيا في المسجد:

عن ابن مسعود رضّي عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «سيكون في آخر الزمان قومٌ يجلسون في المساجد حلّقاً حلّقاً، إمامهم الدنيا»^(٤) فلا تجالسوهم، فإنه ليس لله فيهم حاجة»^(٥).

قلت: ولا يخفى أن حديث هؤلاء لا يخلو من غيبة ونميمة، وهمز ولمز، لذا كان حديثهم وبالا عليهم.

أما إذا خلا الحديث من المعاصي كان مباحاً، فقد روى مسلم في «صحيحه» عن

(١) حسن: «صحيح سنن الترمذي» (٢٦٥).

(٢) روح القدس: جبريل عليه السلام.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١١٨٣).

(٤) وفي رواية: «حديثهم في مساجدهم في أمر الدنيا» رواه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي.

(٥) حسن: رواه الطبراني، وحسنه الألباني في تخريجه لأحاديث «إصلاح المساجد» (ص ١١٦).

جابر بن سمرّة، قال: «كان رسول الله ﷺ لا يقوم من مُصَلَاة الذي صَلَّى فيه الصبح حتى تطلع الشمس فإذا طلعت الشمس قام».

قال: «وكانوا يتحدثون -يعنى أصحاب النبي ﷺ- فيأخذون في أمر الجاهلية فيضحكون ويتسم».

■ اتخاذ السترة، والتحذير من المرور بين يدي المصلّي:

روى أبو داود بسند صحيح عن سهل بن أبي خيثمة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صَلَّى أحدكم إلى سُرّة فَلْيَدْنُ منها، لا يقطع الشيطان عليه صلاته».

وقال يحيى بن أبي كثير: «رأيت أنس بن مالك دخل المسجد الحرام فركّز شيئاً أو هيئاً شيئاً يُصَلِّي إليه»^(١).

ويحقّ للمصلّي أن يدفع من أراد المرور بين يديه كما تقدّم في «صفة الصلاة». وقد حذّر الإسلام من المرور بين يدي المصلّي فقال ﷺ:

«لو يعلم المار بين يدي المصلّي ماذا عليه، لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمرّ بين يديه»، قال أبو النضر: لا أدري قال: أربعين يوماً، أو شهراً، أو سنة» رواه البخاري ومسلم.

■ تنبيه:

قال الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى-: «وأحاديث السترة لا تختصّ بمسجد دون مسجد ولا بمكان دون مكان فهي تشمل المسجد الحرام والمسجد النبوي من باب أولى لأن هذه الأحاديث إنما قالها رسول الله ﷺ في مسجده»^(٢).

قلت: لكن يرخّص بالمرور في حال الضرورة. قال العلامة القاسمي: «المرور بين يدي المصلّي حرام إلا في مسألتين: إحداهما: المرور بين يدي المصلّي لسد الفرجة التي في الصف الأول لتقصير من الصف الثاني. الثانية: ما إذا ازدحم الناس فلا نهى ولا دفع»^(٣).

■ إباحة الأكل والشرب والنوم فيه عند الحاجة:

قال عبد الله بن الحارث: «كُنّا نأكل على عهد رسول الله ﷺ في المسجد الحبيب واللحم»^(٤).

(١) صحيح: رواه ابن سعد (١٨/٧).

(٢) «حجة النبي ﷺ» للألباني (٢٣).

(٣) «إصلاح المساجد» (٩٣).

(٤) صحيح: رواه ابن ماجه، وصححه الألباني في «تمام المنة» (٢٩٥).

. وقال نافع: «أخبرني ابن عمر أنه كان ينام وهو شابٌ عَزَبٌ لا أهلَ له في مسجد النبي ﷺ» رواه البخارى.

وقال أكثر الخنفيين والشافعي وأحمد والجمهور: يجوز التَّوَمُّ في المسجد بلا كراهة ما لم يضيق على مُصلٍّ أو يشوش عليه وإلا حرم.

■ إجتنب كل ما يخاف منه الضرر:

عن أبي موسى، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا مرَّ أحدُكم في مسجدنا، أو في سوقنا ومعه نَبَلٌ (١) فليُمسِكْ على نصالها» (٢) رواه البخارى ومسلم.

قال الإمام النووى -رحمه الله- فى شرحه لهذا الحديث: «وهذا فيه إجتنب كلَّ ما يخاف منه، والتحذير ممَّا يؤذى المسلمين».

المواضعُ المَنهىُّ عن الصَّلَاةِ فيها

نهى الإسلام عن الصلاة فى المواضع الآتية:

(١) الصلاة فى المقبرة والحمام: فعن أبى سعيد الخدرى، قال: قال النبي ﷺ: «الأرض كُلُّها مسجد، إلاَّ الحمام والمقبرة» (٣).

والعلة أن الحمام بيت الشياطين، ومظنة النجاسات، أمَّا المقبرة فهى وسيلة إلى الشُّرك، وقد ورد النهى عن الصلاة إليها وعليها فى أحاديث كثيرة، منها:

● قوله ﷺ: «لا تُصلُّوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها» رواه أحمد ومسلم.

● وقوله ﷺ: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» رواه البخارى ومسلم.

قال الإمام ابن تيمية -رحمه الله- فى «الاختيارات العلمية»:

«ولا تصح الصلاة فى المقبرة ولا إليها، والنهى عن ذلك إنما هو سدٌّ لذريعة الشُّرك... والمقبرة كلُّ ما قُبِرَ فيه، لا أنه جمع قبر، وقال أصحابنا: وكلَّ ما دخل فى اسم المقبرة ممَّا حول القبور لا يُصلَّى فيه، وذكر الأمدى وغيره أنه لا تجوز الصَّلَاة فيه، أى المسجد الذى قبلته إلى القبر حتى يكون بين الحائط وبين المقبرة حائل آخر» ١. هـ.

(٢) الصلاة فى الكنيسة والبيعة (٤):

● فعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال لبعض عظماء النصارى:

(١) النَّبَلُ: السَّهامُ العريَّة.

(٢) التَّصَلُّ: حديدة السهم.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٤٦٣).

(٤) البيعة: معبد اليهود، وقيل: كنيسة النصارى.

«إنا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل التي فيها»^(١).

• وكان ابن عباس رضي الله عنهما يُصَلِّي في البيعة إلا بيعة فيها تمثال^(٢).

قلت: أما إذا لم يجد مكاناً يُصَلِّي فيه غير الكنيسة صَلَّى فيها بعد تطهير المكان، ولا يُصَلِّي إلى الصَّوَر، فعن طلق بن علي رضي الله عنه قال: خرجنا وفدًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه، وصلينا معه، وأخبرناه أن بأرضنا بيعة لنا فاستوهبناه من فضل طهوره، فدعا فتوضأ، وتمضمض، ثم صبَّه في إداوة^(٣) وأمرنا فقال:

«أخْرُجُوا فَإِذَا أَتَيْتُمْ أَرْضَكُمْ فَاكْسِرُوا بِيَعْتَكُمْ، وَاَنْضَحُوا مَكَانَهَا بِهَذَا الْمَاءِ، وَاتَّخَذُوهَا مَسْجِدًا»^(٤).

(٣) الصلاة في مَبَارَك الإبل:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَلَا تُصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ»^(٥).

صلاة المريض

عن عمران بن حصين، قال: كانت بي بواسير، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصَّلَاة فقال: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ^(٦) فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِكَ^(٧)» رواه الجماعة إلا مسلمًا، وزاد النسائي: «إِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِيًا^(٨) لَا يَكُلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا».

قال الصنعاني في «سبل السلام» (١/ ٢٨٠): «ولم يُبَيِّن الحديث هيئة القعود على أي صفة، ومقتضى إطلاقه صحته على أي هيئة شاءها المصلِّي»^١.

وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضًا فرآه يُصَلِّي على وسادة فأخذها فَرَمَى بها، وأخذ عودًا ليصَلِّي عليه فأخذه فَرَمَى به، وقال: «صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ وَإِلَّا فَأَوْمِ إِيْمَاءً وَاجْعَلْ سَجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ»^(٩).

(١) رواه البخاري «معلِّقًا»، وقال ابن حجر: «وصله عبد الرزاق».

(٢) رواه البخاري «معلِّقًا» -أيضًا- وقال ابن حجر: «وصلة البغوي في الجعديات».

(٣) الإداوة: الإناء الصغير.

(٤) صحيح: «صحيح سنن النسائي» (١/ ١٥١).

(٥) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٢٨٥).

(٦) المعتبر في عدم الاستطاعة عند الشافعية، هو المشقة أو خوف زيادة المرض أو الهلاك.

(٧) المراد: الجنب الأيمن.

(٨) وفي رواية ضعيفة: «مُسْتَلْقِيًا رَجُلًا مَمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ».

(٩) صحيح: رواه البيهقي والبخاري (٥٦٨)، وانظر «تمام المنة» (٣١٤).

صلاة الخوف

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ (١).

ومشروعيتها باقية إلى يوم القيامة، ويطلب فيها ما يطلب في صلاة الأمن من الأركان والسنة والشروط وعدد الركعات لكن يُغتفر فيها ما لا يُغتفر في صلاة الأمن ككثرة الأفعال، وترك القبلة عند شدة الخوف، وهي جائزة حَضَرًا وسَفَرًا، وقد وردت عن النبي ﷺ على ستة عشر نوعًا، نختار منها ما يلي:

(١) عن ابن عمر، قال: «صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة، والطائفة الأخرى مواجهة للعدو، ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على العدو، وجاء أولئك ثم صلى بهم النبي ﷺ ركعة ثم سلم النبي ﷺ ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة» رواه البخاري ومسلم.

قال ابن عمر: فإذا كان خوف أكثر من ذلك فصلّ ركبًا أو قائمًا تومي إيماء (٢).

(٢) وعن سهل بن أبي حثمة: أن رسول الله ﷺ صلى بأصحابه في الخوف، فصَفَّهم خلفه صفين فصلّى بالذين يلونه ركعة ثم قام فلم يزل قائمًا حتى صلى الذين خلفهم ركعة، ثم تقدموا وتأخروا الذين كانوا قد أمهم فصلّى بهم ركعة ثم قعد حتى صلى الذين تخلفوا ركعة ثم سلم (٣).

(٣) وعن جابر، قال: شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف فصَفَّنا صفين صف خلف رسول الله ﷺ والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي ﷺ وكبرنا جميعًا، ثم ركع وركعنا جميعًا، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعًا، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه وقام الصف المؤخر في نحر العدو. فلما قضى النبي ﷺ السجود وقام الصف الذي يليه، انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخروا الصف المقدم ثم ركع النبي ﷺ وركعنا جميعًا ثم رفع رأسه من الركوع، ورفعنا جميعًا، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخرًا في الركعة الأولى، وقام الصف المؤخر في نحر العدو، فلما قضى النبي ﷺ السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا، ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعًا (٤).

(٢) رواه مسلم: (٣٠٦) (٨٣٩).

(١) سورة النساء: ١٠٢.

(٣) رواه مسلم (٨٤١).

(٤) رواه مسلم (٨٤٠).

صلاة السفر

اعلم -أخي الكريم- أن قصر الصلاة -على الراجح- واجب على المسافر في الظهر والعصر والعشاء:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (١).

عن يعلى بن أمية، قال: قلت لعمر بن الخطاب: ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم أن يفتنكم الذين كفروا فقد أمن الناس. فقال: عجب مما عجبته منه فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «صَدَقَ اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ» رواه مسلم.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ» رواه البخاري ومسلم وأبو داود.

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر، قال: «صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكَعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ، وَصَحِبْتُ أَبَا بَكْرٍ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكَعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ، وَصَحِبْتُ عُمَرَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكَعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ، ثُمَّ صَحِبْتُ عُثْمَانَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكَعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَ اللَّهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (٢).

هذا، وشرط بعض السلف كونه سفر طاعة. وقال الشافعي ومالك وأحمد والأكثر: ولا يجوز في سفر المعصية، وجوزه أبو حنيفة والثوري (٣).

■ مسافة القصر:

المتبادر من الآية أن أي سفر في «اللغة» طال أم قصر تقصر من أجله الصلاة وتجمع ويباح فيه الفطر ولم يرد من السنة ما يقيد هذا الإطلاق (٤).

وقد اختلفت أقوال العلماء في تحديد المسافة التي تقصر فيها الصلاة، والراجح ما قاله الإمام ابن حزم -رحمه الله تعالى-: «أنه لا حد لذلك أصلاً إلا ما سُمي سَفَرًا في لغة العرب التي بها خاطبهم ﷺ، إذ لو كان لمقدار السفر حداً غير ما ذكرنا لما أغفل

(١) سورة النساء: ١٠١.

(٢) سورة الأحزاب: ٢١.

(٣) قال الإمام أبو حنيفة: «قصر الصلاة في كل سفر طاعة أو معصية فرض». «المحلى» (٣/١٨٥).

وقال مالك: «من أتم في السفر، فعليه الإعادة في الوقت» نفس المرجع.

(٤) «فقه السنة» (١/٢١٣).

عليه السلام بيانه ألبته، ولا أغفلوا هم سؤاله عليه السلام عنه، ولا اتفقوا على ترك نقل تحديده في ذلك إلينا، فارتفع الإشكال جملة، والله الحمد» ١. هـ (١).

وذهب بعضهم إلى جواز القصر في سفر ثلاثة أميال (٢)، واحتج أصحاب هذا القول بما ثبت عن محمد بن المنكر وإبراهيم بن ميسرة أنهما سمعا أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «صلينا مع رسول الله ﷺ الظهر بالمدينة أربعاء، وبذي الحليفة العصر ركعتين». «والمسافة بين المدينة وذى الحليفة ثلاثة أميال» رواه البخاري ومسلم والترمذي وشرح السنة للبغوي (٣).

وذهب بعضهم إلى جواز القصر في سفر الميل الواحد، ودليل أصحاب هذا الرأي قول ابن عمر رضي الله عنهما: «لو خرجت ميلاً قصر الصلاة» (٤).

قال الإمام ابن حزم في «المحلى» «وما دون الميل لا يسمى سفراً لأن رسول الله ﷺ خرج إلى البقيع ولم يقصر الصلاة والمسافة بين البقيع والمدينة دون الميل» ١. هـ.

■ الموضع الذي يُقصر منه:

قال ابن المنذر - رحمه الله تعالى -: «أجمعوا - يعني العلماء - بغير مخالف على أن لمريد السفر أن يقصر الصلاة إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها، ولا بد من مفارقة جميع البيوت، أما قبل ذلك فعليه الإتمام إذ هو الأصل الذي كان عليه، قال: ولا أعلم لذلك مخالفاً، ولا أعلم أن النبي ﷺ قصر في سفر من أسفاره إلا بعد خروجه من المدينة. وهذا هو الصواب لثبوته بالأدلة الشرعية القطعية والله أعلم».

■ متى يتم المسافر؟

من سافر ولم يُجمع على مدة إقامة معينة، فإنه يقصر طوال مدة إقامته مهما طال. قال ابن المنذر: «أجمع أهل العلم أن للمسافر أن يقصر ما لم يُجمع إقامة وإن أتى عليه سنون» ١. هـ.

لكن إذا حدد مدة إقامته فإنه يقصر تسعة عشر يوماً ثم يتم الصلاة بعدها، فعن ابن عباس، قال: «أقام النبي ﷺ تسعة عشر يقصر، فنحن إذا سافرنا تسعة عشر قصرنا، وإن زدنا أتمنا» (٥).

(١) «المحلى» (٣/ ٢١٥).

(٢) والميل: ١٧٤٨ متراً.

(٣) «القول الفصل في وجوب القصر» لمجاهد بن حمادة (ص ٤٠).

(٤) صححه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٦٦٠) ط. دار الريان.

(٥) رواه البخاري والترمذي وابن ماجه.

■ **صلاة التطوع في السفر:** قال الإمام ابن تيمية - رحمه الله -: «الذي ثبت عن الرسول ﷺ أنه كان يُصلّي في السفر ركعتي الفجر، حتى إنه لما نام عنها هو وأصحابه قضاهما مع الفريضة هو وصحابته، كذلك قيام الليل والوتر، وأما الصلاة قبل الظهر وبعدها، فلم ينقل عنه أنه فعل ذلك في السفر، ولم يصل معها شيئاً، وكذلك كان بمنى ركعتين ركعتين، ولم ينقل عنه أنه صلى معها شيئاً» ١. هـ.

■ السفر يوم الجمعة:

ثبت أن عمر رضي الله عنه سمع رجلاً يقول: لولا أن اليوم يوم الجمعة لخرجتُ. فقال عمر: «أخرج فإن الجمعة لا تحبس عن سفر» (١).
قال الشيخ الألباني: «ما لم يسمع النداء، فإذا سمعه وجب عليه الحضور، والله أعلم» ١. هـ. (٢).

■ الجمع بين الصلاتين:

يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا وتأخيرًا (٣)، وبين المغرب والعشاء كذلك في الحالات الآتية:
(١) الجمع بعرفة والمزدلفة: وسيأتى الدليل على ذلك في «مناسك الحج» - إن شاء الله تعالى -.

(٢) الجمع في السفر: فعن معاذ بن جبل: «أن رسول الله ﷺ، كان في غزوة تبوك، إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر، وإن يرتحل قبل أن تزيع الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر، وفي المغرب مثل ذلك، إن غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء، وإن يرتحل قبل أن تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء، ثم جمع بينهما» (٤).

(٣) الجمع في المطر: فعن ابن عباس، قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، في غير خوف ولا سفر، قال مالك: أرى ذلك كان في مطر (٥).

«وهذه الرخصة تختص بمن يُصلّي جماعة بمسجد يقصد من بعيد يتأذى بالمطر في

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٥/٢)، وعبد الرزاق. قال الألباني: له طريقان أحدهما صحيح.

(٢) «تمام المنة» (٣٢٠).

(٣) جمع التقديم: أداء الصلاتين في وقت الأولى منهما، وجمع التأخير أداؤهما في وقت الثانية.

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٠٦٧).

(٥) رواه مسلم وأبو داود.

طريقه، فأما من هو في المسجد أو يُصَلِّي في بيته جماعة أو يمشى إلى المسجد مستتراً بشيء أو كان المسجد في باب داره فإنه لا يجوز له الجمع» (١).

(٤) الجمع بسبب المرض أو العذر:

قال الإمام ابن قدامة - رحمه الله تعالى -: «المرض المبيح للجمع هو ما يلحقه به بتأدية كل صلاة في وقتها مشقة وضعف. قال الأثرم: قيل لأبي عبد الله (٢): المريض يجمع بين الصلاتين؟ فقال: إني لأرجو له ذلك إذا ضعف، وكان لا يقدر إلا على ذلك. وكذلك يجوز الجمع للمستحاضة، ولمن به سلس البول، ومن في معنهما، والله أعلم» ١. هـ (٣).

■ فوائد:

(١) «تنازع العلماء في الجمع والقصر: هل يفتقر إلى نية؟ فقال جمهورهم: لا يفتقر إلى نية، وهذا مذهب مالك، وأبي حنيفة، وأحد القولين في مذهب أحمد، وهو الذي تدل عليه سنة رسول الله ﷺ» (٤).

(٢) إذا صلى المقيم خلف المسافر، فإن المسافر يقصر الصلاة، ويجب على المقيم أن يتم بقية الصلاة بعد تسليم الإمام.

(٣) إذا صلى المسافر خلف المقيم أتمّ صلاته اقتداء به، ففي «صحيح مسلم» عن نافع، قال: «كان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً، وإذا صلاها وحده صلى ركعتين».

(٤) إذا أدرك المسافر ركعتين خلف إمام مقيم أتمّ صلاته أربعاً.

الْجُمُعَةُ

صلاة الجمعة فرض عين على كل مسلم إلا خمسة: عبدٌ مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض، أو مسافر:

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٥).

(١) «فقه السنة» (١/٢١٩).

(٢) هو الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

(٣) «المغني» (٣/١٣٦).

(٤) «الفتاوى الكبرى» (٢/٢٧٥).

(٥) سورة الجمعة: ٩.

وعن طارق بن شهاب رضي الله عنه قال: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض»^(١).

أما المسافر، فقد تقدّم قولُ عمر لمن أراد السفر: «اخرج فإن الجمعة لا تجس عن سفر». لكن إذا سمع النداء لزمته.

■ فضلها:

ورد في فضل الجمعة أحاديث كثيرة، منها:

(١) عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن إذا اجتنب الكبائر» رواه مسلم وغيره.

(٢) وعن جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة، لا يوجد عبدٌ مسلمٌ يسأل الله - عز وجل - شيئاً إلا آتاه إياه فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر»^(٢).

■ الترهيب من تركها تهاوئاً بها:

عن أبي الجعد الضمري: أن رسول الله ﷺ قال: «من ترك ثلاث جمع تهاوئاً بها، طبع الله على قلبه»^(٣).

■ ما يطلب ليلة الجمعة ويومها:

يطلب ليلة الجمعة ويومها عدة أمور، منها:

(١) قراءة سورة الكهف: فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضأ له من النور ما بين الجمعتين»^(٤).

(٢) الإكثار من الصلاة والسلام على النبي ﷺ: فعن أوس بن أوس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة: فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا على من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضةً على» قال: قالوا: يا رسول الله، وكيف تعرض صلاتنا عليك، وقد أُرمت^(٥)؟ فقال: «إن الله - عز وجل - حرم على الأرض أجساد الأنبياء»^(٦).

(١) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٩٤٢).

(٢) صحيح: «صحيح سنن النسائي» (١٣١٦). ودل الحديث على استحباب كثرة الدعاء في هذا الوقت.

(٣) حسن صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٩٢٨).

(٤) حسن: رواه النسائي والبيهقي، وانظر: «مشكاة المصابيح» (٢١٧٥).

(٥) أُرمت: بليت.

(٦) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٩٢٥).

(٦-٣) وَيُطْلَبُ الْغُسْلُ وَالسَّوَاكُ وَلِبْسُ أَحْسَنِ الثِّيَابِ وَالتَّطْيِبُ:

• فعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من اغتسل يوم الجمعة فأحسن غسله، وتطهر فأحسن طهوره، ولبس من أحسن ثيابه، ومس ما كتب الله له من طيب أهله، ثم أتى الجمعة ولم يلبغ، ولم يفرق بين اثنين، غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى» (١).

• وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين، فمن جاء إلى الجمعة فليغتسل، وإن كان طيباً فليمس منه، وعليكم بالسواك» (٢).

(٧) يُسَنُّ قِرَاءَةُ السُّورَةِ الْآتِيَةِ:

عن ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يقرأ يوم الجمعة في صلاة الصبح ﴿الْمِ نَزِيلُ﴾ (٣) و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾، وفي صلاة الجمعة بسورة «الجمعة» و«المنافقين» أخرجه مسلم وأحمد وغيرهما.

(٨) يَنْدُبُ التَّكْبِيرُ إِلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ:

فعن أوس بن أوس الثقفي، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من غسل (٤) يوم الجمعة واغتسل، وبكر وابتكر (٥)، ومشى ولم يركب، ودنا من الإمام، فاستمع ولم يَلْف، كان له بكل خطوة عمل سنة، أجر صيامها وقيامها» (٦).

وعن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان يوم الجمعة، كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على قدر منازلهم، الأول فالأول، فإذا خرج الإمام طوّوا الصحف، واستمعوا الخطبة» (٧).

وقال ﷺ: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح في الساعة الأولى: فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية: فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة: فكأنما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة: فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة: فكأنما قرب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر» رواه مالك والبخاري ومسلم وغيرهم.

(١) حسن صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٩٠٧).

(٢) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٩٠٨).

(٣) هي: سورة السجدة.

(٤) «غسل»: جامع امرأته.

(٥) «وبكر»: أتى الصلاة أول وقتها. «وابتكر»: أدرك أول الخطبة.

(٦) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٨٩٨).

(٧) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٩٠٣).

(٩) يندب لمن أتى المسجد قبل الجمعة التَّنَفُّلُ ما لم يصعد الإمام المنبر: فعن نافع، قال: كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة، ويصلي بعدها ركعتين في بيته، ويحدث: أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك (١).

(١٠) يطلب ممن دخل المسجد ولم يجد مكاناً يجلس فيه ألا يقيم غيره ليجلس مكانه: فعن جابر بن عبد الله: أن النبي ﷺ قال: «لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالفه إلى مقعده، ولكن ليقُل: افسحوا» رواه أحمد ومسلم.

(١١) يندب لمن بالمسجد إذا غلبه النعاس في مكان التحول منه إلى آخر، فعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إذا نعس أحدكم يوم الجمعة فليتحول عن مجلسه ذلك» (٢).

(١٢) ويطلب ممن دخل المسجد ألا يتخطى الرقاب، فعن عبد الله بن بسر: جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة، والنبي ﷺ يخطب فقال له النبي ﷺ: «اجلس فقد آذيت» (٣).

وفي «صحيح سنن ابن ماجه»: «اجلس فقد آذيت وآئت».

ومعنى: «آذيت»، أى: الناس بتخطيك. «وآئت»، أى: أخرت المجيء وأبطأت.

قال الإمام ابن تيمية - رحمه الله -: «ليس لأحد أن يتخطى رقاب الناس، ليدخل فى الصف، إذا لم يكن بين يديه فرجة، لا يوم الجمعة ولا غيره، لأن هذا من الظلم، والتعدى لحدود الله» (٤).

(١٣) يطلب تجنب الاحتباء فى المسجد يوم الجمعة، فعن أنس: «أن رسول الله ﷺ نهى عن الحبوة يوم الجمعة، والإمام يخطب» (٥).

والاحتباء: هو أن يجلس المصلّى على إتيته رافعاً ساقيه ضاماً وركيه إلى بطنه بثوبه أو يديه.

(١٤) لا يمر بين يدي المصلّى وسُترته: وقد تقدّم دليل النهى عن ذلك.

(١٥) لا يحجر مكاناً بسجادة ونحوها، لا يوم الجمعة ولا غيره، لأنه غصب بقعة فى المسجد بفرش ذلك المفروش فيها، ومنع غيره من المصلّين الذين يسبقونه إلى المسجد أن يصلى فى ذلك المكان، والمأمور به أن يسبق بنفسه إلى المسجد، فإذا قدّم المفروش

(١) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٩٩٨).

(٢) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (٤٣٦).

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٩٨٩).

(٤) «الاختيارات» (٨١). وقد استثنى من التحريم أو الكراهة الإمام أو من كان بين يديه فرجة.

(٥) حسن: «صحيح سنن أبى داود» (٩٨٢).

وتأخر هو فقد خالف الشريعة من جهتين: من جهة تأخره وهو مأمور بالتقدم، ومن جهة غصبه لطائفة من المسجد ومنعه السابقين إلى المسجد أن يصلوا فيه، وأن يتموا الصف الأول، ثم إنه يتخطى الناس إذا حضر (١).

■ وقت الجمعة:

قال الإمام النووي - رحمه الله تعالى - «مذهبنا - يعنى مذهب الشافعية - أن وقتها وقت الظهر ولا يجوز قبله، وبه قال مالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وقال أحمد: تجوز قبل الزوال» ١. هـ (٢).

قلت: ومذهب الجمهور أقوى دليلاً. قال الشافعي: «صلى النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان والأئمة بعدهم كل جمعة بعد الزوال». وعن أنس: «أن النبي ﷺ كان يصلّى الجمعة إذا مالت الشمس» (٣).

■ العدد الذى تنعقد به الجمعة:

«لا خلاف بين العلماء فى أن الجماعة شرط من شروط صحة الجمعة، واختلفوا فى العدد الذى تنعقد به الجمعة إلى خمسة عشر مذهباً ذكرها الحافظ فى «الفتح». والرأى الراجح: أنها تصح باثنين فأكثر. قال الشوكانى: «وقد انعقدت سائر الصلوات بهما بالإجماع، والجمعة صلاة فلا تختص بحكم يخالف غيرها إلا بدليل، ولا دليل على اعتبار عدد فيها زائد على المعتبر فى غيرها، وقد قال عبد الحق: إنه لا يثبت فى عدد الجمعة حديث، وكذلك قال السيوطى: «لم يثبت فى شيء من الأحاديث تعيين عدد مخصوص» (٤).

«إذا لم يكن فى المكان إلا رجلان، قام أحدهما يخطب، واستمع له الآخر ثم قاما فصليا صلاة الجمعة» (٥).

■ مكان الجمعة:

الجمعة يصح أداؤها فى المصر والقرية والمسجد وأبنية البلد والفضاء التابع لها، وجميع الأمكنة الصالحة لتأديتها: روى ابن أبى شيبه بسند صحيح عن أبى هريرة أنهم كتبوا إلى عمر يسألونه عن الجمعة؟ فكتب: جمّعوا حيثما كنتم.

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٤/٢١٦).

(٢) «المجموع» (٤/٤٣٠).

(٣) رواه أحمد والبخارى وأبو داود والترمذى والبيهقى.

(٤) «فقه السنة» (١/٢٣٠-٢٣١)، و«الموعظة الحسنة» لصديق حسن خان.

(٥) «الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة» للألبانى (ص ٧٨) نقلاً عن «الموعظة الحسنة».

وعن مالك، قال: كان أصحاب محمد ﷺ في هذه المياه بين مكة والمدينة يُجمعون^(١).
■ **خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ:**

ذهب جمهور أهل العلم إلى وجوب خطبة الجمعة، لمواظبته ﷺ عليها وعدم تركه لها أبداً، ولقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾^(٢).

■ هَدَى النَّبِيُّ ﷺ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ:

- عن جابر بن عبد الله: «أن النبي ﷺ كان إذا صعد المنبر سلّم»^(٣).
- وعن جابر بن سمرة، قال: «كان النبي ﷺ يخطب قائماً، ثم يجلس، ثم يقوم فيقرأ آيات، ويذكر الله - عز وجل -، وكانت خطبته قصداً»^(٤)، وصلاته قصداً» رواه مسلم وابن ماجه وغيرهما.
- وعن جابر بن عبد الله، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا خطب أحمرت عيناه وعلا صوته، واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول: «صَبِّحْكُمْ وَمَسَاءً» ويقول: أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة» رواه مسلم.
- قال العلامة أبو الطيب صديق حسن خان في «الموعظة الحسنة»: «وفي الحديث إشارة إلى أنه كان ﷺ يلزم قوله: «أما بعد، فإن خير الحديث» إلخ في جميع خطبه»^{١.هـ}.
- وثبت أنه ﷺ قال: «كل خطبة ليس فيها تشهد، فهي كاليد الجذماء»^(٥).
- وكان ﷺ إذا ذكر الله تعالى أشار بالسبابة.
- وكان ﷺ يقطع الخطبة للأمر يحدث، فعن بريدة، قال: «خطبنا رسول الله ﷺ، فأقبل الحسن والحسين عليهما قميصان أحمران، يعثران ويقومان، فنزل فأخذهما، فصعد بهما ثم قال: «صدق الله ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾»^(٦) رأيت هذين فلم أصبر» ثم أخذ في الخطبة»^(٧).

(١) «الأجوبة النافعة» (٧٨-٧٩).

(٢) سورة الجمعة: ٩.

(٣) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٩١٧).

(٤) «قصداً»، أي: متوسطة بين الطول والقصر.

(٥) رواه أبو داود وأحمد، وانظر: «الصحيح» (١٦٩).

(٦) سورة التغابن: ١٥.

(٧) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٩٨١).

• وعن جابر بن سَمْرَةَ، قال: «كان رسول الله ﷺ لا يطيل الموعظة يوم الجمعة، إنما هُنَّ كلمات يسيرات» (١).

قال النووي: «يُسْتَحَبُّ كَوْنُ الْخُطْبَةِ فَصِيحَةً بَلِيغَةً مُرْتَبَةً مِنْ غَيْرِ تَمْطِيطٍ وَلَا تَعْقِيرٍ، وَلَا تَكُونُ أَلْفَاظًا مُبْتَذَلَةً مُلَفَّفَةً فَإِنَّهَا لَا تَقَعُ فِي النَفْسِ مَوْقَعًا كَامِلًا، وَلَا تَكُونُ وَحْشِيَّةً لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ مَقْصُودُهَا، بَلْ يَخْتَارُ أَلْفَاظًا جَزَلَةً مُفْهُومَةً» اهـ.

■ أركان الخطبة:

ركنها عند أبي حنيفة: مُطْلَقُ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِنَيْتِهَا. فيكفي فيها تسييحه أو تحميده أو تهليله أو تكبيره.

وقالت المالكية: ركنها الذِّكْرُ الطَّوِيلُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى تَحْذِيرٍ وَتَبْشِيرٍ الْمُسَمَّى خُطْبَةً عَرَفًا. وأقله قدر التشهد أو ثلاث آيات.

وقالت الشافعية والحنبلية: أركانها الحمد لله، والصلاة على رسول الله، والوصية بالتقوى في كل من الخطبتين، وقراءة آية من القرآن في إحداهما، وكذا الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الثانية عند الشافعية.

■ حُرْمَةُ الْكَلَامِ أَثْنَاءَ الْخُطْبَةِ:

• روى البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ».

وفي زيادة ضعيفة: «وَمَنْ لَغَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ» (٢) أى: لا جمعة له كاملة وقد جاء تفسيره في حديث آخر بلفظ: «وَمَنْ لَغَا، وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، كَانَتْ لَهُ ظُهُرًا» وسنده حسن (٣).

• وعن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قَالَ: «يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ: رَجُلٌ حَضَرَهَا يَلْغُو، وَهُوَ حَظُّهُ مِنْهَا. وَرَجُلٌ حَضَرَهَا يَدْعُو، فَهُوَ رَجُلٌ دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ: إِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ، وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُ. وَرَجُلٌ حَضَرَهَا بِإِنْصَاتٍ وَسَكُوتٍ، وَلَمْ يَتَخَطَّ رِقْبَةَ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُؤْذَ أَحَدًا، فَهِيَ كَفَّارَةٌ إِلَى الْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا» رواه أبو داود (٤).

(١) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (٩٧٩).

(٢) قال الألباني: رواه أحمد وأبو داود، وله شواهد كثيرة يتقوى بها. «الأجوبة النافعة» (١٠٥).

(٣) رواه أبو داود وابن خزيمة، وانظر: «الأجوبة النافعة» (١٠٥).

(٤) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (٩٨٤).

■ تحية المسجد أثناء الخطبة:

يُستحبُّ لمن دخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب أن يُصلِّي ركعتين تحية المسجد ويخففهما، ويكره له تركهما (١):

عن جابر بن عبد الله، قال: جاء سُلَيْكُ الغَطَفَانِيُّ يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب فجلس فقال له: «يا سُلَيْكُ قُمْ فاركع ركعتين وتَجَوِّزْ فيهما». ثم قال: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين ولتَجَوِّزْ فيهما» رواه مسلم.

■ إِذْرَاكَ رُكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ دُونَهَا:

صلاة الجمعة ركعتان في جماعة، فمن تخلف عن الجماعة ممن لا تجب عليه الجمعة أو كان معذوراً صلى الظهر أربع ركعات، ومن أدرك ركعة مع الإمام فقد أدرك الجمعة، ومن أدرك الإمام بعد قيامه من الركوع في الثانية، صلى أربعاً.

فعن ابن عمر، قال: «إذا أدرك الرجل يوم الجمعة ركعة صلى إليها أخرى، وإن وجدهم جلوساً صلى أربعاً» (٢).

وعن ابن مسعود، قال: «من أدرك من الجمعة ركعة، فليضيف إليها أخرى، ومن فاتته الركعتان، فَلْيُصَلِّ أَرْبَعاً» (٣).

■ الصَّلَاةُ فِي الزَّحَامِ:

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إذا اشتدَّ الزَّحَامُ فليسجد أحدكم على ظهر أخيه» (٤). وإذا ضاق المسجد جاز لك أن تُصَلِّيَ في الدور المحيطة بالمسجد، وإن حال بينك وبين الإمام حائل، فقد صلى الناس بصلاة رسول الله ﷺ وهو في حُجْرَتِهِ وبينهم وبينه جدار (٥).

وكذلك صَلَّتْ عائشة في حُجْرَتِهَا بصلاة الناس في صلاة الكسوف (٦).

■ التَّطَوُّعُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا:

«من جاء قبل الجمعة فَلْيُصَلِّ ما شاء من غير حصر، حتى يخرج إمامه» (٧)، أما ما

(١) «المجموع» (٤/٤٧٣).

(٢) صحيح: رواه ابن أبي شيبة، والبيهقي وغيرهما، وانظر: «تمام المنة» (٣٤٠).

(٣) صحيح: رواه الطبراني بسند حسن، وانظر: «تمام المنة» (٣٤٠).

(٤) صحيح: أخرجه عبد الرزاق، وأحمد، والبيهقي، وانظر: «تمام المنة» (٣٤١).

(٥) رواه البخاري (٧٢٩).

(٦) رواه البخاري ومسلم.

(٧) يعنى: يصعد على المنبر.

يعزف اليوم بسنة الجمعة القبلية فمما لا أصل له، فإن من المعلوم أن النبي ﷺ كان إذا فرغ بلال من الأذان أخذ في الخطبة، ولم يقم أحدٌ يركع ركعتين ألبسة، ولم يكن إلا أذان واحد، فمتى كانوا يصلون السنة؟» (١).

وأما بعدها فإن شاء صلى أربعاً أو اثنتين، فعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليُصلَّ أربعاً» رواه مسلم.

وعن ابن عمر: «أن النبي ﷺ كان لا يُصلى بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلى ركعتين في بيته» رواه مسلم.

هذا، وقد أمر النبي ﷺ بالفصل بين التطوع وبين صلاة الجمعة بكلام أو خروج، فعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه قال: «إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تكلم أو تخرج فإن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك أن لا توصل صلاة حتى نتكلم أو نخرج» رواه مسلم.

قال النووي -في شرحه لهذا الحديث-: «فيه دليل لما قاله أصحابنا أن النافلة الراجعة وغيرها يستحب أن يتحول لها عن موضع الفريضة إلى موضع آخر... ليكثر مواضع سجوده ولتفصل صورة النافلة عن صورة الفريضة» ١. هـ.

■ حكم الجمعة في يوم العيد:

إذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد سقطت الجمعة عن صلى العيد، فعن إياس ابن أبي رمة الشامي، قال: شهدت معاوية بن أبي سفيان، وهو يسأل زيد بن أرقم قال: أشهدت مع رسول الله ﷺ عيدين، اجتمعا في يوم؟ قال: نعم، قال: فكيف صنع؟ قال: صلى العيد ثم رخص في الجمعة، فقال: «من شاء أن يصلي فليُصل» (٢).

وعن عطاء بن أبي رباح، قال: صلى بنا ابن الزبير، في يوم عيد، في يوم جمعة أول النهار، ثم رُحنا إلى الجمعة، فلم يخرج إلينا، فصلينا وحدائنا. وكان ابن عباس بالطائف، فلما قدم ذكرنا ذلك له، فقال: «أصاب السنة» (٣).

وعن أبي هريرة: عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «قد اجتمع في يومكم هذا عيدان: فمن شاء أجزأه من الجمعة، وإنا مجمعون» (٤).

(١) «زاد المعاد» (١/٤٠٢)، و«الوجيز» (١٤٦).

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٩٤٥).

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٩٤٦).

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٩٤٨).

■ من بدع الجمعة:

(١) التجمل والتزين له ببعض المعاصي، كحلق اللحية، ولبس الحرير والذهب.
(٢) جعل درجات المنبر أكثر من ثلاث، وما قيل من أن «معاوية» رضي الله عنه هو أول من بلغ درجات المنبر خمس عشرة مرقاة، فمما لا يثبت، ومن مضار هذه البدعة أنها تقطع الصفوف.

(٣) نزول الخطيب في الخطبة الثانية إلى درجة سفلى، ثم العودا.
(٤) جعل الخطبة الثانية عارية من الوعظ والإرشاد والتذكير والترغيب، وتخصيصها بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء فقط.

(٥) إقامة الجمعة في المساجد الصغيرة لغير ضرورة. قال السبكي في رسالته الموسومة بعنوان «الاعتصام بالواحد الأحد في إقامة جمعتين في بلد»: «تعدد صلاة الجمعة عند عدم الحاجة منكر معروف بالضرورة في دين الإسلام» (١/ ١٩٠).
قال الشيخ الألباني -معلقاً-: «وهذا هو الحق الذي يفهمه كل من تفقه بالسنة» ١. هـ (١).

(٦) رفع الصوت بتلاوة القرآن قبل الأذان.

صلاة العيدين

شُرعت صلاة العيدين في السنة الأولى من الهجرة.

■ حكمها:

قال الإمام النووي -رحمه الله-: «صلاة العيد سنة متأكد عندنا -يعنى عند الشافعية- وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود وجماهير العلماء، وقال بعض أصحاب أبي حنيفة: فرض كفاية، وعن أحمد روايتان كالمذهبين» ١. هـ (٢).

وقال الشيخ الألباني -رحمه الله-: «الحق وجوبها لا سنيته...، ومن الأدلة على ذلك أنها مسقط للجمعة إذا اتفقتا في يوم واحد، وما ليس بواجب لا يسقط واجباً» ١. هـ (٣).

واستدل -رحمه الله- أيضاً بقول أم عطية: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرجهن في

(١) «الأجوبة النافعة» (١٣٠-١٣١) بتصرف.

(٢) «المجموع» (٤/٥).

(٣) «تمام المنة» (٣٤٤).

الفطر والأضحى العواتق^(١) والحِيضَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ^(٢)، فَأَمَّا الْحِيضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ ويشهدن الخير ودعوة المسلمين وقلت: يا رسول الله إحدانا لا يكون لها جلباب، قال: «لَتُبْلِسُنَّ أَخْتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا» رواه مسلم.

■ وقتها:

وقت صلاة العيد هو وقت صلاة الضحى من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رُمحين إلى زوال الشمس، ويُستحب تعجيل صلاة الأضحى، وتأخير صلاة الفطر:

عن يزيد بن ضمير الرّجى، قال: «خرج عبد الله بن بسر -صاحب رسول الله ﷺ مع الناس في يوم عيد فطر -أو أضحى- فأنكر إبطاء الإمام، فقال: إنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه، وذلك حين التسييح^(٣)». يعني دخول وقت السبحة وهي النافلة وذلك بعد ارتفاع الشمس، وانتهاء وقت الكراهة.

هذا، وصلاة العيدين لها أبحاثٌ نوجزها فيما يلي:

(١) استحبابُ الاغتسال والتطيب، ولُبْسُ أَجْمَلِ الثَّيَابِ:

فعن ابن إسحاق، قال: قلتُ لنافع: كيف كان ابن عمر يصنع يوم العيد؟ قال: «كان يشهد صلاة الفجر مع الإمام، ثم يرجع إلى بيته فيغتسل غسله من الجنابة، ويلبس أحسن ثيابه، ويتطيب بأحسن ما عنده، ثم يخرج حتى يأتي المصلّى، فيجلس فيه حتى يجيء الإمام، فإذا جاء الإمام صلى معه، ثم يرجع فيدخل مسجد النبي ﷺ فيصلّي فيه ركعتين، ثم يأتي بيته»^(٤).

(٢) استحباب الأكل قبل الخروج إلى صلاة الفطر: فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات»^(٥).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إن استطعتم أن لا يغدو أحدكم يوم الفطر حتى يطعم فليفعل»^(٦).

(٣) استحباب تأخير الأكل يوم الأضحى حتى يأكل من أضحيته، فعن بُريدة،

(١) العواتق: جمع عاتق وهي الجارية البالغة

(٢) ذوات الخدور: البيوت، وقيل: الخدر: ستر يكون في ناحية البيت.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٠٠٥).

(٤) رواه الحارث بن أسامة في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٨٥/١)، وقال البوصيري: رجاله ثقات.

(٥) رواه البخاري وابن ماجه وغيرهما.

(٦) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٧٣٤).

قال: «كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم، ولا يطعم يوم الأضحى، حتى يصلي» (١).

(٤) الخروج إلى المصلى:

قال الإمام ابن قدامة - رحمه الله -: «السنة أن يصلي العيد في المصلى، أمر بذلك عليٌّ رضي الله عنه. واستحسنه الأوزاعي، وأصحاب الرأي.

وهو قول ابن المنذر... ويستحب للإمام إذا خرج أن يخلف من يصلي بضعفة الناس في المسجد، كما فعل عليٌّ رضي الله عنه... وإن كان عذراً يمنع الخروج، من مطر، أو خوف، أو غيره، صلوا في الجامع» ١. هـ (٢).

هذا، ويشترع خروج الصبيان والنساء إلى المصلى كما تقدم.

(٥) استحباب الخروج يوم العيد من طريق والرجوع من غيره، فعن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ كان إذا خرج إلى العيد رجع في غير الطريق الذي أخذ فيه» (٣). قيل: «ليسلم على أهل الطريقين»، وقيل: «لينال بركته الفريقان» (٤).

(٦) الأذان والإقامة للعيدين:

عن جابر بن سمرة، قال: «صليت مع رسول الله ﷺ العيدين غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة» رواه مسلم.

(٧) استحباب التكبير في أيام العيدين، لقوله تعالى: ﴿وَلِتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٥)، وذلك في الفطر.

ولقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ (٦). وذلك في الأضحى. والتكبير في الفطر يكون عند الغدو إلى المصلى، حتى يخرج الإمام، فيكبر بتكبيره، فعن الزهري: «أن رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الفطر فيكبر حتى يأتي المصلى، وحتى يقضى الصلاة، فإذا قضى الصلاة، قطع التكبير» (٧).

(١) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٤٤٧).

(٢) «المغنى» (٣/ ٢٦٠-٢٦١) بتصرف.

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٠٨٣).

(٤) «زاد المعاد» (١/ ٤١٧) ط. المكتبة التوفيقية.

(٥) سورة البقرة: ١٨٥.

(٦) سورة البقرة: ٢٠٣.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٢١). وقال الألباني: إسناده صحيح لولا أنه مرسل،

لكن له شاهد موصول يتقوى به. الصحيحة (١٧١).

أما التكبير فى الأضحى، فىكون من صلاة الفجر يوم عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق، فعن عكرمة عن ابن عباس: أنه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة، إلى آخر أيام التشريق، لا يكبر فى المغرب^(١).

أما صيغة التكبير فالأمر فيها واسع، وقد وردت صيغ مختلفة عن بعض الصحابة، منها:

«الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، والله الحمد» وهى مروية عن ابن مسعود رضي الله عنه^(٢). ومنها: «الله أكبر كبيراً، الله أكبر كبيراً، الله أكبر وأجل، الله أكبر والله الحمد» وهى مروية عن ابن عباس رضي الله عنه^(٣). ولا بأس بما يأتى به الناس اليوم من التكبير^(٤).

(٨) التنفل قبل صلاة العيد وبعدها:

قال الحنفيون والثورى وإسحاق وأحمد: يكره التنفل قبلها وبعدها فى مكان الصلاة، فعن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ خرج فصلّى بهم العيد، لم يصل قبلها ولا بعدها»^(٥).

ولا يكره التنفل بعدها فى المنزل لقول أبى سعيد الخدرى: كان النبى ﷺ لا يصلّى قبل العيد شيئاً، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين^(٦). قلت: لعلهما صلاة الضحى.

(٩) كيفية صلاة العيد:

صلاة العيد ركعتان قبل الخطبة بلا نداء اتفاقاً لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «صلاة السفر ركعتان، والجمعة ركعتان، والعيد ركعتان، تمام غير قصر، على لسان محمد ﷺ»^(٧).

وعن ابن عمر، قال: «كان النبى ﷺ، ثم أبو بكر وعمر، يصلّون العيد قبل الخطبة»^(٨).

(١) صحيح: رواه البيهقى، وانظر: «تمام المنة» (٣٥٦).

(٢) صحيح: رواه ابن أبى شيبة فى «المصنف» (٤٨٨/١).

(٣) صحيح: رواه ابن أبى شيبة فى «المصنف» (٤٨٩/١).

(٤) «هدى النبى ﷺ فى العيدين» للشيخ/ عمرو عبد المنعم سليم (٢٣).

(٥) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه وغيرهم.

(٦) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٠٧٦).

(٧) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٨٧٨).

(٨) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه.

هذا، وكان ﷺ «يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ بِتَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ» (١)، يسكت بين كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ سَكْتَةً يَسِيرَةً، وَلَمْ يَحْفَظْ عَنْهُ ذِكْرٌ مُعَيَّنٍ بَيْنَ التَّكْبِيرَاتِ، وَلَكِنْ ذَكَرَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: يَحْمَدُ اللَّهُ، وَيَتَنَّى عَلَيْهِ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ذَكَرَهُ الْخَلَالُ (٢). وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو مَعَ تَحْرِيمِهِ لِلتَّبَاعِ، يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ.

وَكَانَ ﷺ إِذَا أَتَمَّ التَّكْبِيرَ، أَخَذَ فِي الْقِرَاءَةِ، فَقَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، ثُمَّ قَرَأَ بَعْدَهَا «قِ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ» فِي إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ، وَفِي الْأُخْرَى، «اقْرَبْتَ السَّاعَةَ وَأَنْشَقُّ الْقَمَرَ» (٣). وَرَبَّمَا قَرَأَ فِيهِمَا «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ» (٤) صَحَّ عَنْهُ هَذَا وَهَذَا، وَلَمْ يَصَحَّ عَنْهُ غَيْرُ ذَلِكَ فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ كَبَّرَ وَرَكَعَ، ثُمَّ إِذَا أَكْمَلَ الرُّكْعَةَ، وَقَامَ مِنَ السُّجُودِ، كَبَّرَ خَمْسًا مُتَوَالِيَةً، فَإِذَا أَكْمَلَ التَّكْبِيرَ، أَخَذَ فِي الْقِرَاءَةِ، فَيَكُونُ التَّكْبِيرُ أَوَّلَ مَا يَبْدَأُ بِهِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، وَالْقِرَاءَةُ يَلِيهَا الرُّكُوعُ» (٥).

(١٠) خطبة العيد:

«الخطبة بعد صلاة العيد سنة والاستماع إليها كذلك. فعن أبي سعيد، قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخْرِجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمِصْلَى، وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ، فَيُعْظِمُهُمْ وَيُوصِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ، وَإِنْ كَانَ يَرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ» (٦).

وعن عبد الله بن السائب، قال: حضرتُ العيدَ مع رسول الله ﷺ، فصلَّى بنا العيدَ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ قَضَيْنَا الصَّلَاةَ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبْ» (٧).

وَكُلُّ مَا وَرَدَ فِي أَنَّ لِلْعِيدِ خُطْبَتَيْنِ يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا الْإِمَامُ بِجُلُوسٍ فَهُوَ ضَعِيفٌ. قَالَ النَّوَوِيُّ: «لَمْ يَثْبُتْ فِي تَكْرِيرِ الْخُطْبَةِ شَيْءٌ» (٨).

(١) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى سَبْعًا وَخَمْسًا سِوَى تَكْبِيرَتِي الرُّكُوعِ» صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٠٦٥).

(٢) وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢٨٠/٤) بِلَفْظٍ: «تَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ، وَتَحْمَدُ اللَّهَ، وَتَتَنَّى عَلَيْهِ، وَتُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَتَدْعُو ثُمَّ تَكْبُرُ..» وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ. انظر: «هدى النبي ﷺ فِي الْعِيدَيْنِ» (ص ٤٣).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ.

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٠٦٨). وَكَانَتْ قِرَاءَتُهُ ﷺ فِي ذَلِكَ جَهْرًا.

(٥) «زاد المعاد» (٤١٣/١).

(٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

(٧) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٠٧٣).

(٨) قَالَهُ فِي الْخُلَاصَةِ، وَنَقَلَهُ الشُّوْكَانِيُّ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» (٤٣٨/١).

وَيُسْتَحَبُّ افْتِتَاحُ الْخُطْبَةِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يُحْفَظْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ هَذَا..
وَكَانَ ﷺ يَفْتَتِحُ خُطْبَهُ كُلَّهَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ (١).

(١١) مِنْ فَاتَتِهِ صَلَاةُ الْعِيدِ:

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ فِي «الْمَغْنَى» (٣/٢٨٤-٢٨٥) مَا مَخْتَصَرُهُ:

«مِنْ فَاتَتِهِ صَلَاةُ الْعِيدِ فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ، فَإِنْ أَحَبَّ قِضَاءُهَا فَهُوَ مُخَيَّرٌ، إِنْ شَاءَ صَلَّاهَا أَرْبَعًا، إِمَّا بِسَلَامٍ وَاحِدٍ، وَإِمَّا بِسَلَامَيْنِ، وَرَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ كَصَلَاةِ التَّطَوُّعِ. وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ. وَإِنْ شَاءَ صَلَّاهَا عَلَى صِفَةِ صَلَاةِ الْعِيدِ بِتَكْبِيرٍ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعِيدٍ» ١. هـ.

■ **فَائِدَةٌ:** «إِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي التَّشَهُّدِ جُلُسَ مَعَهُ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، يَأْتِي فِيهِمَا بِالتَّكْبِيرِ» (٢).

(١٢) اسْتِحْبَابُ التَّهْنِئَةِ بِالْعِيدِ:

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ: كُنْتُ مَعَ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانُوا إِذَا رَجَعُوا -يَعْنِي مِنْ صَلَاةِ الْعِيدِ- يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ (٣).

(١٣) اسْتِحْبَابُ إِظْهَارِ الْفَرَحِ بِالْعِيدِ، وَذَلِكَ بِاللَّعِبِ الْمُبَاحِ، وَالْغَنَاءِ الْحَسَنِ: فَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ تَغْنِيَانِ بَمَا تَقَاوَلْتُ بِهِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ (٤)، قَالَتْ: وَلَيْسَتَا بِمَغْنِيَتَيْنِ (٥)، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمْ يَزْمُرُ الشَّيْطَانُ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ؟ وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ إِنْ لَكَ قَوْمٌ عِيدًا وَهَذَا عِيدُنَا».

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ عَائِشَةَ -أَيْضًا- قَالَتْ: «جَاءَ حَبَشٌ يَزْفُونُ» (٦) فِي يَوْمِ عِيدٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ فَوَضَعْتُ رَأْسِي عَلَى مَنْكَبِهِ فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ حَتَّى كُنْتُ أَنَا الَّتِي أَنْصَرَفَ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ.

(١) «زَادُ الْمَعَادِ» (١/٤١٦)، وَ«فَقْهُ السَّنَةِ» (١/٢٤٣).

(٢) «الْمَغْنَى» (٣/٢٨٥).

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَقَالَ: اسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

(٤) يَوْمُ بُعَاثَ: هُوَ يَوْمُ جَرَتْ فِيهِ بَيْنَ قَبِيلَتِي الْأَنْصَارِ الْأَوْسَ وَالْخَزْرَجِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ حَرْبٍ، وَكَانَ الظُّهُورُ فِيهِ لِلْأَوْسِ.

(٥) وَلَيْسَتَا بِمَغْنِيَتَيْنِ: قَالَ النَّوَوِيُّ: «لَيْسَتَا مِمَّنْ اشتهر وعُرف بإحسان الغناء الذي فيه تمطيط وتكسير وعمل يحرك الساكن ويبعث الكامن». صحيح مسلم بشرح النووي (٦/٤٨٨).

(٦) يَزْفُونُ: يَرْقِصُونَ، وَحَمَلَهُ الْعُلَمَاءُ عَلَى التَّوَتُّبِ بِسَلَاحِهِمْ وَلَعِبِهِمْ بِحَرَابِهِمْ عَلَى قَرِيبٍ مِنْ هَيْئَةِ الرَّاكِصِ.

آداب خروج المرأة إلى المسجد

أجاز الإسلام للمرأة الخروج إلى المسجد، فعن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا نساءكم المساجد، ويؤمنن خير لهن»^(١).

وفى «الصحيحين» عن ابن عمر -أيضاً- قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن». ولا فرق في ذلك بين الجمعة والجماعة.

ثم وضع الإسلام لها آداباً ينبغي أن تراعى حال خروجها، من هذه الآداب:

● **الأدب الأول:** إذن الزوج لها: فيجب على المرأة أن تستأذن زوجها عند خروجها للصلاة، وعلى الزوج ألا يمنعها كما تقدم في الحديث.

● **الأدب الثاني:** أن تخرج بالزى الشرعى: وهذا فرض عليها.

● **الأدب الثالث:** أن لا تخرج متعطرة، لقوله ﷺ: «أيماً امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء»^(٢).

ولقوله ﷺ: «أيماً امرأة استعطرت فمرت بقوم ليجدوا ريحها فهي زانية»^(٣).

● **الأدب الرابع:** أن تدخل من الباب المخصص للنساء، فعن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو تركنا هذا الباب للنساء؟». قال نافع: فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات^(٤).

● **الأدب الخامس:** أن لا تراحم الرجال عند دخول المسجد أو فى الطريق، فعن حمزة بن أبى أسيد الأنصارى عن أبيه: أنه سمع النبى ﷺ وهو خارج من المسجد وقد اختلط الرجال مع النساء فى الطريق، فقال رسول الله ﷺ للنساء:

«استأخرن فإنه ليس لكن أن تحتضن الطريق، عليكن بحافات الطريق». فكانت المرأة تلصق بالجدار حتى إن ثوبها ليتعلق بالجدار من لصوقها به!

● **الأدب السادس:** أن لا ترفع صوتها فى المسجد، وقد تقدم النهى عن رفع الصوت فى المسجد إلا لما له ضرورة.

● **الأدب السابع:** أن تنصرف مباشرة بمجرد الانتهاء من الصلاة، وقبل قيام الرجال، فعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه،

(١) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٥٣٠).

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٣٥/٨).

(٣) صحيح: رواه أحمد وغيره.

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٥٣٤).

ويمكث هو في مقامه يسيراً قبل أن يقوم. قالت: نرى والله أعلم أن ذلك لكى ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال»^(١).

الأطفال والمساجد

المسجد يُعدّ معملاً لتفريخ الأبطال، وإنتاج الرجال، وتنشئة الطفل منذ صغره على صلاة الجماعة، وتعويدته على ملازمة بيت الله، من المحاسن التي يباركها الإسلام ويحض عليها لما يترتب عليها من بناء عقيدته، وتهذيب نفسه، واستقامة سلوكه، وتصحيح فهمه^(٢)، عن أبي قتادة رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يُصلى وهو حامل أمّامة بنت زينب، فإذا سجد وضعها، وإذا قام حملها» رواه البخاري ومسلم، وفي رواية لمسلم: «وهو يؤمّ الناس في المسجد».

■ موقف الصغار في الصلاة:

عن أنس، قال: «صلى رسول الله ﷺ، فقمت أنا وبيتي خلفه، وأمّ سليم خلفنا» رواه البخاري ومسلم.

قال الإمام الصنعاني -رحمه الله- في «سبل السلام» (١/٤٣١): «دلّ الحديث على صحّة الجماعة في النفل، وعلى صحّة الصلاة للتعليم، والتبرك كما تدلّ عليه القصّة، وعلى أن مقام الاثنين خلف الإمام، وعلى أن الصغير يعتدّ بوقوفه، ويسدّ الجناح، وهو الظاهر من لفظ اليتيم، إذ لا يتمّ بعد الاحتلام، وأن المرأة لا تُصَفّ مع الرجال، وأنها تنفرد في الصفّ» ١. هـ.

وعلى ما تقدم، فموقف الصّغار في الصّلاة يكون مع الرجال، والأحسن أن يتخلّلوا الصفوف. أمّا صفّ الصبيان لوحدهم في صفّ أو صفوف خلف الرجال، فإنه يؤدّى -ولا ريب- إلى الفوضى والهيّاج. هذا، والحديث الذي رواه أحمد وأبو داود ولفظه: «كان رسول الله ﷺ يجعل الرجال قدّام الغلمان، والغلمان خلفهم، والنساء خلف الغلمان» حديث ضعيف، ولا تقوم به حجة^(٣).

(١) رواه البخاري وغيره.

(٢) مع مراعاة حرمة المسجد، وصيانتها من الفوضى والنجاسة.

(٣) انظر: «تمام المنّة» (٢٨٤)، و«صيانتنا والمساجد» لعبد الهادي السوداني (٥٦-٥٧).

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كتابُ الزَّكاةِ

كتاب الزكاة

■ تعريف الزكاة:

الزكاة «لغة»: النماء والزيادة «وقد تستخدم للتعبير عن المدح والطهارة والصلاح والبركة». «شرعاً»: اسمٌ لأخذ شيءٍ مخصوص، من مالٍ مخصوص، على أوصافٍ مخصوصة، لطائفةٍ مخصوصة. والزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة، ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.

■ الترغيب في أدائها:

(١) قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (١).
(٢) وعن أبي أيوب: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أخبرني بعملٍ يُدخلني الجنة؟ قال: «تعبُدُ اللهَ لا تشركُ به شيئاً، وتقيمُ الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصلِ الرحم» رواه البخاري ومسلم.

(٣) وعن جابر بن عبد الله قال: قال رجلٌ: يا رسول الله: أرايت إن أدَّى الرجلُ زكاةَ ماله؟ فقال رسول الله ﷺ: «من أدَّى زكاةَ ماله، فقد ذهبَ عنه شرُّه» (٢).

■ الترهيب من منعها:

(١) عن ابن مسعود رضِيَ الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «ما من أحدٍ لا يؤدِّي زكاةَ ماله إلا مثَّلَ له (٣) يوم القيامة شجاعاً (٤) أقرع (٥) حتى يَطْوِقَ عنقه» ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ مصداقَهُ من كتاب الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ الآية (٦) (٧).

(٢) وعن أبي ذرٍّ رضِيَ الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صاحبِ إبلٍ ولا غنمٍ ولا بقرٍ لا يؤدِّي زكاتها، إلا جاءت يوم القيامة أعظمَ ما كانت وأسمَنه، تنطحه بقرونها،

(١) سورة التوبة: ١٠٣.

(٢) إسناده حسن: رواه الطبراني في «الأوسط» وحسنه الهيثمي في «المجمع» (٦٣/٣).

(٣) مثَّلَ له، أى: صوِّرَ له ماله.

(٤) شجاعاً: الحية الذكر، وقيل: الحية مطلقاً.

(٥) أقرع: لا شعر على رأسه لكثرة سُمِّه.

(٦) سورة آل عمران: ١٨٠.

(٧) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٤٥٥).

وتطوّه بأخفافها، كلما نفدت أخرها عادت عليه أولها، حتى يقضى بين الناس» رواه البخارى ومسلم وابن ماجه.

■ فوائدها:

للزكاة فوائد كثيرة، منها:

- (١) تطهر نفس الغنى من البخل والشح والتعلق بالدنيا.
- (٢) تطهر نفس الفقير من الحسد نحو الغنى.
- (٣) تطهر المال كما تقدم فى الحديث.
- (٤) تنمى المال وتكون سبباً فى صيافته وحفظه.
- (٥) تحقق التكافل المعيشى.
- (٦) تقرب المسافة بين الأغنياء والفقراء.
- (٧) تدفع إلى استثمار المال وتحريكه، خشية أن تاكله الصدقة.
- (٨) ينال الإنسان بها الثواب العظيم، فاللّقة تصير عند الله كجبل أحد.
- (٩) تطفى غضب الرب سبحانه وتعالى.
- (١٠) تدفع البلاء والآفات.
- (١١) ينال الإنسان بها جنة الخلد.

■ حكم مانعها:

قال صاحب «فقه السنة» (١/٢٥١): «الزكاة من الفرائض التى أجمعت عليها الأمة، واشتهرت شهرة جعلتها من ضروريات الدين، بحيث لو أنكر وجوبها أحد خرج عن الإسلام. وقتل كُفراً، إلا إذا كان حديث عهد بالإسلام، فإنه يُعذر لجهله بأحكامه. أمّا من امتنع عن أدائها -مع اعتقاده وجوبها- فإنه يائىء بامتناعه دون أن يُخرجه ذلك عن الإسلام، وعلى الحاكم أن يأخذها منه قهراً ويُعزّره، ولا يأخذ من ماله أزيد منها، إلا عند أحمد والشافعى فى القديم، فإنه يأخذها منه، ونصف ماله عقوبة له (١) لما رواه أبو داود عن معاوية القشيري (٢). أن رسول الله ﷺ قال: «فى كل سائمة إبل، فى أربعين بنت لبون، ولا يفرق إبل عن حسابها، من أعطها مؤتجراً فله أجرها، ومن منعها فإنّا أخذوها وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا -عز وجل-، ليس لآل محمد منها شيء» (٣). ولو امتنع قوم عن أدائها -مع اعتقادهم وجوبها، وكانت لهم قوة ومنعة- فإنهم يُقاتلون عليها حتى يعطوها» ١. هـ.

(١) وهذا رأى هو الرأى الجاهل.

(٢) فى «فقه السنة»: «عن بهز بن حكيم»، والذي فى «صحيح سنن أبى داود» هو ما أثبتناه هنا.

(٣) حسن: «صحيح سنن أبى داود» (١٣٩٣). و«صحيح الجامع» (٤٢٦٥).

■ على من تجب؟

تجب الزكاة على كل مسلم حرٍّ مالكٍ للنَّصاب إذا حال الحول الهجرى على ما يملك من المال سوى الزرع فإنه تجب الزكاة فيه يوم حصاده إذا بلغ النَّصاب، قال تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (١).

■ الأموال التي تجب فيها الزكاة:

أوجب الإسلام الزكاة فى النقدين (الذهب والفضة)، والزرع، والثمار، وعروض التجارة، والمواشى، والركاز.

أولاً: زكاة النقدين: الذهب والفضة:

● وجوبها: تجب الزكاة فى الذهب والفضة بالإجماع، ولا زكاة فيما سواهما من الجواهر كالياقوت واللؤلؤ والمرجان والزمرد والزبرجد، لأنها لم يثبت فيها شرع.

● النَّصاب ومقدار الواجب فيهما:

نصاب الذهب عشرون ديناراً، ونصاب الفضة مائتا درهم وفيهما ربع العُشر بالإجماع، فعن على بن أبى طالب، عن النبى ﷺ قال: «فإذا كانت لك مائتا درهم (٢)، وحال عليها الحول (٣) ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء -يعنى فى الذهب- حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كان لك عشرون ديناراً، وحال عليها الحول ففيها نصف دينار، فما زاد فبحسب ذلك، وليس فى مال زكاة حتى يحول عليه الحول» (٤).

وعن ابن عمر وعائشة رضيهما الله عن النبى ﷺ: «أن النبى ﷺ كان يأخذ من كلِّ عشرين ديناراً -فصاعداً- نصف دينار، ومن الأربعين ديناراً ديناراً» (٥).

وإليك -أخى الكريم- مزيد بيان:

● نصاب الذهب: عشرون ديناراً = ٨٥ جراماً من الذهب عيار (٢٤).

أو = ٩٧ جراماً من الذهب عيار (٢١).

أو = ١١٣ جراماً من الذهب عيار (١٨).

(١) سورة الأنعام: ١٤١.

(٢) يعنى من الفضة.

(٣) الحول: سنة هجرية.

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (١٣٩١).

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٤٦٠).

● نصاب الفضة: نصاب الفضة مائتا درهم = ٥٩٥ جراماً^(١).

ونسبة الزكاة كما تقدّم: ربع العُشر ٢,٥ %.

هذا، وتجب الزكاة في الحُلِيِّ من الذهب والفضة إذا بلغ النّصاب وحال عليه الحول -على الراجح-، والدليل:

(١) عن أمّ سلمة، قالت: كنت ألبس أوصاحاً^(٢) من ذهب، فقلت: يا رسول الله، أكنز هو؟ فقال:

«ما بلغ أن تؤدّي زكاته، فزكّى فليس بكنز»^(٣).

(٢) وعن عبد الله بن عمرو، قال: إن امرأة أتت رسول الله ﷺ، ومعها ابنة لها، وفي يد ابنتها مَسَكَتَان^(٤) غليظتان، من ذهب، فقال: «أتعطين زكاة هذا؟» قالت: لا. قال: «أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار؟».

قال: فخلعتهما، فألقتهما إلى النبي ﷺ، وقالت: «هما لله عزّ وجلّ ولرسوله»^(٥).

■ زكاة النقود:

نصاب النقود «أوراق البنكنوت والسندات» التي هي وثائق بديون مضمونة تجب فيها الزكاة -إذا بلغت النّصاب وحال عليها الحول- ونصابها هو نفس نصاب الذهب، ونسبة الزكاة ربع العُشر ٢,٥ %.

■ تنبيه مهم:

ذهب بعض المفكرين المعاصرين إلى أنه تجب الزكاة على كسب العمل (دخل الموظفين) إذا بلغ صافي الدخل السنوي نصاباً مخصوصاً منه الديون والتفقات الأساسية ولا يشترط الحول في هذا الكسب.

قالوا: وكذا إيرادات العقارات المؤجرة وكذا إيرادات مشروعات المنتجات الحيوانية، وإيراد مشروعات النقل بالأجرة وغيرها تحسب بضمّ الإيرادات إلى بعضها خلال السنة وبلوغها نصاباً ولا يشترط فيها حَوْلَان الحول!.

قال علماء الأصول: «لا اجتهد مع وجود نص»، وعدم اعتبار مرور الحول على

(١) «فقه السنة للنساء» (٢١٤).

(٢) أوصاحاً: جمع وضح، وهو نوع من الحُلِيِّ، وقيل: الخلخال.

(٣) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (١٣٨٣).

(٤) مَسَكَتَان، أى: سواران، واحدها: إسورة.

(٥) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (١٣٨٢).

نصاب المال اجتهد يتصادم مع النص وهو حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»^(١).

ثانياً: زكاة عروض التجارة:

عروض التجارة: هي جميع الأشياء المعروضة للبيع والشراء بنية التجارة فيها. وهي تُعتبر أموالاً حقيقية، لأنها تقوم بالدينار والدرهم.

قال صاحب «المنار»: «جمهور علماء الملة يقولون بوجوب زكاة عروض التجارة، وليس فيها نص قطعي من الكتاب أو السنة، وإنما وردت فيها روايات، يقوى بعضها بعضاً مع الاعتبار المستند إلى النصوص، وهو أن عروض التجارة المتداولة للاستغلال نقود، لا فرق بينها وبين الدراهم والدينار التي هي أثمانها إلا في كون النصاب يتقلب ويتردد بين الثمن وهو النقد، والمثمن وهو العروض» اهـ.

■ كيفية إخراجها:

يتم حساب زكاة عروض التجارة -إذا بلغت قيمتها نصاباً وحال عليها الحول- بضمّ ماله بعضه إلى بعض (رأس المال والأرباح والمخبرات والديون المرجوة) فيقوم بجرد تجارته، ويقوم قيمة البضائع إلى ما لديه من نقود -سواء استغلّها في التجارة أم لم يستغلّها- إلى ماله من ديون مرجوة القضاء غير ميئوس منها ويطرح منها الديون الميئوس منها ثم يزكى ما بقى بنسبة ٢,٥٪^(٢).

ويلاحظ أنه يجوز عند إخراج الزكاة أن نخرجها من قيمة العروض، ويجوز إخراجها من العروض نفسه فمن كان يتاجر في ملابس مثلاً وحال عليه الحول فله أن يخرج الزكاة نقداً، وله أن يخرجها من الأجناس التي فيها التجارة فيخرج هنا ثياباً للفقراء والمساكين، وفي مثل هذا يراعى الأحسن للفقراء.

ومن ملك مالا وتاجر فيه وكان نصاباً ثم امتلك بعده ستة أشهر مثلاً مالا آخر وجعله للتجارة أيضاً، فإن المال الثاني يحسب حوله من وقت امتلاكه، ولا يدخل في حول المال الأول، وكذلك لو جاء ثالث ورابع إلى آخره..

وإن شاء ضمّ الثاني للأول وزكاه معه حيث يعسر عمل دفتر حساب لكل مال يصل إليه. ومن كان عنده عروض تجارة، ثم حولها إلى اقتناء بحيث يقتنيها ولا يتاجر فيها، فإن حكمها حينئذ حكم المقتنيات وتسقط الزكاة عنها^(٣).

(١) صحيح: وقد تقدّم، وانظر: «كيف تقدّر وتخرج زكاة أموالك» للشيخ/ محمد ليب (١٩-٢٠) بتصرف.

(٢) «الزكاة» د. أبو عابد (٥٥، ٥٦).

(٣) «فقه العبادات في الإسلام» للشيخ/ حسن أيوب (١٠٦)، نقلاً عن «الشرح الكبير».

■ حُكْمُ الدَّيْنِ المِئُوسِ مِنْهُ إِذَا عَادَ:

فيه مذاهب:

الأول: أن يُزَكَّيه إذا قبضه لما مضى من السنين.

الثاني: أن يُزَكَّيه إذا قبضه لسنة واحدة فقط (ولو أقام عند المدين أعواماً). وهذا أخوط.

الثالث: أنه لا زكاة عليه لشيء مما مضى من السنين، ولا زكاة سنته أيضاً، بل كالمال المستفاد يستأنف صاحبه به الحول. «فلا زكاة فيه إلا بعد حولٍ من قبضه» (١).

ثالثاً: زكاة الزروع والثمار:

■ حكمهما: فرض. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ (٢).

وقال تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّ يَوْمٍ حَصَادِهِ﴾ (٣).

■ الأصناف التي تؤخذ منها:

عن معاذ وأبي موسى رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال لهما لما بعثهما إلى اليمن: «لا تأخذاً في الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة: الشعير، والحنطة، والتمر، والزبيب» (٤).

قال بعض الفقهاء: لا زكاة في غير هذه الأربعة من الحبوب والثمار. وتوسع المالكية والشافعية فقالوا: «لا زكاة في الثمر إلا في التمر والزبيب، ولا زكاة في حبٍ إلا إذا كان الحب مما يقتات الناس منه ويكون صالحاً للادخار، وذلك مثل الذرة والأرز والحمص والفلو ونحوها، ورأوا أن العلة التي يقاس بها على الأربعة غيرها هي: الاقتيات والادخار». قال الشيخ/ حسن أيوب -حفظه الله-: «وقول المالكية والشافعية: أعدل الأقوال وأقربها إلى اليسر والدقة» (٥). أما الخضروات والفواكه بأنواعها ما عدا العنب والتمر فلا زكاة فيها.

■ نصاب زكاة الزروع والثمار:

لا تجب الزكاة في الأصناف السابقة إلا إذا بلغت خمسة أوسق، والوسق: ستون صاعاً بالاتفاق، والصاع = أربعة أمداد = ٢ لتر تقريباً.

(١) «الزكاة» د. أبو عابد (١١١-١١٢).

(٢) سورة البقرة: ٢٦٧.

(٣) سورة الأنعام: ١٤١.

(٤) صحيح: رواه ابن أبي شبة، والدارقطني، والحاكم، وصححه الألباني. «الإرواء» (٨٠١).

(٥) «فقه العبادات في الإسلام» (١٠٩).

قال ﷺ: «... وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» (١).

وهذا المقدار يعادل حوالى (٥٠) كيلة مصرية أو (٤- $\frac{1}{4}$) أردب، وهو يعادل بالوزن (٦٤٧) كيلو جرام من القمح (٢).

■ مقدار الزكاة:

عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «فيما سَقَتُ السَّمَاءُ وَالْعِيُونُ أَوْ كَانَ عَشْرِيًّا» (٣) العَشْرُ، وفيما سَقَى بِالنَّضْحِ (٤) نَصْفُ الْعَشْرِ رواه البخارى. وفي رواية: «فيما سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعِيُونُ أَوْ كَانَ بَعْلًا» (٥) الْعَشْرُ، وفيما سَقَى بِالسَّوَانِي (٦) أَوْ النَّضْحِ، نَصْفُ الْعَشْرِ رواه البخارى ومسلم وأبو داود.

قال الإمام الصنعاني -رحمه الله-: «وهذا الحديث دلّ على التفرقة بين ما سَقَى بِالسَّوَانِي وبين ما سَقَى بِمَاءِ السَّمَاءِ وَالْأَنْهَارِ وحكمته واضحة وهو زيادة التعب والعناء فنقص بعض ما يجب رفقاً من الله تعالى بعباده» (٧) ١. هـ.

■ فوائده:

(١) إذا اجتمع فى الشجر الواحد: السَّقَى بِمَاءِ السَّمَاءِ والتَّوَاضَحُ يجب فيه ثلاثة أرباع العَشْرِ.

(٢) الزيتون لا زكاة فيه لأنه ليس فى زكاته حديث صحيح وليس بقوت.

(٣) تجب الزكاة على العقار المعدّ للبيع إذا بلغ النصاب، وحال عليه الحول (٨).

(٤) يرى جمهور العلماء: «أن من استأجر أرضاً فزَرَعَهَا فالزكاة عليه، دون مالك الأرض» (٩).

قلت: بعد إخراج إيجارها.

(١) متفق عليه.

(٢) «فقه السنة للنساء» (٢١٨).

(٣) أو كان عَشْرِيًّا: هو الذى يشرب بعروقه لأنه عشر على الماء وذلك حيث كان الماء قريباً من وجه الأرض.

(٤) بالنَّضْحِ: هو السَّقَى بِالرِّشَاءِ، أو بالماكينة كما فى عصرنا.

(٥) أو كان بَعْلًا: ما شرب من النخيل بعروقه من الأرض، واستغنى عن ماء السماء والأنهار وغيرها.

(٦) السَّوَانِي: الدَّوَاب.

(٧) «سبل السلام» (١٨٨/٢) ط. دار الحديث.

(٨) «فتوى فى زكاة العقار» للشيخ/ بكر أبو زيد.

(٩) «فقه السنة» (٢٦٩/١).

■ زكاة العسل:

اختلف في العسل المستخرج من النحل هل فيه زكاة؟ فذهب أبو حنيفة وأحمد إلى أن فيه زكاة. وذهب جمهور العلماء إلى أنه لا زكاة فيه قال البخاري: ليس في العسل شيء يصح.

قال الشيخ الألباني - رحمه الله - مُعَقِّبًا على قول البخاري: «ليس هذا على إطلاقه، فقد روى فيه أحاديث، أحسنها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده... قال: «جاء هلال، أحد بنى مُتَعَانَ، إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له، وكان سألَه أن يحمي له واديًا يقال له: «سَلْبَة»، فحمى له رسول الله ﷺ ذلك الوادي، فلما ولى عمر ابن الخطاب، كتب سفيان بن وهب إلى عمر يسأله عن ذلك، فكتب عمر: إن أدى إليك ما كان يؤدى إلى رسول الله ﷺ من عُشُور نَحْلِهِ (١)، فَاحْمِ له «سَلْبَتَهُ»، وإلا فإِنَّمَا هو ذباب غيث يأكله من يشاء». وهذا إسناد جيد، وهو مخرج في «الإرواء» رقم (٨١٠)، وقَوَاهُ الحافظ في «الفتح»، فإنه قال عقبه (٣/٣٤٨): «وإسناده صحيح إلى عمرو، وترجمة عمرو قوية على المختار، لكن حيث لا تعارض، إلا أنه محمول على أنه في مقابلة الحمى كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب».

فهذه الطريقة الصحيحة دلالتها مُقَيَّدَةٌ بالحمى كما رأيت... إذا تبيَّن هذا، فنستطيع أن نستنبط مما سبق أن المناحل التي تُسَخِّذُ اليوم في بعض المزارع والبساتين لا زكاة عليها، اللهم إلا الزكاة المطلقة لما تجود به نفسه (٢) اهـ.

● تقدير النَّصَاب في النخيل والأعناب بالحرص (٣) دون الكيل (٤): إذا أزهى ثمار النخيل والأعناب، وبدا (٥) صلاحها، اعتبر تقدير النَّصَاب فيها بالحرص دون الكيل، وذلك بأن يخصى الحارص الأمين العارف، ما على النخيل، والأعناب، من الرطب والعنب، ثم يقدره تمرًا وزبيبًا، ليعرف مقدار الزكاة فيه (٦)، فإذا جاء وقت الجذاذ أخرج صاحب النخيل أو العنب العشر منه زكاة.

عن أبي حميد الساعدي، قال: غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة تبوك، فلما جاء وادي القرى إذا امرأة في حديقة لها، فقال النبي ﷺ لأصحابه: «أَحْرَصُوا»، وأَخْرَصَ رسول الله ﷺ عشرة أوسق، فقال لها: «أَحْصِي ما يَخْرُجُ مِنْهَا» رواه البخاري.

(١) قال عمرو بن شعيب: «من كُلِّ عَشْرِ قَرَبٍ قَرَبَةٌ» رواه أبو داود وصححه الألباني.

(٢) تمام المئة (٣٧٤-٣٧٥) بتصرف.

(٣) الحرص: هو الحرز والتخمين.

(٤) انظر: «فقه السنة» (١/٢٦٩)، و«فتح الباري» (٣/٤٠٣).

(٥) بدا: ظهر.

(٦) إذا بلغ النَّصَاب.

رابعاً: زكاة المواشى:

تجب الزكاة فى الأنعام «المواشى» وهى: الإبل والبقر والغنم.

بشروط ثلاثة:

الأول: أن تبلغ النصاب.

الثانى: أن يحول عليها الحول.

الثالث: أن تكون سائمة، وهى التى ترعى أكثر العام فى الكلاً المباح، وليست معلوفة، وهذا رأى أبى حنيفة وأحمد. وقال الشافعى: «إن علفت قدرًا تعيش بدونه فهى سائمة، وإن كانت لا تعيش بدونه فليست سائمة».

■ زكاة الإبل:

لا يجب فى الإبل شيء حتى تبلغ خمساً^(١)، فإذا بلغت خمساً، سائمة، وحال عليها الحول، ففيها شاة^(٢)، فإذا بلغت عشرًا، ففيها شاتان، وهكذا كلما زادت شاة. فإذا بلغت خمساً وعشرين، ففيها بنت مخاض (وهى بنت سنة من الإبل). فإذا بلغت ستًا وثلاثين ففيها ابنة لبون (وهى مالها ستان)، وفى ست وأربعين حق (وهى مالها ثلاث سنين). وفى إحدى وستين جذعة (وهى التى لها أربع سنين). وفى ست وسبعين بنتا لبون. وفى إحدى وتسعين حقتان، إلى مائة وعشرين. فإذا زادت. ففي كل أربعين، ابنة لبون، وفى كل خمسين حقة^(٣).

من لزمته سن وليست عنده:

عن أنس: أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له فريضة الصدقة التى أمر الله ورسوله ﷺ: «من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فإنها تُقبلُ منه الحقة ويجعلُ معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهماً. ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تُقبلُ منه الجذعة ويُعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين. ومن بلغت عنده صدقة الحق وليست عنده إلا بنت لبون فإنها تُقبلُ منه بنت لبون ويُعطى ثمانين أو عشرين درهماً. ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة فإنها تُقبلُ منه الحقة ويُعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين. ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده، وعنده بنت مخاض فإنها تُقبلُ منه بنت مخاض ويُعطى معها عشرين درهماً أو شاتين» رواه البخارى.

(١) قال ﷺ: «ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة» رواه البخارى ومسلم.

(٢) شاة: أى جذع من الضأن، وهو ما أتى عليه أكثر السنة. أو ثنى من المعز: وهو ماله سنة.

(٣) وردت هذه المقادير فى «صحيح البخارى» وغيره.

■ زكاة البقر:

البقر: اسم جنس واحده بقرة ذكراً كان أم أنثى، وهو يشمل الجاموس. ولا تجب في البقر زكاة إذا كانت أقل من ثلاثين، فعن معاذ، قال: «بعثنى رسول الله ﷺ إلى اليمن، وأمرني أن أخذ من البقر من كل أربعين: مُسِنَّة، ومن كل ثلاثين: تَبِيعاً أو تَبِيعَةً»^(١). والمُسِنَّة: مالها سنتان. والتبيع: ماله سنة.

فإذا بلغت ثلاثين سائمة، وحال عليها الحول، ففيها تبيع، أو تبِيعَة، ولا شيء فيها غير ذلك حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغت أربعين ففيها مُسِنَّة، ولا شيء فيها حتى تبلغ ستين، ففيها تبِيعان. وفي السبعين مُسِنَّة، وتبيع. وفي الثمانين، مُسْتان. وفي التسعين، ثلاثة أتباع. وفي المائة، مُسِنَّة، وتبِيعان. وفي العشرة والمائة، مستان وتبيع. وفي العشرين والمائة، ثلاثة مُسَنَات أو أربعة أتباع. وهكذا في كل ثلاثين «تبِيعَة» وفي كل أربعين «مسِنَّة»^(٢).

■ زكاة الغنم:

وتشمل الضأن والماعز، وهما جنس واحد يضم أحدهما إلى الآخر بالإجماع كما قال ابن المنذر.

ولا زكاة في الغنم حتى تبلغ أربعين سائمة، فإذا بلغت أربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها «شاة» إلى مائة وعشرين، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها «شأتان» إلى مائتين، فإذا بلغت مائتين وواحد ففيها «ثلاث شياه» إلى ثلاثمائة، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة «شاة» ويؤخذ الجذع من الضأن وهو ما لم يبلغ سنة ولكنه يكون رابياً لا ضعيفاً عند بعضهم، ويؤخذ الشئ من الماعز وهو ما دخل في السنة الثانية.

■ ما لا يؤخذ في الزكاة:

يجب مُراعاة حق أرباب الأموال عند أخذ الزكاة من أموالهم، فلا يؤخذ من كرائمها وخيارها، إلا برضاء أصحابها، فعن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً على اليمن قال: «وإياك وكرائم أموالهم...» رواه البخاري ومسلم.

كما يجب مراعاة حق الفقير. فلا يجوز أخذ الحيوان المعيب، عيباً يُعتبر نقصاً، إلا إذا كانت كلها معيبة، فعن أنس: أن أبا بكر كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله رسول الله ﷺ: «لا يخرج في الصدقة هَرَمَةٌ»^(٣)، ولا ذات عوارٍ^(٤)، ولا تيس، إلا ما شاء المصدق» رواه البخاري.

(١) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٥٠٩).

(٣) «فقه السنة» (١/٢٧٤-٢٧٥).

(٣) الهرمة: هي التي سقطت أسناتها.

(٤) ذات عوار: أي العوراء.

■ زكاة غير الأنعام:

لا زكاة في شيء غير الأنعام، فلا زكاة في الخيل والبغال والحمير، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة» رواه البخاري. ومسلم: «ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر». وقال النووي - رحمه الله - في زكاة الخيل: «مذهبنا: أنه لا زكاة فيها مطلقاً» اهـ (١). قلت: والحديث الوارد بوجود الزكاة فيها ضعيف جداً.

■ حكم الخلطة:

إذا اختلط اثنان فأكثر من أهل الزكاة ولم يتميَّز مال أحدهما عن مال الآخر فإنهما يزكيان زكاة الواحد إذا وجبت عليهما الزكاة: عن أنس: أن أبا بكر كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله - رسوله ﷺ «ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية» (٢).

خامساً: زكاة الرِّكَّاز:

الرِّكَّاز: هو المركوز بمعنى المكتوب. ومعناه في «اللغة»: المبعوث ومنه: ركز رمحه يركُزه - بضم الكاف - إذا غوره وأثبتته وهو في «الشرع»: المال المدفون في الأرض من كنوز الجاهلية، ويعرف ذلك بكتابة أسمائهم، ونقش صورهم ونحو ذلك، فإن كان عليه علامة الإسلام فهو لُقطة، وله أحكام أخرى - ستأتى إن شاء الله تعالى - وليس بكنز، وكذلك إذا لم يعرف، هل هو من دفن الجاهلية أو الإسلام.

ويجب في «الرِّكَّاز» الخمس ٢٠٪ فور استخراجِه دون النظر إلى الحَوْل أو النَّصاب، لحديث «وفي الرِّكَّاز الخمس» رواه البخاري ومسلم.

مصارفُ الزَّكاة

اعلم - أخى الكريم - أن مصارف الزكاة ثمانية أصناف، حددها الله تعالى في قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (٣). قال العلامة السَّعْدِي - في تفسير هذه الآية الكريمة - ما مختصره (٤): «يقول

(١) «المجموع» (٣٠٣/٥).

(٢) رواه البخاري، وانظر: «الوجيز» (٢١٨).

(٣) سورة التوبة: ٦٠.

(٤) «تفسير السَّعْدِي» (٣٤١).

تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ﴾ أى: الزكوات الواجبة لهؤلاء المذكورين دون من عداهم، وهم ثمانية أصناف:

الأول والثاني: الفقراء والمساكين: وهم فى هذا الموضع صنفان متفاوتان، فالفقير أشد حاجة من المسكين، لأن الله بدأ به، ففسر الفقير بأنه الذى لا يجد شيئاً، أو يجد بعض كفايته دون نصفها.

والمساكين: الذى يجد نصفها فأكثر أو لا يجد تمام كفايته.

والثالث: العاملون على الزكاة: وهم كل من له عمل وشغل فيها، من حافظ لها، أو جاب لها من أهلها، أو راع، أو حامل لها، أو كاتب أو نحو ذلك، فيعطون لأجل عمالتهم.

والرابع: المؤلفون قلوبهم: المؤلف قلبه: هو السيد المطاع فى قومه، ممن يرجى إسلامه، أو يخشى شره، أو يرجى بعطيته قوة إيمانه، أو إسلام نظيره، أو جباتها ممن لا يعطيها، فيعطى ما يحصل به التأليف والمصلحة.

الخامس: الرقاب: وهم المكاتبون الذين قد اشتروا أنفسهم من ساداتهم، فهم يسعون فى تحصيل ما يفك رقابهم، وفك الرقبة المسلمة التى فى حبس الكفار داخل فى هذا، بل أولى.

السادس: الغارمون: وهم قسمان: أحدهما: الغارمون لإصلاح ذات البين، وهو أن يكون بين طائفتين من الناس شر وفتنة، فيتوسط الرجل لإصلاح بينهم بمال يبذله لأحدهم أو لهم كلهم، فجعل له نصيب من الزكاة، ليكون أنشط له وأقوى لعزمه، فيعطى ولو كان غنياً^(١). والثانى: من غرم لنفسه^(٢) ثم أعسر، فإنه يعطى ما يوفى به دينه.

والسابع: الغازى فى سبيل الله: وهم الغزاة المتطوعة، الذين لا ديوان لهم، فيعطون من الزكاة ما يعينهم على غزوهم، من ثمن سلاح، أو دابة، أو نفقة له ولعيله. وقال كثير من الفقهاء: إن تفرغ القادر على الكسب لطلب العلم، أعطى من الزكاة، لأن العلم داخل فى الجهاد فى سبيل الله^(٣).

(١) شريطة أن يكون مأموناً.

(٢) هو: من استدان لشد حاجته.

(٣) وقال الشيخ الألبانى: والحج من سبيل الله بنص حديث رسول الله ﷺ، فقد قال ابن عباس: أراد رسول الله ﷺ الحج، فقالت امرأة لزوجها: أحجنى مع رسول الله ﷺ، فقال: ما عندى ما أحجك عليه، قالت: أحجنى على جمك فلان. قال: ذاك حبيس فى سبيل الله، فأتى =

والثامن: ابن السبيل: وهو الغريب المنقطع به في غير بلده، فيعطى من الزكاة ما يوصله إلى بلده.

﴿فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ فرضها وقدرها، تابعة لعلمه وحكمه ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ١. هـ.

■ مَنِ تَحَرَّمَ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ (١):

تَحَرَّمَ الزَّكَاةُ عَلَى:

١- الكفرة والملاحدة: وهذا مما اتفقت عليه كلمة الفقهاء، ويُسْتَنَى من ذلك المؤلفلة قلوبهم كما تقدّم بيانه. ويجوز أن يُعطوا من صدقة التطوع، فقد قالت أسماء بنت أبي بكر للنبي ﷺ، وقد قَدِمْتُ عليها خالتها، وقيل: أمها من الرضاة (كانت مشركة)، فقالت: يا رسول الله، إن أُمِّي قَدِمَتْ عَلَى وَهْي رَاغِبَةٍ (٢) أفأصلها؟ قال: «نعم». متفق عليه.

٢- بنو هاشم: والمراد بهم آل علي، وآل عَقِيل، وآل جعفر، وآل العباس، وآل الحارث، فعن أبي هريرة قال: أخذ الحسنُ تمرَ من تمر الصدقة، فقال النبي ﷺ: «كَخْ كَخْ (لِيَطْرَحَهَا) أَمَا شَعَرْتُ أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟» متفق عليه.

٣- ٤- الآباء والأبناء: اتفق الفقهاء: على أنه لا يجوز إعطاء الزكاة إلى الآباء والأجداد، والأمهات، والجَدَّات، والأبناء، وأبناء الأبناء، والبنات وأبنائهن، لأنه يجب على المُرْكَبِي أن ينفق على آبائه وإن علوا، وأبنائه، وإن نزلوا، وإن كانوا فقراء، فهم أغنياء بغناه.

٥- الزوجة: لأن نفقتها واجبة عليه.

= رسول الله ﷺ فقال: إن امرأتى تقرأ عليك السلام ورحمة الله، وإنها سألتني الحج معك. قالت: أحجني مع رسول الله ﷺ، فقلت: ما عندي ما أحجك عليه، فقالت: أحجني على جملك فلان، فقلت: ذاك حبيس في سبيل الله، فقال: «أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَحَجَجْتَهَا عَلَيْهِ كَانَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» حسن صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٧٥٣)، وقال ابن تيمية في «الاختيارات العلمية»: «ومن لم يحج حجة الإسلام وهو فقير، أُعْطِيَ ما يحج به، وهو إحدى الروايتين عن أحمد». راجع: «تمام المنة» (٣٨١). وليس بين الصحابة والتابعين وأئمة الاجتهاد المعترف بإمامتهم أحد جوز صرف الزكاة إلى عمارة المساجد ونحوها. قال ابن هبيرة الحنبلي في كتابه «الإفصاح» (١٠٨): «واتفقوا -يريد أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم- على أنه لا يجوز أن يخرج الزكاة إلى بناء مسجد ولا تكفين ميت، وإن كان من القرب لتعين الزكاة لما عيّنت له ١. هـ. وراجع: «هل يجوز إخراج الزكاة لبناء المساجد والمستشفيات» للعلامة/ محمد زاهد الكوثري. ط. دار الحرمين بالقاهرة.

(١) (فقه السنة) بتصرف.

(٢) قيل: راغبة عن الإسلام، وقيل: راغبة في الصلة.

٦- صرف الزكاة في وجوه القرب: لا يجوز صرف الزكاة إلى القرب التي يتقرب بها إلى الله تعالى غير ما ذكر في آية: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾. فلا تدفع لبناء المساجد والقناطر، وإصلاح الطرقات، وأشباه ذلك.

■ فائدة:

يُستحب إعطاء الزكاة للزوج والأقارب، إذا كانوا من أهل الاستحقاق، فمن أبي سعيد: أن زينب امرأة ابن مسعود قالت: يا نبي الله أمرت اليوم بالصدقة، وكان عندي حلًى، فأردت أن أتصدق به، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم. فقال النبي ﷺ: «صدق ابن مسعود، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم» رواه البخاري.

• وعن سلمان بن عامر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الصدقة على المسكين صدقة، وعلى ذي الرحم ثنتان: صدقة، وصلة» (١).

وعن حكيم بن حزام رضي الله عنه أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الصدقات أيها أفضل؟ قال: «على ذي الرحم الكاشح» (٢).

زكاة الفطر

• زكاة الفطر وصدقة الفطر بمعنى واحد، وأضيفت إلى الفطر لكونها بسبب الفطر من رمضان، والكلام فيها ينحصر في الأمور الآتية:

(١) حكمها:

زكاة الفطر واجبة على كل مسلم، يملك ما يفضل عن قوت ليلة العيد ويومه، فعن ابن عمر، قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة» متفق عليه.

(٢) حكمتها:

عن ابن عباس، قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين، فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات» (٣).

(١) صحيح: رواه النسائي والترمذي وغيرهما.

(٢) حسن: رواه أحمد والطبراني. والكاشح: هو الذي يضر عداوته في كشحه، وهو خصره.

(٣) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٤٩٢).

وقال وكيع بن الجراح: «زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السهو للصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة» (١).

(٣) على من تجب؟

تجب على الحر المسلم، المالك لمقدار لما يزيد عن قوته وقوت عياله يوماً وليلة، وتجب عليه عن نفسه وعن تلزمه نفقته، كزوجته، وأبنائه، وخدمه الذين يتولى أمورهم، ويقوم بالإنفاق عليهم، إذا كانوا مسلمين. قال الإمام الشافعي: «وعلى الرجل أن يزكي عن كل أحد يلزمه مؤنته صغاراً أو كباراً» (٢).

(٤) قدرها:

الواجب في صدقة الفطر من القمح نصف صاع (٣)، أو صاع من تمر أو زبيب أو شعير أو ذرة أو أرز أو نحو ذلك مما يقتات.

والصاع: أربعة أمداد، والمُد: عبارة عن حَفْنَةٍ يَكْفِي الرجل المعتدل الكفين، ويساوي قَدْحًا وثلاثاً، وقالت الشافعية والحنابلة: قَدْحَيْن. والمُد: رطل وثلاث بالعراقي عند أكثر الفقهاء، وهو الراجح.

عن عروة بن الزبير: «أن أسماء بنت أبي بكر كانت تُخْرِج على عهد رسول الله ﷺ عن أهلها -الحر منهم والمملوك- مَدِينٍ من حِنْطَةٍ أو صاعاً من تمر، بالمد أو بالصاع الذي يقتاتون به» (٤).

وعن أبي سعيد، قال: «كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أَقِط (٥)، أو صاعاً من زبيب» رواه البخاري ومسلم.

هل تجزئ القيمة في زكاة الفطر؟

قال الإمام النووي: «لا تجزئ القيمة في الفطرة عندنا» (٦)، وبه قال مالك وأحمد وابن المنذر. وقال أبو حنيفة: يجوز. وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري،

(١) «صفة الصفوة» (١١٣/٣).

(٢) «الأم» (٥٥/٢).

(٣) انظر: «تمام المنة» (٣٨٧)، وهو اختيار ابن تيمية، وإليه مال ابن القيم.

(٤) أخرجه الطحاوي (٤٣/٢)، وقال الألباني: وسنده صحيح على شرط الشيخين «تمام المنة» (٣٨٧).

(٥) الأقط: اللبن المجفف بدسمه..

(٦) يعني: عند الشافعية.

وعمر بن عبد العزيز، والثوري، قال: وقال إسحاق وأبو ثور: لا تجزىء إلا عند الضرورة^(١) ا.هـ.

وذهب الشوكاني في «السييل الجرار» (١٦/٢)، إلى أنها لا تجزىء بالقيمة إلا إذا تعذر إخراجها طعاماً ا.هـ.

قلت: وهذا رأى وسط جمع بين رأى الجمهور ورأى أبى حنيفة، وإن كان رأى الجمهور أقوى دليلاً.

■ وقت أدائها:

تجب زكاة الفطر بطلوع الفجر الصحيح الصادق من يوم الفطر، وينتهي وقتها عند الخروج لصلاة العيد، ويجوز تعجيلها قبل العيدين أو يومين، فعن ابن عمر، قال: «أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة»^(٢). وعن نافع، قال: «كان ابن عمر يعطيها الذين يقبلونها، وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين» رواه البخاري^(٣).

ولا يجوز تأخيرها لما بعد صلاة العيد، ومن أخرها عن صلاة العيد فإنها لا تعتبر زكاة بل تعتبر صدقة من الصدقات.

واتفقت الأئمة: على أن زكاة الفطر لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب، بل تصير ديناً في ذمة من لزمته، حتى تؤدى، ولو فى آخر العمر.

■ فوائد:

(١) قال ابن المنذر: «كل من يحفظ عنه العلم من علماء الأمصار لا يوجب فطرة»^(٤) على الجنين.

(٢) قوله ﷺ: «وطعمة للمساكين» يفيد حصرها بالمساكين ومن دونهم وهم الفقراء.

(٣) لا تخرج زكاة الفطر لغير المسلمين، قال الحسن: «ليس لأهل الذمة فى شيء من الواجب حق، ولكن إن شاء الرجل تصدق عليهم من غير ذلك».

صدقة التطوع

لصدقة التطوع فضل كبير، وثواب عظيم، وإليك بيان بعض ما ورد فى فضلها:

(١) «المجموع» (١٢٣/٦-١٢٤).

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) وقال الشافعى: يجوز التقديم من أول الشهر.

(٤) يعنى زكاة فطر.

- (١) قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَنبَلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (١).
- (٢) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من تصدَّقَ بعُدلِ تَمْرَةٍ (٢) من كَسْبٍ طَيِّبٍ، ولا يقبل الله إلا الطَّيِّبَ، فإن الله يقبلُها بيمينه، ثم يُرأبِيها لصاحبها كما يُرَبِّي أحدكم فُلُوهُ» (٣) حتى تكونَ مِثْلَ الْجَبَلِ» رواه البخاري ومسلم وغيرهما.
- (٣) وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صنائعُ المعروفِ تَقِي مصارعَ السَّوءِ والآفاتِ والهلكاتِ، وأهلُ المعروفِ في الدنيا هم أهلُ المعروفِ في الآخرة» (٤).
- (٤) وعن أبي أُمَامَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «داوُوا مرضاكم بالصدقة» (٥).
- (٥) وعن يزيد بن أبي حبيب: أن أبا الخير حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ أَمْرٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ» أو قال: «حَتَّى يَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ». قال يزيد: فكان أبو الخير لا يُخْطِئُهُ يَوْمٌ لَا يَتَصَدَّقُ فِيهِ بِشَيْءٍ وَلَوْ بِكَعْكَةٍ أو بِصَلَاةٍ (٦).
- هذا، وينبغي للمتصدِّق أن يتحلَّى بالآداب الآتية:
- (١) أن تكون صدقته من كَسْبٍ طَيِّبٍ.
- (٢) أن لا يُفْسِدَ صَدَقَتَهُ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى.
- (٣) أن يطلب بصدقته من تزكو به الصَّدقة، فيعطِيها للأتقياء والصَّالحاء، قال رسول الله ﷺ: «لا تصاحب إلا مؤمناً، ولا يأكل طعامك إلا تقي» (٧).
- (٤) أن لا يُفْسِدَ صَدَقَتَهُ بِالرِّيَاءِ وَحُبِّ ثَنَاءِ النَّاسِ.

(١) سورة البقرة: ٢٦١.

(٢) العدل: بفتح المهملة: أى بقيمتها. وبالكسر: الحِمل.

(٣) القُلُوبُ: المهر أول ما يؤلَّد.

(٤) صحيح: رواه الحاكم، وانظر: «صحيح الجامع» (٣٦٨٩).

(٥) حسن: رواه أبو الشيخ في «الثواب»، وانظر: «صحيح الجامع» (٣٣٥٣).

(٦) صحيح: رواه ابن حبان في «صحيحه» واللفظ له، والحاكم وصححه، ووافقه الذمى.

(٧) حسن: رواه أحمد، وغيره، وانظر: «صحيح الجامع» (٧٢١٨).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



الصَّيَام

■ معنى الصيام لغة وشرعاً:

الصيام «الغة»: مجرد الإمساك.

و«شرعاً»: الإمساك بنية عن المفطرات من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس. ويعرفه بعضهم بأنه: إمساك مخصوص، في وقت مخصوص، من شخص مخصوص، عن أشياء مخصوصة.

■ فضل الصَّيَام عامة:

للصوم أفضال كثيرة، وثواب عظيم، نذكر منها:

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله - عز وجل -: كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ، إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَالصَّيَامُ جَنَّةٌ» (١) فإذا كان يومُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرْفُثْ (٢) وَلَا يَصْنَحِبْ، فَإِنْ سَابَهُ أَحَدٌ، أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ. إِنِّي صَائِمٌ، والذي نفس محمد بيده لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ (٣) أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا: إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ بِفِطْرِهِ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ» رواه البخاري، واللفظ له، ومسلم.

(٢) وعن سهل بن سعد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إِنْ فِي الْجَنَّةِ بَابٌ يُقَالُ لَهُ الرِّيَّانُ يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ فَإِذَا دَخَلُوا أُغْلِقَ فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ» متفق عليه.

(٣) وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْيَوْمِ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا» (٤) رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

■ فضل صيام شهر رمضان خاصة:

ورد في فضل صيام شهر رمضان أحاديث كثيرة، نذكر منها:

(١) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» رواه البخاري ومسلم وابن ماجه.

(١) جَنَّةٌ: أَى: وقاية وستر من النار.

(٢) الرَّفَثُ: يُطْلَقُ، وَيُرَادُ بِهِ الْجَمَاعُ. وَالْمُرَادُ هُنَا: الْفُحْشُ، وَرَدَى الْكَلَامُ.

(٣) الْخُلُوفُ: هُوَ تَغْيِيرُ رَائِحَةِ الْفَمِ مِنَ الصَّوْمِ.

(٤) الْخَرِيفُ: زَمَانٌ مَعْلُومٌ مِنَ السَّنَةِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْعَامُ.

(٢) وعن أبي هريرة - أيضاً - عن رسول الله ﷺ قال: «إذا كانت أول ليلة من رمضان، صُفِّدَت الشياطينُ ومردةُ الجنِّ، وغُلِّقَت أبوابُ النارِ، فلمْ يُفْتَحْ منها بابٌ، وفُتِّحَت أبوابُ الجنةِ، فلمْ يُغْلَقْ منها بابٌ، ونادى مناد: يا باغي الخيرِ أقبلْ، ويا باغي الشرِّ أقصرْ. والله عتقاء من النارِ، وذلك في كلِّ ليلةٍ» (١).

■ أقسامُ الصَّيام:

الصَّيامُ قسمان:

الأول: صيامُ الفَرَضِ: وهو على ثلاثة أقسام:

١- صومُ رمضان. ٢- صومُ الكفَّارات. ٣- صومُ النَّذر.

الثاني: صيامُ التطوُّع:

والكلام -هنا- ينحصر في صوم رمضان، وفي صوم التطوُّع أمَّا بقية الأقسام فسندكرها في مواضعها إن شاء الله تعالى.

صَوْمُ رَمَضَانَ

■ حُكْمُهُ:

صوم رمضان واجب على كلِّ مسلم، بالغ، عاقل، صحيح، مقيم (٢). ووجوبه معلومٌ من الدين بالضرورة، ومن أنكر وجوبه فقد كَفَرَ:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (٣). ومعنى «كُتِبَ»: فُرِضَ.

■ الترهيب من الفطر في رمضان:

قال الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى-: «وعند المؤمنين مُقَرَّرٌ: أن مَنْ تَرَكَ صوم رمضان بلا مَرَضٍ (٤)، أنه شرٌّ من الزاني ومُدْمِن الخمر، بل يَشْكُون في إسلامه ويظنون به الزندقة، والانحلال» ١. هـ (٥).

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٣٣٩).

(٢) ويجب على المرأة إذا كانت طاهرة من الحيض والنفاس.

(٣) سورة البقرة: ١٨٣.

(٤) أو عذر شرعى.

(٥) «فقه السنة» (١/ ٣٢٢).

■ بَمَ يَثْبُتُ الشَّهْرُ؟

«يُثَبَّتُ شَهْرٌ وَمُضَانُ بَرُوءَةِ الْهَلَالِ وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ عَدَلٍ، أَوْ إِكْمَالِ عِدَّةِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا»^(١).

فعن ابن عمر، قال: «تراءى الناسُ الهلالَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ»^(٢).

فإن لم يُرَ الهلالُ لَغَيْمٍ أَوْ نَحْوِهِ أَتَمَّوْا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، لقوله ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا» متفق عليه. وأما سُؤَالُ، فلا يَثْبُتُ دَخُولُهُ إِلَّا بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ:

فعن الحارث بن حاطب، قال: «عَهِدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَنْسِكَ لِلرُّؤْيَةِ، فَإِنْ لَمْ نَرَهُ وَشَهِدَ شَاهِدًا عَدَلَ نَسَكْنَا بِشَهَادَتِهِمَا»^(٣) قال الشيخ/ عبد الله بن الجبرين -حفظه الله-: «يُثَبَّتُ هَلَالُ رَمَضَانَ بِرُؤْيَةِ عَدَلٍ وَاحِدٍ وَلَوْ أَنَّهُ. إِمَّا هَلَالُ سُؤَالٍ فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِرُؤْيَةِ شَاهِدَيْنِ عَدَلَيْنِ وَذَلِكَ مِنْ بَابِ الْإِحْتِيَاظِ»^(٤) هـ.

■ اخْتِلَافُ الْمَطَالَعِ:

قال الشيخ/ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله-: «إِذَا ثَبِتَتْ رُؤْيَةُ هَلَالِ رَمَضَانَ فِي مَكَانٍ عَلَى وَجْهِ شَرْعِي فَإِنَّهُ يَلْزَمُ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ الصُّومَ، وَإِذَا ثَبِتَتْ رُؤْيَةُ هَلَالِ شَوَّالٍ لَزِمَ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ الْفِطْرَ. وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ. . وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِعَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٥)، وَعَمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطَرُوا»^(٦).

ومن العلماء من يقول: أَنَّهُ لَا يَجِبُ الصُّومُ إِلَّا لِمَنْ رَأَى الْهَلَالَ أَوْ كَانَ مُوَافِقًا لِمَنْ رَأَاهُ فِي مَطَالَعِ الْهَلَالِ، لِأَنَّ مَطَالِعَ الْهَلَالِ تَخْتَلِفُ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ. . فَلِذَا اخْتَلَفَتْ وَجِبَ أَنْ يَحْكُمَ لِكُلِّ بَلَدٍ بِرُؤْيَيْهِ، وَالْبِلَادُ الَّتِي تَوَافَقَتْ فِي مَطَالَعِ الْهَلَالِ فَهِيَ تَبَعًا لَهُ وَإِلَّا فَلَا.

وهذا القول هو اختيار الإمام ابن تيمية -رحمه الله- واستدل بنفس الدليل الذي

(١) نفس المرجع (١/٣٢٣).

(٢) صحيح: رواه أبو داود، وانظر: «الإرواء» (٩٠٨).

(٣) رواه أبو داود (٢٣٢١)، وصححه الألباني.

(٤) «فتاوى الصيام» لفضيلته (٢٨).

(٥) سورة البقرة: ١٨٥.

(٦) متفق عليه.

استدل به من يرى عموم وجوب حكم الهلال، لكن وجه الاستدلال عند «ابن تيمية» في هذه الآية، وهذا الحديث مختلف.. إذا أن الحكم قد علق بالشاهد والرائي، وهذا يقتضى أن من لم يشهد ومن لم ير لا يلزمه الحكم.. وعليه إذا اختلفت المطالع لا تثبت أحكام الهلال بالتعميم. وهذا لا شك وجه قوى فى الاستدلال ويؤيده النظر والقياس» ١. هـ (١).

■ حكم من رأى الهلال وحده:

من رأى هلال الصوم وحده، أو هلال الفطر وحده، فلا يصوم حتى يصوم الناس، ولا يفطر حتى يفطروا - وهذا أظهر الأقوال - لقوله ﷺ: «الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تُفطرون، والأضحى يوم تُضحون» (٢).

«لكن من كان فى مكان ليس فيه غيره، إذا رآه صام، فإنه ليس هناك غيره» (٣).

■ من يجب عليه الصوم:

اتفق العلماء على أن الصوم يجب على المسلم، البالغ، العاقل، الصحيح، المقيم، ويجب أن تكون المرأة خالية من الحيض والنفاس. فلا صيام على كافر، ولا مجنون، ولا صبي، ولا مريض، ولا مسافر، ولا حائض، ولا نفساء، ولا شيخ كبير، ولا حامل، ولا مرضع، ولكل من هؤلاء تفصيل إليك بيانه:

صيام الكافر: لا يجب الصوم على كافر، لأن الصوم عبادة، والعبادة لا تصح من كافر فى حالة كفره.

صيام المجنون: لا يجب الصوم عليه لقوله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفْقَهُ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ» (٤).

صيام الصبي: لا يجب عليه الصوم حتى يبلغ للحديث المتقدم، لكن ينبغي تدريبه عليه ليعتاده.

صيام المريض والمسافر: يُباح الفطر للمريض الذى يرجى شفاؤه، والمسافر، ويجب عليهما القضاء لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (٥). والصوم أفضل لمن قوى عليه، وإلا فالفطر أفضل.

(١) «فتاوى الصيام» (١٤-١٥) بتصرف جمع وترتيب/ محمد المسند.

(٢) إسناده جيد: أخرجه الترمذى، وانظر: «الصحيحة» (٢٢٤).

(٣) قاله الإمام ابن تيمية. انظر: «الفتاوى» (١١٧/٢٥).

(٤) صحيح: رواه الترمذى وأبو داود وغيرهما.

(٥) سورة البقرة: ١٨٤. تنبيه: للمسافر أن يفطر قبل خروجه من الموضع الذى أراد السفر منه.

صيام الحائض والنفساء: لا يصح صومهما، وعليهما القضاء، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كنا نحيض على عهد رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة» رواه مسلم وغيره.

● ما يجب على الشيخ الكبير والمرأة العجوز والمريض الذي لا يرجى شفاؤه: من عجز عن الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أفطر وأطعم عن كل يوم مسكيناً أنصف صاع من قوت البلد. قال تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ (١). قال ابن عباس: «نزلت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان الصيام فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً» (٢). ومن لم يجد ما يطعمه عن نفسه، فليس عليه شيء (٣).

■ صيام الحبلَى والمُرضع:

المرأة الحبلَى والمرأة المرضع إذا خافتا على أنفسهما أو على أولادهما عن طريق التجربة أو بإخبار من طبيب موثوق به، فإن لهما الإفطار، وعليهما الفدية ولا قضاء عليهما. قال ابن عباس: «إذا خافت الحامل على نفسها، والمرضع على ولدها في رمضان قال: يُفطران، ويطعمان مكان كل يوم مسكيناً، ولا يقضيان صوماً» (٤).

وعنه رضي الله عنه أنه كان يأمر وليدة له حبلَى أن تفطر في شهر رمضان، وقال: «أنت بمنزلة الكبير لا يطبق الصيام، فأفطري وأطعمي عن كل يوم نصف صاع من حنطة» (٥). وقال ﷺ: «إن الله عز وجل وضع عن المسافر شطر الصلاة، وعن المسافر والحامل والمُرضع الصوم» (٦).

■ أركان الصوم:

للصوم ركنان أساسيان، هما:

(١) النية: لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» متفق عليه.

وقد اختار الشافعي -وهو الرَّاجح- وجوب تبين النية كل ليلة في الصوم الواجب، وذلك لما روته حفصة -زوجة النبي ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «من لم يُجمع الصيام قبل الفجر، فلا صيام له» (٧).

(١) سورة البقرة: ١٨٤.

(٢) رواه البخاري.

(٣) «فتاوى الصيام». جمع وترتيب/ محمد المسند، نقلًا عن «اللجنة الدائمة للإفتاء».

(٤) صحيح: أخرجه الطبري، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٩/٤).

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٧٥٦٧)، والدارقطني (٢٠٦/٢) بنحوه، وقال: إسناده صحيح.

(٦) حسن: أخرجه أحمد، وعبد بن حميد، وحسنه الشيخ/ مصطفى العدوي.

(٧) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٥٨٣).

ويكفى تحديث نفسه بأنه يصوم غداً، ويكفى -أيضاً- تناوله لطعام السحور بهذه النية.

أما صيام التطوع، فمباح له أن ينويه بعد ما أصبح.

(٢) الإمساك عن كل مفطر: من الفجر إلى غروب الشمس، لقوله تعالى: ﴿فَالْآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (١).

■ الصَّوْمُ الْمُنْهَى عَنْهُ:

ورد النهي عن تسعة أنواع من الصَّيَّام. إليك بيانها:

(١) يوم الشك: وهو اليوم الذي يسبق شهر رمضان، ويشك الناس لسبب أو لآخر: هل هو من رمضان أو من شعبان، عن صلة بن زفر، قال: كنا عند عمار بن ياسر [في اليوم الذي يشك فيه] فأتى بشاة مصلية (٢)، فقال: كلوا، فتحنى بعض القرم، فقال: إني صائم. فقال عمار: «من صام اليوم الذي شك فيه فقد عصى أبا القاسم» (٣).

(٢) صوم يومي العيد: يحرم عند الأئمة الأربعة صوم يومي العيد، لأن ذلك من الإعراض عن ضيافة الله تعالى. عن أبي عبيد مولى ابن أزهر، قال: «شهدت العيد مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: هذان يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما: يوم فطرکم من صيامکم، واليوم الآخر تأكلون فيه من نسكکم» رواه البخاري ومسلم.

(٣) صوم أيام التشريق: وأيام التشريق: هي الأيام الثلاثة التي تلي يوم عيد الأضحى: عن أبي مرة -مولى أم هانئ- أنه دخل مع عبد الله بن عمرو على أبيه عمرو بن العاص، فقرب إليهما طعاماً، فقال: كل. فقال: إني صائم. فقال عمرو: كل، فهذه الأيام التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بإفطارها، وينهانا عن صيامها. قال مالك: يعني أيام التشريق (٤).

ولم يرخص في صيام أيام التشريق إلا لمن لم يجد الهدى في الحج، فعن ابن عمر وعائشة، قالوا: «لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى» رواه البخاري.

(١) سورة البقرة: ١٨٧.

(٢) مصلية: مشوية.

(٣) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٥٥٣).

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢/١٣).

(٤) صوم يوم الجمعة منفرداً، لقول أبي هريرة رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده» رواه البخاري ومسلم.

(٥) صوم يوم السبت منفرداً، فعن عبد الله بن بسر، عن أخته: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تصوموا يوم السبت، إلا فيما افترض عليكم، فإن لم يجد أحدكم، إلا لحاء عنب أو عود شجرة فليمضغه» (١).

قال الترمذي: «ومعنى الكراهية في هذا: أن يختص الرجل يوم السبت بصيام، لأن اليهود يعظمون يوم السبت» ١. هـ.

(٦) الصوم في النصف الثاني من شعبان، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بقي نصف من شعبان فلا تصوموا» (٢).

«إلا إذا كان صوماً معتاداً كصوم الإثنين والخميس، أو نذراً، أو قضاء لأيام من رمضان، أو كفارة» (٣).

(٧) صوم الدهر: ورد النهي عن صوم الدهر، وإن أفطر الأيام المنهي عنها. قال الإمام ابن القيم: «لم يكن من هديه ﷺ سرد الصوم وصيام الدهر، بل قد قال: «من صام الدهر لا صام ولا أفطر» (٤). وليس مراده بهذا من صام الأيام المحرمة...» (٥). والإفضل صوم داود عليه السلام، وهو أن يصوم يوماً ويفطر يوماً.

(٨) وصال الصوم: ورد النهي عن صوم الوصال، والوصال هو: صوم يومين أو أكثر دون إفطار أو سحور بينهما قصداً، ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن الوصال، فقال رجل من المسلمين: إنك يا رسول الله تواصل. فقال رسول الله ﷺ: «وأياكم مثلي، أتى أبيت بطعمني ربي ويسقيني». وأذن فيه إلى السحر، ففي «صحيح البخاري»، عن أبي سعيد، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لا تواصلوا فأياكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر».

(٩) صوم المرأة بغير إذن زوجها: لا يجوز للمرأة صيام التطوع في حضور زوجها إلا بإذنه، فعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا تصوم المرأة -وزوجها شاهد- يوماً، من غير شهر رمضان، إلا بإذنه» (٦).

(١) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٥٩٤). ولحاء العنب: قشره.

(٢) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٥٩٠).

(٣) هذا قول الشافعية، انظر: «فقه العبادات في الإسلام» للشيخ/ حسن أيوب (١٧٥).

(٤) صحيح: أخرجه النسائي، وابن ماجه، وانظر: «صحيح الجامع» (٦٣٢٣).

(٥) إزداد المعاد (٧٧/٢).

(٦) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٤٣٧).

صَوْمُ التَّطَوُّعِ

التطوُّع: هو التقرب إلى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات، ولقد رغب رسول الله ﷺ في صيام الأيام الآتية:

(١) صوم يوم عرفة: وهو يوم التاسع من ذى الحجة، وذلك لغير الحاج، فعن أبي قتادة: أن النبي ﷺ قال: «صيام يوم عرفة إنى أحسب على الله أن يكفر السنة التى بعده، والسنة التى قبله» (١).

أمّا الحاج فيسن له فطره، فعن ابن عباس رضيهما: «أن النبي ﷺ أفطر بعرفة، وأرسلت إليه أم الفضل بلبن فشرب» (٢).

(٢) صوم يوم عاشوراء وتاسوعاء: وعاشوراء: هو اليوم العاشر من المحرم، وتاسوعاء: هو التاسع منه، عن أبي قتادة: أن النبي ﷺ قال: «صيام يوم عاشوراء، إنى أحسب على الله أن يكفر السنة التى قبله» (٣).

وعن أبى غطفان بن طريف المرى، قال: سمعت ابن عباس يقول: حين صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء وأمر بصيامه، قالوا: يا رسول الله إنّه يوم تعظمه اليهود والنصارى، فقال رسول الله ﷺ: «فإذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع» قال: فلم يأت العام المقبل، حتى توفي رسول الله ﷺ رواه مسلم وأبو داود.

(٣) صوم يوم الإثنين والخميس، فعن أبى هريرة: أن النبي ﷺ كان يصوم الإثنين والخميس، ف قيل يا رسول الله إنك تصوم الإثنين والخميس! فقال: «إن يوم الإثنين والخميس يغفر الله فيهما لكل مسلم، إلا مهتجرين» (٤)، يقول: دعهما حتى يصطلحا» (٥).

(٤) صوم ثلاثة أيام من كل شهر، فعن أبى ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام ثلاثة أيام من كل شهر، فذلك صوم الدهر».

فأنزل الله - عز وجل - تصديق ذلك فى كتابه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (٦) فالיום بعشرة أيام (٧).

(١) رواه مسلم والترمذى وغيرهما.

(٢) رواه البخارى ومسلم والترمذى وغيرهم.

(٣) رواه مسلم والترمذى وغيرهما.

(٤) المهتجران: المتباعدان بسبب الخصام.

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٤٢٦).

(٦) سورة الأنعام: ١٦٠.

(٧) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٣٩٦).

وعن المنهال، عن رسول الله ﷺ: أنه كان يأمر بصيام البيض: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة، ويقول: «هو كصوم الدهر، أو كهيئة صوم الدهر» (١).

(٥) صوم أكثر المحرم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: أي الصيام أفضل بعد شهر رمضان؟ قال: «شهر الله الذي تدعونه المحرم» (٢).

(٦) صيام يوم وفطر يوم، فعن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «أحب الصيام إلى الله صيام داود، فإنه كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود، كان ينام نصف الليل ويصلي ثلثه وينام سدسه» رواه البخاري ومسلم وابن ماجه وغيرهم.

(٧) صيام ستة أيام من شوال، فعن أبي أيوب، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال، كان كصوم الدهر» رواه مسلم وابن ماجه وغيرهما.

(٨) صيام أكثر شعبان، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما رأيت رسول الله ﷺ يستكمل صيام شهر قط إلا شهر رمضان، وما رأيته في شهر أكثر صياماً منه في شعبان» متفق عليه.

(٩) صيام عشر من ذى الحجة، فعن حفصة، قالت: «أربع لم يكن يدعهن رسول الله ﷺ: صيام عاشوراء، والعشر، وثلاثة أيام من كل شهر، وركعتا الفجر» رواه أحمد والنسائي.

■ جَوَازُ فِطْرِ الصَّائِمِ الْمُتَطَوِّعِ:

• فعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من دعى إلى طعام، وهو صائم، فليجب، فإن شاء طعم، وإن شاء ترك» (٣).

هذا، والصائم المتطوع إذا أفطر فلا قضاء عليه، إلا أن يحب أن يقضيه، فعن أم هانئ قالت: كنت قاعدة عند النبي ﷺ فأتى بشراب، فشرب منه، ثم ناولني فشربت منه فقلت: إني أذنبت فاستغفر لي، قال: «وما ذاك؟». قالت: كنت صائمة فأفطرت، فقال: «أمن قضاء كنت تقضينه؟».

قالت: لا. قال: «فلا يضرْك» (٤).

(١) صحيح لغيره: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٣٩٥).

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٤٢٧).

(٣) رواه مسلم وابن ماجه.

(٤) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٥٨٤).

آداب الصَّيام

هناك أمورٌ يُستحبُّ للصائم مراعاتها، وإليك بيانها:

(١) السحور، فعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «تَسَحَّرُوا، فَإِنْ فِي السَّحُورِ بَرَكَةٌ» (١).

ويتحقق السحور ولو بِجُرْعَةٍ مَاءٍ. قال ﷺ: «تَسَحَّرُوا وَلَوْ بِجُرْعَةِ مَاءٍ» (٢).
وَيُفْضَلُ التَّمَرُ، فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ قال: «نَعَمْ سَحُورُ الْمُؤْمِنِ التَّمَرُ» (٣).

وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهُ؛ فعن أنس، عن زيد بن ثابت، قال: تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ. قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: «قَدَرُ قِرَاءَةِ خَمْسِينَ آيَةً» (٤).

وعن ابن عمر قال: «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَذِّنَانِ بِلَالٌ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ بِلَالٌ يُوذِّنُ بَلِيلَ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُوذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ هَذَا وَيَرْقَى هَذَا» (٥).

(٢) تَعَجِيلُ الْفِطْرِ، فعن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ» (٦).

«وَيَسْتَطِيعُ الْمُسْلِمُ أَنْ يَفْطُرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَ الْغُرُوبِ عَلَى شَيْءٍ خَفِيفٍ (تَمَرَاتٍ أَوْ جُرْعَةً مَاءٍ)، ثُمَّ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ يَأْكُلُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَشَاءُ» (٧).

عن أنس، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى رُطَبَاتٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطَبَاتٍ فَتُمِيرَاتٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تُمِيرَاتٍ، حَسًا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ» (٨).

(٣) الدِّعَاءُ عِنْدَ الْفِطْرِ، فعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ، قَالَ: «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ، وَثَبَتَ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» (٩).

(١) رواه البخارى ومسلم.

(٢) صحيح: رواه أبو يعلى وأحمد، وابن حبان، وانظر: «صحيح الجامع» (٢٩٤٥).

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٢٠٥٥).

(٤) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه.

(٥) رواه البخارى ومسلم.

(٦) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (٥٦٣).

(٧) «فقه العبادات فى الإسلام» (١٨٠).

(٨) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (٥٦٠).

(٩) حسن: رواه أبو داود وغيره.

(٤) كف الجوارح وصيانتها عما يتنافى مع الصيام، فعن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: «من لم يدع قول الزور، والعمل به، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه» (١).

وعن أبي هريرة -أيضاً- قال: قال رسول الله ﷺ: «رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع، ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر» (٢).

(٥) الجود، ومدارسة القرآن، ففي «الصحيحين» عن ابن عباس، قال: «كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان جبريل ﷺ يلقاه كل ليلة في رمضان حتى ينسلخ، يعرض عليه النبي ﷺ القرآن، فإذا لقيه جبريل ﷺ كان أجود بالخير من الريح المرسلة» (٣).

ومن الجود: إفطار الصائمين ولو علي تمرة، فعن زيد بن خالد، قال: قال رسول الله ﷺ: «من فطر صائماً كان له مثل أجره، غير أنه لا ينقص من أجر الصائم شيئاً» (٤).

(٦) زيادة التعبُّد في العشر الأواخر، ففي «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ كان إذا دخل العشر الأواخر أحيى الليل، وأيقظ أهله، وشد المنزر» (٥).

ما يباح للصائم

يباح للصائم عدة أمور، منها:

(١) المضمضة والاستنشاق من غير مبالغة، فعن لقيط بن صبرة، قال: قلت: يا رسول الله أخبرني عن الوضوء، قال: «أستغ الوضوء، وخلل بين الأصابع، وبالع في الاستنشاق، إلا أن تكون صائماً» (٦). قال الترمذي -رحمه الله-: «وقد كره أهل العلم: السعوط للصائم، ورأوا أن ذلك يفطره، وفي الحديث ما يقوى قولهم» اهـ. والسعوط: دواء يوضع في الأنف. «فإذا بالغ الصائم في المضمضة والاستنشاق اعتُبر عاصياً ولا يفطر بذلك حتى ولو وصل الماء إلى حلقه» (٧) إذا لم يكن متعمداً» (٨).

(١) رواه البخاري وغيره.

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٣٨٠).

(٣) المراد: كالريح في إسراعها وعمومها.

(٤) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٦٤٧).

(٥) وشد المنزر: كناية عن شدة اجتهاده في العبادة.

(٦) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٦٣١).

(٧) أو إلى جوفه.

(٨) «فتاوى الصيام» للشيخ: الجبرين (٤٩).

(٢) التبرّد بالماء: يباح للصائم أن يدفع عن نفسه العطش أو الحر، بصبّ الماء على رأسه وبدنه، فعن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: «لقد رأيتُ رسول الله ﷺ بالعرج (١) يصب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر» (٢).

(٣) استعمال الدهان: لا بأس بدهن الجسم مع الصيام عند الحاجة، فإن الدهن إنما يبيل ظاهر البشرة ولا ينفذ إلى داخل الجسم، ثم لو قدّر دخوله المسام لم يعد مفطراً (٣).

(٤) استعمال السواك: يُستحب استعمال السواك في كل الأوقات للصائم وغير الصائم، ويجوز للصائم بعد الزوال كما يجوز قبله، ولا يتعارض استعماله مع قول النبي ﷺ: «خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» لأن السواك لا يذهب الخلوف، لأن خلوف فم الصائم ليس في الأسنان، إنما هو في المعدة، فخلو المعدة من الطعام يجعل روائح كريهة تخرج منها، هذا مع التحفظ من ابتلاع عصارته أثناء الصوم.

أما استعمال فرشاة الأسنان والمعجون، فالأظهر كراهة ذلك - أثناء الصوم - خشية تحلل المعجون وابتلاعه مع الريق.

وكذلك يكره استعمال العلك «اللبان» لنفس السبب.

(٥) ابتلاع ما لا يمكن الاحتراز منه: كبلع الريق، وغبار الطريق، وغريلة الدقيق، كل ذلك لا يفطر، أما إذا تعمّد ابتلاع غبار الطريق، ودقيق الطحين ونحوهما مما يدخل الفم اضطراراً، فإن ذلك يفطره.

«والنخامة إذا ابتلعها» اختياراً فيها رأيان وكذلك يقال في البلغم الذي يخرج من الصدر: رأى بفساد الصوم، ورأى بأنه لا يفسد (٤).

(٦) استعمال الروائح العطرية: قال الشيخ العثيمين - رحمه الله -: «لا بأس أن يستعملها في نهار رمضان وأن يستنشقها إلا لبخور لا يستنشقه لأن له جرماً يصل إلى المعدة وهو الدخان» (٥).

(٧) الاكتحال، فعن عائشة رضيها قالت: «اكتحل رسول الله ﷺ وهو صائم» (٦).

(١) العرج: قرية على أيام من المدينة.

(٢) رواه أبو داود وأحمد وغيرهما، وصححه الألباني.

(٣) من كلام الشيخ / الجبرين.

(٤) من «الدين الخالص» للشيخ / محمود خطاب السبكي.

(٥) «فتاوى الصيام» جمع / محمد المسند (٤٣).

(٦) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٣٦٩).

(٨) الحِجَامَةُ: وهى: أخذ الدم من الرأس، فعن ابن عباس: أن النَّبِيَّ ﷺ احتجم وهو مُحَرِّمٌ، وَاحتَجَمَ وهو صائمٌ^(١).

وفى معناها التبرع بالدم، فهو جائز إذا دعت الحاجة إليه فى نهار رمضان، لكن إذا خُشِيَ منه الضَّعْفُ فإنه يُكره، فقد سئل أنس رضي الله عنه: أكتتم تكرهون الحِجَامَةَ للصائم؟ قال: «لا، إلا من أجل الضَّعْف»^(٢).

(٩) تذوق الطعام وَمَضْغُهُ ما لم يصل إلى الجَوْفِ، فعن ابن عباس، قال: «لا بأس أن يذوق الخل أو الشئ ما لم يدخل حلقه وهو صائم»^(٣).

(١٠) الْحُقْنَةُ: قال الشيخ/ محمد بخيت -مفتى الديار المصرية سابقاً- بعد نقل طويل لكلام الفقهاء: «ومن هذا يعلم أن الحُقْنَةَ تحت الجلد لا تفسد الصَّوْمَ باتفاق المذاهب الأربعة سواء كانت للتداوى أو للتغذية أو للتحذير وفى أى موضع من ظاهر البدن، لأن مثل هذه الحقنة لا يصل منها شيء إلى الجوف من المنافذ المعتادة أصلاً، وعلى فرض الوصول فإنما تصل من المسام فقط، وما تصل إليه ليس جَوْفًا، ولا فى حِجْمِ الجوف، وليست تلك المسام منفذاً مفتوحاً، لا عُرْفًا ولا عادة، ومثل الحقنة تحت الجلد الحقنة فى العروق التى ليست من الشرايين، والحقنة التى تكون فى الشرايين، وكلاهما أيضاً لا يصل منه شيء إلى الجوف...»^(٤) اهـ.

(١١) استعمال قطرة العين: الصحيح أن القطرة فى العين لا تفطر مطلقاً، لأن العين ليست منفذاً إلى الخلق، وقال بعض العلماء: لو وصل طعمها إلى الخلق فإنها تفطر. والصحيح ما تقدّم، لكن لو قضى احتياطاً وخروجاً من الخلاف فلا بأس.

(١٢) استعمال بخاخة الربو: قال الشيخ عبد الله بن الجبرين: «البخاخ الذى يستعمله المصابون بمرض الربو لا يفطر، لأنه ليس له جِرم، ثم هو يدخل مع مخرج النَّفْسِ لا مخرج الطعام والشراب».

(١٣) تناول الجيوب التى تؤخّر الحيض؛ فقد نصّ بعض الفقهاء المتأخرين على جواز تناول ما يرفع الحيض -طوال شهر رمضان- حتى تستمتع المرأة المسلمة بصيام الشهر كله، وقيامه كله -ما لم يكن فى تناول هذه الجيوب ضرر- فقد ذكر الشيخ مرعى فى «دليل الطالب» من كتب الحنابلة: أن للأئمة شرب دواء مباح لحصول الحيض،

(١) رواه البخارى (١٩٣٨)، (١٩٣٩).

(٢) رواه البخارى (١٩٤٠).

(٣) حسن لغيره: رواه ابن أبى شيبة (٤٧/٣).

(٤) «فقه العبادات فى الإسلام» (١٨٣)، نقلاً عن «مجلة الإرشاد» العدد الثانى من السنة الأولى

ص ٤٢ وما بعدها سنة ١٣٥١ هـ.

ولقطعه، قال شارحه صاحب «منار السبيل»: لأن الأصل الحِلّ، حتى يرد التحريم، ولم يرد.

هذا، ولا يليق بالفتاة العذراء أن تتناول هذا النوع من الحبوب (١).

(١٤) إتيان الزوجة ليلة الصيام، لقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (٢).

(١٥) أن يُصبح جنباً، لما ثبت عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم».

وهذه الصورة متصورة بأن يجنب إنسان بالليل، ثم يتأخر في الغسل حتى يصبح، وهذا لا يؤثر على الصوم بحال، ولكن عليه تعجيل الغسل ليدرك صلاة الصبح.

(١٦) القبلة لمن ملك نفسه، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان النبي ﷺ يقبل ويؤشّر» (٣) وهو صائم، وكان أملككم لإربه» (٤)(٥).

قال المازري: «ينبغي أن يعتبر حال المُقبل، فإن أثارت منه القبلة الإنزال حرمت عليه لأن الإنزال يُمنع منه الصائم فكذلك ما أدى إليه، وإن كان عنها المذنب فمن رأى القضاء منه قال: يحرم في حقه، ومن رأى أن لا قضاء قال: يكره، وإن لم تؤد القبلة إلى شيء فلا معنى للمنع منها إلا على القول بسد الذريعة» (٦) هـ.

قلت: ويحذر من إبتلاع ريقها حتى لا يفسد صومه.

(١٧) والحائض والنفساء إذا انقطع الدم من الليل، جاز لهما تأخير الغسل إلى الصبح، وأصبحتا صائمتين، ثم عليهما أن تتطهرا لإدراك صلاة الصبح قبل طلوع الشمس.

ما يبطل الصيام

اعلم - وفقني الله تعالى وإياك - أن مفسدات الصوم نوعان:

(١) ما يفسد الصوم ويوجب القضاء فقط.

(٢) ما يفسد الصوم ويوجب القضاء والكفارة.

(١) «فقه الصيام» د. يوسف القرضاوى (٤٠، ٤١).

(٢) سورة البقرة: ١٨٧.

(٣) المباشرة: لمس أى جزء من جسمه أى جزء من جسمها، ولا تعنى هنا الجماع.

(٤) المراد: أقدر منكم على ضبط نفسه.

(٥) متفق عليه.

(٦) «فتح الباري» (٤/ ١٨٠، ١٨١). ط. دار الريان للتراث.

أما ما يفسد الصوم ويوجب القضاء فقط:

١، ٢- الأكل والشرب عمداً: فإن أكل أو شرب ناسياً -سواء كان في فرضٍ أو نفل- فلا قضاء عليه ولا كفارة، وعليه أن يتم صومه، ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه».

فإن تعمد الأكل أو الشرب بعد أن أكل أو شرب ناسياً، فإن صومه يفسد باتفاق وعليه القضاء.

هذا، ومن أكل أو شرب مخطئاً، أو مكرهاً، فلا قضاء عليه ولا كفارة.

٣، ٤- الحيض والنفاس: يفسد الصوم بالحيض والنفاس، ولو في اللحظة الأخيرة من النهار بالإجماع، ويجب القضاء على المرأة في الصوم لا في الصلاة كما تقدم.

٥- القيء عمداً: من تعمد القيء -وهو صائم- فسد صومه، وعليه القضاء، أما من غلبه القيء فصومه صحيح، ولا قضاء عليه ولا كفارة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من ذرعه القيء^(١)، فلا قضاء عليه، ومن استقاء فعليه القضاء»^(٢).

٦- تعمد إنزال المنى: من تعمد إنزال المنى بسبب تقبيل، أو ملاعبة، أو ملامسة واحتكاك -دون جماع- أو استمنى بالكف أو بالتفخذ -أثناء صومه- فسد صومه، وعليه قضاء هذا اليوم. وقال الشوكاني، وابن حزم، والصنعاني، والألباني: لا يفطر بذلك، ولا قضاء عليه ولا كفارة!^(٣).

أما من احتلم في نومه -في نهار صومه- فصومه صحيح لأنه غير مختار.

٧- نية الفطر: من نوى الصيام وجب عليه دوام النية، فإن قطعها في وقت من أوقات الصيام بأن نوى الإفطار وعزم عليه فإن الصوم يفسد عند الأئمة الثلاثة وهو ظاهر مذهب أحمد... ونية الإفطار غير التردد بين الإفطار والصيام، فالتردد لا يفطر، أما العزم فهو الذي يقطع الصوم ويفسده وعليه القضاء بسبب ذلك^(٤).

وأما ما يفسد الصوم ويوجب القضاء والكفارة فهو: «الجماع» فقط. وكفارة

الفطر العمد هي: عتق رقبة مؤمنة، فإن لم يجد: صام شهرين متتابعين -ليس فيهما

(١) من ذرعه القيء، أي: سبّقه وغلبه في الخروج.

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٣٦٨).

(٣) انظر: «المحلى» (٣٣٥/٤)، و«تمام المنة» (٤١٨-٤٢٠). و«سبل السلام» (٢٢٦/٢). ط

الحديث.

(٤) «فقه العبادات في الإسلام» (١٩١).

رمضان ولا أيام العيدين والتشريق-^(١) فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً -ولو لم يكونوا بالغن- كل مسكين نصف صاع من برٍّ أو صاعاً من تمر أو شعير أو زبيب:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله هلكتُ، قال: «ما لك؟».

قال: وقعتُ على امرأتى وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: «هل تجد رقبة تعتقها؟». قال: لا، قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟». قال: لا، قال: «فهل تجد إطعام ستين مسكيناً؟» قال: لا. قال: فسكت النبي ﷺ، فبينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بعرق فيها تمر^(٢)، فقال: «أين السائل؟». قال: أنا، قال: «خذ هذا فتصدق به» فقال الرجل: على أفقر مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لابتيها^(٣) أهل بيت أفقر من أهل بيتي، فضحك النبي ﷺ حتى بدت^(٤) أنيابه، ثم قال: «أطعمه أهلك»^(٥).

■ تنبيه مهم:

إذا تعمّد الرجل والمرأة الجماع مُختارَيْن في نهار رمضان بطل صومهما ووجب عليهما القضاء -يعنى قضاء يوم مكان هذا اليوم-، وكان على الرجل كفارة، فإذا كفرَ أجزأ عنه وعن امرأته وهو الأصح من قولى الشافعى وبه قال الأوزاعى، وذهب الجمهور إلى وجوبها على المرأة أيضاً^(٦).

■ قَضَاءُ رَمَضان:

من أفطر في رمضان وجب عليه القضاء فوراً ولا يجوز له تأخيرهُ من غير عذر، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان يكونُ على الصَّوم من رمضان فما أُسْتطِيعُ أن أَقْضِيَهُ إِلَّا في شعبان». قال يحيى: الشُّغل من النَّبىِّ أو بالنَّبىِّ ﷺ^(٧).

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- فى «الفتح» (٢٢٥/٤): «قوله» الشُّغل من النَّبىِّ أو بالنَّبىِّ ﷺ» هو خبر محذوف تقديره: المانع لها الشُّغل، أو هو مبتدأ محذوف الخبر تقديره: الشُّغل هو المانع لها» ١. هـ.

(١) لشرط التابع فيهما، أما إن قطع صومه بسبب مرضٍ أو سفرٍ فله أن يتم بقية أيامه ويبنى على ما مضى من صومه، وكذلك المرأة إن قطعت صومها بسبب الحيض.

(٢) العرق: إناء كبير مثل القفّة.

(٣) «ما بين لابتيها»: هما الحرتان، والمدينة بين حرتين، والحرة: الأرض الملبسة حجارة سوداء.

(٤) بدت: ظهرت.

(٥) رواه البخارى (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١).

(٦) «سبل السلام» (٢/٢٣٥). ط. دار الحديث.

(٧) رواه البخارى (١٩٥٠).

قال الزَّيْنُ بن المنير -رحمه الله-: «وظاهر صنيع عائشة يقتضى إيثار المبادرة إلى القضاء، لولا ما منعها من الشَّغل، فيُشعر بأن مَنْ كان بغير عُذر، لا ينبغي له التأخير». هذا، وعليه أن يقضيها متتابعة أو متفرقة، والتابع واجب لمن قوى عليه.

■ حُكْم من مات وعليه صوم:

إذا مات المريض أو المسافر، وهما على حالهما من المرض والسفر، لم يلزمهما القضاء، لعدم إدراكهما عدة من أيام آخر.

وإن صحَّ المريض، وأقام المسافر، ثم ماتا، لزمهما القضاء بقدر الصَّحة والإقامة لإدراكهما العدة بهذا المقدار.

ومعنى اللزوم هنا أنه أصبح فى ذمته، وتبرأ ذمته بأحد أمرين:

(١) إمّا بصيام وليّه عنه، لقوله ﷺ: «من مات وعليه صيام، صام عنه وليّه»^(١). وصيام الولي عن الميت من باب البرّ به لا الوجوب عليه ويجوز لأبناء الميت أن يقتسموا صيام الأيام التى على ميتهم فيما بينهم، ويجوز أن يصوموا كلّهم فى يوم واحد ولا فرق فى ذلك بين النذر والفرض فكلاهما يُقضى عن الميت.

(٢) وإما بالإطعام عنه، أى بإخراج طعام مسكين^(٢) من تركته وجوباً، عن كل يوم فاته لأنه دينٌ لله تعلّق بتركته^(٣).

وذهب الإمام أحمد إلى أن الصَّيام عن الميت خاصٌّ بالنَّذر، أمّا الفرض فإنه لا يُصام عنه ولكن يُطعم عن كلّ يوم مسكيناً من تركته.

■ فوائد:

● الغيبة والنسيمة تخلّ بالصَّيام، وإن كانت غير مُبطلّة له إبطالاً كلياً، ولكنها تنقص ثوابه، وهى محرّمة فى رمضان وغير رمضان.

● قال الإمام ابن حزم -رحمه الله تعالى-: «لا يتقصّ الصوم حجامّة ولا احتلام، ولا استمناء، ولا مباشرة الرجل امرأته فيما دون الفرج، تعمّد الإماء أم لم يُمن، أمذى أم لم يُمذ»^(٤).

إذا جامع الرجل زوجته وقت طلوع الفجر، ثم تبين لهما أن الفجر قد طلع،

(١) متفق عليه. والمراد بالولي: القريب، سواء كان عَصْبَةً، أو وارثاً، أو غيرها.

(٢) لكل مسكين مدّاً من طعام.

(٣) «فقه الصيام» د. القرصاوى (٦٤-٦٥) بتصرف، و«فتاوى الصيام» (١٢٥).

(٤) «المحلّى» (٣٣٥/٤).

فأصح الأقوال أنه لا قضاء عليهما ولا كفارة، فإن الله رفع المؤاخذه عن الناس والمخطيء (١).

■ صيام مبتدع في الدين:

اعتاد بعض الناس صيام أيام ابتدعوها من عند أنفسهم، منها:

- (١) أفراد يوم ١٢ ربيع الأول بالصوم، بدعوى أنه يوم ميلاد النبي ﷺ!
 - (٢) أفراد يوم ٢٧ رجب بالصوم، بحجة أنه كان صبيحة ليلة الإسراء والمعراج!!
 - (٣) أفراد يوم النصف من شعبان بالصوم.
- ولم يثبت أن النبي ﷺ خص هذه الأيام بصيام.

الاعتكاف

■ معنى الاعتكاف:

الاعتكاف في «اللغة»: اللَّبَثُ والحبس على الشيء سواء كان ذلك الشيء خيراً أم شراً. و«شرعاً»: المكث في مسجد الجماعة بنية التعبد لله تعالى.

■ مشروعيته:

الاعتكاف مشروع بالكتاب والسنة. قال تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ (٢).

وعن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى قبضه الله» (٣).

■ الحكمة من مشروعيته:

الحكمة من مشروعية الاعتكاف: اجتماع القلوب على الله تعالى بالخلوة، وكثرة الذكر، والتفكير، وتلاوة القرآن. قال بعض العارفين: «الاعتكاف: قطع العلاقات عن الخلائق للاتصال بخدمة الخالق».

■ حكمه:

الاعتكاف ينقسم إلى مسنون، وإلى واجب، فالمسنون ما تطوع به المسلم تقريباً إلى

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٥/٢٦٤).

(٢) سورة البقرة: ١٨٧.

(٣) متفق عليه.

الله، وطلباً لثوابه. والواجب: ما أوجبه المرء على نفسه بالنذر أو الحلف: قال ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه»^(١).

■ زمانه:

أقل مدة الاعتكاف لحظة عند الأحناف والشافعية والحنابلة، وقال مالك: أقله يوم وليلة، وأكثره شهر. أمّا الواجب بالنذر أو الحلف فإنه يجب عليه ما نذره.

■ أركانه:

الاعتكاف ركنان:

الأول: المكث في المسجد ولو لحظة.

والثاني: النية.

■ شروطه:

يشترط لصحة الاعتكاف سبعة شروط:

الأول والثاني: الإسلام والتميز.

الثالث: النية.

الرابع: الطهارة من الحدث الأكبر.

الخامس: الكف عن شهوة الفرج لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٢).

السادس: أن يكون اعتكاف الرجل في مسجد تقام فيه الجماعة قال عليّ رضي الله عنه: «لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة»^(٣). ولم يثبت أن النبي ﷺ اعتكف في غير المسجد.

أمّا المرأة: فلها أن تعتكف في المسجد وإن لم تقم فيه الجماعة^(٤)، وليس لها أن تعتكف في بيتها عند مالك والشافعي وأحمد.

وإذا اعتكفت في المسجد استحجب لها أن تستتر بشيء، لأن أزواج النبي ﷺ لما أُرِدن الاعتكاف أُمرن بأخبيتهن^(٥) فضربن في المسجد^(٦). ولا يجوز لها الاعتكاف إلا بإذن زوجها.

(١) رواه البخاري.

(٢) سورة البقرة: ١٨٧.

(٣) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة.

(٤) شريطة أمن الفتنة.

(٥) الأخبية: الحيام.

(٦) متفق عليه.

السابع: الصَّوْمُ مُطْلَقًا. قالت عائشة رضي الله عنها: «السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ: أَلَّا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً، وَلَا يَمَسَّ امْرَأَةً، وَلَا يَبَاشِرَهَا، وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لَمَّا لَا بَدَّ مِنْهُ، وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ» (١).

وقال الكرماني: «لا يشترط الصوم لصحة الاعتكاف». وهو قول وجهه، فعن عمر رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ فِي «الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» لَيْلَةً. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ» (٢).

■ مَا يَبَاحُ لِلْمُعْتَكِفِ:

يَبَاحُ لِلْمُعْتَكِفِ: التَّنَظُّفُ، وَالْغُسْلُ، وَتَسْرِيحُ شَعْرِهِ، وَالْوُضُوءُ فِي الْمَسْجِدِ، وَعَقْدُ النِّكَاحِ، وَعَقْدُ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ بِلَا إِحْضَارِ السَّلْعِ، وَالْأَكْلُ وَالشَّرْبُ، وَالْكَلَامُ لِلْحَاجَةِ، وَتَوَدِيعُ زَائِرِهِ، وَزِيَارَةُ امْرَأَتِهِ لَهُ، وَدُخُولُ بَيْتِهِ لِمُضَرَّةٍ كَالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَغَسْلِ الْجَنَابَةِ، وَلَهُ أَنْ يَتَّخِذَ خِيْمَةً صَغِيرَةً فِي مُؤَخَّرَةِ الْمَسْجِدِ يَعْتَكِفُ فِيهَا.

■ تَنْبِيْهُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِذَا جَامَعَ الْمُعْتَكِفُ - يَعْنِي زَوْجَتَهُ - بَطُلَ اعْتِكَافُهُ، وَاسْتَأْنَفَ» (٣).

هَذَا، وَيَنْبَغِي عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ يَقْطَعَ حَبَالَهُ بِأَشْغَالِ الْحَيَاةِ، تَخَلُّبًا لِمُنَاجَاةِ مَوْلَاهُ. قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ: «عَكْسُ مَا يَفْعَلُهُ الْجُهَّالُ مِنْ اتِّخَاذِ الْمُعْتَكِفِ مَوْضِعَ عَشْرَةٍ وَمَسْجِدَةٍ الزَّائِرِينَ وَأَخَذَهُمْ بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَهُمْ، فَهَذَا لَوْ، وَالْأَعْتِكَافُ النَّبِيُّ لَوْ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ».

ليلة القدر

اعْلَمْ - أَخِي الْمُسْلِمَ - أَنَّ «لَيْلَةَ الْقَدْرِ» أَفْضَلُ لَيَالِي السَّنَةِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ (٤).

وَقَالَ ﷺ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٥).

■ أَيُّ اللَّيَالِي هِيَ؟

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - فِي «الْفَتْحِ» - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ سِتَّةَ وَأَرْبَعِينَ قَوْلًا فِي تَعْيِينِهَا -:

(١) حسن: رواه أبو داود (٢٤٧٣).

(٢) متفق عليه.

(٣) صحيح: رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، وصححه الألباني في «قيام رمضان» (٤١).

(٤) سورة القدر: ٣.

(٥) متفق عليه.

«وأرجحها أنها في الوتر من العشر الأواخر - من رمضان - وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين» اهـ.

عن زر بن حبیش، قال: قلت لأبي بن كعب: أتى علمت أبا المنذر: أنها ليلة سبع وعشرين؟ قال: بلى أخبرنا رسول الله ﷺ: «أنها ليلة صبيحتها تطلع الشمس ليس لها شعاع». فعددنا وحفظنا، والله لقد علم ابن مسعود: أنها في رمضان، وأنها ليلة سبع وعشرين، ولكن كره أن يخبركم فتكلموا»^(١).

■ الدعاء فيها:

عن عائشة، قالت: قلت: يا رسول الله، أرايت إن علمت، أى ليلة ليلة القدر، ما أقول فيها؟ قال: «قولى: اللهم إنك عفوٌ تحب العفو فاعف عني»^(٢).

(١) صحيح: رواه الترمذی، وأبو داود، ومسلم بنحوه.

(٢) صحيح: رواه أحمد والترمذی وغيرهما، وانظر «صحيح الجامع» (٤٢٩٩).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كتاب الجنائز

الجنائز

الجنائز: جمع جنازة. من الجنز وهو الستر. اسم للتعش عليه الميت.

والكلام هنا ينحصر في سبعة أمور:

الأول: المرض:

المرض نعمة من نعم الله تعالى على عباده الصالحين، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهَ بِهِ خَيْرًا يُصَبِّ مِنْهُ» (١).

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا ابْتَلَى اللهَ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ بِلَاءٍ فِي جَسَدِهِ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَكْتُبُ لَهُ صَالِحَ عَمَلِهِ، فَإِنْ شَفَاهُ غَسَلَهُ وَطَهَّرَهُ، وَإِنْ قَبَضَهُ غَفَرُ لَهُ وَرَحِمَهُ» (٢).

وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ غير مرة ولا مرتين يقول: «إِذَا كَانَ الْعَبْدُ يَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا فَشَغَلَهُ عَنْهُ مَرَضٌ أَوْ سَفَرٌ كُتِبَ لَهُ كَصَالِحِ مَا كَانَ يَعْمَلُ وَهُوَ صَحِيحٌ مُقِيمٌ» (٣).

هذا، ويندب للمريض أن يصبر، ويحمد الله تعالى.

فضل عيادة المريض:

عيادة المريض سنة مؤكدة، وقال البخاري: إنها واجبة، وقد ورد في فضلها عدة أحاديث، منها:

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَادَ مَرِيضًا نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: طِبْتُ وَطَابَ مَمْشَاكَ، وَتَبَوَّاتُ مِنَ الْجَنَّةِ مَنَزَلًا» (٤).

آداب العيادة: ينذب فيها أمور:

(١) يستحب لعائد المريض أن يدعو له بالشفاء، ويأمره بالصبر، فعن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ عَادَ مَرِيضًا لَمْ يَخْضُرْ أَجْلُهُ فَقَالَ عَنْدهُ سَبْعَ مَرَارٍ: أَسْأَلُ اللهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَشْفِيكَ، إِلَّا عَافَاهُ اللهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ» (٥).

(١) متفق عليه.

(٢) حسن: رواه أحمد في «المستند»، رانظر: «صحيح الجامع» (٢٥٨).

(٣) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (٢٦٥٠).

(٤) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١١٩٢).

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٦٦٣).

(٢) ويستحب أن يقول الزائر للمريض: لا بأس، طهور إن شاء الله تعالى، فعن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ دخل على رجل يعبده فقال: «لا بأس، طهور إن شاء الله»، فقال: كلا بل هي حمى تفور على شيخ كبير حتى تزيه القبور، فقال النبي ﷺ: «فنعم إذا» (١).

(٣) ويستحب تخفيف الزيارة، إلا إذا رغب المريض في التطويل.

(٤) ويستحب للزائر أن يطيب نفس المريض بإطماعه في الحياة، وقرب الشفاء (٢).

■ **عيادة المرأة:** لا بأس بعيادة الرجل المرأة المريضة إذا لم تؤدّ إلى خلوة بأجنبية، فعن أمّ العلاء، قالت: عادني رسول الله ﷺ وأنا مريضة، فقال: «أبشري يا أمّ العلاء، فإن مرض المسلم يذهب الله به خطاياه كما تذهب النار خبث الذهب والفضة» (٣). وللمرأة الأجنبية عيادة الرجل مع التستر وأمن الفتنة، فقد عادت أمّ الدرداء رجلاً من أهل المسجد من الأنصار (٤).

■ **عيادة الذمي:** تجوز عيادته إذا رُجى منها مصلحة له، فعن أنس: أن غلاماً من اليهود، كان مرض، فأتاه النبي ﷺ يعبده، فقعده عند رأسه، فقال له: «أسلم» فنظر إلى أبيه، وهو عند رأسه فقال له أبوه: أطع أبا القاسم، فأسلم، فقام النبي ﷺ وهو يقول: «الحمد لله الذي أنقذه بي من النار» (٥).

■ **ما يجب على المريض (٦):**

(١) على المريض أن يرضى بقضاء الله، ويصبر على قدره، ويحسن الظن بربه، قال ﷺ: «لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى» (٧).

(٢) وينبغي عليه أن يكون بين الخوف والرجاء، لحديث أنس: «أن النبي ﷺ دخل على شاب وهو بالموت، فقال: «كيف تجدك؟» قال: والله يا رسول الله إني لأرجو الله، وإني أخاف ذنوبي، فقال رسول الله ﷺ: «لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن، إلا أعطاه الله ما يرجو، وأمنه مما يخاف» (٨).

(١) رواه البخاري.

(٢) «الدين الخالص» بتصرف.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٦٥١).

(٤) أخرجه البخاري معلقاً.

(٥) رواه البخاري وأبو داود.

(٦) «أحكام الجنائز» للألباني بتصرف.

(٧) رواه مسلم وغيره.

(٨) حسن: رواه الترمذي وغيره.

(٣) ولا يجوز له أن يتمنى الموت، فعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدعون أحدكم بالموت لضراً نزل به، ولكن ليقل: اللهم أحييني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي» (١).

(٤) وإذا كان عليه حقوق فليؤدها إلى أصحابها، إن تيسر له ذلك، وإلا أوصى بذلك، قال ﷺ: «من مات وعليه دين، فليس ثم دينار ولا درهم، ولكنها الحسنات والسيئات» (٢).

(٥) ولا بد من الاستعجال بمثل هذه الوصية لقوله ﷺ: «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه، يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» (٣).
(٦) ويجب أن يوصى لأقربائه الذين لا يرثون منه.

(٧) وله أن يوصى بالثلث من ماله، ولا يجوز الزيادة عليه، بل الأفضل أن ينقص منه، فعن سعد بن أبي وقاص، قال: مرضت عام الفتح حتى أشفيت على الموت، فعادني رسول الله ﷺ، فقلت: أي رسول الله إن لي مالاً كثيراً وليس يرثني إلا ابنة لي، أفأصدق بثلاثي مالي؟ قال: «لا» قلت: فالشطر؟ قال: «لا» قلت: فالثلث؟ قال: «الثلث، والثلث كثير، أن تذر ورثتك أغنياء، خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس» (٤).

(٨) ويشهد على ذلك رجلين عدلين مسلمين، فإن لم يوجدوا فرجلين من غير المسلمين على أن يستوثق منهما عند الشك بشهادتهما (٥).

(٩) وأما الوصية للوالدين والأقربين الذين يرثون من الموصي، فلا تجوز، لأنها منسوخة بآية الميراث، وقد قال ﷺ: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث» (٦).

(١٠) ويحرم الإضرار في الوصية، كأن يوصى بحرمان بعض الورثة من حقهم من الإرث، أو يفضل بعضهم على بعض فيه.

(١١) والوصية الجائرة باطلة مردودة لا يجوز تنفيذها.

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود.

(٢) حسن: أخرجه الحاكم، وابن ماجه، وأحمد.

(٣) متفق عليه.

(٤) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه وأبو داود.

(٥) كما ذكر الله تعالى في سورة المائدة، الآية رقم (١٠٦).

(٦) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٢١٠).

(١٢) ولمّا كان الغالب على كثير من الناس فى هذا الزمان الابتداع فى دينهم، ولا سيما فيما يتعلّق بالجناز، كان من الواجب أن يوصى المسلم بأن يُجهّز، ويُدفن على السنّة.

■ شكاية المريض:

قال الحافظ ابن حجر فى «الفتح»: «وقد اتفقوا على كراهة شكوى العبد ربّه بذكر الألم للناس على سبيل التضجرّ. وأمّا إخبار المريض صديقه أو طبيبه عن حاله فلا بأس به اتفاقاً». ا.هـ.

وفى «صحيح البخارى» عن القاسم بن محمد، قال: «قالت عائشة رضي الله عنها: وأرأساه...». الحديث.

■ التداوى:

حثّ الإسلام على التداوى، ورغب فيه، فعن أسامة بن شريك، قال: كنتُ عند النّبىّ صلى الله عليه وآله، وجاءت الأعرابُ، فقالوا: يا رسول الله، أنتداوى؟ فقال: «نعم يا عباد الله تدابوا، فإن الله - عزّ وجلّ - لم يضع داءً إلّا وضع له شفاءً غير داءٍ واحد» قالوا: ما هو؟ قال: «الهرم»^(١). والهرم: الكبر.

والأمر فى الحديث للإباحة.

■ ما يجوز التداوى به، وما لا يجوز:

يجوز التداوى بالطّاهر الحلال، ولا يجوز بالنّجس والحرام، فعن أمّ سلمة: أن النّبىّ صلى الله عليه وآله قال: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» رواه البخارى.

■ الطبيب الكافر:

يباح للمسلم الذهاب إلى طبيب كافر، بشروط، منها:

- (١) أن يكون خبيراً بالطّب.
- (٢) أن يكون غير مُتهم فيما يصفه.
- (٣) أن يكون غير مظنون به الرّية.
- (٤) أن لا يوجد الطبيب المسلم الذى يقوم مقامه.

■ حكم ذهاب المرأة إلى الطبيب:

قال الشيخ/ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله-: «إذا كان الاختصاص واحداً

(١) صحيح: رواه أحمد، وأبو داود، وغيرهما، وانظر: «صحيح الجامع» (٧٩٣٤).

والخندق متساويًا بين الرجل والمرأة، فإن المرأة لا تذهب إلى الرجل لأنه لا داعى لذلك ولا حاجة، أمّا إذا كان الرجل أحذق من المرأة أو كان اختصاصه أعمق فلا حرج عليها أن تذهب إليه^(١)، وإن كان هناك امرأة، لأن هذه حاجة والحاجة تبيح مثل هذا^(٢) .
ا. هـ.

■ العلاج بالرقى:

الرقية: هي العوذة التى يُرقى بها صاحب الآفة كالحُمى والصُّداع وغير ذلك من الآفات^(٣).

والرقى نوعان:

(١) رُقَى مشروعة، فعن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أتى المريض فدعا له قال: «أذهب البأس، رب الناس، واشف أنت الشافى، لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يُغادر سقمًا»^(٤).

وعن أنس، قال: «رخص لنا رسول الله ﷺ فى الرقية من العين، والحمة، والنملة»^(٥).
الحمة: سم العقرب. والنملة: قروح تخرج فى الجنب. هذا، مع الاعتقاد أن الرقية الشرعية لا تؤثر بذاتها، بل بذات الله تعالى.

(٢) رُقَى ممنوعة، فعن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرقى، والتمايم، والتوكة شرك»^(٦). والتوكة: نوع من السحر يجلب المرأة إلى زوجها. قال الإمام النووى: -رحمه الله-: «إن المنهى عنه هو الرقية بكلام الكفار، والرقى المجهولة والتى بغير العربية وما لا يُعرف معناه فهى المذمومة لاحتمال أن معناها كفر أو قريب منه أو مكروه، وأمّا الرقى بآيات القرآن والأذكار المعروفة فلا نهى عنها بل هى سنة»^(٧).
ا. هـ.

■ حكم تعليق التمايم:

التمايم: جمع تيمة، وهى خرزات كان العرب تعلقها على أولادها يتقون بها العين فى زعمهم فأبطلها الإسلام.

(١) بالشروط الشرعية.

(٢) «فتاوى علماء البلد الحرام» (٥٤٤).

(٣) «لسان العرب» لابن منظور.

(٤) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه.

(٥) رواه مسلم.

(٦) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٨٦١).

(٧) «صحيح مسلم بشرح النووى» (١٦٩/١٤).

قال ﷺ: «من علق فقد أشرك» (١).

وقال ﷺ: «من علق تيممة فلا أتم الله له، ومن علق ودعة فلا ودع الله له» (٢).

هذا، وقد اتفقت كلمة العلماء على تحريم تعليق التماثيل التي فيها شرك، أما التماثيل التي من القرآن، وأسماء الله وصفاته ففي تعليقها خلاف، والراجح أنه لا يجوز تعليقها، سداً للذريعة، وحسناً لمادة الشرك، وعملاً بعموم الأحاديث الناهية.

الثاني: ما يُطلب عند الاختضار وبعد خروج الروح:

(١) تلقين المحتضر الشهادة: فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (٣).

وقال ﷺ: «من كان آخر كلامه: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عند الموت دخل الجنة يوماً من الدهر، وإن أصابه قبل ذلك ما أصابه» (٤).

وليس التلقين ذكر الشهادة بحضرة الميت وتسميعها إياه، بل هو أمره بأن يقولها، فعن أنس: «أن رسول الله ﷺ عاد رجلاً من الأنصار، فقال: «يا خال! قل: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (٥).

■ تنبيه: لم يصح في قراءة سورة «يس» عند الاحتضار حديث.

(٢) توجيهه إلى القبلة، فعن أبي قتادة: أن النبي ﷺ لما قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور، فقالوا: توفي وأوصى بثلاث ماله لك. وأن يوجه للقبلة لما احتضر. فقال النبي ﷺ:

«أصاب الفطرة، وقد رددتُ ثلث ماله علي ولده»، ثم ذهب فصلّى عليه وقال: «اللهم اغفر له وارحمه وأدخله جنتك وقد فعلت» (٦).

ولهذا قال الأحناف ومالك والجمهور: يسنّ إضجاع المحتضر على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه. وهو الصحيح عند الشافعي.

وعن الشافعي: أنه يوضع المحتضر على قفاه، وقدماه إلى القبلة، ويرفع رأسه قليلاً ليصير وجهه إلى القبلة وعليه عمل الناس. والأولى القول الأول.

(١) صحيح: رواه أحمد، وانظر: «صحيح الجامع» (٦٣٩٤).

(٢) صحيح: رواه أحمد، وأبو يعلى بإسناد جيد.

(٣) رواه مسلم.

(٤) حسن: رواه ابن حبان.

(٥) أخرجه أحمد بإسناد صحيح على شرط مسلم. انظر: «أحكام الجنائز» للألباني (١١).

(٦) حسن لغيره: أخرجه الحاكم والبيهقي.

(٣) فإذا مات، فعلى الحاضرين عدة أشياء:

(أ، ب) تغميض عينيه، والدعاء له، فعن شداد بن أوس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر، فإن البصر يتبع الروح، وقولوا خيراً، فإن الملائكة تؤمن على ما قال أهل البيت» (١).

(ج) تغطيته بثوب يستره، فعن عائشة: «أن النبي ﷺ حين توفى سجد بثوب حبرة» (٢).

أما من مات مُحَرِّماً، فإنه لا يُغَطَّى رأسه ووجهه كما سيأتي في «غسل الميت» - إن شاء الله تعالى -.

(د) تعجيل تجهيزه وإخراجه، فعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أسرعوا بالجنازة، فإن تكن صالحةً فخيرٌ تُقدِّمونها إليه، وإن تكن غير ذلك فسرَّ تضعونه عن رقابكم» (٣).

وحكمة طلب الإسراع بتجهيز الميت: خوف تغييره، وإذا تغير استقدرته النفوس ونفرت منه الطباع فيحط ذلك من كرامته (٤).

(هـ) قضاء دينه: لأن نفس المؤمن محبوسة حتى يُقضى عنه دينه، فينبغي على الورثة المبادرة بقضاء دين ميتهم من ماله، ولو أتى عليه كله، فإن لم يكن له مال فعلى الدولة، فإن لم تفعل، وتطوَّع بذلك بعضهم جاز، فعن سلمة بن الأكوع روى عن النبي ﷺ: «أتى النبي ﷺ بجنازة، فقالوا: يا رسول الله صلَّ عليها، قال: «هل ترك عليه ديناً؟» قالوا: نعم، قال: «هل ترك من شيء؟» قالوا: لا، قال: «صلُّوا على صاحبكم»، قال رجل من الأنصار يقال له أبو قتادة: صلَّ عليه وعلى دينه، فصلَّى عليه (٥).

الثالث: ما يباح فعله بعد خروج الروح: يباح للحاضرين:

(أ، ب) تقبيل الميت والبكاء عليه، فعن عائشة: «أن النبي ﷺ دخل على عثمان بن مظعون وهو ميت، فكشف عن وجهه، ثم أكبَّ عليه فقبله، وبكى حتى رأيتُ الدموع تسيل على وجنتيه» (٦).

(١) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١١٩٩).

(٢) رواه مسلم وأحمد وغيرهما. وحبره: ثوب فيه أعلام.

(٣) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه.

(٤) «الدين الخالص» (٢٦٥/٧).

(٥) رواه البخاري والنسائي واللفظ له.

(٦) صحيح: رواه أبو داود (٣١٤٧)، والترمذي وصححه وغيرهما.

ويجوز البكاء بصوت وبغير صوت، فعن عائشة: أن سعد بن معاذ لما مات حضره رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر. فوالذى نفس محمد بيده إنى لأعرف بكاء عمر من بكاء أبى بكر وأنا فى حجرتى، وكانوا كما قال الله: ﴿رَحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (١)، أخرجه أحمد.

الرابع: ما يجب على أقارب الميت حين يأتيهم نبأ وفاته. يجب عليهم:

(١) الصبر الجميل؛ والصبر الجميل: هو الذى لا جزع فيه ولا شكوى، عن أنس، قال: أتى نبي الله ﷺ، على امرأة تبكى على صبي لها، فقال لها: «اتقى الله واصبرى» قالت: وما تبالى أنت بمصيبتى؟ فقيل لها: هذا النبي ﷺ، فأنته فلم تجد على بابه بوايين، فقالت: يا رسول الله لم أعرفك. فقال: «إنما الصبر عند الصدمة الأولى» (٢).

(٢) الاسترجاع، وهو أن يقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون»، فعن أبى موسى: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات ولد لعبد قال الله - عز وجل - لملائكته: قبضتم ولد عبدى؟ فيقولون: نعم، فيقول: قبضتم ثمرة فؤاده؟ فيقولون: نعم، فيقول: ماذا قال عبدى؟ فيقولون: حمدك واسترجع، فيقول: ابنوا عبدى بيتاً فى الجنة، وسموه بيت الحمد» (٣).

الخامس: ما يحرم على أقارب الميت فعله:

(١) النباح والنذب: والنباح: من النوح وهو رفع الصوت بالبكاء. قال ابن العربى: «النوح ما كانت الجاهلية تفعل، كان النساء يقفن متقابلات يصحن، ويحثن التراب على رؤوسهن ويضربن وجوههن».

والنذب: تعديد المحاسن والتغالى فيها. وهما محرمان: فعن المغيرة بن شعبة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ نَبَحَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ بِمَا نَبَحَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٥).

قال الجمهور: الحديث محمول على من أوصى بالنوح عليه، أولم يوص بتركه مع علمه بأن الناس يفعلونه عادة. قال عبد الله بن المبارك: «إذا كان ينهاتهم فى حياته

(١) سورة الفتح: ٢٩.

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٢٦٧٩)، وهو فى «الصحيحين».

(٣) وهو أعلم.

(٤) حسن: رواه الترمذى، وابن حبان فى «صحيحه».

(٥) رواه البخارى ومسلم.

ف فعلوا شيئاً من ذلك بعد وفاته، لم يكن عليه شيء. وقيل: هو تعذيب وتالم، وليس عقاباً على ذنب، ورأى الجمهور أرجح^(١).

وعن أبي موسى: أن رسول الله ﷺ قال: «ما من ميت يموت فيقومُ بأكبيهم فيقول: واجبلأه واسيأه أو نحو ذلك إلا وكُلَّ به ملكان يلَهزانَه»^(٢) أهكذا كنت؟^(٣).

(٢) لطم الخدود، وشق الجيوب، والدعاء بدعوى الجاهلية؛ فعن أبي أمامة: أن رسول الله ﷺ لعنَ الخامسةَ وجهها، والشاقةَ جيها، والداعيةَ بالويل والبثور^(٤). ويدخل فيما سبق: نشر الشعر، وحلقه.

السادس: نعى الميت:

النَّعى فى «اللغة»: الإخبار بموت الشخص.

و«شرعاً» له ثلاث حالات:

الأولى: إعلان الأهل والأصحاب وأهل الصلح بموته من غير نوح ولا منكر آخر لتجهيزه والصلاة عليه وتشيعه ودفنه والدعاء له وغير ذلك. وهو مشروع لحديث أبى هريرة أن النبى ﷺ نعى للناس النجاشى فى اليوم الذى مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصفا أصحابه وكبر عليه أربعاً^(٥).

الحالة الثانية: الإعلام بدعوى الجمع الكثير للمفاخرة وهو مكروه، ومنه ما يقع من كثير من أهل الزمان إذا مات عظيم أعلنوا عن موته فى الصحف وغيرها مباهاة ومفاخرة وعليه يحمل قول حذيفة بن اليمان: إذا مت فلا تؤذنوا بى أحداً فإنى أخاف أن يكون نعيًا، وإنى سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النعى^(٦).

الحالة الثالثة: الإعلام بموته بنوح وغيره مما يشبه نعى الجاهلية^(٧). عن أبى مالك الأشعرى، قال: قال رسول الله ﷺ: «النياحة من أمر الجاهلية، وإن النائحة إذا ماتت ولم تنب قطع الله لها ثياباً من قِطران، ودِرْعاً^(٨) من لَهَبِ النار»^(٩).

(١) «أحكام الجنائز» للألبانى (٢٩).

(٢) اللَهز: هو الدفع بجميع اليد فى الصدر.

(٣) حسن: «صحيح سنن الترمذى» (٨٠١).

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٢٩٩).

(٥) أخرجه السبعة.

(٦) حسن: «صحيح سنن الترمذى» (٧٨٦).

(٧) من «الدين الخالص» ج٧. بتصرف.

(٨) الدرع: القميص.

(٩) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٢٩٥).

السابع: الإحداد على الميت:

الإحداد «لغة»: المنع.

و«شرعاً»: ترك ما يتزین به من حُلٍّ أو كُحْلٍ أو حریر ولو أسود أو دهن ولو غير مطَّيب أو اختضاب بحناء أو لبس مصبوغ بما له رائحة طيبة كالمرغفر والمعصر الجدید الذى يتزین به.

هذا، والإحداد واجب على المسلمة المكلفة التى ماتت زوجها أربعة أشهر وعشرًا تأسفًا على زوال نعمة النكاح لأنه سبب لعفتها وكفاية مؤنتها. ويجوز للمرأة الإحداد على قريب غير زوج ثلاثة أيام فقط ما لم يمنعها زوجها:

فعن زينب بنت أبى سلمة، قالت: دخلتُ على زينب بنت جحش رضي الله عنها حين توفى أخوها، فدعتُ بطيب فمسّت منه، ثم قالت: أمّا والله مالى بالطيب من حاجة غير أننى سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول على المنبر: «لا يحلّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرًا» (١).

والحكمة فى إحداد المرأة على الزوج أربعة أشهر وعشرًا أن الولد يتكامل خلقه وتنفع فيه الروح بعد مضى ١٢٠ عشرين ومائة يوم وهى زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهلّة فجبر الكسر إلى العقد وزيد العشر احتياطًا (٢).

الثامن: تجهيز الميت:

تجهيز الميت يكون بالغسل والتكفين والصلاة عليه وحمله ودفنه:

أ - غسل الميت:

● حكمه: هو فرض كفاية فى حق المسلم غير الشهيد، فعن ابن عباس قال: بينما رجل واقف مع النبى ﷺ بعرفة فوقصت ناقتة (٣) فمات، فقال النبى ﷺ: «اغسلوه بماء وسدر» (٤) وكفّنوه فى ثوبيه ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه (٥) فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا (٦).

● من يتولّى غسل الميت: يستحب أن يتولاه أقرب الناس إليه إن كان عالمًا بأحكام

(١) متفق عليه.

(٢) «فتح البارى» ج ٩، و«الدين الخالص» (٢٨٩/٧).

(٣) وقصته ناقتة: رمّت به فدقت عنقه.

(٤) السدر: نبات أخضر طيب الرائحة.

(٥) ولا تخمروا رأسه: ولا تغطّوها.

(٦) رواه البخارى ومسلم وغيرهما.

الغسل وإلا اختير رجل أمين ذو ورع ودين ورفق بالميت، إن رأى خيراً أفشاه، وإن رأى عيباً أخفاه.

قال الشيخ الألباني -رحمه الله-: ولن تولّى غسل الميت أجر عظيم بشرطين:
الأول: أن يستر عليه، ولا يحدث بما يرى من المكروه، لقوله ﷺ: «من غسل مُسَلِّماً فكُتِّمَ عليه غفر له الله أربعين مرةً»^(١)، ومن حفر له فَأَجَنَّهُ^(٢) أجرى عليه كأجر مَسْكَنٍ أسكنه إياه إلى يوم القيامة، ومن كَفَنَهُ كساه الله يوم القيامة من سندس وإستبرق الجنة»^(٣).

الثاني: أن يتغى بذلك وجه الله، لا يريد به جزاءً ولا شكوراً ولا شيئاً من أمور الدنيا.
● غسل أحد الزوجين الآخر: يجوز لكل من الزوجين أن يغسل الآخر، فعن عائشة، قالت: «لو كنت استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل النبي ﷺ غير نِسَائِهِ»^(٤).

وعن أسماء بنت عميس: أن فاطمة رضي الله عنها أوصت أن يغسلها على نبيها ﷺ فغسلها هو وأسماء بنت عميس^(٥).

كيفية غسل الميت: يُطلب له أمور^(٦):

(١) أن يوضع الميت على مرتفع من خشب به ميل نحو رجليه لينحدر الماء بما يخرج منه.

(٢) وتُستر عورته لزوماً في غير الصغير بشد الإزار على العورة لحُرْمَةِ النَّظَرِ إليها كعورة الحي.

(٣) وتُنزع ثيابه للتمكّن من التّظيف.

(٤) ويُستحب أن يغسل الميت في مكانٍ مستور، ويكره أن يحضره إلا من يعين في غسله.

(٥) يبدأ الغاسل فيَحْنِي الميتَ حَنِيّاً رَفِيقاً لا يبلغ به قريباً من الجلوس. ثم يمرّ يده على بطنه يعصره عصراً رَفِيقاً ليُخرج ما معه من نجاسة ويصب عليه الماء حين يمرّ يده

(١) وفي رواية: «أربعين كبيرة» رواه الطبراني. قال الحافظ: إسناده قوى.

(٢) أجَنَّهُ: دفنه وواراه.

(٣) أخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم. ووافقه الذهبي والألباني.

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٢٠٥).

(٥) رواه البيهقي والدارقطني.

(٦) من «الدين الخالص» بتصرف وإضافة.

صباً كثيراً ليخفى ما يخرج منه ويذهب به الماء، ويُلفّ الغاسلُ على يده خرقه خشنة يمسحه بها لثلا يمسّ عورته ويزيل ما على بدنه من نجاسة.

(٦) ثم يوضأ الميت ندباً كوضوء الصلاة بلا مضمضة ولا استنشاق لتعذر إخراج الماء من فمه وأنفه بل يغسل كفيه، ثم يأخذ خرقه خشنة مبلولة فيمسح بها أسنانه وأنفه حتى ينظفها برفق. ثم يغسل وجهه ويتمم وضوءه بادئاً بالميا من لحدّيث أمّ عطية أن النبي ﷺ قال لهنّ في غسل ابنته: «أبدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها»^(١).

(٧) ثم يغسله وترّاً، ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر، فعن أمّ عطية، قالت: دخل علينا رسولُ الله ﷺ ونحن نُغسلُ ابنته أمّ كلثوم، فقال: «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك - إن رأيتم ذلك - بماء وسدر، واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور، فإذا فرغتم فاذنني». فلما فرغنا آذناه، فألقى إلينا حقوة^(٢)، وقال: «أشعرنها»^(٣) إياه. قالت: «وضفّرنا رأسها ثلاثة قرون، ثم ألقيناها خلفها مقدّم رأسها وقرنيها»^(٤).

يغسل رأسه ولحيته، ويضع على يساره، ليبدأ باليمين فيغسل حتى ينقى ويصل الماء إلى يساره، ثم يضع على يمينه ويغسل حتى ينقى ويصل الماء إلى اليمين. المهم التأكد من تعميم البدن بالماء. والواجب مرة واحدة تعمّ البدن. وقال أهل الظاهر: يجب ثلاث غسلات، وهو الراجح لحديث أمّ عطية السابق^(٥).

■ فائدة:

إذا خرج من الميت شيء بعد غسله أزيل تنظيفاً لمحلّه ولا يُعاد الوضوء والغسل. وقال بعضهم: يُعاد تغسيله إلى خمس فإن زاد فإلى سبع قلت: وهذا هو الراجح.

(٨) ويستحب تصفير شعر المرأة الميتة ثلاثة قرون وطّرحه خلفها لحديث أمّ عطية السابق. أما بالنسبة للرجل، فيحرم حلق لحيته. أما قلم ظفر الميت وأخذ شعر شاربه وإبطه وعانته، فهو مكروه عند الأحناف ومالك والثوري والجمهور وهو المختار عند الشافعي. وقال أحمد وإسحاق والحسن: يُستحب.

(٩) ثم ينشف الميت بثوب نظيف لثلا تبتل أكفانه ويجعل الطيب على رأسه ولحيته وأعضاء السجود.

(١) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه.

(٢) حقوة: إزاره.

(٣) أشعرنها: أى: أجعلنه شعاراً وهو الثوب الذى يلى الجسد.

(٤) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه وأبو داود.

(٥) وقال بعض العلماء: وتكون بالماء القراح للتطهير.

■ تنبيه: لا يجوز تطيب المُحَرَّم لقوله ﷺ: «لا تَحْطُوه».

(١٠) ويستحب لمن غسل الميت أن يغتسل - إن استطاع لقوله ﷺ: «من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حملة فليتوضأ» (١).

■ الحالات التي يتيمم فيها الميت:

(١) إذا مات رجل بين نسوة أجنبيات، ولم توجد امرأة من محارمه، أو ماتت امرأة بين رجال أجنبيات ولم يوجد محرم لدى الجمهور.

(٢) إذا مات خَشْيٌ مشكل وهو كبير ولم توجد أمة ولا محرم له.

(٣) إذا تعذر غسله: لفقد الماء حقيقة، أو حكماً كتقطع الجسد بالماء أو تسليخ من صبه عليه بسبب حرق أو مرض أو نحوهما (٢).

ب- تكفين الميت:

هو فرض كفاية بالإجماع، ويقدم على الدين والوصية. فإن كان الميت موسراً كُفِّن من ماله وإلا فكفنه على مَنْ تلزمه نفقته إلا الزوج فلا يلزم بكفن امرأته. قال الإمام ابن حزم - رحمه الله -:

«وكفن المرأة وحفر قبرها من رأس مالها» (٣)، ولا يلزم ذلك زوجها، وإنما أوجب تعالى على الزوج: النفقة، والكسوة، والإسكان، ولا يسمى في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها الكفن: كسوة، ولا القبر: إسكاناً (٤).

ما يُطلب فيه: يُستحب في الكفن أمور:

الأول: البياض، فمن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «البَسُوا من ثيابكم البياض، فإنها من خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم» (٥).

الثاني: تبخيره ثلاثاً، لقوله ﷺ: «إذا جُمِرت الميت، فأجمروه ثلاثاً» (٦). وهذا في حق غير المحرم. أما المحرم فلا يُبخر كفته كما تقدم.

الثالث: تحسينه، لقوله ﷺ: «إذا وَلَّى أحدكم أخاه، فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ» (٧). وتحسين الكفن: تنظيفه، وكونه متوسطاً ساتراً للميت غير محرم استعماله.

(١) حسن: رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم.

(٢) «روضة الطالبين» (١٠٨/٢).

(٣) وقال أبو حنيفة: يلزمه كفنها ولو تركت مالا، وهو الأصح عند الشافعية.

(٤) «المحلى» (٣٤٥/٣) ط. المكتبة التجارية.

(٥) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٧٩٢).

(٦) صحيح: أخرجه أحمد، وابن أبي شيبة، وغيرهما، وانظر: «أحكام الجنائز» (٦٤).

(٧) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٢١١).

الرابع: كونه ثلاثة أثواب، فعن عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب يمانية بيض سحولية^(١)، من كرسف^(٢)، ليس فيها قميص، ولا عمامة [أدرج فيها إدراجاً]^(٣).

الخامس: أن يكون أحدها ثوب حبره^(٤) - إذا أمكن -، لقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا توفي أحدكم فوجد شيئاً، فليكن في ثوب حبرة»^(٥).

● ما يكون منه الكفن: يكفن الميت فيما يحل له لبسه حياً، فلا يكفن الرجل في الحرير إلا إذا لم يوجد غيره لكن لا يزداد على ثوب. وأمّا المرأة فيكفرها في الحرير عند وجود غيره لأن فيه سرقة وإضاعة المال.

● المسنون في الكفن: أقله ثوب يستر جميع البدن، فعن خباب: «أن حمزة رضي الله عنه لم يوجد له كفن إلا بردة ملحاء إذا جعلت على رأسه قلصت عن قدميه، وإذا جعلت على قدميه قلصت عن رأسه، فمدت على رأسه وجعل على قدميه الإذخر»^{(٦)(٧)}. وأكثره ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة كما تقدم في الحديث.

كيفية التكفين:

أ - تُبَخَّر اللَّفَافَات «الأثواب» ثلاثاً.

ب - ثم تبسط بعضها على بعض واحدة فوق الأخرى، وتؤخذ أحسن اللفاف وأوسعها فتبسط أولاً ليكون الظاهر للناس حسنها.

ج - يوضع الخنوط - وهو أخلاط من العطور - فيما بينها: أي يذر «يرش» بين اللفاف.

د - ثم يوضع الميت على اللفاف مستلقياً على شفه.

هـ - ثم يرد طرف اللافة العليا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن، ثم يرد طرفها الأيمن على الأيسر، ثم الثانية كذلك. ثم الثالثة كذلك. ويجعل الفاضل عند رأسه

(١) السحول - بضم السين - جمع سحول وهو ثوب القطن.

(٢) الكرسف: القطن.

(٣) أخرجه الستة، وأحمد، والزيادة له. تنبيه: «والمرأة في ذلك كالرجل، إذا لا دليل على التفريق». «أحكام الجنائز» (٦٥).

(٤) حبرة: مخطط.

(٥) صحيح: زواه أبو داود وغيره.

(٦) الإذخر: نبات طيب الرائحة.

(٧) أخرجه ابن أحمد في زوائد المسند بسند جيد.

أكثر مما عند رجله . ثم يعقدها لثلا تتشر ويربط برباط عند الوسط ، وعند القدمين ، ثم تحل في القبر (١) .

■ فوائد:

- (١) الصغير كالكبير في الكفن ذكراً كان أم أنثى .
- (٢) السَّقَط - وهو الجنين ينزل من بطن أمه قبل تمامه وهو مُسْتَبِين الخَلْق - يُلف في خرقة بلا مراعاة وجه الكفن كالعضو من الميت .
- (٣) إذا قلت الأكفان ، وكثرت الموتى ، جاز تكفين الجماعة منهم في الكفن الواحد ، ويقدم أكثرهم قرآناً إلى القبلة كما فعل النبي ﷺ مع شهداء أحد .

ج- حمل الجنابة وتشيعها:

حمل الجنابة وتشيعها فرض كفاية بالإجماع ، والكلام هنا ينحصر في أمور:

(١) مَنْ يَحْمِلُهَا: يحملها الرجال دون النساء لقوله ﷺ: «إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ وَاحْتُمِلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدَّمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا أَيْنَ تَذْهَبُونَ بِهَا؟ يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ وَلَوْ سَمِعَهَا لَصَبَقَ» (٢) .

(٢) كَيْفِيَّةُ حَمْلِهَا: يُسَنُّ أَنْ يَحْمِلَهَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ كَبِيْرًا وَأَمَّا الصَّغِيرُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَحْمِلَهُ وَاحِدٌ . قال ابن مسعود: «إِذَا تَبَعَ أَحَدُكُمْ الْجَنَازَةَ فَلْيَأْخُذْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعَةِ ثُمَّ لِيَتَطَوَّعَ بَعْدَ أَنْ يَذْكُرَ فَإِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ» (٣) .

ويحرم حمل الميت على هيئة مُزْرِيَّة كحمله في قُفَّة مثلاً . هذا ، ويطلب ستر سرير المرأة بمكبة توضع فوق النعش ، وتغطي بثوب لتستر المرأة عن أعين الناس . وأول من اتخذ لها نعش مستور فاطمة الزهراء رضي الله عنها (٤) .

(٣) كَيْفِيَّةُ السَّيْرِ فِي الْجَنَازَةِ: يُسَنُّ لِحَامِلِيهَا الْإِسْرَاعُ بِهَا إِسْرَاعًا وَسْطًا ، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنَّ تَكْ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تَقْدَمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكْ سِوَى ذَلِكَ فَتَسْرُ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» (٥) .

- (١) انظر: «الدين الخالص» ٧، و«فقه الجنائز» للدكتور/ أحمد محمود كريمة (١٨٧، ١٨٨) بتصرف .
- (٢) رواه أحمد والبخاري وغيرهما .
- (٣) رواه البيهقي ، وابن ماجه ، وضعفه الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٢٨٦) .
- (٤) رواه البيهقي ، وذكره الألباني في «جلباب المرأة المسلمة» ، وانظر «الدين الخالص» (٤٣٣/٧) .
- (٥) متفق عليه .

(٤) تشييع الجنازة: تشييعها فرض كفاية بالسنة وإجماع الأمة، فعن أبي سعيد: أن النبي ﷺ قال: «عودوا المريض، واتبعوا الجنازة، تذكركم الآخرة» (١).

وقد ورد في فضل تشييع الجنازة أحاديث، منها:

عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «من تبع جنازة وصلى عليها فله قيراط، ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان أصغرهما مثل أحد أو أحدهما مثل أحد» (٢).

وهذا الفضل، إنما هو للرجال دون النساء، لنهى النبي ﷺ لهن عن اتباعها، وهو نهى تنزيه، فقد قالت أم عطية: «كنا نهى عن اتباع الجنازة، ولم يعزم علينا» (٣).

ويجوز المشى أمامها وخلفها، وعن يمينها ويسارها، على أن يكون قريباً منها، إلا الراكب فيسير خلفها، لقوله ﷺ: «الراكب يسير خلف الجنازة، والماشى يمشى خلفها وأمامها، وعن يمينها وعن يسارها قريباً منها، والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة» (٤).

والأفضل المشى خلفها. قال عليّ رضي الله عنه: «المشى خلفها أفضل من المشى أمامها، ففضل صلاة الرجل في جماعة على صلاته قذاً» (٥). ولا يجوز أن تتبع الجنازة بما يخالف الشريعة. قال عمرو بن العاص -في وصيته-: «فإذا أنا مت فلا تصحبني نائحة ولا نار» (٦).

وعن قيس بن عباد قال: «كان أصحاب النبي ﷺ يكرهون رفع الصوت عند الجنازة» (٧).

وأقبح من ذلك تشييعها بالعزف على الآلات الموسيقية!! (٨).

د - الصلاة على الميت:

والكلام هنا ينحصر في أمور:

(١) حكمها: هي فرض كفاية، ويستثنى من ذلك شخصان فلا تجب الصلاة عليهما:

(١) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٥)، وانظر: «أحكام الجنازة» (٦٦).

(٢) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم.

(٣) متفق عليه.

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٧٢٣)، وانظر: «أحكام الجنازة» للألباني.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور وغيرهما. قال الحافظ: إسناده حسن.

(٦) رواه مسلم.

(٧) أخرجه البيهقي بسند رجاله ثقات.

(٨) «أحكام الجنازة» (٧١).

الأول: الطفل الذي لم يبلغ، فعن عائشة، قالت: مات إبراهيم بن النبي ﷺ، وهو ابن ثمانية عشر شهراً، فلم يصل عليه رسول الله ﷺ (١).

الثاني: الشهيد، فلقد استشهد كثير من الصحابة في غزوة بدر وغيرها، ولم يثبت أن رسول الله ﷺ صلى عليهم.

ولا ينفي ما تقدم مشروعية الصلاة عليهما بدون وجوب، فقد تقدم -قريباً- قول النبي ﷺ: «والسقط يصلّى عليه» (٢).

وفي «صحيح مسلم» عن عائشة، قالت: «أتى رسول الله ﷺ بصبي من صبيان الأنصار، فصلّى عليه».

وعن عبد الله بن الزبير: «أن رسول الله ﷺ أمر يوم أحد بحمزة فسُجّي ببردة، ثم صلى عليه فكبر تسع تكبيرات، ثم أتى بالقتلى يصفون، ويصلّى عليهم، وعليه معهم» (٣).

هذا، وممن تشرع الصلاة عليهم كذلك:

(أ) من قُتل في حدٍّ من حدود الله تعالى، فقد ثبت في «صحيح مسلم» وغيره أن النبي ﷺ صلى على امرأة بعد أن أقام عليها حد الزنى.

(ب) المرتكب لكبيرة دون الشرك، مثل تارك الصلاة مع اعتقاده وجوبها، وكشارب الخمر دون استحلال لها، فإنه يصلّى عليهم، لكن ينبغي لأهل العلم ترك الصلاة عليهم زجراً لأمثالهم، فعن أبي قتادة، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا دُعِيَ لجنّاة سأل عنها، فإن أُثني عليها خير قام فصلّى عليها، وإن أُثني عليها غير ذلك قال لأهلها: «شأنكم بها» ولم يصلّ عليها» (٤).

(ج) المدين الذي لم يترك من المال ما يقضى به دينه فإنه يصلّى عليه، وإنما ترك النبي ﷺ الصلاة عليه في أول الأمر -كما تقدم معنا- (٥) فلما فتح الله تعالى على رسوله، قال: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، فمن ترك ديناً فعلى قضاؤه» (٦)، ومن ترك مالا فلورثته» (٧).

(١) حسن الإسناد: «صحيح سنن أبي داود» (٢٧٢٩).

(٢) قال صاحب «فقه السنة» (٣٨٧/١): «السقط إذا لم يأت عليه أربعة أشهر فإنه لا يغسل، ولا يصلّى عليه، ويُلَفّ في خرقة، ويدفن، من غير خلاف بين جمهور الفقهاء. فإن أتى عليه أربعة أشهر فصاعداً واستهلّ غسل وصلّى عليه باتفاق».

(٣) حسن: أخرجه الطحاوي، وانظر: «أحكام الجنائز» (٨٢).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد، والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي والالباني.

(٥) عند الحديث: عما يطلب عند الاحتضار وبعد خروج الروح.

(٦) شريطة أن يجتهد في سداده حال حياته.

(٧) صحيح: رواه أبو داود وغيره.

(د) من دُفِنَ قَبْلَ أَنْ يُصَلَّى عليه، أو صَلَّى عليه بعضهم دون بعض، فيصلون عليه في قبره، فعن أبي هريرة: أن امرأة سوداء، أو رجلاً كان يقيم المسجد^(١)، فقُفِدَ النبي ﷺ، فسأل عنه، فقيل: مات، فقال: «أَلَا آذَنْتُمُونِي بِهِ؟». قال: «دُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ» فدلوه، فَصَلَّى عليه^(٢).

(هـ) من مات في بلد ليس فيها من يُصَلَّى عليه، فهذا يُصَلَّى عليه صلاة الغائب، فعن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ نعى للناس النجاشي^(٣) في اليوم الذي مات فيه، وخرج بهم إلى المصلى فصَفَّ بهم، وكَبَّرَ أربع تكبيرات^(٤).

حكم الصلاة على المُنْتَحَر:

عن جابر بن سَمُرَةَ، قال: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصٍ^(٥) فَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ»^(٦).

قال الإمام النووي -رحمه الله- في شرحه لهذا الحديث: «وفي هذا الحديث دليل لمن يقول: لا يُصَلَّى على قاتل نفسه لعصيانه، وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز والأوزاعي، وقال الحسن والنخعي وقتادة ومالك وأبو حنيفة والشافعي وجماهير العلماء: يُصَلَّى عليه، وأجابوا عن هذا الحديث بأن النبي ﷺ لم يُصَلَّ عليه بنفسه زَجْرًا للناس عن مثل فعله، وصلت عليه الصحابة. قال القاضي: «مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومحدود ومرجوم وقاتل نفسه وولد زنا».

وقال مالك وغيره: أن الإمام يجتنب الصلاة على مقتول في حَدٍّ، وأن أهل الفضل لا يُصَلُّونَ على الفسَّاق زَجْرًا لهم^(٧) ا. هـ.

■ تنبيه: يحرم الصلاة والاستغفار والترحم على الكفار والمنافقين نفاق اعتقاد.

(٢) شروطها: يشترط في صلاة الجنائز الشروط التي تُفَرِّضُ في سائر الصلوات

المكتوبة من الطهارة الحقيقية والطهارة من الحدث الأكبر والأصغر واستقبال القبلة وستر العورة. وتختلف عن سائر الصلوات المفروضة، في أنه لا يُشترط فيها الوقت، بل تُؤدَّى في جميع الأوقات متى حضرت، ولو في أوقات النهي -عند الضرورة-، وأوقات النهي حددها الحديث الآتي:

(١) يقيم المسجد: يكسبه وينظفه. والقمامة: الكناسة.

(٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود.

(٣) ملك الحبشة.

(٤) رواه البخاري ومسلم وأبو داود.

(٥) المشاقص: سهام عراض.

(٦) رواه مسلم (١٠٧) (٩٧٨).

(٧) «صحيح مسلم بشرح النووي» (٤١/٧).

عن عقبة بن عامر، قال: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصليَ فيهن، أو أن نُقْبِرَ فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تَضَيَّفَ الشمس للغروب حتى تغرب»^(١).

كما يشترط في صلاة الجنازة أن يكون الميت مُسْلِمًا.

(٣) مكانها: تجوز صلاة الجنازة في المسجد، فعن عائشة، قالت: «والله ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد»^(٢).

والصلاة عليها خارج المسجد أفضل لأن هذا هو الغالب على هديه ﷺ فيها، وقد تقدم آنفاً حديث أبي هريرة في كيفية الصلاة على النجاشي ﷺ.

هذا، ولا تجوز الصلاة على الجنازة في المقبرة بين القبور، فعن أنس رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ نهى أن يصلى على الجناز بين القبور»^(٣).

(٤) أركانها: أركان صلاة الجنازة ثمانية:

الأول: النية.

الثاني: التكبيرات الأربع، لحديث الصلاة على النجاشي المتقدم، وتجوز الزيادة على ذلك حتى تسع تكبيرات، كما تقدم في كيفية الصلاة على حمزة رضي الله عنه.

وعن عبد خير، قال: «كان عليّ رضي الله عنه يكبر على أهل بدر ستاً، وعلى أصحاب النبي ﷺ خمسة، وعلى سائر الناس أربعاً»^(٤).

الثالث: القيام للقادر عليه، فلا تصح قاعداً أو راكباً بلا عذر.

الرابع: قراءة الفاتحة -وهي ركن بعد التكبيرة الأولى-، ومن السنن المهجورة: قراءة سورة بعد الفاتحة، فعن طلحة بن عبد الله بن عوف، قال: «صليتُ خلف ابن عباس رضي الله عنهما على جنازة، فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة، وجهر حتى أسمعنا»^(٥)، فلما فرغ أخذت بيده، فسألته؟ فقال: إنما جهرت لتعلموا أنها سنة وحق»^(٦).

الخامس: الصلاة على النبي ﷺ: وهي ركن بعد التكبيرة الثانية^(٧).

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه مسلم وابن ماجه.

(٣) حسن: أخرجه الطبراني وغيره، وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/٣٥): إسناده حسن.

(٤) صحيح: أخرجه الطحاوي والدارقطني، والبيهقي، وصححه الألباني.

(٥) وصلاة الجنازة سرية.

(٦) رواه البخاري، والنسائي بزيادة «وسورة»، والحاكم وغيرهم، وصححه الألباني في «أحكام الجنائز» (١١٩).

(٧) قال ابن القيم في «جلاء الأفهام» (٢٥٥): «المستحب أن يصلى عليه ﷺ كما يصلى عليه في الشَّهَدِ».

السادس: الدعاء للميت: وهو ركن بالإجماع لقوله ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلَصُوا الدَّعَاءَ»^(١). ومن صيغ الدعاء الواردة:

• عن عوف بن مالك، قال: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدَلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ». قَالَ فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْمَيِّتَ»^(٢).

• وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا، اللَّهُمَّ مِنْ أَحَبِّتَهُ مِنَّا فَأَحْبِبْهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَقْصِلْنَا بَعْدَهُ»^(٣).

وعن يزيد بن ركانة بن المطلب، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام للجنائز ليصلي عليها، قال: «اللهم عبدك وابن أمتك، احتاج إلى رحمتك، وأنت غني عن عذابه، إن كان مُحْسِنًا فَزِدْ فِي حَسَنَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ» ثم يدعوا ما شاء الله. أن يدعوا^(٤).

السابع: السلام: وهو ركن. وأقله: «السلام عليكم».

عن أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجلٌ من أصحاب النبي ﷺ «أَنَّ السُّنَّةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يُكْبِّرَ الْإِمَامُ ثُمَّ يَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى سِرًّا فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيُخْلِصُ الدَّعَاءَ لِلْجَنَازَةِ فِي التَّكْبِيرَاتِ لَا يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ، ثُمَّ يُسَلِّمُ سِرًّا فِي نَفْسِهِ»^(٥).

هذا، والتسليم تسليمتين، فعن ابن مسعود، قال: «ثَلَاثٌ خِلَالُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُنَّ تَرْكُهُنَ النَّاسَ، إِحْدَاهُنَّ التَّسْلِيمُ عَلَى الْجَنَازَةِ مِثْلَ التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ»^(٦).

(١) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٢٢٥).

(٢) رواه مسلم والنسائي وابن ماجه.

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٢٢٦).

(٤) أخرجه الحاكم، وقال: إسناده صحيح، ووافقه الذهبي، وأخرجه الطبراني في «الكبير» بالزيادة.

(٥) صحيح: أخرجه الشافعي، والنسائي، وغيرهما، وصححه الحافظ ابن حجر والألباني، وثبت عن ابن عمر أنه «كان إذا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ يُسَلِّمُ حَتَّى يَسْمَعَ مَنْ يَلِيهِ» أخرجه البيهقي، وصححه الألباني.

(٦) حسن: أخرجه البيهقي، وانظر: «أحكام الجنائز» (١٢٧).

ويجوز الاختصار على التسليمة الأولى فقط، لحديث أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة، فكبر عليها أربعاً، وسلم تسليمة واحدة»^(١).

الثامن: الترتيب بين الأركان: وهو فرض عند الشافعي وأحمد بأن يقرأ الفاتحة بعد التكبيرة الأولى، ويصلي على النبي ﷺ بعد الثانية، ويدعو للميت بعد الثالثة، ويسلم بعد الرابعة.

(٥) سنن صلاة الجنازة: هي قسمان: خارج عنها وداخل فيها:

أ- فالسنة الخارجة أربع:

(١) قيام الإمام حذاء رأس الرجل وحذاء وسط المرأة، فعن أبي غالب الخياط، قال: «شهدت أنس بن مالك صلى على جنازة رجل، فقام عند رأسه، فلما رُفِع، أتى بجنازة امرأة من قريش أو من الأنصار، فقبل له: يا أبا حمزة هذه جنازة فلانة ابنة فلان فصل عليها، فصلّى عليها، فقام وسطها، وفيينا العلاء بن زياد العدوي^(٢)، فلما رأى اختلاف قيامه على الرجل والمرأة قال: يا أبا حمزة هكذا كان رسول الله ﷺ يقوم من الرجل حيث قمت، ومن المرأة حيث قمت؟ قال: نعم، قال: فالتفت إلينا العلاء فقال: احفظوا»^(٣).

(٢-٣) ويسن أن يصلي على الميت جماعة ثلاثة صفوف، فعن مالك بن هبيرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يموت فيصلّى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا أوجب»^(٤). وفي رواية: «إلا غفر له»^(٥).

وكلماً كثر الجمع كان أفضل، فعن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه»^(٦).

■ قوائد:

إذا لم يصل على الجنازة إلا إمام ورجل وامرأة، يستحب أن يكون الرجل وراء الإمام، والمرأة وراء الرجل ليكونوا ثلاثة صفوف. وإذا كانوا ثلاثة رجال كره أن يكونوا في كل صف رجل واحد.

(١) حسن: أخرجه الدارقطني (١٩١)، وغيره.

(٢) من التابعين.

(٣) صحيح: أخرجه أحمد، وغيره، وانظر: «أحكام الجنائز» (١٠٩).

(٤) يعني: وجبت له الجنة.

(٥) أخرجه أبو داود، وحسنه الترمذي والنووي والحافظ في «الفتح».

(٦) أخرجه أحمد ومسلم وغيرهما.

ويجوز للنساء حضور صلاة الجنازة إذا خرجت مستترات غير متبرجات ولا متعطرات وأمن الفتنة لما ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انتظر أم عبد الله حتى صلت على عتبة ^(١).

قال الإمام النووي في «المجموع»: «تجوز صلاة الجنازة فرادى بلا خلاف».

٤- يسن تسوية الصفوف.

ب- السنن الداخلة في صلاة الجنازة، وهي:

السنة الأولى: رفع اليدين عند التكبيرة الأولى حذو المنكبين - كما في سائر الصلوات - وهو سنة بالإجماع، فعن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر على جنازة فرفع يديه في أول تكبيرة، ووضع اليمنى على اليسرى» ^(٢).

قال الشيخ الألباني: «ولم نجد في السنة ما يدل على مشروعية الرفع في غير التكبيرة الأولى، فلا نرى مشروعية ذلك، وهو مذهب الحنفية وغيرهم، واختاره الشوكاني وغيره من المحققين، وإليه ذهب ابن حزم» ^(٣).

الثانية: وضع اليمنى على اليسرى كسائر الصلوات.

الثالثة: التعوذ قبل قراءة الفاتحة بالقياس على سائر الصلوات.

الرابعة: التأمين عقب الفاتحة.

الخامسة: قراءة سورة بعد الفاتحة كما تقدم في الحديث.

السادسة: جهر الإمام بالتكبيرات والسلام للإعلام.

السابعة: الإسرار بالقراءة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء.

الثامنة: الدعاء بين التكبيرة الأخيرة والتسليم مشروع ^(٤).

■ تنبيه:

قالت المالكية وأكثر الشافعية والحنابلة: لا يستحب دعاء الاستفتاح في صلاة الجنازة لأنها مبنية على التخفيف.

(٥) الأحق بالأمامة في صلاة الجنازة:

قال الشيخ الألباني: «الوالى أو نائبه أحق بالأمامة فيها من الولي» لحديث أبي

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» بسند حسن. انظر: «المجمع» (٣/٣٤).

(٢) أخرجه الترمذى وغيره، وسنده ضعيف، لكن له شواهد.

(٣) «أحكام الجنائز» (١١٦).

(٤) مستفاد من «الدين الخالص».

حازم قال: «إني لشاهد يوم مات الحسن بن عليّ، فرأيتُ الحسين بن عليّ يقول لسعيد ابن العاص -ويطعن في عنقه ويقول: - تقدّم فلولا أنها سنة ما قدّمتك، (وسعيد يومئذ أمير على المدينة) (١) وكان بينهما شيء» (٢). فإن لم يحضر الوالي أو نائبه، فالأحق بالإمامة أفرؤهم لكتاب الله، ثم على الترتيب المذكور في الحديث (٣) «١. هـ.

وقالت المالكية والحنابلة: الأولى بالصلاة على الميت: الوصي ثم الأمير ثم الأب وإن علاً، ثم الابن وإن سفل، ثم أقرب العصبة لإجماع الصحابة رضي الله عنهم على هذا (٤).

(٦) المسبوق في صلاة الجنازة:

من سبق في صلاة الجنازة بشيء من التكبير استحب له أن يقضيه متتابعاً، فإن لم يقض فلا بأس. وقال ابن عمر والحسن وأيوب السخيتاني والأوزاعي: لا يقضى ما فات من تكبير الجنازة، ويسلم مع الإمام (٥).

(٧) الصلاة على متعدّد:

إذا اجتمع أكثر من ميت من الرجال والنساء، فإن للإمام أن يصلّي على كل جنازة على حدة، ويجوز له كذلك أن يصلّي عليهم صلاة واحدة، ويصف الجناز واحدًا بعد الآخر ليكونوا جميعاً بين يدي الإمام، ويكون الرجال أمامه والنساء «الأموات» ممّا يلي القبلة.

■ فائدة:

القيام للجنازة إذا مرّت أو عند انتهائها إلى القبر حتى توضع على الأرض، منسوخ، فعن عبادة بن الصّامت، قال: «كان رسولُ الله ﷺ إذا تبع جنازة، لم يقعد حتى توضع في اللحد، فعرضَ له جبرّ فقال: هكذا نصنع يا محمد! فجلس رسولُ الله ﷺ وقال: «خالفوهم» (٦).

هـ- الدفن:

الدفن: هو مواراة الميت. والكلام فيه ينحصر في أمور:

- (١) له رؤية، قُبض النبي ﷺ وله تسع سنين، وكان حليماً وقوراً.
- (٢) أخرجه الحاكم (١٧١/٣)، وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.
- (٣) تقدّم في كتاب الصلاة «من أحق بالإمامة».
- (٤) مستفاد من «الدين الخالص».
- (٥) «فقه السنة» (١/٣٨٧).
- (٦) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٢٦٥).

(١) حكمه: هو فرض كفاية بالإجماع قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ (١). أى أكرمه بدفنه.

(٢) الدفن ليلاً: يجوز الدفن ليلاً لضرورة، فعن ابن عباس رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ أدخل رجلاً قبره ليلاً، وأسرج في قبره» (٢).

(٣) الدفن وقت طلوع الشمس واستوائها، وغروبها: يكره الدفن فى هذه الأوقات الثلاثة لورود النهى عن ذلك إلا لضرورة (٣).

(٤) استتباب إعماق القبر وتوسيعه، فعن هشام بن عامر، قال: جاءت الأنصار إلى رسول الله ﷺ، يوم أحد، فقالوا: أصابنا قرح وجه، فكيف تأمرنا؟ قال: «احفروا، وأوسعوا، واجعلوا الرجلين والثلاثة فى القبر» قيل: فأيهم يقدم؟ قال: «أكثرهم قرأنا» (٤).

(٥) مكان الدفن: يدفن الميت فى القبر، وأقله حفرة توارى الميت، وتمنع بعد ردمها ظهور رائحة منه تؤذى الحى ولا يتمكن من نبشها سبع. وأكمله اللحد، وهو حفرة فى جانب القبر جهة القبلة يوضع فيها الميت وتجعل كالبيت المسقف ينصب اللبن (٥) عليه.

والدفن فيه مستحب بالإجماع، فعن سعد بن أبى وقاص رضي الله عنه أنه قال: «ألحدوا لى لحداً، وأنصبوا على اللبن نصباً، كما فعل برسول الله ﷺ» (٦).

دل هذا الحديث على أن اللحد أفضل من الشق إلا أن تكون الأرض رخوة يخاف منها انهيار اللحد فيصار إلى الشق. وهو حفرة مستطيلة فى وسط القبر تبنى جوانبها باللبن أو غيره يوضع فيها الميت ويسقف عليه باللبن أو الخشب أو غيرهما، ويرفع السقف قليلاً بحيث لا يمس الميت. أما إذا كانت الأرض صلبة فالدفن فى الشقة مكروه (٧)، لقوله ﷺ: «اللحد لنا، والشق لغيرنا» (٨).

(٦) من يتولى الدفن: يتولى الدفن الرجال سواء أكان الميت ذكراً أم أنثى. وأولياء

(١) سورة عبس: ٢١.

(٢) أخرجه ابن ماجه وحسنه الترمذى والألبانى.

(٣) تقدم دليل النهى فى «الصلاة على الميت».

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٢٧٥٤).

(٥) اللبن بفتح فكسر: الطوب التىء.

(٦) رواه مسلم والنسائى وابن ماجه وغيرهم.

(٧) من «الدين الخالص» ج٧.

(٨) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٢٧١).

الميت أحق بدفنه، لعموم قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (١).

ويجوز للزوج أن يتولى بنفسه دفن زوجته، وهو أولى من غيره، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «رجع إلى رسول الله ﷺ من جنازة بالبقيع، وأنا أجعد صداعاً في رأس، وأقول: وارأساه، فقال: «بل أنا وارأساه، ما ضرك لو مت قبلي فغسلتك، وكفنتك، ثم صليت عليك ودفنتك» (٢).

لكن ذلك مشروط بالآ يكون قد جامع أهله في تلك الليلة، فعن أنس: أن رقية (٣) لما ماتت قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل القبر رجل قارف أهله (٤) الليلة» (٥).

(٧) كيفية الدفن: يُسن إدخال الميت القبر من قبل رأسه بأن يوضع السرير في مؤخر القبر بحيث يكون رأس الميت بإزاء موضع قدميه من القبر ثم يسَل من قبل رأسه، فعن أبي إسحاق السبيعي، قال: أوصى الحارث (٦) أن يصلى عليه عبد الله بن زيد، فصلّى عليه، ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر، وقال: هذا من السنة (٧).

(٨) ما يُطلب للدفن: هو عدة أمور:

الأول: يُستحب ستر فم القبر بثوب عند دفن المرأة دون الرجل. قال ابن قدامة: «والمرأة يخمر قبرها بثوب لا نعلم في استحباب هذا بين أهل العلم خلافاً» (٨) اهـ.

الثاني: يُستحب الدعاء للميت إذا وضع في قبره، فعن ابن عمر: أن النبي ﷺ كان إذا وضع الميت في القبر، قال: «بسم الله، وعلى سنة رسول الله» (٩). وفي رواية صحيحة: «وعلى ملّة رسول الله».

الثالث: يجعل الميت في قبره على جنبه الأيمن، ووجهه إلى القبلة، وعلى هذا جرى عمل أهل الإسلام من عهد النبي ﷺ إلى يومنا.

الرابع: ويستحب حل عقد الكفن بعد الدفن كما تقدّم.

(١) سورة الأحزاب: ٦.

(٢) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٢٠٦).

(٣) بنت النبي ﷺ.

(٤) قارف أهله: جامع زوجته.

(٥) صحيح: أخرجه أحمد، والحاكم. والحكمة: أنه يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه في تلك الليلة.

(٦) هو: الحارث بن عبيد.

(٧) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٧٥٠).

(٨) «المغنى» ج ٣.

(٩) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٧٥٢).

(٩) ما يُطلب بعد الدفن: يطلب بعد الدفن عدة أمور:

الأول: يُستحب سدّ القبر سداً مُحْكَمًا. قالت المالكية: يُتدب سدّ القبر باللبن، فإن لم يوجد فلوح من خشب فأجر فحجر فقصب، فإن لم يوجد شيء من ذلك فَسَنَ التراب بباب اللحد. وينبغي أن يُلْتَ بالماء لئتماسك.

الثاني: يُستحب أن يحثو من التراب ثلاث حثّوات بيده بعد الفراغ من سدّ اللحد، فعن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة، ثم أتى الميت فحشى عليه من قبل رأسه ثلاثاً» (١).

الثالث: رفع القبر على الأرض قليلاً نحو شبر، وتعليمه بحجر ونحوه، فعن جابر بن عبد الله: «أن النبي ﷺ ألحد له لحد، ونصب عليه اللبن نصباً، ورفع قبره من الأرض نحواً من شبر» (٢).

وعن أنس بن مالك: «أن رسول الله ﷺ أعلم قبر عثمان بن مظعون بصخرة» (٣).

الرابع: يُسنّ للمشيعين الوقوف بعد الدفن قدر نحر بعير وتوزيع لحمه لقول عمرو ابن العاص بن عبد مناف: «إذا دفنتموني فسنّوا على التراب سنّاً ثم أقيموا حول قبري قدر ما تنحر جزور ويقسم لحمها حتى أتستأنس بكم وأنظروا ماذا أراجع به رسل ربّي» (٤).

الخامس: يُستحب الاستغفار للميت والدعاء له عند القبر بعد دفنه بالثبات، فعن عثمان بن عفان، قال: كان رسول الله ﷺ، إذا فرغ من دفن الميت، وقف عليه، فقال: «استغفروا لأخيك، وسلّوا له التثبيت، فإنه الآن يُسأل» (٥).

■ تنبيه: من هذا الحديث يتبين الخطأ الذي يقع فيه كثير من الناس، حين يقفون عند القبر فيجهر أحدهم بالدعاء، ويؤمن الباقي خلفه! هذا، ولا يتفح الميّت بتلقين الحيّ له بعد الدفن كما يفعل البعض، والحديث الوارد في هذا التلقين قال عنه الصنعاني: «حديث ضعيف، والعمل به بدعة» (٦).

السادس: تجوز الموعظة عند القبور لتذكير المشيعين بالموت وما بعده، فعن البراء،

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٢٨١).

(٢) حسن: أخرجه البيهقي، وابن حبان.

(٣) حسن صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٢٧٧).

(٤) رواه مسلم.

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٧٥٨).

(٦) «سبل السلام» (١٦١/٢).

قال: كنا مع رسول الله ﷺ في جنازة فجلس على شفير القبر فبكى حتى بلّ الثرى، ثم قال: «يا إخواني لمثل هذا فاعدوا»^(١).

و- التَّعْزِيَةُ:

التعزية: - من العزاء - لغة: الصبر الحسن: وشرعاً: تسليّة المصاب وحثّه على الصبر والرضا بالقدر.

ورد في فضلها أحاديث، منها:

عن عمرو بن حزم، عن النبي ﷺ، أنه قال: «ما من مؤمن يُعْزَى أَخَاهُ بِمُصِيبَةٍ إِلَّا كَسَاهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مِنْ حُلُلِ الْكِرَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

■ **ألفاظها:** التعزية تؤدّى بأى لفظ يكون سبباً في تخفيف ألم المصيبة - شريطة أن يكون خالياً من أى مخالفة شرعية^(٣) - والأفضل التعزية بما ورد عن النبي ﷺ، ومن الوارد: «لله ما أخذ، وله ما أعطى، وكلّ شيء عنده بأجلٍ مُّسمّى، فَلْتَصْبِرْ وَتَحْتَسِبْ»^(٤).

■ **فائدة:** يُقال في جواب التعزية: أجرك الله، أو نحو ذلك.

وقتها: لا تحد التعزية بثلاثة أيام، بل متى رأى الفائدة في التعزية أتى بها، وقد ثبت في «مسند أحمد» وغيره أن النبي ﷺ عزى بعد ثلاثة أيام.

● **الجلوس للتعزية:** قال الشيخ الألبانى - رحمه الله -: «ينبغي اجتناب أمرين وإن تتابع الناس عليهما: أ- الاجتماع للتعزية في مكان خاص كالدار أو المقبرة أو المسجد. ب- اتخاذ أهل الميت الطعام لضيافة الواردين للعزاء. وذلك لحديث جرير بن عبد الله قال: «كنا نعدّ الاجتماع إلى أهل الميت، وصنعة الطعام بعد دفنه من النجاسة»^(٥). وإنما السنة أن يصنع أقرباء الميت وجيرانه لأهل الميت طعاماً يشبعهم، لحديث عبد الله بن جعفر قال: لما جاء نعي جعفر حين قُتل قال النبي ﷺ: «اصنعوا لآل جعفر طعاماً، فقد أتاهم أمرٌ يشغلهم، أو أتاهم ما يشغلهم»^(٦) ١. هـ.

وقال متقدّمو الحنفيين: «لا بأس بالجلوس في غير المسجد ثلاثة أيام للتعزية بلا

(١) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢ - ٣٤).

(٢) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٣١١).

(٣) مثل قول بعضهم: «البقيّة في حياتك!!» وهذا خطأ فادح.

(٤) متفق عليه.

(٥) صحيح: رواه أحمد، وصححه النووي والبوصيري والألبانى.

(٦) حسن: رواه أبو داود، وحسنه الترمذى، ووافقه الألبانى في «أحكام الجنائز» (١٦٧).

ارتكاب محظور من فرش البُسط وتناول الدخان والقهوة وغيرها كعمل الأُطعمة لأنها تُتخذ عند السرور»^(١).

قلت: لا يمكن ضبط ذلك، والأفضل أن يُعزَى أهل الميت وأقاربه ثم ينصرف كُلُّ في حوائجه دون أن يجلس أحدٌ سواء أكان مُعزًى أو مُعزًى. قال الشيخ/ السيد سابق -رحمه الله-: «وما يفعله بعضُ الناس اليوم من الاجتماع للتعزية، وإقامة السراقات، وفرش البُسط، وصرف الأموال الطائلة من أجل المباهاة من الأمور المحدثه والبدع المنكرة، لا سيما وأنه يقع فيها كثيرٌ مما يخالف هدى الكتاب، ويناقض تعاليم السنة، كالتغنى بالقرآن، وترك الإنصات والتشاغل عنه بشرب الدخان وغيره، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل جعلوا يوم الأربعاء يوم تجدد لهذا المنكرات وإعادة لهذه البدع. وجعلوا ذكرى أولى بمناسبة مرور عام على الوفاة وذكرى ثانية، وهكذا مما لا يتفق مع عقل ولا نقل»^(٢) ١هـ.

ز- زيارة القبور:

تشرع زيارة القبور -بالضوابط الشرعية- للعتة والعبرة، فعن بُريدة بن الحصيب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإن في زيارتها تذكرة»^(٣).

وهذه الرخصة للرجال والنساء، أمّا قول أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ لعن زائرات القبور»^(٤). فقد قال الترمذى بعد إخراجه: «وقد قال بعض أهل العلم: إن هذا كان قبل أن يرخص النبي ﷺ في زيارة القبور، فلما رخص دخل في رخصته الرجال والنساء» ١هـ.

ويدل لما قاله بعض أهل العلم ما أخرجه مسلم عن عائشة قالت: كيف أقول يا رسول الله إذا زرت القبور؟ فقال: «قولي: السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين، يرحم الله المتقدمين منا والمتأخرين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»^(٥).

قلت: ويشترط في زيارتهن للقبور أن يلتزمْنَ بالآداب الشرعية، فلا يسخرن على مقدور، ولا يلطمن خدود، ولا يخالطن الرجال، ولا يخرجن متبرجات. هذا، وما يفعله العامة عند زيارة المقابر من دعاء الميت والاستغاثة به، وسؤاله تفريج الكربات، وقضاء الحاجات: من الشرك فأحذرهُ.

(١) «الدين الخالص» (٧٠/٨).

(٢) «فقه السنة» (٤١٤/١).

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٧٧٢).

(٤) حسن: «صحيح سنن الترمذى» (٨٤٣).

(٥) «سبل السلام» (١٦٣/٢)، والحديث أخرجه مسلم.

الأعمال التي تنفع الميت:

- من رحمة الله تعالى بعبده المسلم أن يجعل له أعمالاً صالحة تلحقه بعد موته، منها:
- (١) قوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» (١).
- (٢) وقوله ﷺ: «إن ممّا يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته: علماً علّمه ونشّره، وولداً صالحاً تركه، أو مصحفاً ورثه، أو مسجداً بناه، أو بيتاً لابن السبيل بناه، أو نهراً أجرأه، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته» (٢).
- (٣) ومنها: دعاء المسلمين له. قال ﷺ: «دعوة المرء المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة» (٣).
- (٤) ومنها: ثناء المسلمين عليه، فعن أنس، قال: مرّ على رسول الله ﷺ بجنّازة فأتوا عليها خيراً. فقال رسول الله ﷺ: «وَجِبَتْ» (٤) ثم قال: «أنتم شهداء الله في الأرض» (٥).
- (٥) ومنها: قضاء الدين عنه، وقد تقدّم الحديث الدال على ذلك.
- (٦) ومنها: قضاء النذر عنه صوماً كان أو غيره، وقد تقدّم الدليل على ذلك، وفي «الصحيحين» أن سعد بن عبادَةَ قال للنبي ﷺ: إن أُمّي ماتت وعليها نذر؟ فقال: «أقضه عنها».

■ هل يصل ثواب قراءة القرآن للميت؟

قال الإمام/ محمود خطاب السبكي -رحمه الله- في «الدين الخالص» (٩٦/٨): «اختلف العلماء في وصول ثواب قراءة القرآن. فالمشهور من مذهب الشافعيّ أنه لا يصل. وذهب أحمد بن حنبل وجماعة من أصحاب الشافعيّ إلى أنه يصل، فالاختيار أن يقول القاريء بعد فراغه: اللهم أوصل مثل ثواب ما قرأته إلى فلان (٦). أمّا القراءة بأجر ولو بشرط فلا يصل ثوابها، والآخذ والمعطى آثمان به عند الحنفيين وأحمد لحديث

- (١) رواه مسلم.
 (٢) حسن: رواه ابن ماجه، والبيهقي، وحسنه الألباني.
 (٣) رواه مسلم.
 (٤) وجبت: يعنى وجبت له الجنة.
 (٥) متفق عليه.
 (٦) وهذا يُعدّ اجتهاداً، فلم يثبت في السنة أن النبي ﷺ قرأ قرآناً على ميت.

عبد الرحمن بن شبل أن النبي ﷺ قال: «اقرأوا القرآن واعملوا به، ولا تحفوا عنه ولا تغلوا فيه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به» (١).

هذا، ولا يشترط في وصول الثواب الإهداء باللفظ بل يكفي نيته «ا.هـ.

■ فوائد مهمة:

- ١- ذبح الذبائح عند خروج النعش أو عند القبر من أفعال الجاهلية (٢).
- ٢- رفع الصوت ولو بالذكر عند تشييع الجنازة لا يجوز.
- ٣- جعل الوسادة أو نحوها تحت رأس الميت في القبر من البدع.
- ٤- قراءة القرآن (وخاصة الفاتحة والصمدية والمعوذتين ويس) عند الدفن من البدع.
- ٥- زيارة القبور ثالث يوم الدفن، وكل خميس، ويوم الأربعاء من البدع المحدثه.
- ٦- قصد قبور الأنبياء والأولياء للدعاء عندها رجاء الإجابة منهي عنه.
- ٧- يكره الجلوس على القبر لقوله ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على جمرة، فتحرق ثيابه حتى تخلص إلى جلده، خير له من أن يجلس على قبر» رواه مسلم.
- ٨- لا يدفن مسلم مع كافر، ولا كافر مع مسلم.
- ٩- يجوز إخراج الميت من القبر لغرض صحيح، كما لو دفن قبل غسله وتكفينه ونحو ذلك.
- ١٠- عن جابر، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تجصص القبور، وأن يكتب عليها، وأن يُبنى عليها، وأن توطأ» رواه مسلم والترمذي.
- ١١- عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «حيثما مررت بقبر مشرك فبشره بالنار» (٣).

(١) أخرجه أحمد، والبيهقي في «الشعب» بسند قوى رجاله ثقات.

(٢) قال ﷺ: «لا عقر في الإسلام» صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٧٥٩).

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٢٨٨).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



أولاً: الحجُّ

تعريفُ الحجِّ:

الحجُّ في «اللغة»: قصد مكة للنسك.

و «اصطلاحاً»: قصد البيت الحرام في زمن مخصوص بنية لأداء المناسك، من طواف، وسعي، ووقوف بعرفة، وغيرها.

والحجُّ: أحد أركان الإسلام، وأحد الفروض الثابتة، وهو فرض على كل مسلم، بالغ، عاقل، حر، مستطيع: مرة واحدة في العمر.

• قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (١). قال البيضاوي: «وضع من كفر موضع من لم يحج، تأكيداً لوجوبه وتغليظاً على تاركه» ا. هـ.

• وعن ابن عباس، أن الأقرع بن حابس سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله الحجُّ في كل سنة، أو مرة واحدة؟ قال: «بل مرة واحدة، فمن استطاع، فلتطوِّع» (٢).

■ فضائله:

ورد في فضل الحج أحاديث كثيرة، منها:

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ، فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» (٣).

وفي رواية: «عُفِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٤).

■ آداب شرعية لمن أراد الحجَّ:

ينبغي للحاج:

- ١- أن يتعلَّم ما يحتاجه من أحكام السفر، والمناسك.
- ٢- أن يُوصى أهله قبل سفره بتقوى الله، ولزوم طاعته.
- ٣- أن يتزوَّد بنفقة طيبة من مالٍ حلال.
- ٤- أن يتوب من جميع الذنوب، ويردَّ المظالم والأمانات إلى أهلها.

(١) سورة آل عمران: ٩٧.

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٣٥١).

(٣) متفق عليه.

(٤) متفق عليه.

- ٥- أن يكتب وصيته الشرعية، وفي الحديث: «ما حقُّ امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت فيه ليلتين - وفي رواية - : ثلاث ليالٍ إلا ووصيته مكتوبةً عنده» (١).
- ٦- أن يتنقى الصُّحبة الصالحة.
- ٧- أن يتحلى بحُسن الخلق، واحتمال الأذى.
- ٨- أن يكفَّ لسانه عن الغيبة والنميمة وقول الزور وفحش القول.
- ٩- أن يحذر من الخلوة والاختلاط.
- ١٠- أن يحافظ على أداء الصلوات المفروضة كما أمر الشارع.
- ١١- على المرأة ألا تسافر إلا مع أحد محارمها، صيانة لدينها وعرضها.

■ بم تتحقق الاستطاعة؟:

تتحقق الاستطاعة بأمور ثلاثة:

- (١) أن يكون المكلف صحيح البدن، فإن عجز لمرضٍ أو شيخوخة، لزمه إحجاج غيره عنه إن كان ذا مال.
 - (٢) أن تكون الطريقة آمنة.
 - (٣) أن يكون مالكا للزاد والراحلة، والمعتبر في الزاد: أن يملك ما يكفيه ويكفي من يعوله كفاية فاضلة عن حوائجه الأصلية (٢).
- حجَّ الصَّبى والعبد: لو حجَّ الصَّبى والعبد صحَّ حجُّهما ولا تجزئهما عن حجة الإسلام، فعن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: «أيما صَبى حجَّ ثم بلغ فعليه حجة أخرى، وأيما عبد حجَّ ثم عتق فعليه حجة أخرى» (٣).
- **حجُّ المرأة:** الحجَّ يجب على المرأة، كما يجب على الرجل، فعن عائشة، قالت: قلت: يا رسول الله على النساء جهادٌ؟ قال: «نعم، عليهنَّ جهادٌ لا قتالَ فيه: الحجُّ والعُمرة» (٤).
- ولكن يشترط للزوم حجِّها وجود أحد محارمها معها، فقد جاء النبي ﷺ رجلاً فقال: «إني اكتبتُ في غزوة كذا وكذا وامرأتى حاجةً، قال: «فارجع فحجَّ معها» (٥).

(١) رواه البخارى ومسلم وغيرهما.

(٢) «فقه السنة» (٤٦/١) بتصرف.

(٣) صحيح: أخرجه البيهقى (١٥٦/٥)، وانظر: «الإرواء» (٩٨٦).

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٣٦٢).

(٥) رواه البخارى ومسلم، وأحمد، وهذا لفظه.

هذا، ويجب على المرأة أن تستأذن زوجها في سفرها إذا كان حجها حجاً تطوعاً، أما حج الفريضة فالمستحب لها أن تستأذنه، وليس له أن يمنعها ما دام معها أحد محارمها، فإن أصرَّ على منعها -من حج الفريضة- خرجت بغير إذنه لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

■ مواقيت الحج:

المواقيت: جمع ميقات وهو ما حُدِّد ووقِّت للعبادة من زمان ومكان.
فالميقات الزماني للحج: في الثلاثة أشهر (شوال، وذو القعدة، وذو الحجة).
وأما الميقات الزماني للعمرة: فهو طَوَّال العام في أى وقت شاء اعتمر.

أما المواقيت المكانية، فهي الأماكن التي حدَّدها النبي ﷺ لمن أراد الحج والعمرة بأن يُحرم منها، ولا يجوز أن يتجاوزها بغير إحرام إذا نوى الحج أو العمرة، فإن تجاوزها بغير إحرام، ثم أحرم بعد ذلك فقد أثم، ولا يذهب عنه الإثم إلا أن يعود إلى الميقات فيُحرم منه، ثم يتم سائر نسكه، فإن لم يعد فنسكه صحيح، وقد لحقه الإثم، ولا دم عليه^(١)، لحديث صفوان بن يعلى أن يعلى قال لعمر رضي الله عنه: أرني النبي ﷺ حين يوحى إليه. قال: فبينما النبي ﷺ بالجعرانة -ومعه نفر من أصحابه- جاءه رجل فقال: يا رسول الله، كيف ترى في رجل أحرم بعمرة وهو متضمخ بطيب؟ فسكت النبي ﷺ ساعة، فجاءه الوحى، فأشار عمر رضي الله عنه إلى يعلى، فجاء يعلى -وعلى رسول الله ﷺ ثوب قد أظلم به- فأدخل رأسه، فإذا رسول الله ﷺ مُحمر الوجه وهو يغط، ثم سرى عنه فقال: «أين الذي سأل عن العمرة؟» فأتى برجل. فقال: «اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرَّات، وانزع عنك الجبة، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجتك»^(٢).

قال الحافظ في «الفتح» (٤٦٣/٣) -في شرحه لهذا الحديث-: «استدل به على أن من أصابه طيب في إحرامه ناسياً أو جاهلاً ثم علم فبادر إلى إزالته فلا كفارة عليه، وقال مالك: إن طال ذلك عليه لزمه، وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية: يجب مُطلقاً»^{١.هـ}.

وقال الشيخ / محمد إبراهيم شقرة في «إرشاد السارى»^(٣): «فهذا الحديث يدلّ

(١) هذا رأى الحسن وعطاء والنخعي. حكاه ابن المنذر. انظر: «المجموع» (١٨٣/٧). وقال النووي -في شرح مسلم- (٢٦٠/٨): «أجمع العلماء على أن هذه المواقيت مشروعة ثم قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد والجمهور: هي واجبة ولو تركها وأحرم بعد مجاوزتها أثم ولزمه دم وصح حجّه، وقال عطاء والنخعي: لا شيء عليه، وقال سعيد بن جبير: لا يصح حجّه»^{١.هـ}.

(٢) أخرجه البخاري (١٥٣٦)، ومسلم (١١٨٠).

(٣) نقلته من «الوجيز» (٢٣٤).

دلالة صريحة على أن من أتى مخالفة أو محظوراً من محظورات الإحرام فليس عليه إلا أن يدعه فقط، لأن الرسول -عليه السلام- لم يأمر الرجل لابس الجبة المتضمخ بطيب النساء إلا أن ينزع الجبة ويغسل الطيب، ولم يأمره بذبح هدى الجزاء، ولو كان واجباً لأمره به، لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، والحاجة هنا قائمة^(١) هـ.

والمواقيت المكانية هي:

(١) ذوالالحليفة: ويسمى الآن «أبيار على»، وهو ميقات أهل المدينة، ومن جاء عن طريقها براً أو جواً، وبين هذا الميقات وبين مكة ٤٥٠ كم.

(٢) الجحفة: وهى قرية زالت معالمها، وصارت «رايح» بدلاً منها ميقاتاً لأهل مصر والشام، ومن جاء عن طريقهم براً أو بحراً أو جواً، وبين هذا الميقات وبين مكة ١٨٧ كم.

(٣) يلملم: وهو جبل، ويسمى الآن «السعدية» وهو ميقات أهل اليمن، ومن مر به من غيرهم، وبينه وبين مكة ٥٤ كم.

(٤) قرن المنازل: ويسمى «السيل»، وهو ميقات أهل نجد، ومن جاء عن طريقهم براً أو جواً، وبينه وبين مكة ٩٤ كم.

(٥) ذات عرق: وهى ميقات أهل العراق، ومن جاء عن طريقهم براً أو جواً، وبين هذا الميقات وبين مكة ٩٤ كم^(١).

ومن كان بمكة وأراد الحج، فميقاته منازل مكة. وإن أراد العمرة، فميقاته الحل، فيخرج إليه ويحرم منه وأدنى ذلك «التنعيم» ومن كان بين الميقات وبين مكة، فميقاته من منزله. قال ابن حزم: «ومن كان طريقه لا تمر بشيء من هذه المواقيت فليحرم من حيث شاء، براً أو بحراً»^(٢).

■ حكم الإحرام قبل الميقات:

يكره الإحرام قبلها «وكل ما روى من الأحاديث فى الحض على الإحرام قبل الميقات لا يصح بل قد روى نقيضها»^(٣).

■ صفة الأتساک الثلاثة:

إذا وصل الحاج فى أشهر الحج، فإنه مُخير بين ثلاثة أنساك:

(١) انظر: «فقه السنة» (١/٤٧٨)، و«فقه السنة للنساء» (٢٦١).

(٢) «فقه السنة» (١/٤٧٩).

(٣) انظر: «السلسلة الضعيفة» الأحاديث رقم (٢١٠، ٢١١، ٢١٢).

(١) العمرة وحدها: وهو ما يُسمى بـ «التمتع» وهو أن يُحرم بالعمرة وحدها في أشهر الحجّ فإذا وصل إلى مكة طاف وسعى سعى العمرة ثم حلق أو قصر^(١)، فإذا كان اليوم الثامن «يوم التروية» من ذى الحجة: أحرم بالحجّ وحده «من محلّ إقامته» وأتى بجميع أعمال الحجّ، وإن أخرّ إحرامه إلى اليوم التاسع فلا حرج عليه لكنه خلاف السنة.

وصفة التلقظ في هذا النسك أن يقول عند الإحرام: «لبيك عمرة» مع النية لهذا النسك. ثم يقول في اليوم «الثامن» من ذى الحجة: «لبيك حجاً». مع النية لهذا النسك.

(٢) الحجّ وحده: وهو ما يُسمى بـ «الإفراد» وهو أن يُحرم بالحجّ وحده في أشهر الحجّ، فإذا وصل مكة طاف طواف القدوم ثم سعى سعى الحجّ - وإن شاء أخرّ سعى الحجّ فيسعى بعد طواف الإفاضة - ولا يحلق ولا يقصر ولا يحلّ من إحرامه، بل يبقى على إحرامه حتى يحل منه بعد رمي جمرة العقبة يوم العيد.

وصفة التلقظ في هذا النسك عند الإحرام أن يقول: «لبيك حجاً». مع النية لهذا النسك.

(٣) الجمع بين العمرة والحجّ: وهو ما يُسمى بـ «القرآن» وهو أن يُحرم بالعمرة والحجّ جميعاً فيقرن بينهما^(٢)، أو يحرم بالعمرة أولاً ثم يدخل الحجّ عليها قبل أن يشرع في طواف العمرة. وعمل القارن مثل عمل المفرد سواء بسواء، إلا أن القارن عليه هدى، «كالتمتع». والمفرد لا هدى عليه.

وصفة التلقظ في هذا النسك أن يقول عند الإحرام: «لبيك عمرة وحجاً». مع النية لهذا النسك.

وأفضل الأنساك هو «التمتع» فهو الذي أمر به النبي ﷺ أصحابه وحثهم عليه^(٣).

■ أركان الحجّ:

أركان الحجّ خمسة:

(١) النية، لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات».

(٢) الوقوف بعرفة، لقوله ﷺ: «الحجّ عرفة»^(٤).

(١) وخلع ثياب إحرامه.

(٢) بإحرام واحد، ويظل مُحَرَّمًا حتى ينتهي من أعمال الحجّ.

(٣) «المنهاج للمعتمر والحاج» للشيخ: سعود الشريم (٥٧-٥٨).

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٤٥٩).

- (٣) المبيت بمزدلفة حتى مطلع الفجر، وصلاة الفجر بها.
 (٤) طواف الإفاضة، لقوله تعالى: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (١).
 (٥) السعى بين الصفا والمروة، لقوله ﷺ: «اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى» (٢).

■ واجبات الحج:

- واجبات الحج خمسة:
 (١) الإحرام من الميقات.
 (٢) المبيت بمنى في ليالى التشريق.
 (٣) رمى الجمار مرتباً.
 (٤) طواف الوداع.
 (٥) الحلق أو التقصير.

■ سنن الحج:

- سنن الحج كثيرة، ويمكن إجمالها على النحو التالى:
 (أ) سنن الإحرام: والكلام فيها ينحصر فى أمور:
 (١) التنظيف: يُسن لمن أراد الإحرام: قص أطافره وشاربه وحلق عانته وشفة
 إبطيه. ثم يتوضأ أو يغتسل، والغسل أفضل، فعن زيد بن ثابت «أنه رأى النبى ﷺ
 تجرد لإهلاله واغتسل».
 والمرأة كالرجل فى هذا التنظيف. ولا بأس بالطيب للرجال قبل الإحرام، فعن
 عائشة، قالت: «طيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم، وكحل قبل أن
 يفيض» (٣)، بيده هاتين (٤).
 (٢) لباس المحرم: يُسن لمن يريد الإحرام أن يلبس:
 ● إزاراً من الوسط، يستر به عورته والجزء الأسفل من بدنه.
 ● رداء من الكتف، يستر به الجزء الأعلى من بدنه، ويستحب كونهما أبيضين.

(١) سورة الحج: ٢٩.

(٢) صحيح: رواه أحمد والحاكم.

(٣) الإفاضة: قبل أن يطوف طواف الزيارة.

(٤) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه وغيرهم

أما المرأة فلها أن تلبس ما شاءت من الثياب^(١)، ولا يختص لباسها بلون معين.
وقال ابن عمر: «لا بأس أن تلبس المحرمة الخفين والسرَّويل»^(٢).

كما يجوز لها أن تلبس ما شاءت من الحلى.

(٣) ركعتا الإحرام: يُستحب لمريد الإحرام أن يُصلي ركعتين ينوي بهما سنة الإحرام، ويقرأ فيهما بعد الفاتحة: «قل يا أيها الكافرون» و«الإخلاص».

(٤) التلبية: وهى مشروعة بالسنة وإجماع الأمة، وقد ورد فى لفظها أحاديث، منها: عن جابر، قال: كانت تلبية رسول الله ﷺ: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك»^(٣).

وعن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال فى تلبيته: «لبيك إله الحق، لبيك»^(٤).
ويُستحب رفع الصوت بها، فعن زيد بن خالد، قال: قال رسول الله ﷺ: «جاءنى جبريل فقال: يا محمد مر أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالتلبية، فإنها من شعار الحج»^(٥).

وعن أبى بكر الصديق، أن رسول الله ﷺ سئل: أى الأعمال أفضل؟ قال: «العج^(٦) والثج^(٧)»^(٨).

وعن فضل التلبية، قال ﷺ: «ما من مسلم يُلبى إلا لُبى من عن يمينه وشماله، من حَجَرَ أو شَجَرَ أو مَدَرَ، حتى تنقطع الأرض من ههنا وههنا»^(٩).

• مُدة التلبية: يُلبى المُحَرَّم بالحج من وقت الإحرام إلى رمى جمرة العقبة يوم النحر بأول حصاة، فعن الفضل: «أن رسول الله ﷺ لم يزل يُلبى حتى بلغ الجُمرة»^(١٠).

أما المعتمر فيقطع التلبية عند رؤية البيت.

- (١) شريطة أن تكون واسعة، ساترة، محتشمة.
- (٢) صحيح: رواه ابن أبى شيبة فى «المصنف» (٩٢/٤).
- (٣) رواه مسلم وابن ماجه وأبو داود.
- (٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٣٧٩).
- (٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٣٨٢).
- (٦) العج: رفع الصوت بالتلبية.
- (٧) الثج: نحر البدن «سيلان دماء الهدى والأضاحى».
- (٨) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (٦٦١).
- (٩) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (٦٦٢).
- (١٠) رواه مسلم.

■ **فائدة:** قال بعض أهل العلم: إذا لم يجد المَحْرَمُ الإِزارَ لبس السراويل، ففى «الصحيحين» وغيرهما أن النبى ﷺ قال: «المَحْرَمُ إذا لم يجد الإِزارَ فَلْيَلْبَسِ السَّراويلَ، وإذا لم يجد النعلينَ فَلْيَلْبَسِ الخُفَّينَ».

■ **تنبيه:** قال الإمام ابن تيمية -رحمه الله-: «والمرأة ترفع صوتها -يعنى بالتلبية- بحيث تُسمع رفيقتها» اهـ (١). قلت: ولا يجوز لها أن تزيد على هذا.

(ب) سنن دخول مكة:

يُسَنُّ للحاج أو المعتمر عند دخول مكة:

(١) الاغتسال، وما ورد فى هذا الحديث: عن نافع قال: «كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية، ثم يبيت بذى طوى ثم يُصلّى به الصبح ويغتسل، ويحدث أن النبى ﷺ كان يفعل ذلك» (٢).

(٢) يقدّم رجله اليمنى عند دخوله المسجد ويقول: «أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم» (٣).

(٣) إذا رأى البيت رفع يديه ودعا بما يفتح الله به عليه، وكان عمر رضي الله عنه يدعو: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحِينَ رَبَّنَا بِالسَّلَامِ» (٤) فإن دعا به فحسن.

(ج) سنن الطواف:

(١) الاضطباع: وهو كشف الكتف الأيمن للرجال والغلمان دون النساء. وذلك بجعل وسط ردائه تحت إبطه الأيمن وطرفيه على كتفه الأيسر ولا يُسنّ إلا فى طواف القدوم أو الطواف الذى يعقبه سعى. ومحله فى أثناء الطواف فقط لا قبله ولا بعده. عن يعلى بن أمية: «أن النبى ﷺ طاف مضطبعا» (٥).

(٢) استلام الحجر وتقبيله -عند الاستطاعة-، فعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتين هذا الحجر يوم القيامة وله عينان يُبصر بهما، ولسان يُنطق به، ويشهد على من يستلمه بحق» (٦).

وعن عبد الله بن سرجس، قال: «رأيت الأُصَيْلَعَ (٧) عمر بن الخطاب يُقبلُ الحجرَ

(١) «الفتاوى» ١١٥/٢٠.

(٢) متفق عليه.

(٣) صحيح: رواه أبو داود، وانظر: «صحيح الجامع» (٤٥٩١).

(٤) حسن: رواه البيهقى (٧٢/٥).

(٥) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٤٠٩).

(٦) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٤٠٠).

(٧) الأصيلع: تصغير الأصلع، وهو الذى انحسر الشعر عن رأسه.

ويقول: إِنِّي لَأَقْبِلُكَ وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبِلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ» (١).

ويستحب التكبير عنده، والإشارة إليه عند بداية كل شوط، فعن ابن عباس، قال: «طاف النبي ﷺ بالبيت على بعيره، كُلَّمَا أَتَى الرُّكْنَ (٢) أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ كَانَ عَنْده وَكَبَّرَ» (٣).

(٣) الرَّمْلُ: وهو الإسراعُ في المشي مع تقارب الخطأ وتحريك المنكبين، ويُسن في الأشواط الثلاثة إجماعاً ويمشي في الباقي على رسله بسكينة ووقار، فعن ابن عمر: «رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا» (٤). وَلَا يُشْرَعُ لِلنِّسَاءِ، لقول ابن عمر: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ سَعْيٌ بِالْبَيْتِ (أَي رَمَلَ) وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ» (٥).

(٤) استلام الركن اليماني، فعن ابن عمر قال: «لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَّ» (٦). والمراد باليمانيين: الركن الذي فيه الحجر الأسود، والركن اليماني. وفي الركن اليماني فضيلة وهي كونه على قواعد إبراهيم، ولذا يُستلم فقط (٧).

(٥) الدعاء بين الركن اليماني والحجر الأسود بما ورد في الحديث الآتي: عن عبد الله بن السائب، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقرأ بين الركن اليماني والحجر: «رَبَّنَا أَتْنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» (٨).

ويُسن الذكر والدعاء بما تيسر في بقية الطواف، ولا بأس بتلاوة القرآن أيضاً.

(٦) قراءة: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (٩) عند المقام وقبل صلاة ركعتين خلفه، فعن جابر «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ قَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَكَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾» (١٠).

(١) صحيح: رواه البخاري ومسلم وابن ماجه وغيرهم.

(٢) الركن: المراد به هنا الحجر الأسود.

(٣) رواه البخاري.

(٤) أخرجه أحمد ومسلم وغيرهما.

(٥) أخرجه البيهقي في «سننه» (٨٤/٥).

(٦) متفق عليه.

(٧) «الدين الخالص» (١١٧/٩).

(٨) حسن: رواه أحمد والشافعي وأبو داود وغيرهم.

(٩) سورة البقرة: ١٢٥.

(١٠) رواه مسلم وغيره.

(٧) الدعاء عند «الملتزم» والتزامه، فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: طُفْتُ مع عبد الله بن عمرو، فلما فرغنا من السبع ركعنا في دُبُرِ الكعبة، فقلتُ: ألا تتعوذُ بالله من النار! قال: أعوذُ بالله من النار، قال: ثم مضى، فاستلم الركن، ثم قام بين الحجر والباب فألصق صدره ويديه وخده إليه، ثم قال: هكذا رأيتُ رسول الله ﷺ يفعلُ^(١).

(٨) الشرب من ماء زمزم والتضلعُ منه، وغسل الرأس به، فعن جابر، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «ماءُ زمزم لما شرب له»^(٢). ويروى عن ابن عباس أنه كان إذا شرب منه، قال: «اللهم إني أسألك علماً نافعاً، ورزقاً واسعاً، وشفاءً من كلِّ داء».

(٩) الرجوع لاستلام الحجر قبل الذهاب إلى السعى إن تيسر ذلك، ثبت هذا عن النبي ﷺ^(٣).

(د) سنن السعى:

(١) يُسنُّ للسعى الطهارة من الحدث والنجس وستر العورة، فلو سعى محدثاً ولو حدثاً أكبر أو متنجساً أو مكشوف العورة صحَّ سعيه ولا دم عليه، لكن كشف العورة حرام^(٤).

(٢) قراءة: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الآية^(٥)، عند الاقتراب من الصفا للسعى.

(٣) يُسنُّ الصعود على كلِّ من الصفا والمروة، والذكر والدعاء عليهما بما أحب، والمأثور أفضل، لحديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا وقف على الصفا ويقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كلِّ شيء قدير» ويصنع ذلك ثلاث مرَّات ويدعو، ويصنعُ على المروة مثل ذلك^(٦) مع مراعاة استقبال الكعبة أثناء الوقوف والدعاء.

(٤) تُسنُّ «الهروكة» بين العلمين الأخضرين للرجال دون النساء.

(١) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٤١٥).

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٥٠٢).

(٣) انظر: «صحيح مسلم» (١٢١٨).

(٤) «الدين الخالص» (١٣٨/٩).

(٥) سورة البقرة: ١٥٨.

(٦) متفق عليه.

(هـ) سنن الخروج إلى منى:

- (١) الإحرام بالحج يوم «التروية» من محل إقامة.
- (٢) صلاة الظهر والعصر والعشاء بمنى يوم «التروية»، والمبيت بها، حتى يصلي الفجر وتطلع الشمس.
- (٣) صلاة الظهر والعصر جمعاً وقصرًا بمنى يوم عرفة.
- (٤) أن لا ينفر من عرفة قبل غروب الشمس^(١).

■ شروط الطواف:

يشترط للطواف الشروط الآتية^(٢):

- ١- الطهارة من الحدث الأصغر والكبير والنجاسة، فعن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «الطواف حول البيت مثل الصلاة، إلا أنكم تتكلمون فيه، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير»^(٣).
- ٢- ستر العورة: لحديث أبي هريرة قال: بعثنى أبو بكر الصديق في الحجة التي أمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع، وفي رهط يؤذنون في الناس يوم النحر: «لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان»^(٤).
- ٣- أن يكون سبعة أشواط كاملة: فلو ترك خطوة واحدة، في أى شوط، لا يحسب طوافه. فإن شك بنى على الأقل حتى يتيقن السبع.
- ٤- أن يبدأ الطواف من الحجر الأسود، وينتهي إليه.
- ٥- أن يكون البيت عن يسار الطائف.
- ٦- أن يكون الطواف خارج البيت. فلو طاف في الحجر^(٥) لا يصح طوافه، والشاذوران^(٦) من البيت.
- ٧- موالة السعى: ولا يضر التفريق اليسير، لغير عذر، ولا التفريق الكثير،

(١) «الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز» (٢٤٦).

(٢) «فقه السنة» (١/٥٠٧، ٥٠٨) بتصرف.

(٣) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٨٦٧). تنبيه: قال أبو حنيفة: ليس شيء من ذلك شرطاً: واختلف أصحابه، فقال بعضهم: هو واجب -يعنى: لو طاف غير طاهر صح طوافه ولزمه شاة. وقال بعضهم: هو سنة. «المغنى» (٥/٢٢٣).

(٤) متفق عليه.

(٥) يعنى: حجر إسماعيل، لأنه من البيت.

(٦) الشاذوران: البناء الملاصق لأساس الكعبة الذى توضع به حلقة الكسوة.

لعذر. وذهبت الحنفية، والشافعية: إلى أن المولاة سنة. فلو فرّق بين أجزاء الطواف تفريقاً كثيراً، بغير عذر، لا يَبْطُلُ، وَيَبْنَى على ما مضى من طوافه. ولو أحدث في الطواف، توضأً وبَنَى ولا يجب الاستئناف، وإن طال الفصل.

محظورات الإحرام:

محظورات الإحرام على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يحرم على الذكور والإناث جميعاً: وهو:

- (١) إزالة الشعر من الرأس ومن سائر الجسد.
- (٢) تقليم الأظفار، لكن لو انكسر ظفره قَدَرًا وآلمه، فله إزالته ولا شيء عليه.
- (٣) استعمال الطيب بعد الإحرام: في الثوب، أو البدن، أو غيرهما.
- (٤) الجماع ودواعيه: كعقد النكاح، والنظر بشهوة، والمباشرة لشهوة، والتقبيل، وغيره.
- (٥) لبس القفازين، وهما شراب اليمين.
- (٦) قتل الصيد وهو الحيوان الحلال البري المتوحش مثل الطّاء والأرنب والحمام.

الثاني: ما يحرم على الرجال دون الإناث، وهو شيان:

- (١) لبس المخيط: وهو أن يلبس الثياب ونحوها على صفة لباسها في العادة كالفانلة والسرّويل والقميص وغيرها. ويجوز للمحرم لبس ما يحتاجه مثل ساعة اليد، ونظارة العين، وحافظة النقود.

٢- تغطية رأسه بملاصق كالعمامة، والجلباب، والطاقيّة، وغيرها. أما غير الملاصق كالخيمّة والشمسية وسقف السيارة فلا بأس به، لأن الممنوع هو تغطية الرأس دون الاستئلال.

الثالث: ما يحرم على الإناث دون الذكور:

يخص النساء شيء واحد هو النقاب وهو ستر وجهها مع وضع فتحة لعينها تنظر منها، لقوله ﷺ: «لَا تَنْتَقِبُ الْمُحَرَّمَةُ وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ»^(١). وهذه المحظورات تكاد تكون محل اتفاق بين المذاهب الأربعة^(٢).

حكم من ارتكب محظوراً من محظورات الإحرام:

فاعل المحظورات السابقة له ثلاث حالات:

(١) رواه البخاري.

(٢) «كيف يحج المسلم ويعتمر» د. عبد الله محمد الحياط

الأولى: أن يفعل المحظور بلا عذر ولا حاجة، فهذا آثم وعليه الفدية.
 الثانية: أن يفعل المحظور لحاجة إلى ذلك فله فعل المحظور وعليه فديته.
 الثالثة: أن يفعل المحظور وهو معذور، إما جاهلاً، أو ناسياً، أو مكرهاً فلا إثم عليه، وهل عليه فدية؟ محل خلاف بين أهل العلم.
 والصحيح - إن شاء الله - أنه لا شيء عليه إلا إذا كان فعل المحظور لمرضٍ فإن عليه الفدية لحديث كعب بن عجرة (١).

■ مقدار الفدية:

الفدية تختلف باختلاف أسبابها، فأحياناً تكون لارتكاب محظور من محظورات الإحرام، وأحياناً تكون لترك واجب من واجبات الحج، وأحياناً تكون جزاء للصيّد، وأحياناً تكون فدية للإحصار، وهذا تفصيلها:

(١) الفدية في إزالة الشَّعر، وقص الظفر، والمباشرة لشهوة، ولُبس الذَّكر للمخيّط، ولُبس القفَّازين، وتغطية رأس المُحرم الذَّكر، والنقاب للمرأة، الفدية في كل واحد من هذه المحظورات، إما ذبح شاة أو إطعام ستة مسكين (٢) أو صيام ثلاثة أيام، له أن يختار واحداً من هذه الأمور الثلاثة (٣).

(٢) الفدية لترك واجب من واجبات الحج كرمى الجمار، والمبيت بمزدلفة، والمبيت بمنى، وطواف الوداع، والإحرام من الميقات، فهذا يلزمه دم، فإن لم يجد صام عشرة أيام: ثلاثة في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله، فإن لم يتمكّن من صيام الثلاثة في الحج صامها مع السبعة بعد رجوعه إلى أهله.

(٣) جزاء الصيّد: فإن كان للصيّد مثلٌ خيرٌ بين ثلاثة أشياء: إما ذبح المثل وتفريق جميع لحمه على فقراء مكة. وإما أن ينظر كم يساوي هذا المثل ويخرج ما يقابل قيمته طعاماً يفرّق على المساكين لكل مسكين نصف صاع. وإما أن يصوم عن إطعام كل مسكين يوماً، فإن لم يكن للصيّد مثلٌ خيرٌ بين شيئين:

إما أن ينظر كم قيمة الصيّد المقتول ويخرج ما يقابلها طعاماً يفرقه على المساكين، لكل مسكين نصف صاع. وإما أن يصوم عن إطعام كل مسكين يوماً.

(١) عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة: أن رسول الله ﷺ مر به زمن الحديبية فقال: «قد أذاك هوأم رأسك؟» قال: نعم. فقال النبي ﷺ: «أخلق»، ثم اذبح شاة نسكاً، أو صم ثلاثة أيام، أو أطعم ثلاثة أصع من تمرٍ على ستة مساكين» متفق عليه.

(٢) من مساكين الحرم.

(٣) وذهب بعض العلماء إلى أن من فعل محظوراً من محظورات الإحرام فليس عليه إلا أن يدعه فقط. راجع قول الشيخ شقرة المتقدّم في «مواقيت الحج».

(٤) دم التمتع والقرآن: يجب على المتمتع والقارن هدى، فإن لم يجد صام عشرة أيام: ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله.

(٥) فدية المحصر^(١): يجب عليه هدى، فإن لم يجد صام عشرة أيام كالتمتع والقارن^(٢).

(٦) فدية الجماع ومقدماته: أمّا مقدّمات الجماع فإن على فاعلها دمًا. وأمّا الجماع فإنه يفسد الحج بالمرّة ويترتب عليه:

(أ) الإثم. (ب) المضى فيه حتى يتمّه وجوبًا.

(ج) ذبح بدنة، فإن لم يجد صام عشرة أيام.

(د) القضاء من العام القادم^(٣).

(٧) أمّا عقد النكاح وخطبته ففيه التوبة والاستغفار^(٤).

■ مباحات الإحرام:

يباح للمحرم في حال إحرامه:

(١) حك الجلد والرأس.

(٢) غسل الرأس والاستحمام.

(٣) تغيير ملابس الإحرام بملابس إحرام أخرى.

(٤) الاستئطال بما شاء ما لم يمسّ رأسه.

(٥) تسريح الشعر ولو سقط منه بعضه.

(٦) الفصد والحجامة.

(٧) الاكتحال.

(٨) لبس الساعة، والأساور، والخاتم، والحزام، وعقد الإزار.

(٩) الغيار على الجرح، وطرح الظفر إذا انكسر.

(١٠) قتل الفواشق الخمس (الغراب - الحداة - السفارة - العقرب - الكلب العقور).

وكلّ ما يؤذى بعبادة الناس.

(١١) تغطية المرأة لوجهها عند مرور الرجال بها.

(١) المحصر: هو الذى انحبس عن إتمام المناسك لمرضٍ أو عدوّ أو غير ذلك.

(٢) «كيف يحجّ المسلم ويعتمر».

(٣) وذهب بعضهم إلى عدم بطلان الحجّ بالجماع لعدم الدليل المصرّح بهذا.

(٤) «الحج والاعتمار» د. أبو مؤمن (٦٩).

■ تلخيص مناسك الحج كأنك تراها:

(١) إذا كنت مُفردًا للحجّ أو قارنًا له مع العمرة فأحرم من «الميقات» الذي تأتي عليه، ويستحب لك عند وصولك إلى مكة أن تطوف طواف «القدوم».

وإن كنت متمتعًا فأحرم بالحج من مكانك يوم «التروية» وهو اليوم الثامن من ذي الحجة كما تقدّم^(١)، وقل: «لبيك حجًا».

(٢) ثم اخرج إلى «منى»^(٢) وصَلِّ بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، تُصَلِّي الرباعية ركعتين قصرًا في أوقاتها بدون جمع.

(٣) فإذا طلعت شمس يوم التاسع من ذي الحجة فسر إلى عرفات وصَلِّ بها الظهر والعصر جمع تقديم قصرًا بأذان واحد وإقامتين، وتأكد من دخولك حدود عرفات. . . وتبقى داخل عرفات حتى تغيب الشمس، وفي أثناء ذلك تُكثر من الذكر والدعاء، فعن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله عز وجل فيه عبدًا من النار من يوم عرفة، وإنه ليدنو عز وجل، ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: «ما أراد هؤلاء؟»^(٣).

. . . وعليك بغض بصرك وصيانة جوارحك، فعن ابن عباس، قال: كان فلانٌ ردف رسول الله ﷺ يوم عرفة فجعل الفتى يلاحظ النساء وينظر إليهن، فقال له رسول الله ﷺ: «ابن أخي، إن هذا يومٌ من ملكٍ فيه سمعه وبصره ولسانه غفر له»^(٤).

(٤) فإذا غربت الشمس فسر إلى «مزدلفة» مُلبّيًا وصَلِّ بها المغرب والعشاء جمعًا وقصرًا.

ثم تبقى في «المزدلفة» إلى أن تُصَلِّي الفجر ويسفر الصبح.

■ فائدتان:

● إن خشيت أن لا تصل «مزدلفة» إلا بعد منتصف الليل، فإنه يجب عليك أن تُصَلِّي في الطريق.

● يجوز للنساء والضعفاء الذهاب إلى «منى» من «المزدلفة» بعد منتصف الليل، والأحوط بعد غيوبة القمر.

(١) يبدأ «التمتع» بمناسك العمرة أولاً، ثم يتحلل من إحرامه. . . فإذا كان يوم «التروية» أحرم من مكانه وشرع في مناسك الحج، وسوف تناول مناسك العمرة بعد بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

(٢) وهذا من السنة.

(٣) رواه مسلم وابن ماجه.

(٤) رواه أحمد بإسناد صحيح: «الترغيب» (١٧٧٠).

(٥) ثم سرّ قبل طلوع الشمس إلى «منى» مُلَبِّيًا. وإذا كان لك عذر كالنساء والضعفاء فلا بأس بأن تسير إلى «منى» في النصف الأخير من الليل، وخذ معك سبع حصيات من «المزدلفة» لترمى بها جمرة العقبة، أما باقى الحصى فالتقطه من «منى»، وهكذا السبع التى ترمى بها يوم العيد جمرة العقبة لا بأس بأخذها من «منى».

(٦) إذا وصلت إلى «منى» فاعمل الآتى:

(أ) ارم جمرة العقبة بسبع حصيات، وكبر مع كل حصاة (١).

(ب) اذبح الهدي - إن كان عليك هدي - وكل منه وأطعم الفقراء (٢).

(ج) احلق أو قصر شعر رأسك، والحلق أفضل - والتقصير بالنسبة للرجل يشمل جميع الرأس - والمرأة تقصر منه قدر أنملة، وقد ورد فى فضل ذلك أحاديث، منها:

عن أبى هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم اغفر للمُحَلِّقِينَ».

قالوا: يا رسول الله وللمقصرين. قال: «اللهم اغفر للمُحَلِّقِينَ». قالوا: يا رسول الله وللمقصرين. قال: «اللهم اغفر للمُحَلِّقِينَ» قالوا: يا رسول الله وللمقصرين. قال: «وللمقصرين» (٣).

وإذا رميت وذبحت وحلقت أو قصرت، تحللت التحلل الأول، وبعده تلبس ثيابك وتحل لك المحظورات سوى النساء.

■ تنبيهه: إذا أخرت الذبح إلى ما بعد الحلق فلا بأس.

(٧) ثم انزل إلى مكة وطف طواف «الإفاضة» واسع بعده إن كنت متمتعاً أو لم تسع مع طواف القدوم إن كنت قارئاً أو مُفرداً، وبهذا تحل لك النساء.

ويجوز تأخير طواف الإفاضة إلى ما بعد أيام «منى» والنزول إلى مكة بعد الفراغ من رمى الجمار.

(٨) ثم بعد طواف الإفاضة يوم النحر ارجع إلى «منى» وبث فيها ليالى إحدى عشرة، واثنى عشرة، وثلاث عشرة - أيام التشريق - وإن بث ليلتين فجاز.

(٩) ارم الجمرات الثلاث فى اليومين أو الثلاثة التى تبقاها بمنى بعد الزوال تبدأ بالأولى وهى أبعدهن من مكة، ثم الوسطى، ثم جمرة العقبة كل واحدة بسبع حصيات تكبر مع كل حصاة.

(١) وقت الرمي هو وقت الضحى بعد طلوع الشمس، فإن أخره إلى آخر النهار، جاز، وإن لم يكن ذلك مستحباً، ويجوز تأخيره إلى الليل لعذر. «فقه السنة» (١/ ٥٣١) هذا، ويجب التأكد من إيقاع الحصى فى الحوض.

(٢) ويجوز شراء كابونات الأضاحى والهدي - من جهة مأمونة - إذا تعذر الذبح بنفسك.

(٣) متفق عليه.

وإن اقتصررت على يومين تخرج من منى قبل غروب شمس اليوم الثاني، فإن غربت عليك الشمس بمنى بقيت لليوم الثالث ورميت فيه كذلك، والأفضل أن تبيت ليلة الثالث. ويجوز للمريض والضعيف أن ينيب عنه في الرمي، ويجوز للنائب أن يرمى عن نفسه أولاً، ثم عن منيه في موقف واحد.

(١٠) إذا أردت الرجوع إلى بلدك بعد انتهاء أعمال الحج فطف بالكعبة طواف «الوداع» ولا يغنى من ذلك إلا الحائض والنفساء^(١).

■ تنبيهات:

(١) يُراعى في قدر حصي الرمي أن يكون مثل حبّ الفول، قال ﷺ: «إذا رميت الجمرة فارموا بمثل حصي الخذف»^(٢).

(٢) من ترك ركنًا من أركان الحج لم يصحّ حجّه حتى يأتي به، ويبقى هذا الركن في ذمته لا يتم حجّه حتى يؤديه كالتطواف والسعي، فمن رجع إلى بلده ولم يطف بقي عليه الطواف إلى أن يعود إلى مكة ويؤديه وبهذا تبرأ ذمته، ويتمّ حجّه. أما الوقوف بعرفة: فمن لم يقف به فليس له حجّ ألبته، وعليه أن يجعل نسكه عمرة ويقضى حجّه.

■ حكم حيض المرأة قبل طواف الإفاضة:

للمرأة إذا فاجأها الحيض قبل طواف الإفاضة ولم تستطع التخلف حتى انقطاعه أن تستعمل دواءً لوقفه وتغتسل وتطوف^(٣)، وإذا كان الدم لا يستمرّ نزوله طوال أيام الحيض، بل ينقطع في بعض أيام نزوله فيجوز لها أن تطوف في أيام الانقطاع عملاً بأحد قولي الشافعي: «إن الثقاء في أيام انقطاع الحيض طهر». وهذا القول يوافق مذهب مالك وأحمد. وأجاز بعض الحنابلة والشافعية للحائض دخول المسجد للطواف بعد إحكام الشّد والعصب وبعد الغسل، حتى لا يسقط منها ما يؤذى الناس، ويلوث المسجد، ولا فدية عليها في هذه الحال باعتبار حيضها - مع ضيق الوقت والاضطرار للسفر - مع الأعذار الشرعية، وقد أفتى ابن تيمية وابن القيم بصحة طواف الحائض طواف الإفاضة إذا اضطرت إلى السفر لثلاث تخلف عن الرفقة، والنفساء حكمها كحكم الحائض في هذا، والله أعلم^(٤).

(١) «دليل الحاج والمعتمر». تأليف: مجموعة من العلماء «وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية».

(٢) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٤٧٢).

(٣) وإن تناولت هذا الدواء قبل أداء المناسك فحسن.

(٤) «الحج والعمرة رحلة إيمانية مباركة» للشيخين: فتح الله جزر، ومصطفى وهدان. من علماء الأزهر (١٤٧).

■ فوائد مهمة:

(١) للمرأة أن تستلم الحجر عند الخلوة، والبعد عن الرجال، فعن عائشة: أنها قالت لامرأة: لا تزاحمي على الحجر، إن رأيت خلوة فاستلمي، وإن رأيت زحاما فكبري وهلكي إذا حاذيت به، ولا تؤذي أحدا.

(٢) يجوز للطائف الركوب وإن كان قادرا على المشي، إذا وجد سبب يدعو إلى الركوب.

(٣) يكره طواف المجدوم مع الطائفين.

(٤) يستحب الاغتسال للوقوف بعرفة.

(٥) إذا أكرهت المرأة على الجماع فإن حجها صحيح ولا هدى عليها بخلاف زوجها.

(٦) إذا وقع الجماع بعد رمى جمرة العقبة وقبل طواف الإفاضة، فلا يبطل الحج لكن يقع الإثم.

(٧) يجوز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، فعن عائشة رضي الله عنها قالت:

دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير، فقال لها: «أردت الحج؟» قالت: والله لا أجدني إلا وجعة، فقال لها: «حجّي واشترطي، وقولي: اللهم محلّي حيث حبستني» (١).

فمن اشترط ذلك فإنه متى حبسه شيء من مرض أو عدو أو غير ذلك، تحلل ولا دم عليه، ومن لم يشترط فإنه إذا حبس لزمه دم، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (٢). فإن لم يتيسر الهدى صام عشرة أيام قياسا على المتمتع.

(٨) لو أحرم الحاج أو المعتمر في إزار ورداء ملوئين صح إحرامه، فعن يعلى بن أمية، قال: «طاف رسول الله ﷺ مضطجعا ببرد أخضر» (٣).

ثانياً: العمرة

■ تعريف العمرة:

العمرة في «اللغة»: الزيارة، سُميت بذلك لأن فيها عمارة الود، مأخوذة من الاعتمار، يقال: اعتمر فهو معتمر أى زار (٤).

(١) متفق عليه.

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (١٦٥٨).

(٤) «القاموس المحيط» مادة «عمر».

و«اصطلاحاً»: زيارة بيت الله الحرام على وجه مخصوص هو النُّسكُ: من إحرام، وطواف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة، وحلق أو تقصير.

■ **وقتها:** قال في «روضة الطالبين» (٣/٣٧): «... وأما العُمرَةُ فجميع السنة وقت للإحرام بها ولا تكره في وقت منها، ويستحب الإكثار منها في العمر وفي السنة الواحدة، وقد يمتنع الإحرام بالعمرة لا بسبب الوقت بل لعارض كالمحرم لا يصح إحرامه بالعمرة على الأظهر» ا.هـ.

■ **حكمها:** أجمع أهل العلم على أن العُمرَةُ مشروعة في الجملة، وأن فعلها في العمر مرة كافٍ، وهل هي واجبة أم لا. اختلفوا في ذلك على قولين:

الأول: قالوا بوجوب العُمرَةُ، واستدلوا بأحاديث، منها:

عن أبي رزين العقيلي، أنه أتى النبي ﷺ، فقال: إن أباي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العُمرَةَ، فقال: «حج عن أبيك واعتمر»^(١) قال الإمام أحمد: «لا أعلم في إيجاب العُمرَةَ حديثاً أجود من هذا ولا أصح منه».

القول الثاني: قالوا: إن العُمرَةَ سنة وليست واجبة، واستدلوا بما روى عن جابر أنه قال: سئل النبي ﷺ عن العُمرَةَ أواجبة هي؟ قال: «لا، وأن تعتمر خير لك» رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح، وضعفه الألباني^(٢).

والصواب: القول بوجوبها لحديث أبي رزين السابق.

■ **فضلها:** ورد في فضل العمرة أحاديث كثيرة، منها:

(١) عن ابن مسعود رضيه الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ: «تابعوا بين الحج والعمرة، فإنهما ينفيان الفقر والذنوب، كما ينفي الكبر خبث الحديد والذهب والفضة»^(٣).

(٢) وعن ابن عمر رضيهما الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «الغزى في سبيل الله، والحج والمعتمر وفدُ الله، دعاهم فأجابوه، وسألوه فأعطاهم»^(٤).

(٣) وجاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت: حج أبو طلحة وابنه وتركاني؟ فقال: «يا أم سليم عمرة في رمضان تعدل حجة معي»^(٥).

(١) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٥٩٥).

(٢) انظر: «ضعيف سنن الترمذي» (ص ١٠٨).

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٣٣٤).

(٤) حسن: رواه ابن ماجه وغيره.

(٥) رواه ابن حبان في «صحيحه».

■ أركانها: أركان العمرة أربعة.

(١) الإحرام: وهو نية الدخول فيها، لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، وقد تقدم الحديث عليه في «الحج».

وسياتى المزيد عنه في «صفة العمرة» إن شاء الله تعالى.

(٢) الطواف، لقوله تعالى: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (١).

(٣) السعى، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (٢).

ولقوله ﷺ: «اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى» (٣).

(٤) الحلق أو التقصير: وقد تقدم الدليل عليه.

■ واجباتها:

يجب على من أراد العمرة أن يحرم بها من الميقات إن كان مقيماً قبله، فإن كان مقيماً بعد الميقات فإنه يحرم من منزله.

وأما المقيم بمكة فإنه يجب عليه أن يخرج إلى «الحل» فيحرم منه، لأمره ﷺ عائشة أن تحرم من «التنعيم» (٤).

■ صفة العمرة كأنك تراها:

إذا أراد المسلم أن يحرم بالعمرة فالمشروع في حقه إذا بلغ الميقات أن يغتسل، ويتنظف - كما مر - وبعد الاغتسال والوضوء، يلبس ملابس الإحرام، وينوى الإحرام قائلاً: «لبيك عمرة»، ثم يصلي ركعتي سنة الإحرام ثم يشرع في التلبية.

● وإذا كان من يريد الإحرام خائفاً من عائق يعوقه فينبغي له أن يشترط قائلاً: «فإن حبسني حابس فمحلى حيث حبستني». وهذا إن حصل له مانع يمنعه من إتمام النسك فإنه يجزى ولا شيء عليه - كما تقدم قريباً -.

● ثم إذا وصل «المسجد الحرام» قدم رجله اليمنى، وقال:

«بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله، اللهم افتح لى أبواب رحمتك، أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم».

● ثم يذهب لابتداء الطواف، فيستلم «الحجر الأسود» بيده اليمنى ويقبله، وإن

(١) سورة الحج: ٢٩.

(٢) سورة البقرة: ١٥٨.

(٣) صحيح، رواه أحمد، وقد مر قريباً.

(٤) متفق عليه.

استطاع أن يسجد عليه سجد، فعن ابن عمر، قال: رأيتُ عمر بن الخطاب قَبْلَ الْحَجَرِ، ثم عاد فقبله وسجد عليه، ثم قال: «هكذا رأيتُ رسولَ الله ﷺ» (١).

فإن لم يتيسر تقبيله قَبْلَ يَدِهِ إن استلمه بها، فعن نافع قال: رأيتُ ابن عمر يستلم الحجرَ بيده ثم قَبْلَ يده، وقال: ما تركته منذ رأيتُ رسولَ الله ﷺ يفعله (٢).

فإن لم يتيسر استلامه بيده استلمه بعصا ونحوها وقَبْلَ طرفها الذي حصل به الاستلام، فعن أبي الطُّفَيْل قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يطوف بالبيت ويستلم الركنَ بِمَحْجَنٍ معه وَيُقَبِّلُ الْمَحْجَنَ (٣). فإن لم يتيسر ذلك فإنه يستقبل الحجرَ مُشِيرًا إليه بيده إشارةً وَيَكْبِرُ ولا يَقْبَلُهَا، ويقول عند استلام الحجر أو الإشارة إليه: «الله أكبر».

ثم يدعو بما شاء -وله أن يقرأ ما تيسر له من القرآن- حتى يأتي «الركن اليماني» فيستلمه من غير تقبيل، ويقول بين الركنين:

﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (٤). ثم كلما حاذى «الحجر الأسود» كبر، يفعل ذلك في أشواطه السبعة، وهنا ينبغي للمعتمر أن يتنبه لأمرين:

أحدهما: أن يضطجع من ابتداء الطواف إلى انتهائه -كما تقدم- وهذا الاضطجاع خاص بطواف القدوم فقط للعمرة أو الحج.

الثاني: الرَّمْلُ في الأشواط الثلاثة الأولى فقط، وهذا خاص للرجال.

• فإذا أتمَّ المعتمر طوافه سبعة أشواط تقدم إلى «مقام إبراهيم» وصلى خلفه ركعتين، يقرأ في الأولى بعد «الفاتحة»: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾. وفي الثانية بعد «الفاتحة»: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. إن تيسر له ذلك، وإلا صلاهما في أى مكان من المسجد.

• ثم يتجه إلى «الحجر الأسود» فيستلمه ويقبله إن استطاع وإلا وقف على الخط وأشار إليه قائلاً: «بسم الله والله أكبر».

• ثم يتجه إلى «زمزم» فيشرب منها، ويدعو كما مرَّ قريباً.

• ثم يخرج إلى المسعى فإذا دنا من «الصفا» قرأ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾. ثم يرقى على الصفا حتى يرى الكعبة فيستقبلها ويرفع يديه فيحمد الله ويدعو بما شاء، ويكبر ويذكر الله ويكرر ذلك ثلاث كما تقدم معنا.

(١) حسن: أخرجه البزار، وانظر: «الإرواء» (٤/٣١٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٦٨) (٢٤٥).

(٣) أخرجه مسلم (١٢٧٥).

(٤) سورة البقرة: ٢٠١.

• ثم ينزل من «الصفاء» إلى «المروة» ماشياً، فإذا بلغ «العلم الأخضر»^(١) «هرو» قدر استطاعته مع عدم إيذاء أحد، حتى إذا بلغ العلم الآخر عاد إلى مشيه -وهذا خاص بالرجال دون النساء- ثم يستمر حتى يصل إلى «المروة» ويفعل عليها ما فعل على «الصفاء»، ثم يحتسب هذا شوطاً، ويأتى بستة أشواط أخرى، يفعل فيها ما فعل في الأول، فإذا أتم السابح حلق رأسه أو قصّره كله، وإن كانت امرأة قصّرت من كل «ضفيرة» قدر أتملة، وبهذا يكمل المسلم عمرته، تقبل الله منا ومنكم.

■ تكرار العمرة:

يقوم كثير من الحجاج والمعتمرين بأداء أكثر من عمرة -في سفر واحد-، فمنهم من يؤدى عمرة عن والده، أو عن والدته، أو عن زوجته، أو عن غيرهم أو عنهم جميعاً، ويظل طوأل مكته بمكة في ذهاب وإياب من «التنعيم» إلى «الكعبة»!!، فما حكم هذا التكرار؟ الحق أنه «لم يثبت عن الصحابة تكرار العمرة بعد الحج، ولم يثبت عنهم تكرارها في سائر أيام السنة، وكانوا يتتابون مكة للعمرة أفراداً وجماعات، وهم يعلمون أن العمرة هي الزيارة للطواف بالبيت والسعى بين الصفا والمروة، ويعلمون أيضاً أن الطواف بالبيت أفضل من السعى يقيناً، فبدل أن يشغلوا أنفسهم بالخروج إلى «التنعيم»، والإشتغال بأعمال عمرة جديدة يتعاونها عمرتهم التي سبقتها فأولى أن يطوفوا بالبيت، ومعلوم أن الوقت الذي يصرفه من يخرج إلى التنعيم ليهلّ بعمرة جديدة يستطيع أن يطوف بالبيت مئات الأشواط في هذا الوقت الذي يصرفه المعتمر في عمرة جديدة. قال طاووس -رحمه الله-: «الذين يعتَمرون من التنعيم ما أدري يؤجرون عليها أو يُعذبون!!». قيل له: يُعذبون؟ قال: «لأنه يدع الطواف بالبيت، ويخرج إلى أربعة أميال، ويجيء، وإلى أن يجيء من أربعة أميال يكون قد طاف مائتي طواف، وكلما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمشی من غير شيء».

فالقول بعدم مشروعية تكرار العمرة -في السفر الواحد- هو ما دلّت عليه السنة النبوية العملية ودلّ عليه فعل الصحابة -رضوان الله عليهم-^(٢). هذا، ولقد سمعتُ الشيخ/ صالح اللحيدان -عضو هيئة كبار العلماء بالسعودية- يقول في دروس الحرم المكي: «البقاء أمام الكعبة أولى من تكرار العمرة».

وصفوة الكلام: قال الإمام ابن قدامة في «المغنى» (١٦/٥-١٧) -ما خلاصته-: «لا بأس أن يعتَمِر في السنة مراراً... وقال عطاء: إن شاء اعتَمِر في كل شهر مرتين. فأما الإكثار من الاعتِمَار، والمُوالاة بينهما، فلا يُستحب في ظاهر قول السلف... ثم قال: لا يُستحب أن يعتَمِر في أقل من عشرة أيام» اهـ.

(١) العلم الأخضر: هو الميل الأخضر.

(٢) «الوجيز» (٢٦٢).

زيارة المدينة المنورة

■ فضل المدينة المنورة: ورد في فضل المدينة عدة أحاديث منها:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها» (١).

٢- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليفعل، فإنني أشهد لمن مات بها» (٢).

■ فضل المسجد النبوي والصلاة فيه:

٣- عن أبي سعيد، قال: دخلت على رسول الله ﷺ في بيت بعض نسائه، فقلت: يا رسول الله أي المسجدين الذي أسس على التقوى؟ فأخذ كفًا من حصباء، فضرب به الأرض، ثم قال: «هو مسجدكم هذا، لمسجد المدينة» (٣).

● عن جابر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه» (٤).

هذا، وينبغي عند زيارة المسجد النبوي مراعاة الآتي:

(١) أن يبدأ الزائر بصلاة ركعتين «تحية المسجد» في أي مكان منه، والأفضل أن يؤدّيها في «الروضة» شريطة أن لا يؤذى أحدًا.

(٢) إذا فرغ من «تحية المسجد» يتجه إلى «القبر الشريف»، مُستقبلًا له ومُستدبرًا القبلة، فيسلم على رسول الله ﷺ، ثم يتأخر نحو ذراع إلى الجهة اليمنى، فيسلم على أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم يتأخر أيضًا نحو ذراع، فيسلم على عمر رضي الله عنه.

(٣) يتجنب التمسح بالحجرة - أي القبر - والتقييل لها.

(٤) على الزائر أن لا يرفع صوته أمام قبره ﷺ إلا بقدر ما يسمع نفسه.

(٥) ثم يستقبل القبلة، فيدعو لنفسه، ولسائر المسلمين.

■ فضل الصلاة في مسجد قباء:

قال ﷺ: «صلاة في مسجد قباء كعمرة» (٥).

(١) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه.

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٥٤٣).

(٣) رواه مسلم والترمذي.

(٤) صحيح: رواه ابن ماجه (١٤٠٦).

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١١٥٩).

■ من بدع الحج والعمرة:

- يقع الحجاج والعمار في بدع وأخطاء كثيرة، منها:
- (١) صلاة المحرم إذا دخل المسجد الحرام تحية المسجد.
 - (٢) المزاخرة على تقبيل الحجر الأسود.
 - (٣) تقبيل الركن اليماني.
 - (٤) الالتزام بأدعية معينة في الطواف والسعى لم تثبت عن النبي ﷺ.
 - (٥) الصعود إلى جبل الرحمة في عرفات.
 - (٦) استقبال جبل عرفة بالدعاء، والسنة هي استقبال القبلة.
 - (٧) رمي الجمرات بالنعال وغيرها!
 - (٨) رمي الحصى دفعة واحدة^(١).
 - (٩) التصدق بثمر الهدى بدعوى أن ذلك أصلح للفقير.
 - (١٠) إرسال العرائض والصّور مع الحجاج إلى النبي ﷺ.
 - (١١) الخروج من المسجد النبوي على القهقري عند الوداع.
 - (١٢) رفع الصّوت بالذكر والدعاء أثناء الطواف رعونة وإيذاء.

(١) رمي الحصى دفعة واحدة تحسب جمرة واحدة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كِتَابُ النِّكَاحِ

النكاح

النكاح من سنن الأنبياء والمرسلين. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِيَّةً﴾ (١).

وعن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «النكاح من سنتي، فمن لم يعمل بسنتي فليس مني، وتزوجوا، فإنني مكاثر بكم الأمم، ومن كان ذا طول فليتكح، ومن لم يجد فعليه بالصيام، فإن الصوم له وجاء» (٢).

■ النهي عن التبتل:

التبتل: ترك النكاح للانقطاع إلى عبادة الله تعالى.

عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «لقد رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون» التبتل، ولو أذن له لاختصنا» (٣).

وعن سمرة: أن رسول الله ﷺ نهى عن التبتل (٤).

وقال الإمام أحمد: «ليست العزوبة من أمر الإسلام في شيء، ومن دعاك إلى غير التزوج فقد دعاك إلى غير الإسلام!».

■ الترغيب في الزواج:

- قال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (٥).

روى ابن أبي حاتم عن سعد بن عبد العزيز، قال: بلغني أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال: «أطيعوا الله فيما أمركم به من النكاح يُنجز لكم ما وعدكم من الغنى قال تعالى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾» (٦).

● وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة حق على الله عونهم: الناكح يريد العفاف، والكااتب يريد الأداء، والغازي في سبيل الله» (٧).

(١) سورة الرعد: ٣٨.

(٢) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٥٠٨).

(٣) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه.

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٥١١).

(٥) سورة النور: ٣٢.

(٦) رواه ابن جرير، وانظر: «تفسير ابن كثير» (٤٥٩/٣).

(٧) حسن: رواه أحمد وغيره.

• وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «لو لم يبق من أجلى إلا عشرة أيام وأعلم أنى أموت فى آخرها يوماً، ولى طول نكاح فيهن لتزوجت مخافة الفتنة!».

■ من فوائد الزواج:

(١) الولد: وهو الأصل، وله وضع النكاح، والمقصود إبقاء النوع الإنسانى والإسلامى. قال عمر رضي الله عنه: «إن لأكره نفسى على الجماع لعل الله تعالى أن يرزقنى نَسَمَةً تُسَبِّحُ الله عز وجل».

(٢) التحصن من الشيطان، ودفع غائل الشهوة، وغض البصر، وحسن الفرج.

(٣) الترويح عن النفس بالمجالسة مع الأهل، والملاعبة، ولذلك قال تعالى: ﴿تَسْكُنْ إِلَيْهَا﴾ (١).

(٤) تفرغ القلب عن تدبير المنزل والتكفّل بشغل الطبخ والكنس والفرش وتنظيف الأواني وتهئية أسباب المعيشة.

(٥) مجاهدة النفس بالرعاية والولاية والقيام بحقوق الأهل والصبر على أخلاقهن، واحتمال الأذى منهن، والاجتهاد فى كسب الحلال لأجلهن والقيام بتربيته لأولاده (٢).

■ أنكحة فاسدة هدمها الإسلام:

(١) نكاح الشغار:

وهو أن يزوّج الرجل ابنته أو أخته أو غيرها ممن له الولاية عليه على أن يزوجه الآخر ابنته أو أخته أو موليته، سواء كان بينهما صداق أو لم يكن. قال الشيخ ابن باز -رحمه الله تعالى-: «وهذا العقد على هذا الوجه فاسد سواء ذكر مهر أم لا، لأن الرسول ﷺ نهى عن ذلك وحذر منه، ففى «صحيح مسلم» عن أبى هريرة: نهى النبى ﷺ عن الشغار، قال: «والشغار: أن يقول الرجل زوجنى ابنتك وأزوّجك ابنتى. أو زوجنى أختك وأزوّجك أختى». وقال -عليه الصلاة والسلام-: «لا شغار فى الإسلام» (٣) ولم يفرّق النبى ﷺ بين ما سُمى فيه مهر وما لم يسم فيه شيء. أما ما ورد فى حديث ابن عمر من تفسير الشغار بأن يزوّج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته، وليس بينهما صداق فهذا التفسير قد ذكر أهل العلم أنه من كلام نافع الراوى عن ابن عمر، وليس هو من كلام النبى ﷺ، وإنما المقتضى للفساد هو اشتراط المبادلة. وفى ذلك فساد كبير لأنه يفضى إلى إجبار النساء على نكاح من لا يرغب فيه إثارة لمصلحة

(١) سورة الأعراف: ١٨٩.

(٢) «إحياء علوم الدين» بتصرف. ج ٢.

(٣) رواه مسلم (١٤١٥).

الأولياء على مصلحة النساء. وذلك منكر عظيم وظلم للنساء، ولأن ذلك أيضاً يفضى إلى حرمان النساء من مهور أمثالهن، كما أنه يفضى إلى النزاع والخصومات بعد الزواج وهذا من العقوبات العاجلة لمن خالف الشرع» ا.هـ (١).

(٢) نكاح المتعة:

ويسمى الزواج المؤقت، والزواج المنقطع، وهو أن يتزوج الرجل المرأة يوماً أو أسبوعاً أو شهراً، أو غير ذلك من الآجال المعلومة فى مقابل شيء يعطيه إياها من مال أو نحوه، قال جابر بن عبد الله: «كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر حتى نهى عنه عمر» (٢).

وعن الربيع بن سبرة الجهنى أن أباه حدثه أنه كان مع رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله، ولا تأخذوا مما آتيموهن شيئاً» (٣).

قال الإمام النووى - رحمه الله - فى شرحه لهذا الحديث: «فى هذا الحديث التصريح بالمنسوخ والناسخ فى حديث واحد من كلام رسول الله ﷺ كحديث: «كنت نهيتكم عن زيادة القبور فزوروها» وفيه التصريح بتحريم نكاح المتعة إلى يوم القيامة، وأنه يتعين تأويل قوله فى الحديث السابق أنهم كانوا يتمتعون إلى عهد أبى بكر وعمر على أنه لم يبلغهم الناسخ» ا.هـ.

■ حكم من عقد على امرأة وفى نيته طلاقها:

قال صاحب «فقه السنة» - رحمه الله - (٢/ ٣٠): «اتفق الفقهاء على أن من تزوج امرأة دون أن يشترط التوقيت وفى نيته أن يطلقها بعد زمن، أو بعد انقضاء حاجته فى البلد الذى هو مقيم به، فالزواج صحيح. وخالف الأوزاعى فاعتبره زواج متعة» ا.هـ (٤).

ويؤيد قول الأوزاعى ما رواه الحاكم والبيهقى بسند صحيح عن نافع، قال: جاء رجل إلى ابن عمر رضي الله عنهما فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً، فتزوجها أخ له من غير مؤامرة منه، ليحلها لأخيه، هل تحل للأول؟ قال: «لا إلا نكاح رغبة» (٥)، كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله ﷺ.

(١) «حكم السفور والحجاب ونكاح الشغار» لفضيلته (٥-٦) بتصرف.

(٢) رواه مسلم (١٦) (١٤٠٥).

(٣) رواه مسلم (٢١) (١٤٠٦).

(٤) ووافق الشيخ / رشيد رضا - الأوزاعى فيما ذهب إليه.

(٥) ينوى به دوام الحياة الزوجية.

(٣) نكاح التحليل:

وهو أن يتزوج المطلقة ثلاثاً بعد انقضاء عدتها، أو يدخل بها ثم يطلقها ليحلها للزوج الأول، وهذا النوع من الزواج باطل، وفاعله ملعون آثم. عن ابن عباس، قال: «لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له» (١).

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بالتيس المستعار؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «هو المحلل، لعن الله المحلل والمحلل له» (٢).

■ الزواج الذي تحل به المطلقة للزوج الأول (٣):

إذا طلق الرجل زوجته ثلاث تطليقات فلا تحل له مراجعتها حتى تتزوج بعد انقضاء عدتها زوجاً آخر زوجاً صحيحاً لا بقصد التحليل. فإذا تزوجها الثاني زواج رغبة، ودخل بها دخولاً حقيقياً حتى ذاق كل منهما عسيلة الآخر، ثم فارقتها بطلاق أو موت، حلّ للأول أن يتزوجها بعد انقضاء عدتها، عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني كنت عند رفاعة، فطلقني، فبنت طلاقاً فتزوجني عبد الرحمن بن الزبير، وما معه إلا مثل هُدبة الثوب (٤)، فتبسم النبي ﷺ، وقال: «أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك» (٥). وذوق العسيلة كناية عن الجماع... وعلى هذا فإن المرأة لا تحل للأول إلا بهذه الشروط:

- (١) أن يكون زواجها بالزوج الثاني صحيحاً.
- (٢) أن يكون زواج رغبة.
- (٣) أن يدخل بها دخولاً حقيقياً بعد العقد، ويذوق عسيلتها وتذوق عسيلته.
- (٤) الزواج العرفي:

سيأتى أن الزواج لا يكون صحيحاً إلا توفرت فيه الشروط الآتية:

- (١) أن يكون مشتملاً على الإيجاب والقبول.
- (٢) أن يتولى عقد الزواج ولي المرأة.
- (٣) أن يشهد على العقد شاهدان.

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٥٨٣).

(٢) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٥٨٥).

(٣) «فقه السنة» (٣٤-٣٣/٢) بتصرف.

(٤) هُدبة الثوب: طرفه الذي لا ينسج، تريد أن عضوه رخو وصغير، أو كطرف الثوب.

(٥) متفق عليه.

- (٤) أن يعلن النكاح بوسيلة شرعية.
 (٥) أن يكون خالياً من موانع الزواج.
 (٦) أن يفرض الرجل صداقاً لمن أراد الزواج بها.
 ثم أوجب العلماء اليوم توثيقه أمام المأذون الشرعى، أو أمام الجهات الرسمية،
 صيانة لحقوق المرأة.

والزواج العرفى - فى حقيقته - زواجٌ استكمل جميع الشروط السابقة ما عدا التوثيق أمام المأذون، أو أمام الجهات الرسمية، وقد حذر منه العلماء لما قد يترتب عليه من ضياع لحقوق الزوجة. قال الدكتور/ محمد سيد طنطاوى - شيخ الأزهر -: «وهذا الزواج - حتى لو كان مشتملاً على الأركان والشروط الشرعية لعقد الزواج - فإنه يكفى التحذير منه وللبعد عنه عدم توثيقه، لأن هذا التوثيق وضعته الدولة لصيانة حقوق الزوجة وهو أمر تدعو إليه شريعة الإسلام»^(١).

هذا هو الزواج العرفى فى حقيقته، أما ما يحدث اليوم - وخصوصاً بين طلبة الجامعات - بأن يتزوج رجل بامرأة بعيداً عن أهلها، وفى غياب وليها، عن طريق ورقة يكتبونها ويؤتى بشاهدين، ويتواصوا بالكتمان، فلا نستطيع وصف ذلك إلا بأنه «زنا» لأنه يفتقر إلى أهم شروط الزواج الصحيح، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا، فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالْسلْطَانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»^(٢).

وروى ابن ماجه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا، فَإِنَّ الزَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا».

وقال ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «إِذَا تُزَوِّجُهَا بِلَا وَلِيٍّ وَلَا شُهُودٍ وَكُتِمَ النِّكَاحُ فَهَذَا نِكَاحٌ بَاطِلٌ بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ»^{١ هـ} (٣). أضف لما سبق ما يلحق المرأة من أضرار مثل: الفشل، وتلوّث السمعة، وعدم الاستقرار، وضياع الحقوق، ووجود أطفال بلا آباء... إلى آخر هذا البلاء.

■ آداب الخطبة فى الإسلام:

من الآداب التى ينبغى أن يتحلّى بها الخاطب والمخطوبة قبل الإقدام على الزواج.

(١) من «مجلة التوحيد» التى تصدرها «أنصار السنة المحمدية بمصر» ذو القعدة ١٤٢٠ هـ.

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٥٣٦)، و«صحيح سنن أبى داود» (١٨١٧).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٠٢/٣٢).

(١) حُسْن الاختيار: إنَّ حسن الاختيار أدقَّ مرحلة في حياة الزوجين، فينبغي على الرجل أن يختار المرأة الصالحة التي تشاركه آماله وآلامه، وينبغي على المرأة أن تختار الرجل الصالح الذي يصون دينها، ويحمي عرضها، ويعرف لها حقها، وينبغي على وليها أن يساعدها على ذلك:

• عن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ قال: «إنما الدنيا متاع، وليس من متاع الدنيا شيءٌ أفضل من المرأة الصالحة» (١).

• وعن عائشة رضيها قالت: قال رسول الله ﷺ: «تَخَيَّرُوا لِنَفْسِكُمْ، فَاكِحُوا الْأَكْفَاءَ وَأَنْكِحُوا الْيَهُمَ» (٢).

• وقال ﷺ: «خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرَّتْكَ، وَإِذَا أَمَرْتَهَا أَطَاعَتْكَ، وَإِذَا أَقْسَمْتَ عَلَيْهَا أَبْرَتْكَ، وَإِنْ غَبَتْ عَنْهَا حَفَظْتَكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِكَ» (٣).

• وقال ﷺ: «إِذَا خُطِبَ إِلَيْكُم مِّن تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخَلْقَهُ، فَزَوِّجُوهُ. إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيضٌ» (٤).

• وقال الإمام الغزالي -رحمه الله-: «مَنْ زَوَّجَ ابْنَتَهُ ظَالِمًا أَوْ فَاسِقًا أَوْ مُبْتَدِعًا أَوْ شَارِبَ خَمْرٍ، فَقَدْ جَنَى عَلَى دِينِهِ وَتَعَرَّضَ لِسُخْطِ اللَّهِ لَمَّا قَطَعَ مِنَ الرَّحْمِ وَسُوءَ الْاِخْتِيَارِ» ١.هـ.

(٢) النظر إلى المخطوبة: إنَّ مما يُرْطَب الحياة الزوجية، ويجعلها محفوفة بالسعادة محوطة بالهناء، أن ينظر الرجل إلى المرأة قبل الخطبة وتُنظر إليه. قال الأعمش: «كُلَّ تَزْوِيجٍ يَقَعُ عَلَى غَيْرِ نَظَرٍ فَأَخْرَهُ هَمٌّ وَغَمٌّ».

وعن أنس، أن المغيرة بن شعبه أراد أن يتزوج امرأة، فقال له النبي ﷺ: «أذهب فانظر إليها أخرى أن يؤدَمَ بَيْنَكُمَا» (٥).

واختلف العلماء في المواضع التي يُنظر إليها: فالجمهور على أن الرجل ينظر إلى الوجه والكفين لا غير. وقال الأوزاعي: «ينظر إلى مواضع اللحم». هذا، ولا يجوز لولي المرأة أن يحرم ابنته من هذا الحق. قال عمر رضيها: «لَا تَزَوِّجُوا بَنَاتِكُمْ مِنَ الرَّجُلِ الدِّمِيمِ، فَإِنَّهُ يُعْجِبُهُنَّ مِنْهُمْ مَا يُعْجِبُهُنَّ مِنْهُنَّ».

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٥١٦).

(٢) صحيح: رواه ابن ماجه، وانظر: «الصحيحه» (١٠٦٧).

(٣) صحيح: رواه النسائي وغيره.

(٤) حسن: «صحيح سنن الترمذی» (٨٦٥).

(٥) صحيح: «صحيح ابن ماجه» (١٥٢٣)، ومعنى «يؤدَم» يُؤَلَّفُ وَيُؤَوَّقُ

(٣) اختيار الودود الولود: فعن معقل بن يسار قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال، وإنها لا تلد، أفأتزوجها؟ قال: «لا». ثم أتاه الثانية فنهاه، ثم أتاه الثالثة فقال: «تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأئمة» (١).

ويعرف ذلك بسلامة بدنها، وبقياسها على مثيلاتها من أخواتها وعماتها وخالاتها. (٤) أن يخلو الزواج من الموانع الشرعية: وستأتي هذه الموانع بعد - إن شاء الله -. (٥) ألا يخطب على خطبة أخيه: فيحرم على الرجل أن يخطب على خطبة أخيه، لما في ذلك من اعتداء على حق الخاطب الأول، فعن عقبة بن عامر: أن رسول الله ﷺ قال: «المؤمن أخو المؤمن، فلا يحل له أن يتساع على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذّر» (٢) (٣).

■ حكم الخطبة على خطبة الفاسق:

قال الإمام الصنعاني - رحمه الله -: «وأما إذا كان الخاطب فاسقاً فهل يجوز للعفيف الخطبة على خطبته؟ قال الأمير الحسين في «الشفاء»: إنه يجوز الخطبة على خطبة الفاسق، ونقل عن ابن القاسم صاحب مالك ورجحه بن العربي وهو قريب فيما إذا كانت المخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كفاء لها فتكون خطبته كلاً خطبة ولم يعتبر الجمهور بذلك إذا صدرت عنها علامة القبول» ١. هـ (٤).

(٦) أن يتعلم أحكام الطلاق: وذلك قبل أن يعقد على زوجته، حتى لا يقع في أيما ن طلاق قد تعصف بحياته الزوجية، وتحيلها من نكاح إلى سفاح وهو لا يشعر!.

■ خطبة معتدة الغير:

لا يتجوز خطبة من طلاق رجعي، لأنها زوجة، كما لا يجوز التصريح بخطبة المعتدة من طلاق بائن أو وفاة زوج، لكن لا بأس بالتعريض. قال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾... الآية (٥). قال ابن عباس: «التعريض أن يقول: إني أريد التزويج، وإني أحب امرأة من أمرها ومن أمرها - يعرض

(١) حسن صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٨٠٥).

(٢) يذّر: يترك.

(٣) رواه أحمد ومسلم. تنبيه: إذا خطب الثاني بعد إجابة الأول وعقد عليها أثم والعقد صحيح. وقال داود: إذا تزوجها الخاطب الثاني فسخ العقد قبل الدخول وبعده.

(٤) «سبل السلام» (١٥٥/٣).

(٥) سورة البقرة: ٢٣٥.

لها بالقول بالمعروف- وفي رواية: ووددت أن الله رزقني امرأة، ونحو هذا، ولا يتنصب للخطبة»^(١).

■ خَطَرُ الْخُلُوةِ بِالْمَخْطُوبَةِ:

لا تجوز الخلوّة بالمخطوبة تحت أى مُسمًى، لأنها أجنبية حتى يعقد عليها. قال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها فإن ثالثهما الشيطان»^(٢).

وعلة التحريم ما فى الحديث من كون الشيطان ثالثهما، وحضوره يوقعهما فى المعصية.

■ العدول عن الخطبة:

الخطبة مقدمة تسبق عقد الزواج، وغالبًا ما يعقبها تقديم المهر كله أو بعضه، وتقديم هبات وهدايا -مثل «الشبكة» تديماً للروابط، وإظهاراً للمحبة، وفرحاً بالتعارف الجديد، وقد يطرأ على هذه العلاقات ما يعكّر صفوها، فيعدل الخاطب، أو المخطوبة، أو هما معاً عن إتمام الزواج، وينفصلا قبل عقد القران، فهل يُردّ ما أُعطي للمخطوبة؟ الراجح -والله أعلم- رأى المالكية حيث قالوا: «إن كان العدول من جهته فلا رجوع له فيما أهداه، وإن كان العدول من جهتها فله الرجوع بكل ما أهداه سواء أكان عرفاً أو شرطاً، فيجب العمل به». أما المهر فيجب رده، لأن المهر معاوضة فى مقابلة التمتع.

■ شروط صحة عقد القران:

وضع الإسلام شروطاً لصحة عقد القران، وهذه الشروط هى:

(١) إذن الولي: «فلا يحلّ للمرأة نكاح -ثيباً كانت أو بكرًا- إلا بإذن وليّها الأب، أو الأخوة، أو الجدّ، أو الأعمام، أو بنى الأعمام -وإن بعدوا- والأقرب فالأقرب أولى. وليس ولد المرأة وليّاً لها إلا إن كان ابن عمّها، ولا يكون فى القوم أقرب إليها منه -ومعنى ذلك-: أن يأذن لها فى الزواج، فإن أبى أولياؤها من الإذن لها: زوجّها السلطان»^(٣)، عن عائشة وابن عباس، قالوا: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي». وفى حديث عائشة: «والسلطان ولي من لا وليّ له»^(٤).

(٢) رضا المرأة قبل الزواج؛ لما رواه البخارى فى «صحيحه» وغيره عن خنساء بنت

(١) «تفسير ابن كثير» (٤٢٨/١).

(٢) صحيح: رواه أحمد.

(٣) «المحلى» (٢٥٠/٩).

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٥٣٧).

خدام الأنصارية: أن أباهَا زَوْجَهَا وهى ثِيَّب فِكِرَهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا.

وعن ابن عباس: «أن جارية بكرًا أتت النبي ﷺ فذكرت له: أن أباهَا زَوْجَهَا وهى كارهة فخيرها النبي ﷺ» (١).

(٣) الشُّهُود، لقوله ﷺ: «لا نكاح إلا بوليٍّ، وشاهدي عدل» (٢). ويشترط فى الشُّهُود: العقل، والبلوغ، وسماعُ كلام المتعاقدين مع فهم أن المقصود به عقد الزَّوَاج. وقالت الشافعية: لا بد من أن يكون الشُّهُودُ عُدُولًا للحديث المتقدم، واشتروطوا فى الشُّهُود الذكورة، لما رواه أبو عبيد عن الزَّهْرَى أَنَّهُ قَالَ: «مَضَتِ السَّنَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنْ لَا يَجُوزَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ، وَلَا فِي النِّكَاحِ، وَلَا فِي الطَّلَاقِ» (٣).

(٤) المهر «الصدَّاق»، لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ (٤).

قال الإمام القرطبي -رحمه الله- فى تفسير هذه الآية: «هذه الآية تدلُّ على وجوب الصدَّاق للمرأة، وهو مجمع عليه، ولا خلاف فيه» ا.هـ.

ولم تجعل الشريعة حدًّا لقلته، ولا لكثرتة، لكن رَغِبَتْ فى تخفيفه، صيانة للفروج، قال ﷺ: «أيسرهن مهورًا أكثرهن بركة» (٥). وثبت فى «الصحيحين» أن النبي ﷺ زَوَّجَ رجلًا من امرأة على أن يُعَلِّمَهَا ما معه من القرآن.

قال الإمام ابن حزم -رحمه الله-: «وجائز أن يكون صدًا قُلَّ ما له نصف قلَّ أو كثر ولو أنه حبة بر أو حبة شعير أو غير ذلك، وكذلك كُلُّ عمل حلال موصوف، كتعليم شيء من القرآن أو من العلم أو البناء أو الخياطة أو غير ذلك إذا تراضيا بذلك» ا.هـ (٦).

■ فوائد مُهمَّة:

(أ) إذا طَلَّقَ الرجلُ زوجته بعد العقد عليها وقبل الدخول بها، فلها نصف المهر شريطة ألا يكون قد خلا بها. قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ (٧).

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٥٢٠).

(٢) صحيح: رواه البيهقى، وابن حبان، وانظر «صحيح الجامع» (٧٥٥٧).

(٣) «فقه السنة» (٢/٤٠).

(٤) سورة النساء: ٤.

(٥) صحيح: رواه أحمد والبيهقى.

(٦) «المحلى» (٩١/٩).

(٧) سورة البقرة: ٢٣٧.

فإن كان قد خلا بها خلوة صحيحة فلها المهر كله -على الرَّاجح-: قال عمر بن الخطاب: «إذا أرخيت السُّتور فقد وَجَبَ الصَّدَاقُ» (١).

(ب) إذا مات أحد الزوجين قبل الوطء في نكاح صحيح، استحقَّت المرأة المهر كاملاً باتفاق الفقهاء (٢) إذا كان الصَّدَاقُ مسمىً في العقد، لأنَّ العقد لا يفسخ بالموت. فإذا لم يكن قد سُمِّي الصَّدَاقُ في العقد فيجب للمرأة مهر المثل.

(ج) إذا مات الزوج بعد الدخول، وجب إخراج مؤجَّل صدق الزوج من التركة قبل تقسيمها، ويفضل أن يُعطى مؤجَّل المرأة في حال حياته لأنَّه دَيْنٌ عليه. (٥) القبول والإيجاب.

(٦) إعلان النكاح: ويكون بأي وسيلة شرعية. قال ﷺ: «أعلنوا هذا النكاح» (٣). وقال ﷺ -أيضاً-: «فصل ما بين الحلال والحرام، الدُّفُّ ورفعُ الصوت في النكاح» (٤).

■ تنبيه: لا يصحَّ زواج مُسلمة بكافر قال تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (٥).
■ شروط الانعقاد:

لا يتحقق عقد الزواج وتترتب عليه الآثار الزوجية، إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية:
(١) تمييز المتعاقدين: فإن كان أحدهما مجنوناً أو صغيراً لا يُميز فإنَّ الزواج لا ينعقد.

(٢) اتحاد مجلس الإيجاب والقبول؛ بمعنى ألا يفصل بين الإيجاب والقبول بكلام أجنبي. قال صاحب «المغنى»: «إذا تراخى القبول عن الإيجاب صحَّ، ما دام في المجلس، ولم يتشاعلا عنه بغيره... فإن تفرقاً قبل القبول بطل الإيجاب». ويشترط الشافعية الفور. قالوا: فإن فصل بين الإيجاب والقبول بخطبة بأن قال الولي: زوجتك، وقال الزوج: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، قُبِلَتْ نكاحها، فففيه وجهان: أحدهما: أنه يصحَّ. والثاني: لا يصحَّ. وأمَّا مالك، فأجاز التراخي ليسير بين الإيجاب والقبول.

(١) صحيح: أخرجه مالك والبيهقي.

(٢) «بداية المجتهد» (٢٢/٢).

(٣) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٥٤٩).

(٤) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٥٥٠).

(٥) سورة المتحنة: ١٠.

(٣) ألا يخالف القبول الإيجاب إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن للموجب، فإنها تكون أبلغ في الموافقة: فإذا قال الموجب: زوجتك ابنتي فلانة، على مهر قدره مائة جنيه، فقال القابل: قبلت زواجها على مائتين انعقد الزواج، لاشتغال القبول على ما هو أصلح.

(٤) سماع كل من المتعاقدين بعضهما من بعض ما يفهم أن المقصود من الكلام هو إنشاء عقد الزواج^(١).

■ بدع أثناء عقد القران:

من البدع التي سادت أثناء عقد القران:

(١) وضع منديل على يد العريس ووكيل العروس!

(٢) الاعتقاد بأن عقد القران لا يصح إلا إذا قال المأذون: وعلى مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان!

■ المحرمات من النساء:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مَن كُنَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(٢). قال ابن كثير - في تفسير هذه الآية -: «يحرم الله تعالى زوجات الآباء تكرمة لهم، وإعظاماً واحتراماً أن تُوطأ من بعده، حتى إنها لتحرم على الابن بمجرد العقد عليها، وهذا أمر مجمع عليه»^(٣) هـ.

وقال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾^(٤) **وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ** ^(٥).

«هذه الآيات مشتملات على المحرمات بالنسب، والمحرمات بالرضاع، والمحرمات بالصهر، والمحرمات بالجمع، وعلى المحلللات من النساء.

فأما المحرمات في النسب: فهن السبع اللاتي ذكرهن الله: الأم، يدخل فيها كل

(١) «فقه السنة» (٢٣/٢، ٢٤) بتصرف.

(٢) سورة النساء: ٢٢.

(٣) «تفسير ابن كثير» (٧٠٥/١).

(٤) سورة النساء: ٢٣، ٢٤.

مَنْ لَهَا عَلَيْكَ وَلَادَةٌ، وَإِنْ بَعْدَتْ وَالْبَنَتُ، وَيَدْخُلُ فِي الْبَنَتِ كُلُّ مَنْ لَكَ عَلَيْهَا وَلَادَةٌ. وَالْأَخَوَاتُ الشَّقِيقَاتُ، أَوْ لَأَبٍ أَوْ لَأُمٍّ. وَالْعَمَّةُ: كُلُّ أَخْتٍ لِأَبِيكَ، أَوْ لَجَدِّكَ، وَإِنْ عَلَا. وَالْخَالَاتُ: كُلُّ أَخْتٍ لِأُمِّكَ، أَوْ لَجَدَّتِكَ وَإِنْ عَلَتْ، وَارِثَةٌ أُمٌّ لَا.

وَبَنَاتُ الْأَخِ، وَبَنَاتُ الْأَخْتِ، أَى: وَإِنْ نَزَلَتْ. فَهَؤُلَاءِ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ مِنَ النَّسَبِ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، كَمَا هُوَ نَصُّ الْآيَةِ، وَمَا عِدَاهُنَّ فَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ وَذَلِكَ كَبَنَتِ الْعَمَّةَ وَالْعَمَّ، وَبَنَتِ الْخَالَاتِ وَالْخَالَ.

وَأَمَّا الْمَحْرَمَاتُ بِالرَّضَاعِ: فَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ مِنْهُنَّ الْأُمَّ، وَالْأَخْتِ. وَفِي ذَلِكَ تَحْرِيمُ الْأُمِّ مَعَ أَنَّ اللَّبْنَ لَيْسَ لَهَا، إِنَّمَا هُوَ لِصَاحِبِ اللَّبَنِ، دَلٌّ بِتَنْبِيهِهِ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ اللَّبَنِ، يَكُونُ أَبًا لِلْمُرْتَضِعِ فَإِذَا ثَبَتَ الْأَبُوتُ وَالْأُمُوتُ، ثَبَتَ مَا هُوَ قَرَعُ عَنْهُمَا، كَأَخَوَتِهِمَا وَأَصُولِهِمْ وَفُرُوعِهِمْ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» (١). فَيَنْتَشِرُ التَّحْرِيمُ مِنْ جِهَةِ الْمُرْضِعَةِ وَمَنْ لَهُ اللَّبَنُ، كَمَا يَنْتَشِرُ فِي الْأَقَارِبِ، وَفِي الطِّفْلِ الْمُرْتَضِعِ إِلَى ذَرْبَتِهِ فَقَطْ. لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الرِّضَاعُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فِي الْحَوْلَيْنِ، كَمَا بَيَّنَّتِ السُّنَّةُ (٢).

وَأَمَّا الْمَحْرَمَاتُ بِالصَّهْرِ، فَهِنَّ أَرْبَعٌ: حَلَائِلُ الْأَبَاءِ (٣) وَإِنْ عَلُو، وَحَلَائِلُ الْأَبْنَاءِ وَإِنْ نَزَلُوا، وَارْتَيْنِ أَوْ مُحْجُوبَيْنِ. وَأُمَهَاتُ الزَّوْجَةِ وَإِنْ عَلُو، فَهَؤُلَاءِ الثَّلَاثُ يُحْرَمْنَ بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ. وَالرَّابِعَةُ: الرَّبِيبَةُ، وَهِيَ بَنَتُ زَوْجَتِهِ وَإِنْ نَزَلَتْ، فَهَذِهِ لَا تَحْرَمُ حَتَّى يَدْخُلَ بِزَوْجَتِهِ وَقَدْ قَالَ الْجُمْهُورُ: إِنْ قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ فِي حُجُورِكُمْ﴾ قِيدُ خَرَجٍ مَخْرَجِ الْغَالِبِ، لَا

(١) متفق عليه.

(٢) قالت عائشة رضي الله عنها: «لا يحرم دون خمس رضعات معلومات».

رواه الدارقطني بسند صحيح، ورواه مسلم وغيره بنحوه. وقال ﷺ: «لا يحرم من الرضاعة إلا ما فشق الأمعاء في الثدي، وكان قبل الفطام» رواه الترمذي بسند صحيح. وإيضاحاً لما سبق، فالمحرمات من الرضاع على الرجل الرضيع:

(١) المرضعة وأُمُّهَا.

(٢) بنات المرضعة سواء من وَلَدَن قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ.

(٣) أخت المرضعة، لأنها خالته.

(٤) بنت بنت المرضعة، لأنها بنت أختها.

(٥) أم زوج المرضعة، لأنها جدته.

(٦) أخت زوج المرضعة، لأنها عمتها.

(٧) بنت ابن المرضعة، لأنها بنت أخيه. ويضاف إلى هؤلاء:

(٨) بنت زوج المرضعة ولو من امرأة أخرى، لأنها أخت الرضيع من الأب.

(٩) أخوات زوج المرضعة، لأنهن عماتهن.

(١٠) الزوجة الأخرى لزوج المرضع، لأنها زوجة أبيه.

(١١) زوجة الرضيع تحرم على زوج المرضع، لأنها زوجة ابنه.

(٣) الحليلة: الزوجة.

مفهوم له، فإن الرِّبِّيَّة تحرم ولو لم تكن في حجره، ولكن لتقييد بذلك فائدتان: إحداهما: فيه التنبيه على الحكمة في تحريم الرِّبِّيَّة، وأنها كانت بمنزلة البنت فمن المستقبح إباحتها.

والثانية: فيه دلالة على جواز الخلوة بالرِّبِّيَّة، وأنها بمنزلة مَنْ هِيَ فِي حِجْرِهِ مِنْ بَنَاتِهِ وَنَحْوَهُنَّ. والله أعلم.

وأما المحرمات بالجمع: فقد ذكر الله الجمع بين الأختين وحرّم النبي ﷺ الجمع بين المرأة وعمّتها، أو خالتها، فكل امرأتين بينهما رحم محرم، لو قدر إحداهما ذكراً والآخرى أنثى، حرمت عليه، فإنه يحرم الجمع بينهما، وذلك لما في ذلك من أسباب التقاطع بين الأرحام.

ومن المحرمات في النكاح: «المحصنات من النساء» أي: ذوات الأزواج. فإنه يحرم نكاحهن ما دُمّن في ذمّة الزوج، حتى تُطَلّق وتُنْقِض عِدَّتُها. ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ أي: بالسبي، فإذا سببت الكافرة ذات الزوج حلّت للمسلمين، بعد أن تستبرأ. وأما إذا بيعت الأمة المزوّجة أو وهبت، فإنه لا يفسخ نكاحها لأن المالك الثاني نزل منزلة الأول، ولقصة بريّة حين خيّرهما النبي ﷺ (١). وقوله: «كتاب الله عليكم» أي: الزموا. واهتدوا به، فإن فيه الشفاء والنور، وفيه تفصيل الحلال من الحرام (٢).

ومن المحرمات من النساء: الزانية، فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى بمكة، وكان بمكة بغى (٣) يقال لها «عناق»، وكانت صديقه. قال: جئتُ إلى النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله أنكح عناقاً؟ قال: فسكت عني. فنزلت: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ (٤) فدعاني فقرأها عليّ، وقال: «لا تنكحها» (٥). فإن تابت حلّ نكاحها.

ومن المحرمات من النساء: المشركة، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ (٦).

■ **فائدة:** لا يجوز للرجل أن يتزوَّج ابنته من الرّثا، ولو تزوّجها يُقتل عند الإمام أحمد.

(١) كانت عائشة رضي الله عنها قد اشتريتها وأعتقتها، ولم يفسخ نكاحها من زوجها مُغيث، بل خيّرهما النبي ﷺ بين الفسخ والبقاء، فاختارت الفسخ، وقصتها في «الصححين».

(٢) «تفسير السعدي» (١٧٣، ١٧٤).

(٣) البغي: الزانية.

(٤) سورة النور: ٣.

(٥) حسن صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٨٠٦).

(٦) سورة البقرة: ٢٢١.

ومن المحرمات من النساء أيضاً: المطلقة ثلاثاً، فإنها تحرم على زوجها الأول حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً لا بقصد التحليل كما تقدم.

■ آداب الزفاف في الإسلام:

من الآداب التي سنّها الإسلام في الزفاف:

(١) الغناء المحترم، والضرب بالدف، فعن عائشة أنه زفت امرأة إلى رجل من الأنصار، فقال نبي الله ﷺ: «يا عائشة! ما كان معكم لهو، فإن الأنصار يعجبهم اللهو؟». وفي رواية: فقال: «فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغني؟». قلت: تقول ماذا؟ قال: «تقول:

أَتَسِينَاكُمْ أَتَسِينَاكُمْ فَحَيُّونَا نَحْيِيكُمْ
لَوْلَا الذَّهَبُ الْأَخْمَرُ مَا حَلَّتْ بِوَادِيكُمْ
لَوْلَا الْحِنْطَةُ السَّمَرَاءُ مَا سَمَنْتُ عَذَارِيكُمْ^(١)

(٢) تسليم الزوج على زوجته، فعن أم سلمة: «أن النبي ﷺ لما تزوجها، فأراد أن يدخل عليها، سلم»^(٢).

(٣) ملاطفة الزوجة، فعن أسماء بنت يزيد، قالت: «إني قُيِّتُ (٣) عائشة لرسول الله ﷺ، ثم جئتُه فدعوتُه لجلوسها (٤)، فجاء فجلس إلى جنبها، فأني بعس لبن (٥)، فشرب، ثم ناولها النبي ﷺ، فخفضت رأسها واستحييت، قالت أسماء: فانتهرتها، وقلت لها: خذي من يد النبي ﷺ، قالت: فأخذت، فشربت شيئاً»^(٦).

(٤) وضع اليد اليمنى على مقدمة رأسها والدعاء لها، فعن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «إذا أفاد أحدكم امرأة أو خادماً، أو دابة، فليأخذ بناصيتها (٧) وليقل: اللهم إني أسألك من خيرها وخير ما جبلت عليه، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلت عليه»^(٨).

(٥) صلاة الزوج بزوجه ركعتين، وقد ورد في ذلك آثار عن الصحابة.

(١) رواه الطبراني، وفي سنده ضعف، وله طريق يتقوى به انظر: «آداب الزفاف» (١٨١).

(٢) حسن: رواه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (١٩٩).

(٣) قُيِّتُ: زينت.

(٤) جلوسها: أي: للنظر إليها ظاهرة مكشوفة.

(٥) العس: القدح الكبير.

(٦) أخرجه أحمد مطولاً ومختصراً بإسنادين يقوى أحدهما الآخر.

(٧) الناصية: مقدم الرأس.

(٨) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» - (١٥٧٠).

(٦) التسمية والاستعاذة قبل الجماع، فعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أَمَّا لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ يَقُولُ حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، ثُمَّ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ أَوْ قَضَى وَلَدٌ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا»^(١).

(٧) تهية الزوجة قبل إتيانها، ففي «صحيح البخارى» أن جابر بن عبد الله لما تزوج، سأله النبي ﷺ: «تزوجت بكراً أو ثيباً؟» فأجابه بأنها ثيب، فقال ﷺ: «مالك وللعدارى ولعابها».

قال الحافظ ابن حجر: «فيه إشارة إلى مَصِّ لسانها ورَشْفِ شفتيها، وذلك يقع عند الملاعبة والتفليل»^(٢).

(٨) يباح للزوجين التجرد من ثيابهما أثناء الجماع دون تأثيم، لقوله ﷺ: «احفظ عورتك إلا من زوجتك»^(٣).

(٩) يجوز للزوج أن يأتي زوجته من أمامها ومن خلفها بشرط أن يكون الجماع فى الفرج، فعن جابر قال: كانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل امرأته من دبرها فى قبلها كان الولد أحول! فنزلت: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(٤). فقال رسول الله ﷺ: «مُقبلة ومُدبرة إذا كان ذلك فى الفرج»^(٥).

(١٠) من الأدب إذا قَضَى الزوج وطَّره من زوجته لا يقوم عنها حتى تقضى حاجتها.

(١١) عمل وليمة بعد الدخول: والوليمة: مُسْتَقَّة من الولم - بفتح الواو وسكون اللام - وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان، والفعل منها «أولم» وتقع على كُلِّ طعام يُتخذ لسرور حادث، ووليمة العرس: ما يُتخذ عند الدخول، عن أنس، أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن بن عوف أثرَ صُفْرة^(٦) فقال: «ما هذا؟» قال: يا رسول الله، إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب، قال: «فبارك الله لك، أولم ولو بشاة»^(٧).

وفى قوله: «أولم ولو بشاة» دليل على وجوب الوليمة فى العرس، وقال الجمهور: مندوبة. واختلف العلماء فى وقت الوليمة هل هى عند العقد أو عقبه أو عند الدخول... والمنقول من فعل النبي ﷺ أنها بعد الدخول^(٨).

(١) رواه البخارى وغيره.

(٢) انظر: «فتح البارى» (٢٥/٩)، حديث رقم (٥٠٨٠).

(٣) حسن: رواه أبو داود وغيره.

(٤) سورة البقرة: ٢٢٣.

(٥) متفق عليه.

(٦) الصفرة: أثر الزعفران.

(٧) رواه البخارى ومسلم واللفظ له.

(٨) «سبل السلام» (٢٠٧/٣) بتصرف.

وتحوز الوليمة بغير لحم، فعن أنس قال: «أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاث ليال يبنى عليه بصفية (١)، فدعوت المسلمين إلى وليمته، وما كان فيها من خبز ولا لحم، وما كان فيها إلا أن أمر بالأنطاع (٢) فبسطت، فألقى عليها التمر والأقط (٣) والسمن فشبع الناس (٤). ويجب على من دُعي إليها أن يحضرها، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دُعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها» (٥).

وفي رواية لأبي يعلى: «ومن لم يجب الدعوة، فقد عصى الله ورسوله» (٦).

لكن إذا اشتملت على معصية، لا يجوز حضورها. قال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يقعدن على مائدة يدار عليها الخمر» (٧).

وقال الأوزاعي: «لا ندخل وليمة فيها طبل ولا معزاف».

(١٢) تهتة العروسين بالزواج، فعن عقيل بن أبي طالب: أنه تزوج امرأة من بني جشم، فقالوا: بالرفاء والبنين، فقال: لا تقولوا هكذا، ولكن قولوا كما قال رسول الله ﷺ: «اللهم بارك لهم وبارك عليهم» (٨).

■ من منكرات وبدع الأفراح:

انتشرت في أفراح المسلمين بدع ومنكرات كثيرة، وأضحت أفراحننا بمشابة إعلان حرب على الفضيلة، بل على الإسلام كله!!، ومن هذه المنكرات والبدع:

(١) بدعة الكوافير؛ لا بأس بتزيين المرأة ليلة عرسها، فهذا أمر يباركه الإسلام ويحض عليه، فقد تقدّم معنا أن أسماء بنت يزيد زينت عائشة رضي الله عنها ليلة زفافها على رسول الله ﷺ، نعم لا بأس بذلك، ولكن بالضوابط الشرعية أما «تزيين المرأة» اليوم ففيه مخالفات كثيرة وكبائر، منها:

أ - اطلاع بعض النساء على عورة العروس!!، وفي الحديث «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة» (٩).

(١) هي: صفية بنت حيي أم المؤمنين رضي الله عنها.

(٢) الأنطاع: جمع نطع، بساط من الأديم وهو الجلد المدبوغ.

(٣) الأقط: لبن مجفف يصنع على هيئة شرائح.

(٤) رواه البخاري وغيره.

(٥) متفق عليه.

(٦) رواه أبو يعلى بسند صحيح.

(٧) إسناده جيد: أخرجه النسائي، وقال الصنعاني: إسناده جيد. «سبل السلام» (٣/ ٢١٠).

(٨) صحيح: صحيح سنن ابن ماجه (١٥٦٠).

(٩) رواه مسلم.

ب- تنميص حواجبها.

ج- وصل شعرها بشعر آخر، ويدخل فى ذلك ما يُسمى بالباروكة.

د- وشم جلدتها.

هـ- تحديد أسنانها.

و- تلوين أظافرها بالمناكير^(١).

فهذه كُلُّها ذنوب نهى عنها الإسلام، فعن ابن مسعود، قال: «لعن رسول الله ﷺ الواشمات والمستوشمات^(٢)، والمتنمصات^(٣)، والمتفلجات للحسن^(٤) المغيرات خلق الله^(٥)».

ويزداد الإثم، ويتضاعف الذنب، عندما يتولى ما تقدم «حلاق السيدات»! فليت شعري أين الحياء.

(٢) جلوس العروسين فى «الكوشة»: من المخالفات التى انتشرت واشتهرت فى هذا العصر بدعة «الكوشة» حيث يجلس العروسان وأمامهما وحولهما جمع من الرجال ومختلى الشباب، وطائفة من النساء المتبرجات، ويصاحب الحفل السّاهر أو «العاهر» غناء وطبل ورقص واختلاط، وأحياناً تدار قوارير الخمر وكاسات المحرمات!! فليت شعري ماذا بقى من عمل الشيطان؟! إنه استهلال آثم لزواج فاشل.

(٣) تصوير حفلة العرس: وهذا التصوير مُحَرَّمٌ لورود الأحاديث النّاهية عنه^(٦)، ومنها: ما ثبت فى «الصحيحين» عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون».

ولا يخفى أن غالب النساء المشاركات فى هذه الأفراح من الكاسيات العاريات. (٤) سماع المعازف والغناء: وهذا من أشدّ المخالفات التى تحدث فى أفراحنا لما يترتب عليه من خطايا وبلايا. قال ﷺ: «يكون فى أمتى قَذْفٌ، وَخَسْفٌ». قيل: يا

(١) المناكير: مادة تمنع وصول الماء إلى الأظافر، ولا يصحّ معها الوضوء.

(٢) الواشمة هى التى تغرز اليد أو الوجه بالإبر، ثم تحشى ذلك المكان بكحل أو مداد - والمستوشمة المعمل لها ذلك.

(٣) النامصة: التى تنفش الحجاب حتى ترقه والمتنمصة: المعمول بها ذلك.

(٤) المتفلجة: هى التى تفلج أسنانها بالمبرد ونحوه للتحسين.

(٥) متفق عليه.

(٦) وأباح العلماء منه ما له ضرورة كصور إثبات الشخصية ونحوها.

رسول الله ومتى ذاك؟ قال: «إذا ظهرت المعازف، وكثرت القيان» (١)، وشربت الخمر» (٢).

وقال ﷺ: «صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة: مزمار عند نعمة، ورنة عند مصيبة» (٣).

(٥) الإسراف: من الأمور المحرمة شرعاً «الإسراف»، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ (٤). وفي أفراحنا يذهب بعض من لا عقل له ولا دين بإنفاق آلاف الجنيهات دون حساب في مظاهر كاذبة، وشهوات عارضة، ورياء مذموم، فترى بعض هؤلاء يفرط في «الإنبارة»، وإقامة «الولائم» التي تتعدى كل الحدود، ويتفنن في أصناف «الحلوى»، وأحياناً يزداد طغيانه، وتتفاقم آثاره فيصر على إحياء ليالي العرس بأشهر المطربات والراقصات!!.

(٦) ترك الصلاة في الأيام الأولى من الزواج: وهذا طالع نحس، وأحياناً تترك العروسة الغسل من الجنابة بدعوى الحفاظ على «التسريحة»!!، وبهذا تكون أول القصيدة كفر كما يقولون.

■ حق الزوج على زوجته:

من أجل حياة سعيدة، يختم عليها الاستقرار، ويكتب لها الاستمرار، وضع الإسلام حقوقاً للزوج على زوجته، منها:

(١) حسن طاعته:

قال ﷺ: «لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» (٥). وهذه الطاعة مقيدة بالمعروف. قال ﷺ: «لا طاعة في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف» (٦).

(٢) الاعتراف بفضلها عليها، وإحسانه إليها:

قال ﷺ: «لا ينظر الله تبارك وتعالى إلى امرأة لا تشكر لزوجها وهي لا تستغنى عنه» (٧).

(١) القيان: جمع (القينة)، وهي المغنية من الإماء.

(٢) أخرجه الترمذي، وصححه الألباني. انظر: «تحريم آلات الطرب» (٦٣).

(٣) صحيح: أخرجه البزار، وصححه الألباني بشواهد. «تحريم آلات الطرب» (٥٢).

(٤) سورة الإسراء: ٢٧.

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٨٧٣).

(٦) متفق عليه.

(٧) رواه النسائي والبزار بإسنادين رواة أحدهما رواة الصحيح. الترغيب (٢٩٢٣).

(٣) حفظ اللسان عنه:

قال ﷺ: «لا تؤذى امرأة زوجها في الدنيا إلا قالت زوجته من الحور العين: لا تؤذيه قاتلك الله، فإنما هو عندك دخيل، يشك أن يفارلك إلبنا»^(١).

(٤) أن لا تمنعه نفسها:

قال ﷺ: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأته^(٢)، فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(٣).

(٥) ألا تصوم نافلة إلا بإذنه:

قال ﷺ: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه»^(٤). ومعنى شاهد: أى حاضر غير غائب.

(٦) ألا تخرج من بيته إلا بإذنه:

فإن خرجت لعنتها الملائكة حتى تتوب أو ترجع.

(٧) القيام على خدمته ورعاية أولاده:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «خيرُ نساء ركنِ الإبل صالحُ نساء قريش: أحنأه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده»^(٥).

(٨) صيانة عرضه وماله:

سئل النبي ﷺ عن خير النساء؟ فقال: «التي تطيع إذا أمر، وتسرى إذا نظر، وتحفظه في نفسها وماله»^(٦).

(٩) التزین له:

فَتَزِينُ الْمَرْأَةُ لِرَجُلِهَا يُعَدُّ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ التَّعَبُّدِ، لِأَنَّهَا تَعِينُ زَوْجَهَا عَلَى غَضِّ بَصَرِهِ، وَصِيَانَةِ فَرْجِهِ، وَالِاسْتِقْرَارِ فِي بَيْتِهِ.

(١٠) الوفاء له:

قال ﷺ: «ثلاثة لا تسأل عنهم: رجل فارق الجماعة وعصى إمامه ومات عاصياً،

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٦٣٧).

(٢) بغير عذر.

(٣) متفق عليه.

(٤) متفق عليه.

(٥) رواه البخارى (٥٠٨٢).

(٦) صحيح: رواه النسائي.

وأمة أو عبد أبى (١) فمات، وامرأة غاب عنها زوجها (٢) قد كفأها مئونة الدنيا، ففترجت من بعده فلا تسأل عنهم (٣).

■ حق الزوجة على زوجها:

وكما وضع الإسلام حقوقاً للزوج على زوجته، وضع حقوقاً للزوجة على زوجها، من هذه الحقوق:

(١) المهر: وقد تقدم الحديث عنه.

(٢) المسكن: قال تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ (٤).

(٣) النفقة: والمقصود بها: توفير ما تحتاج إليه الزوجة من طعام، وخدمة، ودواء وإن كانت غنية، فعن معاوية القشيري رحمه الله قال: قلت: يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: «أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت» (٥).

(٤) حسن الخلق معها، وكف الأذى عنها:

قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٦).

وقال ﷺ: «لا يفرك (٧) مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقاً رضيت منها آخر» (٨).

(٥) الغيرة عليها:

ويراعى الاعتدال في ذلك، فلا يتغافل عن مبادئ الأمور التي تخشى غوائلها، ولا يبالغ في إساءة الظن وتجسس البواطن.

(٦) تعليمها أمور دينها:

فعليه أن يلقنها اعتقاد أهل السنة والجماعة، ويعلمها ما تحتاج إليه من الدين.

(١) العبد الأبى: هو الذى عصى سيده.

(٢) أى: بسبب سفر أو موت.

(٣) صحيح: رواه أحمد وأحمد والحاكم، وصححه الألبانى فى «جلباب المرأة المسلمة» (١١٩).

(٤) سورة الطلاق: ٦.

(٥) حسن صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (١٨٧٥).

(٦) سورة النساء: ١٩.

(٧) لا يفرك: لا ينفص.

(٨) رواه مسلم.

(٧) صيانتها:

فمن حقها عليه: أن يصونها من كل ما يחדش شرفها، فيمنعها من التبرج، ويحول بينها وبين الاختلاط بغير محارمها، ويحفظ عليها حياءها. ومن صيانتها: إرواء غليل شهوتها، وحفظ سرها.

(٨) التزيّن لها:

قال ابن عباس: «إني لأتزيّن لامرأتى كما تتزيّن لى».

(٩) مراعاة هدى الإسلام فى التشوز:

إذا وقع شقاق بين الزوجين، ولم يلتئم أمرهما، فإن كان من جانبهما أو من الرجل، فلا بد من حكمين: أحدهما من أهله، والآخر من أهلها لينظرا بينهما ويصلحا أمرهما ﴿إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ (١). أما إذا كان النفور من جهة الزوجة، فمن حق الزوج أن يؤدبها، ولكن ينبغي التدرج فى تأديبها، فيقدم الوعظ أولاً، فإن لم ينجح ذلك ولاها ظهره فى المضجع من ليلة إلى ثلاث ليال، فإن لم ينجح ذلك، ضربها ضرباً غير مبرح، يؤلمها ولا يكسر عظمها، ولا يدمى جسمها، وله أن يهجرها فى الله إلى عشر وإلى عشرين وإلى شهر. فإن استقامت، فيها ونعمت، وإن عادت واستكبرت واصرّت على موقفها، فأخر الدواء الكى، فله أن يطلقها بالمعروف.

(١٠) العدل بينها وبين ضررتها أو ضرائرها:

قال ﷺ: «من كان له امرأتان فمال إلى إحداهما دون الأخرى جاء يوم القيامة وشقه مائل» (٢).

فالإسلام اشترط مع تعدد الزوجات «العدل» قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ (٣).

والذين جمعوا بين أكثر من واحدة، وظلموا ولم يعدلوا عصاة، وكم عانى الإسلام من التطبيق السيئ لتعاليمه.

هذه بعض الحقوق التى وضعها الإسلام للسعادة الزوجية، نتمنى لها الظهور.

■ العزل وتحديد النسل:

العزل: طرق تُستعمل لمنع وصول ماء الرجل إلى بويضة المرأة.

(١) سورة النساء: ٣٥.

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٦٠٣).

(٣) سورة النساء: ٣.

■ **حكمه:** قال الشيخ الألباني - رحمه الله -: «العزل أقل ما يقال فيه أنه مكروه، والكراهة تجامع في تعبير العلماء الجواز، فقد يكون الأمر جائزاً وهو مكروه. ودليل جواز العزل حديث جابر الذي رواه الشيخان قال: «كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ». ولكننا قلنا أنه مكروه بالإضافة إلى الجواز. فمن أين يأتي هذا الحكم بالكراهة؟! يأتي من ملاحظتنا لقوله ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ، فَإِنِّي مَكَاثِرُ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فالذي يعزل عن زوجته لا شك أن لا يُحَقِّقَ رَغْبَةَ نَبِيِّ هَذِهِ» (١) هـ.

وقال الشيخ / محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله -: «لا ينبغي للمرأة أن تستخدم حبوب منع الحمل، إلا بشرطين: الأول: أن تكون في حاجة لذلك، مثل أن تكون مريضة لا تتحمل الحمل كل سنة، أو نحيفة الجسم، أو بها موانع أخرى تضرها أن تحمل كل سنة. الشرط الثاني: أن يأذن لها الزوج، لأن للزوج حقاً في الأولاد، ولا بد كذلك من مشاورة الطبيب في هذه الحبوب، هل أخذها ضاراً أو ليس بضار؟ فإذا تمَّ الشرطان السابقان، فلا بأس باستخدام هذه الحبوب، لكن على ألا يكون على سبيل التأييد (٢)، لأن في ذلك قطعاً للنسل» (٣) هـ.

■ حكم إسقاط الجنين:

يرى الإمام الغزالي - رحمه الله -: «أن الإجهاض جنابة على موجود حاصل، وله مراتب: أول مراتب الوجود أن تقع النطفة في الرحم وتختلط بماء المرأة، وتستعد لقبول الحياة، وإفساد ذلك جنابة، فإن صارت مُضْغَةً وَعَلَقَةً كانت الجنابة أفحش، وإن نفخ فيه الروح واستوت الخلقة ازدادت الجنابة تفاحشاً، ومنتهى التفاحش في الجنابة بعد الانفصال حياً» (٤) هـ.

■ فتوى صادرة عن دار الإفتاء المصرية عام ١٩٦٨م:

الموضوع (١٠٩٧) حكم الإجهاض:

(١) اتفق فقهاء المسلمين على أنه لا يجوز إسقاط الحمل بعد أن تنفخ فيه الروح وتذب فيه الحياة.

(٢) يُعْتَبَرُ الإسقاط في هذه الحالة جنابة على حيٍّ، وجريمة يُعَاقَبُ مرتكبها دينياً وأخروياً.

(١) «فتاوى مهمة لنساء الأمة» جمع/ عمرو عبد المنعم سليم (٢٥٢-٢٥٣).

(٢) إلا إذا استمر المانع لها من الحمل.

(٣) «فتاوى مهمة لنساء الأمة» (٢٥٥).

(٤) «الإحياء» ج٢.

(٣) إذا كان فى بقاء الحمل إلى وقت الوضع خطر على حياة الأم بتقرير الأطباء المختصين ذوى الكفاية والأمانة، فإنه يباح إسقاطه، بل يجب إذا تعين ذلك لإنقاذ حياة الأم^(١).

(٤) اختلف الفقهاء فى حكم إسقاطه قبل نفخ الروح. وظاهر أقوال الحنفية ترجيح القول بعدم جواز الإسقاط إلا لعذر^(٢).

■ حكم طفل الأنابيب:

سئل الشيخ/ عبد الله بن جبرين -عضو هيئة كبار العلماء بالسعودية- عن حكم طفل الأنابيب؟ فأجاب:

«قد أفتى العلماء فى هذه الرئاسة^(٣) بمنعه، لما فيه من كشف العورة، ولبس الفرج، والعبث بالرحم، ولو كان منى الرجل الذى هو زوج المرأة، فأرى أن على الإنسان الرضا بحكم الله تعالى^(٤)».

وقال الشيخ/ عمرو عبد المنعم سليم -حفظه الله-: «الأصل فى الحمل بهذه الوسيلة جائز، وإنما الخلاف فى كون الحمل بها ضرورة يجوز معها كشف العورة أمام الأجانب أم لا؟ ثم مسألة الأمانة وعدم الخطأ عند نقل المنى أو البويضة؟

فأما المسألة الأولى: وهى قيام الضرورة بحصول العقم فالذى ذهب إليه أكثر العلماء أن الضرورة تقوم بذلك، إذ أن العقم أحد الأمراض، وقد أمرنا بالتداوى سواء كان بالعقاقير أو بالجراحة.

وأما المسألة الثانية: فلا خلاف بين أهل العلم فى وجوب التأكد التام من أن المنى المنقول هو من ماء الزوج، وأن البويضة التى سوف تلقح هى من بويضات الزوجة، بل أكثر من ذلك التأكد من أن المادة المخلقة باتحاد المنى بالبويضة المنقولة إلى رحم الزوجة هى ماء وبويضة الزوجين، وهذا يلزمه حرص كبير وأمانة الطبيب والعاملين معه، وشدة مراقبة أجهزة الرقابة الطبية على مثل هذه العمليات، ومتى فقد هذا الشرط الهام^(٥)، لم يجز بأى حال من الأحوال القيام بالتداوى بمثل هذه الجراحة^(٦).

(١) رُخص فى ذلك دفعاً لأعظم الضررين، وجلباً لعظمى المصلحتين. ولا يجوز الإقدام على الإجهاض إلا إذا تبين تعرض الأم لموت مُحقق، وإلا فلا يجوز قتل آدمى حتى لأمر موهوم. انظر: «حاشية ابن عابدين» (١/٦٠٢) ط. بولاق.

(٢) «الإجهاض بين الطب والدين» جمع الشيخ/ صفوت الشوافى (١١٣).

(٣) رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.

(٤) «اللؤلؤ المكين من فتاوى ابن جبرين» (٥٦).

(٥) قلت: وكيف نضمن ذلك، ومسألة الضمير شىء غيبى لا يعلمها إلا الله؟!.

(٦) «فتاوى مهمة لنساء الأمة» (٢٤٦، ٢٤٧).

قلت: أما مسألة تأجير الأرحام التي ظهرت هذه الأيام فلا شك في حرمتها.

■ من أحكام المولود:

شرح الإسلام حقوقاً للولد على والديه، من هذه الحقوق باختصار:

(١) اختيار الأم الصالحة، والأب الصالح: فصلاح الوالدين من أهم عوامل بناء الشخصية الإسلامية عند الأولاد، فكل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه.

(٢) الاستعاذة بالله تعالى من الشيطان قبل الجماع، قال ﷺ: «لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال: بسم الله: اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا، فقضى بينهما ولدٌ لم يضره» (١).

قال الداودي -رحمه الله-: «لم يضره: لم يفتنه في دينه إلى الكفر».

(٣) صيانتها في بطن أمه: وذلك بعدم الاعتداء عليه وإنزاله، وقد تقدّم الحديث قريباً عن حرمة الإجهاض.

(٤) التأذين في أذنه اليمنى حال ولادته، فعن أبي رافع، قال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ أذن في أذن الحسن بن عليّ حين ولدته فاطمة» (٢).

هذا، ولم يصح في إقامة الصلاة في الأذن اليسرى حديث.

(٥) اختيار الإسم الحسن، قال ﷺ: «تسمّوا بأسماء الأنبياء، وأحبّ الأسماء إلى الله: عبد الله وعبد الرحمن» (٣).

■ ومن الأخطاء التي تقع في تسمية المولود:

(أ) تسميته بالأسماء المحرّمة، مثل: عبد الرسول، وعبد الحسين، وكذلك تسميته بالأسماء الأجنبية، مثل: ديانا، ويارا، ومايكل.

(ب) تسميته بالأسماء التي تثير الضحك، مثل: خيشة، فلفل.

(ج) تسميته بالأسماء التي توحى بالغرام، مثل: فاتن، وهيام.

(٦) العقيقة عنه يوم السابع من ولادته:

العقيقة: هي الذبيحة التي تُذبح عن المولود. وهي سنةٌ مُستحبةٌ عند جمهور أهل

العلم.

(١) صحيح: وقد تقدّم.

(٢) رواه الترمذي بإسناد حسن.

(٣) رواه أبو داود.

ولا خلاف على أن أفضل أوقات العقيقة: اليوم السابع من تاريخ الولادة. فعن سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل غلام رهينة بعقيقة تُذبح عنه يوم سابعه، ويسمى فيه ويحلق رأسه» (١).

وذهب قوم إلى جواز وقوعها قبل السابع، وذهب آخرون إلى جواز وقوعها بعد السابع. وقال مالك: «إن العقيقة مؤقّنة باليوم السابع، وأن من ذبح قبله لم يقع الموقع، وأنها تفوت بعده» (٢).

والعقيقة عن الذكر بشاتين، وعن الأنثى بشاة، فعن عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ أمر في الغلام أن يعق بشاتين مكافئتين، وفي الجارية بشاة» (٣).

وثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ عقّ عن الحسن كبشاً وعن الحسين كبشاً» (٤).

وهذا رخصة في الاختصار على واحدة.

ويدعى إليها الفقراء والصلحاء، ويستحب الأكل منها.

ولا تجزئ العقيقة إلا بالشيء فقط، والشيء تشمل: المعز والضأن. الذكر والأنثى. والجمهور على إجزاء الإبل والبقر أيضاً، واستندوا إلى حديث، ولكنه ضعيف.

ويستحب الدعاء للمولود بالمأثور عن الحسن: «بورك للمولود، وشكرت الواهب، ورزقت برّه». وكان أيوب السخيتاني إذا هنا رجلاً بمولود، قال: «جعل الله تعالى مباركاً عليك وعلى أمة محمد ﷺ» (٥).

■ فوائد:

- تلطّيح رأس الغلام بدم العقيقة بدعة جاهلية.
- لا تجزئ عن العقيقة التصدق بثمنها ولو زاد.
- يستحب طبخ لحم العقيقة دون إخراجها نيئاً.

(٧) حلق رأسه والتصدق بوزن شعره فضة، فعن أنس: «أن رسول الله ﷺ أمر برأس الحسن والحسين يوم سابعهما، فحلقا، وتصدق بوزنه فضة» (٦).

(١) صحيح: أخرجه أصحاب السنن.

(٢) رأى الإمام مالك هو الذي نصّ عليه حديث سمرة السابق ذكره، لكن قال ابن القيم: «والظاهر أن التقيد باليوم السابع إنما هو على وجه الاستحباب».

(٣) صحيح: رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وغيرهم.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود وغيره، وصححه الأرئوط وابن دقيق العيد.

(٥) حلية الأولياء (٨/٣).

(٦) رواه الترمذي، والحاكم، والبيهقي واللفظ له، وانظر: «الإرواء» (١١٦٤).

(٨) ختانه: وقد ورد في ختانه يوم السابع من ولادته أحاديث في أسانيدها ضعف لكن يشد بعضها بعضاً.

(٩) إرضاعه من لبن أمه: على الأم أن تمكّن ولدها من لبنها، فإن قصّرت بمحض إرادتها وبغير عذر مشروع أثمت، فقد رأى النبي ﷺ في منامه نساءً تنهش ثديهن الحيات!

قال: «قلت: ما بال هؤلاء؟» ف قيل له: «هؤلاء يمنعه أولادهم ألبانهم» (١). ولا يخفى أن لبن الأم يقوى جهاز المناعة عند الطفل، ويقويه من كثير من الأمراض، كما أن الرضاعة تقى ثدى الأم من السرطان.

(١٠) تعليمه القرآن والصلاة: قال ﷺ: «علموا أولادكم الصلاة إذا بلغوا سبعاً، واضربوهم عليها إذا بلغوا عشراً، وفرّقوا بينهم في المضاجع» (٢).

(١١) تأديبه: وذلك بغرس العقيدة الصحيحة في نفسه، وغرس الخلال الحميدة في صدره، وتجنّيبه الأخلاق الرذيلة، وتعوّيده على مكارم الأخلاق.

(١٢) الرّفق بهم والتّفقه عليهم، قال ﷺ: «إن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع، حتى يسأل الرجل عن أهل بيته» (٣).

(١٣) العدل بينهم، قال ﷺ: «اتقوا الله واعدّلوها في أولادكم» (٤).

(١) صحيح: رواه ابن حبان، والحاكم وصححه، ووافقه الذهبي في حديث طويل.

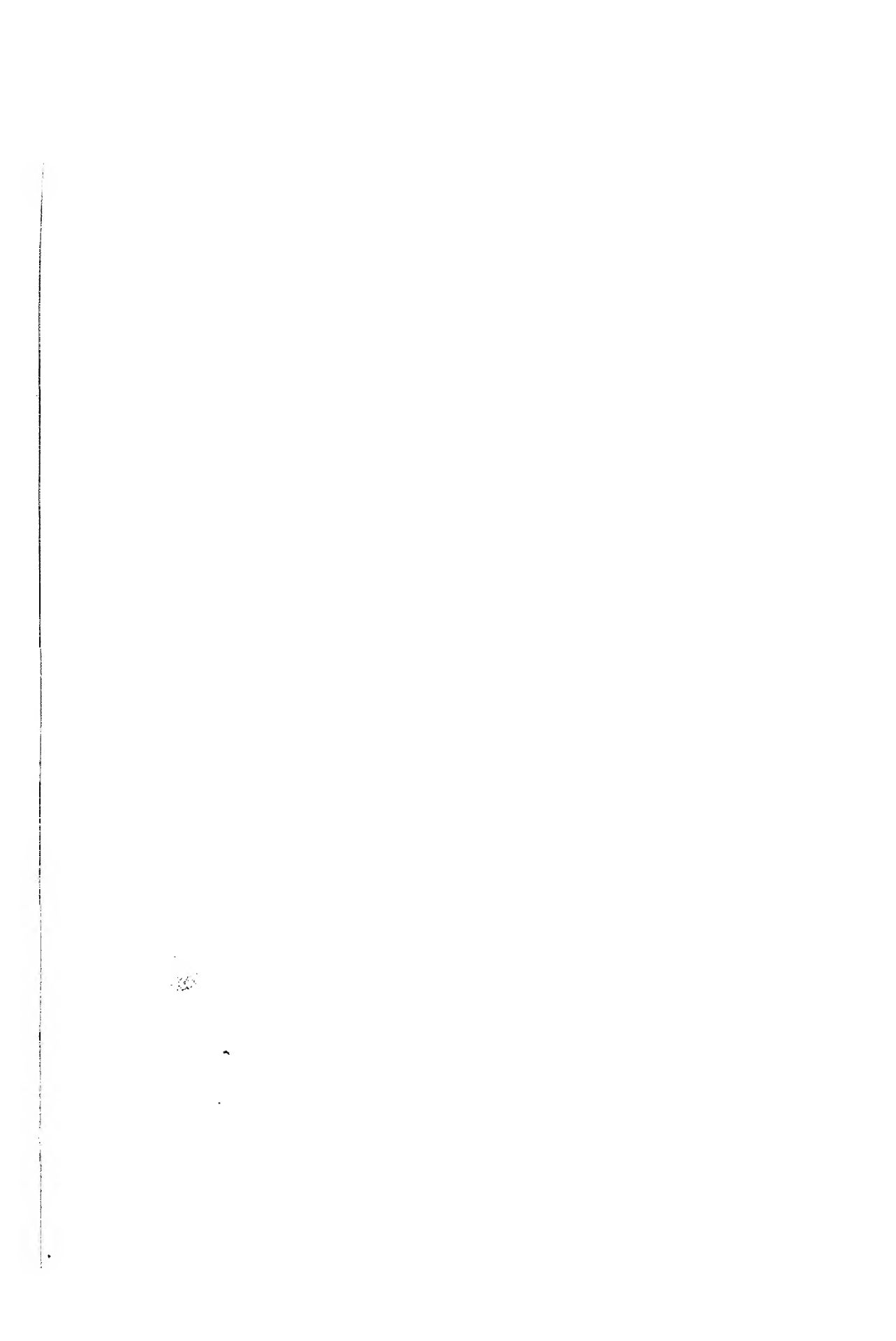
(٢) حسن: رواه أبو داود، وحسنه الألباني.

(٣) رواه ابن حبان في «صحيحه».

(٤) رواه مسلم.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس





الطلاق

• الطلاق لغةً وشرعاً:

الطلاق في «اللغة»: مأخوذ من الإطلاق، وهو الإرسال والترك.
تقول: أطلقت الأسير، إذا حَلَلْت قَيْدَهُ وأرسلته.
وفي «الشرع»: حلّ رابطة الزواج، وإنهاء العلاقة الزوجية.

■ حكمه:

الأصل في الطلاق المشروعية والجواز. قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ (١).

إلا أن حكمه يتغير بتغير الأحوال:

فقد يكون حراماً إن كان طلاقاً بدعياً.

وقد يكون مكروهاً إن كان إيقاعه بلا سبب (٢).

وقد يكون واجباً إن وقع الشقاق بين الزوجين، وحكم الحكمان، أو إن خيف على

المرأة الفتنة، أو خيف الفتنة بسبب المرأة.

وقد يكون جائزاً كما لو مرضت المرأة، ولم يستطع الاستمتاع بها لمرضها أو لكبر

سنّها، أو ساء خلقها، أو أهملت نفسها.

■ حكم طلب المرأة طلاق ضررتها:

يحرم على المرأة أن تطلب طلاق ضررتها من زوجها، لتنفرد هي به، فعن أبي

هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسأل المرأة طلاق أختها تستفرغ صحفتها،

ولتنكح، فإنما لها ما قَدَّرَ لها» (٣).

■ الطلاق من حق الرجل وحده:

جعل الإسلام الطلاق من حق الرجل وحده، لأنه أحرص على بقاء الزوجية التي

أنفق في سبيلها من المال، ما يحتاج إلى إنفاق مثله، أو أكثر منه، إذا طلق وأراد عقد

زواج آخر. وعليه أن يُعطى المطلقة مؤخر المهر، ومُتعة الطلاق، وأن ينفق عليها في مدة

العدة (٤).

(١) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٢) لما يترتب عليه من خراب للبيوت، وتشريد للأولاد.

(٣) رواه البخاري ومسلم وأبو داود.

(٤) «نداء للجنس اللطيف» (٩٨).

■ حكم الطلاق قبل النكاح:

الطلاق قبل النكاح لا يُعتد به. قال عليه السلام: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك» (١).

وسئل سعيد بن المسيب عن رجل قال: يوم أتزوج فلانة فهي طالق، فقال: «ليس بشيء» (٢).

■ حكم الطلاق بعد عقد القران وقبل الدخول:

إذا طلق الرجل زوجته بعد العقد عليها وقبل الدخول بها، فإن الطلاق يقع بائناً، ولا يُعد رجعيًا، ولا عدة على المرأة، فلها أن تذهب فتزوج من فورها من شاءت. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ (٣).

قال علي بن أبي طلحة: «إن كان سمى لها صداقًا فليس لها إلا النصف» (٤) وإن لم يكن سمى لها صداقًا أمتعها على قدر عُسره ويُسرّه، وهو السراح الجميل» (٥).

■ حكم من تزوج ولم يُسم صداقًا حتى مات:

سئل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن رجل تزوج امرأة فمات عنها، ولم يدخل بها، ولم يفرض لها الصداق، فقال: «لها الصداق كاملاً، وعليها العدة، ولها الميراث». فقال معقل بن سنان: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، قضى به في بَرُوعِ بنتِ واشق (٦).

■ حكم طلاق المُكره والسكران والمجنون:

طلاق المكره والسكران والمجنون لا يقع لانتهاء الإرادة والاختيار عندهم. قال ابن عباس: «طلاق السكران والمسكره ليس بجائز» (٧).

وعن أبيان بن عثمان بن عفان عن عثمان رضي الله عنه قال: «كان لا يجيز طلاق السكران والمجنون» (٨).

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة، وأبو داود، وغيرهما.

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٤/٤).

(٣) سورة الأحزاب: ٤٩.

(٤) قال تعالى: ﴿وَأَنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ الآية. سورة البقرة: ٢٣٧.

(٥) «تفسير ابن كثير» (٧٩٣/٣).

(٦) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٨٥٧).

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقًا. انظر: «فتح الباري» (٣٠٠/٩).

(٨) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٧٧/٤)، وراجع: «فقه الطلاق» للشيخ عمرو سليم.

■ حكم طلاق الغضبان:

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى -: «الغضب على ثلاثة أقسام: أحدها: ما يزيل العقل، فلا يشعر صاحبه بما قال، وهذا لا يقع طلاقه بلا نزاع. الثاني: ما يكون في مبادئه بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول وقصده، فهذا يقع طلاقه.

الثالث: أن يستحكم ويشتد به، فلا يزيل عقله بالكلية، ولكن يحول بينه وبين نيته بحيث يندم على ما فرط منه إذا زال، فهذا محل نظر، وعدم الوقوع في هذه الحالة قوى متجه» (١) ا.هـ.

■ حكم طلاق الهازل:

الهازل: هو الذي يتكلم من غير قصد للحقيقة، بل على وجه اللعب ونقيضه الجاد، مأخوذ من الجد.

ويرى جمهور الفقهاء أن طلاق الهازل يقع، كما أن نكاحه يصح، لما ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة» (٢).

قال الإمام الترمذي: «والعمل على هذا عند أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم» ا.هـ.

وأخرج سعيد بن منصور في «السنن» (١٦٠٧) بسند صحيح (٣) عن سعيد بن المسيب، قال: سمعت مروان بن الحكم على هذا المنبر يقول: «أربع لا رجوع فيها إلا الوفاء: العتاق، والطلاق، والنكاح، والنذر». وذهب بعض أهل العلم إلى عدم وقوع طلاق الهازل. منهم: الباقر، والصادق، وهو قول في مذهب أحمد ومالك (٤)، وقالوا: الطلاق عمل مفتقر إلى النية، والهازل لا عزم له ولا نية (٥).

■ حكم طلاق المخطيء:

وهو من أراد التكلم بغير الطلاق فسبق لسانه إليه، فقد رأى الأحناف: أنه يعمل به قضاءً، وأما ديانة فيما بينه وبين ربه فلا يقع عليه طلاقه وزوجته حلال له (٦).

(١) «زاد المعاد» (٢٠٩/٥). ط. المكتبة التوفيقية.

(٢) حسن: «صحيح سنن الترمذي» (٩٤٤).

(٣) انظر: «الجامع في أحكام الطلاق» للشيخ/ عمرو سليم (١٠٩).

(٤) ومال إليه الشيخ/ عمرو عبد النعم سليم في كتابه «الجامع في أحكام الطلاق» (١٠٨).

(٥) «فقه السنة» (١٦٨/٢).

(٦) نفس المرجع (١٦٩/٢).

■ حكم طلاق الموسوس:

الموسوس الذى تكثر عليه الشكوك، فلا يدرى هل نطق لسانه بالطلاق أم لا، أو تكلم بكلمة الطلاق فى غير محل الإيقاع كمن روى عن رجل أنه طلق امرأته، فأتى باللفظ منسوباً إليه، فاعتقد أن قد وقع الطلاق بذلك، فهذا كله لا يعتبر، ولا يقع به شيء^(١). قال الإمام ابن القيم: «الموسوس لا يقع طلاقه، صرح به أصحاب أبى حنيفة وغيرهم، وما ذاك إلا عدم صحة العقل منه، والإرادة منه»^(٢).

وقال عتبة بن عامر رضي الله عنه: «لا يجوز طلاق الموسوس»^(٣).

وقد حملة جماعة من أهل العلم على حديث النفس، منهم الحافظ ابن حجر، ومن قبله بدر الدين العيني فى «عمدة القارى شرح صحيح البخارى».

■ الشك فى وقوع الطلاق، وفى عدده:

«من شك فى نفسه هل طلق أم لا، أو نوى فى نفسه الطلاق، ولم يعلم هل تلفظ به أم لا. فهذا نكاحه متيقن، وطلاقه مشكوك فيه، والشك لا يدفع اليقين عند عوام أهل العلم، إلا الإمام مالك على الاحتياط، وهو مخالف للأدلة الشرعية. قال ابن قدامة^(٤): «إذا شك هل طلق أم لا؟ لم تطلق، لأن النكاح متيقن، فلا يزول بالشك، وإن طلق، فلم يدر أواحدة طلق أم ثلاثاً، بنى على اليقين كذلك، نص عليه أحمد».

وفى «المدونة» (٦٨/٢) لسحنون بن سعيد، قال: «قلت: وكذلك لو حلف بطلاق امرأته، فلا يدرى أحنث أم لم يحنث، أكان مالك يأمره أن يفارقها؟ قال: نعم، قلت: أرأيت إن كان هذا الرجل موسوساً فى هذا الوجه؟ قال ابن القاسم^(٥): فلا أرى عليه شيئاً»^(٦).

■ ما يقع به الطلاق:

يقع الطلاق بكل ما يدل على إنهاء العلاقة الزوجية، سواء أكان ذلك باللفظ، أم بالكتابة إلى الزوجة، أم بالإشارة من الأخرس، أو بإرسال رسول.

(١) «إغاثة اللهفان من وساوس الشيطان» للشيخ/ عمرو سليم (١١٧).

(٢) «إغاثة اللهفان فى حكم طلاق الغضبان» (ص ٦١).

(٣) علقه البخارى فى «صحيحه» بصيغة الجزم.

(٤) «الكافى» (٣/ ٢٢٠).

(٥) هو: عبد الرحمن بن القاسم، من كبار أصحاب مالك.

(٦) «إغاثة اللهفان من وساوس الشيطان» (١١٠، ١١١) بتصرف.

■ أقسام الطلاق:

أولاً: من حيث اللفظ:

ينقسم الطلاق من حيث اللفظ إلى: صريح وكناية:

فالصريح: هو الذى يُفهم من معنى الكلام عند التلقظ به، ولا يُحتمل غيره، كقول الزوج لزوجته: أنت طالق، أو مطلقة، أو طلقْتُك، وكل ما اشتق من لفظ الطلاق. وقال الشافعي: «ألفاظ الطلاق الصريحة ثلاثة: الطلاق، والفراق، والسراح». وذهب أبو حنيفة ومالك ومن الحنابلة أبو عبد الله بن حامد إلى أن صريح الطلاق لفظ الطلاق وحده. قال الشيخ/ عمرو سليم: «وهو الأصح والله أعلم. وهو ظاهر اختيار الإمام البخارى، فقد قال فى «الصحیح» (٤٠٣/٣): [باب: إذا قال: فارتقتك، أو سرتحتك، أو الخلية، البرية، أو ما عني به الطلاق، فهو على نيته]» (١). هذا، والطلاق الصريح يقع من غير احتياج إلى نية تبين المراد منه، لظهور دلالته ووضوح معناه (٢).

والكناية: هي الألفاظ التي تحتمل الطلاق وغيره، كقوله: فارتقتك، أو سرتحتك، أو الحقى بأهلك، أو أمرك بيدك، ونحو ذلك.

فإذا صدر لفظ من هذه الألفاظ من زوج لزوجته فهو بنية، فإن نوى طلاقاً وقع، وإن لم ينو لم يقع، فعن عائشة رضي الله عنها: أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله ﷺ ودنا منها قالت: أعوذ بالله منك، فقال لها: «لقد عذت بعظيم، الحقى بأهلك» (٣).

ثانياً: من حيث التعليق والتنجيز:

صيغة الطلاق: إما أن تكون منجزة، وإما أن تكون معلقة، وإما أن تكون مضافة إلى مستقبل.

(١) فالمنجزة: هي التي قصد من أصدرها وقسوع الطلاق في الحال، كأن يقول الرجل لزوجته: أنت طالق. وحكم هذا الطلاق، أنه يقع في الحال متى صدر من أهله، وصادف محلاً له.

(٢) وأما المعلقة: وهو ما جعل الزوج فيه حصول الطلاق معلقاً على شرط مثل أن يقول الزوج لزوجته: «أنت طالق إذا ذهبت إلى فلانة»، أو «إذا دخلت فلانة إلى

(١) «الجامع فى أحكام الطلاق» (٥٢).

(٢) «فقه السنة» (١٧١/٢).

(٣) رواه البخارى (٥٢٥٤).

يبتى فامرأتى طالق». وحكم هذا الطلاق أنه إن أراد الطلاق عند وقوع الشرط، فهو كما أراد (١).

وأما إن قصد به الحَصّ على الفعل أو الترك ونحو ذلك - ويكره وقوع الطلاق - فهو يمين، إن لم يقع ما حلف عليه لم يلزمه شيء، وإن وقع لزمته كفارة يمين (٢). وقال ابن القيم: «هي يمين لغو، وليس على صاحبها شيء».

(٣) وأما الصيغة المضافة إلى مستقبل: فهي ما اقترنت بزمان، بقصد وقوع الطلاق فيه متى جاء، مثل أن يقول الزوج لزوجته: أنت طالق غداً، أو إلى رأس السنة، فإن الطلاق يقع في الغد أو عند رأس السنة إذا كانت المرأة في ملكه عند حلول الوقت الذي أضاف الطلاق إليه (٣). وقد ذهب ابن حزم - رحمه الله - إلى أن تعليق الطلاق على شرط أو توقيته بزمان معين مستقبلاً لا يقع، واستدل بأن تعليق الطلاق بشرط لم يرد به كتاب ولا سنة، وكل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل كما ورد عن النبي ﷺ. اهـ.

قلت: وذهب الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - إلى أن الطلاق المعلق بجميع صورته وألفاظه لا يقع به شيء أصلاً (٤).

ثالثاً: من حيث السنة والبدعة:

ينقسم الطلاق إلى: طلاق سني، وطلاق بدعي.

فطلاق السنة: هو أن يطلق الرجل زوجته المدخول بها طلاقاً واحدة، في طهر لم يجامعها فيه. قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ (٥).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ (٦). أي إذا أردتم تطليق النساء فطلِّقوهن مستقبلات العدة، وإنما تستقبل المطلقة العدة إذا طلقها بعد أن تطهر من حيض، أو نفاس، وقبل أن يمسها، فعن نافع عن عبد الله بن عمر: «أنه طلق امرأته وهي حائض، على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال رسول الله ﷺ: «مره فليراجعها، ثم ليُمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم

(١) يعني يقع الطلاق بتحقيق الشرط.

(٢) «الوجيز» (٣١٧)، وسيأتي الحديث عن كفارة اليمين في كتاب «الآيمان والنذور» - إن شاء الله تعالى -.

(٣) «فقه السنة» (١٧٧/٢).

(٤) «نظام الطلاق في الإسلام» لفضيلته (٩٥).

(٥) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٦) سورة الطلاق: ١.

تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله سبحانه أن تطلق لها النساء» (١).

ولمزيد من الإيضاح، فالطلاق السنّي:

أن يطلق الرجل زوجته طلاقة واحدة إذا طهرت من حيضتها وبعد أن تغتسل وقبل أن يجامعها، فإن أراد أن يرتجعها في العدة (٢) فله ذلك بدون رضاها ولا رضا وليها ولا عقد ولا مهر جديدين. وإن تركها حتى انقضت عدتها، فعليه أن يسرحها بالمعروف لأنها بانت منه.

فإن أراد أن يعيدها، فله ذلك، ولكن بعقد ومهر جديدين. فإن أراد أن يطلقها الطلقة «الثانية» فعليه أن يفعل مثل ما فعل في الطلقة «الأولى»: يطلقها في طهر لم يجامعها فيه، فإن أراد أن يرتجعها في العدة فله ذلك بدون عقد ولا مهر، وإن تركها حتى انقضت عدتها، فعليه أن يسرحها بالمعروف لأنها بانت منه، فإن أراد أن يعيدها فله ذلك، ولكن بعقد ومهر جديدين.

فإن أراد أن يطلقها الطلقة «الثالثة» فعليه أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه، فإن فعل فقد بانت منه فوراً، ولا تحلّ له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره زوجاً شرعياً صحيحاً كما تقدم، وذلك بعد انقضاء عدتها.

■ تنبيه: الحامل المستبين حملها، يجوز طلاقها في أي وقت طلقة واحدة، وله أن يراجعها بعد الطلقة الأولى والثانية في أثناء حملها بلا عقد ولا مهر، فإن وضعت حملها فقد بانت منه، ولا يحلّ له أن يعيدها إلا بعقد ومهر جديدين، إما إن طلقها الطلقة الثالثة، فلا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره، زوجاً شرعياً صحيحاً عن رغبة كما تقدم.

أما الطلاق البدعي: فهو الطلاق المخالف للمشروع: كأن يطلقها ثلاثاً بكلمة واحد، أو يطلقها ثلاثاً متفرقات في مجلس واحد، كأن يقول: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق. أو يطلقها في حيض أو نفاس، أو في طهر جامعها فيه. وأجمع العلماء على أنه يقع (٣) ويحسب طلقة، وإليك مزيد بيان:

(١) رواه البخاري (٥٣٣٢)، ومسلم (١٤٧١).

(٢) عدة الحائض: «ثلاثة قروء» أي: حيض، وقيل: أطهار. وعدة اليائسة من المحيض لكبر سنّها، والتي لم تحض لصغر سنّها: «ثلاثة أشهر». أما عدة الحامل: فإلى أن تضع حملها. وسوف يأتي بعد مزيد بيان.

(٣) «فقه السنة» (١٧٨/٢).

(١) طلاق الحائض: الجمهور من السلف والخلف والأئمة الأعلام وأصحاب المذاهب على أن طلاق الحائض يعتد به، ويُحسب طلقة، وهو الأصح، فعن أنس بن سيرين، قال: سمعت ابن عمر قال: «طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لِيرَاجِعَهَا». قُلْتُ: تُحْتَسِبُ (١)؟ قَالَ: قِمَّةُ (٢)؟». وفي رواية عن ابن عمر، قال: «حُسِبَتْ عَلَيَّ بِتَطْلِيقِهَا» (٣).

قال الإمام النووي -رحمه الله-: «شَدَّ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ فَقَالَ: إِذَا طَلَّقَ الْحَائِضُ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْدُونٍ فِيهِ فَأَشْبَهَ طُلَاقَ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَحَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ عَنِ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ» (٤) ١. هـ.

قلت: ومن ذهب -أيضاً- إلى أن طلاق الحائض لا يقع: الإمام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، ومن المعاصرين: الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- فقد قال في كتابه «نظام الطلاق في الإسلام» (٩٥): «لا يقع الطلاق في الحيض، ولا في النفاس، ولا في طهر مسها المطلق فيه إلا إذا استبان حملها» ١. هـ.

واستدلوا بما روى عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الرجل: يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، قال ابن عمر: «لا يعتد بذلك». وهذا الأثر فيه «عبد المجيد الثقفي» وفيه كلام يسير، ويخالف ما رواه مسلم (١٠٩٤/٢) عن عبيد الله العمرى قال: قلت لنافع: ما صنعت التطليقة؟ قال: «واحدة اعتد بها» (٥).

(٢) طلاق الثلاث: اختلف العلماء في طلاق الثلاث مجتمعة بلفظ واحد كقول الرجل: «أنت طالق ثلاثاً»، أو مجموعة بتكرارها كقول الرجل: «أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق» (٦)، والذي يترجح أنه لا يقع إلا واحدة لما رواه مسلم (١٤٧٢) وغيره عن ابن عباس قال: «كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر، وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ كانت لهم فيه أناة فلو أمضيته عليهم، فأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ».

■ تنبيه: من طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فِي طَهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ أَثَمٌ، وَحُسِبَتْ تَطْلِيقُهُ.

(١) القائل: «قلت» هو أنس بن سيرين، والمقول له ابن عمر، بين ذلك الإمام أحمد.

(٢) قوله «قِمَّة» قال ابن عبد البر: «معناه فأى شيء يكون إذا لم يعتد بها».

(٣) رواهما البخاري في «صحيحه» (٥٢٥٢)، (٥٢٥٣).

(٤) «فتح الباري» (٢٦٥/٩).

(٥) «فقه الطلاق» للشيخ/ عمرو سليم (٤٤).

(٦) في مجلس واحد.

■ فوائد مهمة:

(١) إذا قال الرجل لزوجته: «أنت على حرام» فإنه لا يعد طلاقاً -على الراجح- بل هو يمين يكفر عنها لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) قَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ (١).

(٢) إذا قال الرجل لزوجته: «يا أختي»: فلا يعد طلاقاً ولا ظهاراً «فإن إبراهيم عليه السلام أرسل إليه جبار من الجبابرة وقال: من هذه التي معك (يعنى زوجته)؟». قال: أختي... الحديث (٢).

(٣) من حلف بأيمان المسلمين ثم حنث، فإنه يلزمه كفارة يمين عند الشافعية، ولا يلزمه طلاق ولا غيره. وقال الأبهري: يلزمه الاستغفار فقط. ورجح صاحب «فقه السنة» هذا الرأي.

(٤) القول الدارج على لسان العوام: «على الطلاق»، أو «يلزمني الطلاق» وعلقه بشرط. فالصحيح أن هذا من اللغو الذي لا ينقصد به شيء، وليس على صاحبه كفارة (٣)، فغاية ما يفيد أنه من قبل العدة والوعد، ولن وعد أن يعود في وعده، بل الوعد بالطلاق يستحب الرجوع فيه ولا شك (٤).

رابعاً: من حيث الرجعة وعدمها:

الطلاق إما رجعي وإما بائن:

فالطلاق الرجعي: هو طلاق المدخول بها، في غير مقابلة مال، ولم يسبقه طلاق أصلاً، أو كان مسبقاً بطلقة واحدة. قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فِإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ (٥).

والمطلقة طلاقاً رجعيّاً زوجة ما دامت في عدتها، ولزوجها حق مراجعتها في أي وقت شاء ما دامت في العدة -كما تقدّم- قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعَوَلْتَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ (٦).

(١) سورة التحريم: ١، ٢.

(٢) متفق عليه. تنبيه: لا يلجأ الإنسان إلى هذا القول إلا عند الضرورة، وينوى إخوة الإسلام.

(٣) وإن كان التعود عليه من سوء الأدب.

(٤) «فقه الطلاق» (١٥).

(٥) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٦) سورة البقرة: ٢٢٨، وانظر: «الوجيز» (٣١٩).

• بيم تكون الرجعة؟

تكون الرجعة بالقول فإن قال لها: راجعتك، أو رددتك، أو أمسكتك أو ما يقوم بمعناها، فقد راجعها. وتكون بالفعل كذلك، فإن لمسها أو قبلها فقد راجعها.

هذا، «والطلاق الرجعى يُنقص عدد الطلقات التى يملكها الرجل على زوجته، فإن كانت الطلقة الأولى احتسبت وبقيت له طلقتان، وإن كانت الثانية احتسبت وبقيت له طلقة واحدة، بل لو تركت حتى انقضت عدتها من غير مراجعة وتزوجت زوجاً آخر ثم عادت إلى زوجها الأول عادت إليه بما بقى من عدد الطلقات، ولا يهدم الزوج الثانى ما وقع من الطلاق» (١).

أما الطلاق البائن: فهو الطلاق المكمل للثلاث، والطلاق قبل الدخول، والطلاق على مال. وأضاف قوانين الأحوال الشخصية، أن ممَّا يلحق الطلاق البائن: الطلاق بسبب عيب الزوج، أو بسبب غيبته، أو حبسه أو للضرر.

■ أقسامه: ينقسم الطلاق البائن إلى قسمين:

بائن بينونة صغرى: وهو ما كان بما دون الثلاث، وبائن بينونة كبرى: وهو المكمل للثلاث.

حكم البائن بينونة صغرى: الطلاق البائن بينونة صغرى يُزيل قيد الزوجية، بمجرد صدوره، وتصبح المطلقة أجنبية عن زوجها، فلا يحل له الاستمتاع بها، ولا يرث أحدهما الآخر إذا مات قبل انتهاء العدة أو بعدها، ويحل بالطلاق البائن موعداً مؤخراً الصداق المؤجل إلى أبعد الأجلين: الموت أو الطلاق. وللزوج أن يعيد المطلقة طلاقاً بائناً بينونة صغرى إلى عصمته بعقدٍ ومهرٍ جديدين كما تقدم.

حكم الطلاق البائن بينونة كبرى: الطلاق البائن بينونة كبرى يُزيل قيد الزوجية مثل البائن بينونة صغرى، ويأخذ جميع أحكامه، إلا أنه لا يحل للرجل أن يعيد من أبانها بينونة كبرى إلى عصمته إلا بعد أن تنكح زوجاً آخر نكاحاً صحيحاً كما تقدم (٢).

هذا، ويجب على الزوج النفقة والسكنى للمطلقة الرجعية أثناء العدة، قال رسول الله ﷺ: «إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها رجعة» (٣).

أما المطلقة ثلاثاً، فلا نفقة لها ولا سكنى على زوجها، ففى «صحيح مسلم» أن

(١) «فقه السنة» (٢/١٨٧).

(٢) «فقه السنة» (٢/١٨٧-١٨٨) باختصار.

(٣) صحيح: رواه النسائي (٦/١٤٤).

فاطمة بنت قيس لما طُلِّقَت البتَّة (١) قالت: «فخاصمته إلى رسول الله ﷺ في السُّكنى والنفقة، فلم يجعل لى سَكْنى ولا نفقة، وأمرنى أن أعتدَّ في بيت ابن أُم مكتوم. وأما المطلقة قبل الدخول فلها النفقة لقوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (٢).

وأما المطلقة الحامل: فلها النفقة حتى تضع حملها كما نصَّ القرآن.

■ طلاق المريض مرض الموت:

ثبت أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه طلق امرأته «تماضر» طلاقاً مكملًا للثلاث في مرضه الذي مات فيه، فحكم لها «عثمان بن عفان» رضي الله عنه بميراثها منه، وقال: «ما اتهمته (٣)، ولكن أردت السنة». وقد ورد أن عبد الرحمن بن عوف قال: «ما طلقْتُها ضراراً ولا فراراً».

وقالت الأحناف: «إذا طلق المريض امرأته طلاقاً بائناً فمات من هذا المرض ورثته، وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها». ويطلق على هذا الطلاق «طلاق الفار» (٤).

■ حضانة الطفل:

إذا طُلِّقَت المرأة فهي أحقُّ بطفلها من أبيه ما لم تتزوج، فإذا تزوجت فوالد الطفل أحقُّ به، فعن عبد الله بن عمرو: أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا، كان بطنى له وعاء، وثديي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقنى، وأراد أن ينتزعه منى.

فقال لها رسول الله ﷺ: «أنت أحقُّ به ما لم تنكحى» (٥).

فإذا انتهت مدة حضانة الطفل خير بين أبيه وأمه، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ، وأنا قاعد عنده، فقالت: يا رسول الله، إن زوجي يريد أن يذهب بابني، وقد سقاني من بئر أبي عنبه، وقد نفعتني، فقال رسول الله ﷺ: «استهما عليه» فقال زوجها: من يحاقني في ولدي؟ فقال النبي ﷺ: «هذا أبوك، وهذه أمك، فخذ بيد أيهما شئت» فأخذ بيد أمه فانطلقت به (٦).

(١) يقال للمطلقة ثلاثاً: المبتوتة.

(٢) سورة البقرة: ٢٤١.

(٣) أى أنه لم يتهمه بالفرار من حقها في الميراث.

(٤) «فقه السنة» (١٨٩/٢) بتصرف.

(٥) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (١٩٩١).

(٦) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٩٩٢).

■ الإشهاد على الطلاق:

قال تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ (١).

والأمر في الآية منصرف إلى الاستحباب لا الوجوب، فقد تقدم: أن النبي ﷺ طلق ابنة الجون ولم يصح أنه أشهد على ذلك.

هذا، وذهب جمهور الفقهاء من السلف والخلف إلى أن الطلاق يقع بدون إشهاد، وهو الرأجح.

. وذهب الإمام ابن حزم إلى وجوبه، وبطلان الطلاق الذي لا يُشهد عليه (٢).

ومن العلماء المعاصرين الذين شاركوا ابن حزم في رأيه: الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - فقد قال في كتابه: «نظام الطلاق في الإسلام» (٩٥): «لا يقع أى طلاق إلا إذا كان بحضرة شاهدي عدل سامعين فاهمين» ١. هـ.

الخلع

■ تعريفه:

قال ابن الأثير: يقال: خلع امرأته خلْعًا، وخالعتها مُخالعة، واختلعت هي منه، فهي خالعة، وأصله من خلع الثوب، والخلْع: أن يُطلق زوجته على عَوْضٍ تبذله له، وفائدته: إبطال الرجعة إلا بعقد جديد، وفيه عند الشافعي خلاف. هل هو فسخ أو طلاق، وقد يُسمى الخلع طلاقًا ١. هـ (٣).

■ مشروعيته:

الخلع مشروع بالكتاب والسنة. قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ (٤).

وعن ابن عباس، أن جميلة بنت سلول أتت النبي ﷺ فقالت: والله ما أعتب على ثابت (٥) في دين ولا خلُق ولكني أكره الكفر في الإسلام (٦)، لا أطيعه بغضًا، فقال لها

(١) سورة الطلاق: ٢.

(٢) انظر: «المحلى» (١٧/٩).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٦٥/٢).

(٤) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٥) هو: ثابت بن قيس رضي الله عنه.

(٦) «أكره الكفر في الإسلام»، أى: أخلاق الكفر بعد الدخول في الإسلام.

النبي ﷺ: «أتردين عليه حديثه؟» قالت: نعم، فأمره رسول الله ﷺ أن يأخذ منها حديثه ولا يزداد^(١).

■ متى يجوز؟

لا يجوز للزوجة أن تختلع من غير سبب شرعى، فعن ثوبان، عن النبي ﷺ قال: «المختلعات هن المنافقات»^(٢).

وعنه -أيضاً-: أن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتَ زَوْجَهَا طَلَاقًا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»^(٣).

ويجوز لها أن تختلع إذا خشيت الفتنة في الدين بسبب سوء خلق أو خلق، أو بغض قلب، أو سوء عشرة، وقد تقدم الحديث الدال على جواز ذلك.

هذا، ولا يجوز للزوج أن يأخذ من زوجته أكثر مما أعطاها لأمره ﷺ ثابت بن قيس أن يأخذ حديثه ولا يزداد.

أما إن افتدت الزوجة نفسها بما زاد عن طيب نفس، فيجوز للزوج أن يأخذها دون تأثيم لعموم قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٤).

وعن نافع: أن مولاة لصفية اختلعت من زوجها بكل شيء تملكه إلا من ثيابها، فلم يعب ذلك ابن عمر^(٥).

ولا يجوز للزوج إمساك زوجته وحبسها للإضرار بها ولإجبارها على خلع نفسها. قال تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لَّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾... الآية^(٦).

■ هل يشترط في الخلع اللجوء إلى السلطان أم لا؟

قال يحيى بن سعيد: «كانوا يختلعون عندنا دون السلطان، فإذا رُفِعَ إلى السلطان أجازاه»^(٧).

■ هل الخلع طَّلَقٌ بَائِنَةٌ أم فَسْخٌ؟

الراجح أن الخلع فسْخٌ وليس بطلاق، فتبقى المرأة على ما تبقى لها من طلاقها. قال ابن عباس: «إنما هو فرقة وفسخ، وليس بطلاق»^(٨).

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٦٨٦).

(٢) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (٩٤٧)، والصحيحة (٦٣٣).

(٣) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (٩٤٨).

(٤) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٥) صحيح: أخرجه الطبرى (٥٧٧/٤)، وانظر «الجامع فى أحكام الطلاق» (٢١٠).

(٦) سورة البقرة: ٢٣١.

(٧) صحيح: أخرجه ابن شيبه فى «المصنّف» (٨٨/٤).

(٨) صحيح: أخرجه ابن أبى شيبه (٨٦/٤).

■ عدة المختلعة:

عدة المختلعة - على الراجح - حيضة ثم يحل لها الزواج بعد ذلك، فعن الربيع بنت معوذ بن عفراء، أنها اختلعت على عهد رسول الله ﷺ فأمرها النبي ﷺ، أو أمرت أن تعتد بحيضة (١).

● ألفاظ الخلع: يرى الفقهاء أنه لا بد في الخلع من أن يكون بلفظ الخلع أو بلفظ مشتق منه. أو لفظ يؤدي معناه. مثل المبرأة والفدية.

■ فائدة: يجوز الخلع في الطهر والحيض، ولا يتقيد وقوعه بوقت.

■ رجعة المختلعة:

المختلعة لا رجعة لها إلا بنكاح جديد، لأن الخلع فسخ كما تقدم، وتعود إلى زوجها على ما بقي من الطلقات، ولا يحتسب الخلع طلاقاً.

قال الإمام أحمد: «تراجعه بولي وشهود وصداق مُسمى» (٢).

الظهار

■ تعريفه: الظهار: هو أن يقول الرجل لامرأته: «أنت علي كظهر أمي»، وأصله مأخوذ من الظهر، وإنما خصوا الظاهر دون البطن والفخذ والفرج، وهذه أولى بالتحريم، لأن الظاهر موضع الركوب.

«والظهار كان طلاقاً في الجاهلية، فأبطل الإسلام هذا الحكم، وجعل الظهار مُحَرَّمًا للمرأة حتى يكفر زوجها. فلو ظاهر الرجل يريد الطلاق، كان ظهاراً، ولو طلق يريد ظهاراً كان طلاقاً، فلو قال: «أنت علي كظهر أمي» وعنى به الطلاق لم يكن طلاقاً، وكان ظهاراً لا تطلق به المرأة» (٣).

■ حكمه: اتفق العلماء على حرمة لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مَنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ (٤).

■ الظهار قبل النكاح:

الظهار قبل عقد القران لا يصح على الراجح؛ فعن عكرمة، عن ابن عباس: «أنه كان لا يرى الظهار قبل النكاح شيئاً، ولا الطلاق قبل النكاح شيئاً» (٥).

(١) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (٩٤٥).

(٢) «الجامع في أحكام الطلاق» (٢٩٧).

(٣) «فقه السنة» (٢/٢٠٩).

(٤) سورة المجادلة: ٢.

(٥) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤٣٦/٦).

■ ظهار المرأة من زوجها:

إذا قالت امرأة لزوجها: هو عليها كأبيها. قال ابن جريج: «يمين ليس هي بظهار، حرمت ما أحل الله لها»^(١).

. وقوله: «يمين» أي: عليها كفارة التحريم: إطعام عشرة مسكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة، فإن لم تجد: فصيام ثلاثة أيام.

■ هل الظهار مختص بالأم؟

اتفق أهل العلم على أن أصرح ما يقع به الظهار قول الرجل لزوجته: «أنت على كظهر أمي».

واختلفوا فيمن ظاهر بذات محرم غير الأم كمن يقول لزوجته: «أنت على كظهر أختي» مثلاً. فذهب أكثر أهل العلم إلى أنه ظهار:

قال الحسن: «من ظاهر بذات محرم فهو ظهار»^(٢).

وقال الإمام القرطبي: «الفاظ الظهار ضربان: صريح وكناية، فالصريح: أنت على كظهر أمي، وأنت عندي وأنت مني وأنت معي كظهر أمي. وكذلك أنت على كبطن أمي أو كراسها أو فرجها أو نحوه، وكذلك فرجك أو رأسك أو ظهرك أو بطنك أو رجلك على كظهر أمي فهو مظاهر، مثل قوله: يدك أو رجلك أو رأسك أو فرجك طالق تطلق عليه.

وقال الشافعي في أحد قولي: لا يكون ظهاراً. وهذا ضعيف منه... ومتى شبهها بأمه أو بإحدى جداته من قبل أبيه أو أمه فهو ظهار بلا خلاف وإن شبهها بغيرهن من ذوات المحارم التي لا تحل له بحال كالبنات والأخت والعمة والخالة كان مظاهراً عند أكثر الفقهاء. والكناية: أن يقول: أنت على كأمي أو مثل أمي فإنه يعتبر فيه النية. فإن أراد الظهار كان ظهاراً، وإن لم يرد الظهار لم يكن مظاهراً عند الشافعي وأبي حنيفة»^(٣) ١هـ.

■ أثر الظهار: إذا صح ظهار الرجل ترتب عليه شيان:

الأول: حرمة جماع الزوجة حتى يكفر كفارة الظهار وهي: تحرير رقبة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، وهذه الثلاث ليست على التخيير، بل هي على الترتيب بالنسبة للقدرة.

(١) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٦/ ٤٤٤).

(٢) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٦/ ٤٢٣).

(٣) «تفسير القرطبي» (١٧/ ٢٤٦).

والثاني: وجوب الكفارة بالعود، والعود -على الراجح-: العزم على الوطء. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ٢﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١﴾ (١).

وعن أنس، قال: إن أوس بن الصامت ظاهر من امرأته خويّلة بنت ثعلبة فشكت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقالت: ظاهر مني حين كبرت سني ورق عظمي. فأنزل الله تعالى آية الظهار، فقال رسول الله ﷺ لأوس: «اعتق رقبة» قال: مالى بذلك يدان. قال: «فصم شهرين متتابعين» قال: أما إنى إذا أخطأنى أن آكل فى يوم ثلاث مرّات يكلّ بصرى (٢). قال: «فأطعم ستين مسكيناً».

قال: ما أجد إلا أن تعيننى منك بعون وصلة. قال: فأعانه رسول الله ﷺ بخمسة عشر صاعاً حتى جمع الله له والله غفور رحيم (٣).

هذا، ومن ظاهر من امرأته يوماً أو شهراً أو نحو ذلك، فإن برّ يمينه فلا شيء عليه، وإن أصابها قبل انتهاء المدة فعليه كفارة الظهار:

فعن سلمة بن صخر البياضى، قال: كنتُ امرأة استكثرُ من النساء لا أرى رجلاً كان يُصيب من ذلك ما أُصيب، فلما دخل رمضانُ ظاهرتُ من امرأتى حتى ينسلخ رمضان، فبينما هى تُحدثنى ذات ليلة انكشف لى منها شيء، فوثبتُ عليها فواقعتها فلما أصبحتُ غدوت على قومى فأخبرتهم خبرى، وقلتُ لهم: سلوا لى رسول الله ﷺ، فقالوا: ما كُنّا نفعل، إذا ينزلُ الله فينا كتاباً، أو يكون فينا من رسول الله قول، فيبقى علينا عاره ولكن سوف نسلمك بجيرتكَ (٤)، اذهب أنت فاذكر شأنك لرسول الله ﷺ قال: فخرجتُ حتى جنته، فأخبرته الخبر، فقال رسول الله ﷺ: «أنت بذاك» (٥). فقلت: أنا بذاك، وها أنا يا رسول الله صابراً لحكم الله علىّ. قال: «فأعتق رقبة»، قال: قلتُ: والذى بعثك بالحق ما أصبحت أملك إلا رقبتى هذه، قال: «فصم شهرين متتابعين»، قال: قلتُ: يا رسول الله وهل دخل علىّ من البلاء إلا بالصوم؟ قال: «فصدّق أو أطعم ستين مسكيناً»، قال: قلتُ: والذى بعثك بالحق لقد بتنا ليلتنا هذه، ما لنا عشاء،

(١) سورة المجادلة: ٣، ٤.

(٢) يكلّ بصرى: يضعف.

(٣) حسن: أخرجه الدارقطنى فى «النكاح» (٣/٣١٦)، وأبو داود نحوه.

(٤) «بجيرتكَ»: أى: بذنبك.

(٥) «أنت بذاك»، أى: أنت متلبس بذلك الفعل.

فقال: «فاذهب إلى صاحب صدقة بنى زريق فقل له، فليدفعها إليك وأطعم ستين مسكيناً وانتفع بقيتها» (١).

■ حكم المظاهر يجامع قبل أن يكفر:

من جامع زوجته -التي ظاهر منها- قبل أن يكفر، فقد استوجب الإثم لمخالفته أمر ربه، إلا أنه لا حد عليه، وإنما هو ذنب يستغفر الله منه. هذا، والكفارة لا تسقط ولا تتضاعف، بل تبقى كما هي كفارة واحدة، فعن سلمة بن صخر البياضي، عن النبي ﷺ، في المظاهر يواقع قبل أن يكفر، قال: «كفارة واحدة» (٢).

■ فوائد:

(١) يجب صيام الشهرين متتابعين، ومن أفطر يوماً خلالهما بغير عذر، أعاد الصيام لوجوب التتابع، أما من أفطر لعذر كمرض أو سفر، أتم على ما مضى ولا يستأنف (٣).

(٢) مقدار الإطعام: مد لكل مسكين (٤).

(٣) يجوز للمظاهر تقبيل زوجته ومباشرتها دون الجماع.

(٤) إذا ظاهر من أربع نسوة في كلمة واحدة، كقوله: «أنتن على كظهر أمي كان مظاهراً من كل واحدة منهن، ولم يجز له وطء إحداهن وأجزأته كفارة واحدة. وقال الشافعي: تلزمه أربع كفارات.

(٥) من عجز عن الكفارة، لم تسقط عنه، وينبغي على المسلمين إعانته.

الإيلاء

الإيلاء «الغة»: الحلف، وقيل: الامتناع باليمين.

و«شرعاً»: الحلف على ترك وطء المرأة.

■ وحكمه: إيلاء الرجل من زوجته معصية، لأنه يمنعها حقاً من حقوقها، وهو

الجماع، وليس هو بطلاق ولا بظهار.

■ حالاته: للإيلاء حالتان:

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٦٩٠).

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٦٩٢).

(٣) وهو قول جماعة من السلف. انظر: «الجامع في أحكام الطلاق» (٣٢٤، ٣٢٥).

(٤) سيأتي في «كتاب الإيمان والنذور» مزيد بيان.

الأولى: أن تكون المدة التي حلف الزوج ألا يجامع زوجته فيها دون الأربعة أشهر: فالأولى في هذه الحالة أن يكفر عن يمينه ويجامعها، فعن عدى بن حاتم، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير» وليكفر عن يمينه^(١).

فإن لم يكفر فعلى الزوجة أن تتحلّى بالصبر حتى ينقضى الأجل الذي سمّاه.

الثانية: أن تكون المدة التي حلف الزوج ألا يجامع زوجته فيها تزيد على أربعة أشهر: فالأولى له في هذه الحالة أن يجامعها ويكفر عن يمينه كذلك. فإن لم يفعل، فعلى الزوجة أن تتحلّى بالصبر حتى تمضي أربعة أشهر، ثم تطالبه بوطئها أو طلاقها. قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ^(٢).

قال العلامة السعدي - في تفسيره لهذه الآية -: «من آلى من زوجته، فإن كان لدون أربعة أشهر، فهذا مثل سائر الأيمان، إن حنث كفر، وإن أتم يمينه فلا شيء عليه، وليس لزوجه عليه سبيل، لأنه ملكه أربعة أشهر. وإن كان أبداً أو مدة تزيد على أربعة أشهر، ضربت له مدة أربعة أشهر من يمينه إذا طلبت زوجته ذلك، لأنه حق لها، فإذا تمت أمر بالفسقة^(٣) وهو الوطء، فإن وطئ فلا شيء عليه إلا كفارة اليمين، وإن امتنع أُجبر على الطلاق، فإن امتنع طلق عليه الحاكم» ا.هـ^(٤).

هذا، والطلاق الذي يقع بالإيلاء طلاق بائن، وليس رجعيًا.

■ **عدة الزوجة المولى منها:** ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الزوجة المولى منها تعتد كسائر المطلقات لأنها مطلقة، وقال جابر بن زيد: لا تلزمها عدة إذا كانت قد حاضت في مدة الأربعة أشهر ثلاث حيض^(٥).

اللّعان

تعريفه:

«اللّعان»: هو مأخوذ من اللّعن لأنه يقول الزوج في الخامسة لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ويقال فيه: اللّعان والالّعان والملاعنة^(٦) ا.هـ.

(١) رواه مسلم وابن ماجه.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) قال ابن عباس: «الفى الجماع» أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح.

(٤) تفسير السعدي (١٠١).

(٥) «فقه السنة» (١٣٤).

(٦) «سبل السلام» (٢٥٦/٣).

■ **وحقيقته:** أن يحلف الرجل إذا رمى امرأته بالزنى أربع مرّات إنه لمن الصادقين، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، وأن تحلف المرأة عند تكذيبه أربع مرّات، إنه لمن الكاذبين، والخامسة أن عليها غضب الله إن كان من الصادقين.

■ **حكمه:** اللعان مشروع بالكتاب والسنة: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٨﴾ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٩﴾﴾ (١).

وعن ابن عباس: أن هلال بن أمية كذب امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء فقال النبي ﷺ: «البينة أو حد في ظهرك».

فقال هلال بن أمية: والذي بعثك بالحق إنني لصادق ولينزلن الله في أمري ما يبري ظهري، قال: فنزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾، حتى بلغ: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ فانصرف النبي ﷺ فأرسل إليهما فجاءا، فقام هلال بن أمية فشهد، والنبي ﷺ يقول: «إن الله يعلم أن أحدكما كاذب، فهل من تائب؟» ثم قامت فشهدت فلما كان عند الخامسة: ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾. قالوا لها: إنها لموجبة. قال ابن عباس: فتلكأت (٢) ونكصت (٣) حتى ظننا أنها سترجع، فقالت: والله لا أفضح قومي سائر اليوم فقال النبي ﷺ: «انظروها فإن جاءت به أكحل العينين، سابع الأليتين، خدلج الساقين» (٤)، فهو لشريك بن سحماء. فجاءت به كذلك، فقال النبي ﷺ: «لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن» (٥).

■ الأمور التي ينبغى مراعاتها أثناء اللعان:

(١) يُسن للإمام أن يخوف المتلاعنين بالله، فعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين: «حسابكما على الله، أحدكما كاذب» (٦).

(٢) يُبدأ بالرجل في اللعان كما ذكر القرآن.

(٣) يتم الحلف كما ذكر القرآن.

(١) سورة النور: ٦-٩.

(٢) تلكأت: توقفت أن تقول.

(٣) نكصت: رجعت القهقري.

(٤) خدلج الساقين: غليظهما.

(٥) رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه.

(٦) رواه البخاري ومسلم وأبو داود.

(٤) يُسَنّ وضع اليد على فم الملاعن قبل الشهادة الخامسة، فعن ابن عباس: «أن النبي ﷺ أمر رجلاً حين أمر المتلاعنين أن يتلاعنا أن يضع يده عند الخامسة على فيه، وقال: إنها موجبة» (١).

(٥) يوقف الإمام المرأة، ويقول لها عند الخامسة: «إنها موجبة» (٢).

(٦) إن كذب الزوج نفسه قبل الخامسة، فإنه يُجلد حدُّ القذف.

(٧) إذا اعترفت المرأة وأقرت أقيم عليها حدُّ الزنا وهو الرجم حتى الموت.

■ **فائدة:** قال الثوري: «إذا أكذب نفسه بعد ما يسقى من التلاعن شيء، ضرب وهي امرأته».

■ الأحكام المترتبة على اللعان (٣):

إذا تلاعن الزوجان ثبت بتلاعنهما هذه الأحكام:

(١) التفريق بينهما: فعن ابن عمر قال: «لاعن النبي ﷺ بين رجل وامرأة من الأنصار وفرق بينهما» (٤).

(٢) التحريم المؤبد: لقول سهل بن سعد: «مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما، ثم لا يجتمعان أبداً» (٥).

(٣) استحقاق الملاعنة الصادق، ففي حديث ابن عمر، قال الرجل: مالي، قال: «لا مال لك، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلتت من فرجها، وإن كنت كذبت عليها، فذاك أبعد لك» (٦).

(٤) التحاق الولد بالملاعنة: لحديث ابن عمر: «أن النبي ﷺ لاعن بين رجل وامرأته، فانضى من ولدها، وفرق بينهما، وألحق الولد بالمرأة» (٧).

(٥) ثبوت التوارث بين الملاعنة وولدها: لقول ابن شهاب في حديث سهل بن سعد: «فكانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين، وكانت حاملاً، وكان ابنها يدعى لأمه». قال: «ثم جرت السنة في ميراثها أنها ترثه، ويرث منها ما فرض الله له» (٨).

(١) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٩٧٥).

(٢) رواه البخاري وغيره.

(٣) «الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز» (٤٣٨، ٤٣٩) بتصرف يسير.

(٤) متفق عليه.

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٩٦٩).

(٦) متفق عليه.

(٧) متفق عليه.

(٨) متفق عليه.

امرأة المفقود

قال الإمام أحمد - رحمه الله -: «المفقود عندنا أن يكون رجل بين الصغوف فيفقد، أو يركب السفينة فتكسر بهم، أو يمسي في داره ويصبح فلا يرى».

وعن حكم زوجته: أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن المسيب: «أن عمر وعثمان قضا في المفقود أن امرأته تتربص أربع سنين، وأربعة أشهر وعشرًا بعد ذلك، ثم تزوج، فإن جاء زوجها الأول خير بين الصداق وبين امرأته».

قال الشيخ/ عمرو سليم: «وإن عاد وهي في عدتها، فهي امرأته، وإن عاد وقد تزوجت، فيخير بين الصداق وبينها، فإن اختارها، فإنها تعتد من الزوج الثاني وتعود إليه» ١. هـ (١).

العدة

العدة: اسم لمدة تربص بها المرأة من التزويج بعد وفاة زوجها أو فراقه لها إما بالولادة أو الأقراء أو الأشهر.

■ من حكمة مشروعيته:

- (١) معرفة براءة الرحم حتى لا تختلط الأنساب.
- (ب) إتاحة فرصة للزوجين لإعادة الحياة الزوجية إن ظنا أن الخير في ذلك.

■ أنواع العدة:

(١) عدة غير المدخول بها: تقدم معنا أن الزوجة غير المدخول بها إن طلقها زوجها فلا عدة عليها لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ (٢).

(٢) عدة غير المدخول بها إذا توفي عنها زوجها ولم يفرض لها صداقًا:

قال ابن مسعود: «أرى لها صداق نساها لا وكس ولا شطط، ولها ميراث، وعليها العدة». وهذا هو حكم النبي ﷺ في برؤع بنت واشق كما تقدم (٣). والعدة هنا: أربعة أشهر وعشرًا.

(٣) عدة المطلقة بعد الدخول إن كانت حاملاً:

عدتها أن تضع حملها. قال تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (٤).

(١) «الجامع في أحكام الطلاق» (٢٨٥).

(٢) سورة الأحزاب: ٤٩.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (١٨٥٧).

(٤) سورة الطلاق: ٤.

(٤) عدة الحامل المتوفى عنها زوجها:

قال جمهور الفقهاء: عدتها أن تضع حملها، ولو بعد وفاته بلحظة، فعن المسور ابن مخرمة: أن سبعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها ليال، فجاءت رسول الله ﷺ فاستأذنت أن تنكح، فأذن لها، فنكحت (١).

(٥) عدة من مات عنها زوجها وليست حاملاً:

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَرَفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (٢).

(٦) عدة الحائض: عدتها ثلاثة قروء. قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (٣). والقرء: الحيض. وقالت عائشة رضي الله عنها: الأقرء: الأطهار.

(٧) عدة الصغيرة التي لا تحيض، والكبيرة التي يشمت من الحيض: نص القرآن على أنها ثلاثة أشهر. قال تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَشْنَنُ مِنَ الْمُحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْ﴾ (٤).

■ فوائد مهمة:

(١) يجب على المعتدة من طلاق رجعي لزوم بيتها حتى تنقضي عدتها، ولا تخرج منه إلا لسبب موجب لإخراجها، كالأذى بالأقوال والأفعال الفاحشة. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لَعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ (٥).

(٢) يجب على المتوفى عنها زوجها الإحداد حتى تنقضي عدتها. والإحداد «لغة»: المنع. و«شرعاً»: ترك الطيب والزينة للمعتدة عن وفاة (٦): عن أم عطية: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحدد امرأة على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً، إلا ثوب غصب، ولا تكتحل، ولا تمس طيباً، إلا إذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار» متفق عليه، وهذا لفظ مسلم. ولأبي داود والنسائي من الزيادة: «ولا تختضب» وللنسائي: «ولا تمتشط» (٧).

(١) رواه مالك والبخاري وغيرهما.

(٢) سورة البقرة: ٢٣٤.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٤) سورة الطلاق: ٤.

(٥) سورة الطلاق: ١.

(٦) «سبل السلام» (٣/٢٦٤).

(٧) «صحيح سنن النسائي» (٣٣٠٨)، (٣٣١٠).

(٣) المطلقة البائن «ثلاثاً» لا سكنى لها ولا نفقة - كما تقدم - وتعند في بيت أهلها، ولا تخرج إلا لضرورة، فعن جابر، قال: «طُلِّقَت خالته فأرادت أن تخرج إلى نخل لها، فلقيت رجلاً فنهاها، فجاءت رسول الله ﷺ، فقال: «اخرُجِي فَجِدِّي نَخْلَكَ، لعلك أن تصدقي وتفعلی معروفًا».

وقد ساوى بعض الفقهاء بين المطلقة ثلاثاً وبين المتوفى عنها زوجها في هذا الحكم.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



أولاً: الأيمان

■ تعريف اليمين:

اليمين «لغة»: الحلف والقسم، والجمع أيمن وأيمان، وسميت بذلك لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرئ يمين صاحبه.

و«شرعاً»: تأكيد الشيء بذكر اسم أو صفة لله تعالى.

■ بم تنعقد اليمين؟:

اليمين لا يكون إلا بذكر اسم الله أو صفته من صفاته، كقول الحالف: والله، ورب الكعبة، وإيم الله^(١)، ومقلب القلوب، وبالله، وتالله، والذي نفسى بيده، والذي لا إله غيره. وهذه الأيمان كان النبي ﷺ يحلف بها.

■ النهى عن الحلف بغير الله تعالى:

وردت أحاديث كثيرة تنهى عن الحلف بغير الله وتحذر من مغبة ذلك، منها:

(١) عن سالم عن أبيه سمع النبي ﷺ عمر وهو يقول: وأبى وأبى، فقال: «ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم» فقال عمر: فوالله ما حلفت به بعد ذلك ذاكراً ولا آثراً^(٢).

(٢) وعن سعد بن عبيدة: أن ابن عمر سمع رجلاً يقول: لا والكعبة، فقال ابن عمر: لا يحلف بغير الله، فإنى سمعت رسول الله ﷺ: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»^(٣).

قال الإمام الترمذى: «وتفسير هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن قوله: فقد كفر أو أشرك على التغليظ» اهـ.

(٣) وعن بريدة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف بالأمانة فليس منا»^(٤).

(٤) وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت»^(٥).

(١) «وإيم الله»، أى: والله. وقيل معناها: ويمين الله

(٢) رواه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه.

(٣) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (١٢٤١).

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٢٧٨٨).

(٥) رواه البخارى ومسلم وغيرهما.

■ كفارة الحلف بغير الله:

قال ﷺ: «من حلف فقال في حلفه: واللآت والعزى فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه تعالى أقامرك فليصدق»^(١).

■ الترهيب من الحلف بملة غير الإسلام:

عن بريدة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف فقال: إني بريء من الإسلام فإن كان كاذباً فهو كما قال، وإن كان صادقاً فلن يرجع إلى الإسلام سالماً»^(٢).

وعن ثابت بن الضحاك: أنه بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة: أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف بملة غير ملة الإسلام كاذباً، فهو كما قال، ومن قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة، وليس على رجل نذر فيما لا يملكه»^(٣).

■ كراهية الإفراط في الحلف:

ورد النهي عن الإفراط في الحلف في القرآن. قال تعالى: ﴿وَأَحْضُوا أَيْمَانَكُمْ﴾^(٤). وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا﴾^(٥).

■ الحلف بأيمان المسلمين:

«الحلف بأيمان المسلمين لا يلزم به شيء». ومن حلف فقال: إن فعلت كذا فعلى صيام شهر أو الحج إلى بيت الله الحرام. أو قال: إن فعلت كذا فالحلل على حرام. أو قال: إن فعلت كذا فكل ما أملكه صدقة. فهذا وأمثاله فيه كفارة يمين متى حنث وهو أظهر أقوال العلماء^(٦) ١. هـ.

■ أقسام اليمين:

تنقسم الأيمان إلى ثلاثة أقسام:

الأول: اليمين اللغو: وهو اليمين الذي يجرى على لسان الخالف من غير قصد القسم. وهذا اليمين لا كفارة فيه ولا مؤاخذه عليه قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٧). وقد اختلف العلماء في المراد «باللغو» في الآية على أقوال، وأصح ما

(١) رواه البخارى ومسلم وغيرهما.

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٢٧٩٣).

(٣) رواه البخارى ومسلم وأبو داود.

(٤) سورة المائدة: ٨٩.

(٥) سورة البقرة: ٢٢٤.

(٦) «فقه السنة» (٣/ ٨٠).

(٧) سورة البقرة: ٢٢٥.

ورد فيها قول عائشة رضي الله عنها: «إن رسول الله ﷺ قال: «هو كلام الرجل في بيته، كلاً والله، وبلى والله»^(١). وأخرج عبد الرزاق في «مصنفه» بسند صحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت: «هم القوم يتدارؤون في الأمر يقول هذا: «لا والله». و«بلى والله» و«كلاً والله» يتدارؤون في الأمر لا يعقد عليه قلوبهم».

الثاني: اليمين المنعقدة: وهي اليمين التي يعقد عليها الشخص قلبه أولاً ثم يخبر عما انعقد عليه قلبه بلسانه، ويمكن إجمال الشروط التي يجب أن تتوافر في اليمين حتى تكون منعقدة في الآتي:

- ١- القصد والنية.
- ٢- الاختيار: لأن المكره لا مؤاخذه عليه.
- ٣- أن تكون على المستقبل: لأن اليمين على الماضي ليس فيها كفارة على الصحيح.
- ٤- ألا يكون القسم بمخلوق^(٢).

وهذه اليمين هي التي يجب فيها الكفارة عند الحنث. قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٣).

وعلى ما تقدم: فمن حنث في يمين منعقدة فعليه:

(أ) إطعام عشرة مساكين «بأى نوع من أنواع الطعام» والراجح وجبة واحدة لكل مسكين^(٤). أو كسوتهم: والكسوة هي التي تجزىء في الصلاة. أو تحرير رقبة: أى: عتق رقبة مؤمنة كما قيدت في غير هذا الموضع.

(ب) فمن عجز عن الإتيان بأحد الخصال الثلاث المتقدمة «فصيام ثلاثة أيام».

الثالث: اليمين الغموس: وهي اليمين التي يحلف بها على أمر في الماضي أو الحال كذباً. وقال الشعبي: «هي التي يقطع بها مال امرئ مسلم وهو فيها كاذب»، وسُميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في نار جهنم روى البخارى وغيره عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «الكبائر الإشرار بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين الغموس».

(١) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٢٧٨٩).

(٢) «مختصر فقه الأيمان» لأبى مصعب عصام بن جاد (٢٨) بتصرف.

(٣) سورة المائدة: ٨٩.

(٤) إذا أخرج مالا بدلاً من الإطعام أو الكسوة فالراجح أنه لا يجزىء

وهذه اليمين لا كفارة فيها -على الراجح-، وتجب التوبة منها، وردّ الحقوق إلى أصحابها إذا ترتب عليها ضياع هذه الحقوق.

■ الاستثناء في اليمين:

عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله، فلا حنث عليه»^(١).

■ الحلف بالقرآن:

ذهب جمهور أهل العلم إلى جواز الحلف بالقرآن باعتبار أن القرآن كلام الله تعالى، والكلام صفة من صفاته سبحانه وتعالى^(٢).

ثانيًا: النذور

■ تعريف النذر:

النذر «لغة»: التزام خير أو شر.
وفي «الشرع»: التزام المكلف شيئًا لم يكن عليه مُنجزًا أو مُعلقًا.

■ مشروعيته:

قال تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾^(٣).
قال قتادة -في هذه الآية الكريمة-: «كانوا يُنذرون طاعة الله من الصلوة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليهم فسمّاهم الله أبرارًا»^(٤).
وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه»^(٥).

■ كراهيته:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تنذروا، فإنَّ النَّذرَ لا يُغْنِي من القَدَرِ شيئًا، وإنَّما يُسْتَخْرَجُ به من البخيل»^(٦).

(١) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (١٢٣٧).

(٢) «مختصر فقه الأئمان» (٣٣).

(٣) سورة الإنسان: ٧.

(٤) أخرجه الطبراني بسند صحيح. انظر: «سبل السلام» (١٥٢/٤).

(٥) رواه البخاري وأبو داود.

(٦) رواه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم.

قال الإمام الترمذى - رحمه الله -: «والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، من أصحاب النبى ﷺ وغيرهم: كرهوا النذر. وقال عبد الله بن المبارك: معنى الكراهة فى النذر فى الطاعة والمعصية، فإن نذر الرجل بالطاعة فوقى به فله فيه أجر، ويكره له النذر» ١. هـ.

■ أقسامه: ينقسم النذر إلى ثلاثة أقسام:

(١) نذر طاعة: وهذا يجب الوفاء به، فعن عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله إني كنت نذرت أن أعتكف ليلة فى المسجد الحرام فى الجاهلية، قال: «أوف بَنذرك» (١).
فإن عجز الإنسان عن الوفاء به، فعليه كفارة يمين. قال ﷺ: «كفارة النذر كفارة يمين» (٢).

(٢) نذر مباح: مثل أن يقول: لله على أن ألبس هذا الثوب أو أحجّ ماشياً. قال جمهور العلماء: ليس هذا بنذر ولا يلزم به شيء. وعن أنس قال: نذرت امرأة أن تمشى إلى بيت الله، فسئل نبى الله ﷺ عن ذلك، فقال: «إن الله لغنى عن مشيها، مروها فلتركب» (٣).

(٣) نذر معصية: كالنذر على القبور وعلى أهل المعاصى، وكأن ينذر أن يترك الصلاة، أو يقطع رحمه، أو يقتل، أو يزنى. فإن نذر ذلك لا يجب الوفاء به بل يحرم عليه أن يفعل شيئاً من ذلك، وتجب عليه الكفارة. قال ﷺ: «ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه».

وعن عائشة: أن النبى ﷺ قال: «لا نذر فى معصية، وكفارتُهُ كفارة يمين» (٤).

■ حكم من نذر نذراً لا يطيقه:

عن ابن عباس، قال: بينما النبى ﷺ يخطب، إذا هو برجل قائم فى الشمس، فسأل عنه، قالوا: هذا أبو إسرائيل: نذر أن يقوم، ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم، قال: «مروه فليتكلم، وليستظل، وليقعد، وليتم صومه» (٥).

قال الإمام الصنعانى - رحمه الله -: «من نذر نذراً لا يطيقه عقلاً ولا شرعاً كطلوع

(١) رواه البخارى ومسلم والترمذى.

(٢) رواه مسلم والنسائى.

(٣) رواه البخارى ومسلم والترمذى.

(٤) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٢٨١٦).

(٥) رواه البخارى وأبو داود.

السماء وحجتين في عام لا ينعقد وتلزمه كفارة يمين، وعند الشافعي ومالك وأبو داود وجماهير العلماء لا تلزمه الكفارة» ١. هـ (١).

■ حكم من نذر ثم مات:

عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن امرأة ركبت البحر، فنذرت إن نجاها الله، أن تصوم شهراً، فنجّاها الله، فلم تصم حتى ماتت، فجاءت ابنتها -أو أختها- إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فأمرها أن تصوم عنها (٢).

(١) «سبل السلام» (٤/١٥٣).

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٨٢٩).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كتابُ الأُطعمة
والأشربة والآنية

أولاً: الأطعمة

■ تعريفها:

الأطعمة: جمع طعام، وهى ما يأكله الإنسان ويتغذى به من الأقوات وغيرها.

■ حكمها:

الأصل فى سائر الأطعمة أنها حلال إلا ما أخرجه دليل الكتاب، أو السنة، أو القياس الصحيح:

■ ما يحرم من الأطعمة:

أولاً: الميتة؛ لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيِّتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فَسُقُ﴾ (١).

والميتة: هى ما مات حتف أنفه من الحيوان والطيور، أى ما مات بدون عمل من الإنسان يقصد به تذكيته أو صيده. ويدخل فيها:

ما قطع من البهيمة وهى حيّة، لقوله ﷺ: «ما قطع من البهيمة وهى حيّة فهو ميتة» (٢). وذكرت الآية خمسة أنواع من الميتة وهى:

- ١- المنخنقة: وهى التى تموت اختناقاً.
 - ٢- الموقوذة: وهى التى تضرب بالعصا ونحوها حتى تموت.
 - ٣- المتردية: وهى التى تردى من مكان عال فتموت ومثلها التى تردى فى بئر.
 - ٤- والنطيحة: وهى التى تنطحها أخرى فتموت.
 - ٥- وما أكل السبع: من ذئب أو غمر أو أسد، أو من الطيور التى تفترس الصيود.
- ثم قال تعالى بعد ذكر هذه الأنواع الخمسة: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ أى: ما أدرتكم من هذه الحيوانات وفيه حياة فذكيتموه. أى: أحللتموه بالذبح الشرعى، هذا ويستثنى من الميتة شيتان: السمك والجراد (٣).

ثانياً: ما ذبح على النصب: والنصب: هو الشئ المنسوب من أصنام أو حجارة تقام أمانة للطاغوت -وهو ما عبد من دون الله- وكانت حول الكعبة، وكان أهل الجاهلية يذبحون عليها أو عندها بقصد التقرب إلى آلهتهم وأوثانهم (٤).

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٢٤٨٥)

(٣) سيأتى الدليل بعد قليل.

(٤) «الحلال والحرام» د. القرضاوى (٥٠).

ثالثاً: الدم المسفوح، لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (١).

فدلّت الآية الكريمة على تحريم الدم المسفوح. قال ابن جريج: «المسفوح الذي يَهْرَاق. ولا بأس بما كان في العروق منها». وقالت عائشة: «كنا نأكل اللحم والدم خُطُوط على القدر».

هذا، ويستثنى من الدم شيئان: الكبد والطحال، فعن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «أحلّ لنا ميتتان ودمان. أما الميتتان: فالحوت والجراد، وأما الدمان: فالكبد والطحال» (٢).

رابعاً: لحم الخنزير، لورود النصّ بتحريمه، وكذا سائر أجزائه من دم وشحم، ومتنجسه المصنعة، ونحوه.

خامساً: ما ذُكر عليه غير اسم الله، لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ أى: ذُكر عليه اسم غير اسم الله تعالى، من الأصنام والأولياء والكواكب وغير ذلك من المخلوقين.

وعلى ما تقدّم: فلا تجوز ذبائح المجوس والصائين (٣) لأنهم مشركون. أمّا ذبائح أهل الكتاب فيجوز الأكل منها إلّا إذا تيقن أنهم ذكروا عليها غير اسم الله. قال تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَّكُمْ﴾ (٤).

وعن عائشة: أن قوماً قالوا: يا رسول الله إن قوماً يأتوننا بلحم، لا ندرى، ذكر اسم الله عليه أم لا؟ قال: «سَمُوا أَنْتُمْ وَكُلُّوا» (٥).

سادساً: لحوم الحُمُر الوحشية، فعن أنس: أن منادى النبي ﷺ نادى: «إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحُمُر الأهلية، فإنها رِجْسٌ» (٦).

سابعاً: لحوم البغال، فعن جابر بن عبد الله، قال: «كنا نأكل لحوم الخيل، قلتُ: فالبغال؟ قال: لا» (٧).

(١) سورة الأنعام: ١٤٥.

(٢) صحيح: رواه أحمد، وابن ماجه، وانظر: «الصحيحه» (١١١٨).

(٣) الصائبون: قوم يعتقدون بتأثير النجوم.

(٤) سورة المائدة: ٣.

(٥) رواه البخارى ومسلم وأبو داود وابن ماجه.

(٦) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٦٠٦).

(٧) صحيح الإسناد: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٦٠٧).

ثامناً: لحوم الحيوانات المفترسة والطيور الجارحة، ففي «الصحيحين» عن ابن عباس، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ».

تاسعاً: لحوم الجلالة وألبانها: الجلالة: هي التي تأكل العذرة «النجاسة» من الدواب. عن ابن عمر، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الجلالة وألبانها»^(١). فإذا حُبِسَتْ عن العذرة ثلاثة أيام، وعُلِفَتْ طاهراً حَلَّتْ، فعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه: «كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً»^(٢).

■ حكم السمك المملح^(٣):

كثيراً ما يُخْلَطُ السَّمَكُ بالملح ليبقى مدةً طويلة بعيداً عن الفساد، ويتخذ من أصنافه المختلفة: السَّرْدِين، والفسِيخ، والرَّنْجَة، والملوحة. وكُلُّ هذه طاهرة ويحلُّ أكلها ما لم يكن فيه ضررٌ فإنه يحرمُ لضرره حينئذ. قال الدرديري -رحمه الله- من شيوخ المالكية: «الذي أدين الله به أن الفسيخ طاهرٌ لأنه لا يملح ولا يرضخ إلا بعد الموت، والدم المسفوح لا يحكم بنجاسته إلا بعد خروجه، وبعد موت السمك إن وُجِدَ فيه دمٌ يكون كالباقي في العروق بعد الذكاة الشرعية، فالرطوبات الخارجة منه بعد ذلك طاهرة لا شك في ذلك». وإلى هذا ذهب الأحناف والحنابلة وبعض علماء المالكية.

■ حكم اللحوم المستوردة:

«اللحوم المستوردة من خارج البلاد الإسلامية يحلُّ أكلها بشرطين:

الأول: أن تكون من اللحوم التي أحلها الله.

والثاني: أن تكون قد ذُكِّتْ ذكاةً شرعيةً.

فإن لم يتوفَّر فيها هذان الشرطان فإنها في هذه الحال تكون محظورة لا يحلُّ أكلها»^(٤).

■ متى يرخّص أكل المحرمات؟

يُرَخَّصُ للمسلم أكل ما لا يحلُّ له من الحيوانات عند الاضطرار إبقاءً على حياته. قال تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٥). قال

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٥٩٩).

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة، وانظر: «الإرواء» (٢٥٠٤).

(٣) «فقه السنة» (١٧٩/٣).

(٤) «فقه السنة» (١٨٧/٣) بتصرف.

(٥) سورة البقرة: ١٧٣.

العلامة السّعدى - رحمه الله - فى تفسير هذه الآية: «وإنما حرّم علينا هذه الحباث ونحوها، لطفًا بنا وتزهيّا عن المضّرّ، ومع هذا «فمن اضطر» أى: أُلجئ إلى المحرّم بجوع وعدم، أو إكراه، ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ أى: غير طالب للمحرّم مع قدرته على الحلال، أو مع عدم جوعه، «ولا عاد» أى: متجاوز الحد فى تناول ما أبيح له اضطرارًا، فمن اضطر وهو غير قادر على الحلال، وأكل بقدر الضرورة فلا يزيد عليها، فلا إثم عليه، فإذا زال الاضطرار رجع الأمر إلى ما كان عليه، والإنسان بهذه الحالة مأمور بالأكل، بل منهى أن يُلقي بيده إلى التهلكة، وأن يقتل نفسه. فيجب إذاً عليه الأكل، ويأثم إن ترك الأكل حتى مات، فيكون قاتلاً لنفسه، وهذه الإباحة والتوسعة من رحمته تعالى بعباده» ا.هـ (١).

■ حكم التداوى بالمحرّمات:

اختلف العلماء فى التداوى بالمحرّمات، فمنهم من أباحه، ومنهم من منعه، والمنع هو الراجح، فى الحديث الصحيح: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرّم عليكم». وعن طارق بن سويد، قال: قلتُ يا رسول الله إنّ بأرضنا أعنابًا نعصرها، فنشربُ منها؟ قال: «لا» فراجعتُه قلتُ: إنا نستشفى به للمريض، قال: «إن ذلك ليس بشفاء ولكنّه داءٌ» (٢).

«أمّا البنج ونحوه ممّا يزيل العقل، فيجوز استعماله عند إجراء العمليات الجراحية إذا لم يوجد ما يقوم مقامه» (٣).

■ الذّكاة الشرعية:

تعريفها:

الذّكاة فى «اللغة»: التطيّب، من قولهم: رائحة ذكيّة أى طيّبة، فسُمّي بها الذّبح لتطيّب أكله بالإباحة.

وفى «الشرع»: قطع مخصوص (٤).

■ شروطها:

يشترط فى الذّبح على الطريقة الإسلامية ما يلى:

(١) «تفسير السّعدى» (٨٢).

(٢) رواه مسلم وابن ماجه.

(٣) أشار إليه الحافظ ابن حجر فى «الفتح» (٨٠ / ١٠)، وانظر: «فقه السنة للنساء» (٣٠٢).

(٤) «كفاية الأخيار» (٥٠٠) ..

(١) أن يكون الذابح عاقلاً سواء أكان مسلماً أو كتابياً، ذكراً أو أنثى: وقد تقدم الحديث عن ذبائح أهل الكتاب وشروط حلّها.

(٢) أن تكون الآلة المستعملة في الذبح حادة؛ ففي «صحيح مسلم» عن شداد بن أوس عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته».

هذا، وتجاوز الذكاة بكل ما يجرح إلا بالطفر، والظفر، فعن زيد بن ثابت: «أن ذبياً نيباً» (١) في شاة فذبحوها بمروءة (٢)، فرخص لهم رسول الله ﷺ في أكلها (٣). وعن رافع بن خديج قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فقلت: يا رسول الله إنا نكون في المغازي فلا يكون معنا مدى (٤)؟ فقال: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه، فكل، غير السن والظفر، فإن السن عظم، والظفر مدى الحبسة» (٥).

(٣) قطع الحلقوم والمرى والودجين (٦) وجريان الدم: قال في «كفاية الأخيار» (٥٠٠): «فالمعتبر لأجل الإجزاء قطع جميع الحلقوم والمرى، فالحلقوم هو مجرى النفس خروجاً ودخولاً، والمرى مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم، ووراءهما عرقان في صفحتي العنق يحيطان بالحلقوم، وقيل بالمرى يقال لهما: الودجان فيستحب قطع الودجين مع الحلقوم والمرى... فإن تركهما جاز، ولو ترك شيئاً يسيراً من الحلقوم أو المرى ومات الحيوان فهو ميتة» ١. هـ.

وقال ابن عباس وابن عمر: «إذا قطع الرأس فلا بأس».

(٤) التسمية عند الذبح، لقوله ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا» (٧). قال الشافعي: يحل متروك التسمية سواء كان عمداً أو خطأ إذا كان الذابح أهلاً للذبح. وقال أبو حنيفة: «إن ترك الذكر عمداً حرّم، وإن ترك نسياناً حل».

■ فائدتان:

(١) يُسن توجيه الذبيحة نحو القبلة عند ذبحها لثبوت ذلك عن النبي ﷺ.

(١) نيب: أى: أثر فيه بناه.

(٢) بمروءة: حجر أبيض برّاق يُجعل منه كالسكين.

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٥٨٩).

(٤) مدى: جمع مدية، السكين.

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٥٩١).

(٦) الودجان: عرقان غليظان في جانبي ثغرة النحر.

(٧) رواه البخاري وغيره.

(٢) لم يرد دليل يمنع المرأة من الذبح في حال حيضها ونفاسها.

■ ذكاة الجنين:

الجنين الذي يوجد في بطن أمه المذكاة ميتاً أو فيه حياة غير مستقرة يحل وإن لم يذك ذلك ظاهراً، فعن أبي سعيد، قال: سألنا رسول الله ﷺ عن الجنين، فقال: «كلوه إن شئتم، فإن ذكاته ذكاة أمه» (١). أما إن خرج وفيه حياة مستقرة يتسع معها الزمان لذبحه فلم يذبح حتى مات فإنه لا يحل.

■ الصيد:

■ تعريفه: الصيد: هو اقتناص الحيوان الحلال المتوحش بالطبع الذي لا يقدر عليه.

■ حكمه: صيد البحر جائز في كل حال، أما صيد البر فجائز، إلا في حالة الإحرام كما تقدم في «كتاب الحج»، قال تعالى: ﴿أَحِلُّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْيَارَةِ وَحَرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (٢).

■ الشروط التي تتعلق بالصائد:

(١) أن يكون مسلماً، أو من أهل الكتاب: أما المجوس فلا تؤكل ذبيحته. قال القرطبي - رحمه الله -: «وأما المجوس فالعلماء مجمعون - إلا من شد منهم - على أن ذبائحهم لا تؤكل، ولا يتزوج منهم، لأنهم ليسوا أهل كتاب على المشهور عند العلماء» ١. هـ.

(٢) ألا تكون مُحَرَّمًا بحجٍّ أو عُمْرة.

هذا، ومن التوجيهات التي علّمها الإسلام للصائد: ألا يكون عابثاً بصيده، فيزهق هذه الروح دون قصد منه إلى أكلها أو الانتفاع بها.

■ الشروط التي تتعلق بالمصيد:

(١) أن يكون حيواناً ممّا لا يقدر الإنسان على تذكّيته في الخلق واللّبة: فإن قدر على تذكّيته في ذلك فلا بد منها، ولا يلجأ الإنسان إلى غيرها، لأنها الأصل.

(٢) ذبحه إن أدركه وفيه حياة مستقرة: فإن كان به حياة غير مستقرة، فإن ذبحه فحسن، وإن تركه يموت من نفسه فلا إثم عليه وفي «الصحّاحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله عليه، فإذا أمسك عليك فأدرّكته حياً فاذبحه» (٣).

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٨-٢٦).

(٢) سورة المائدة: ٩٦.

(٣) «الحلال والحرام» (٦٦).

■ ما يكون به الصيد:

(١) الآلة الجارحة كالسهم والسيف والرمح كما أشارت الآية: ﴿تَاللَّهِ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ (١).

(٢) الحيوان الجارح الذى يقبل التعليم كالكلب والفهد من سباع البهائم، والبار والصقر من سباع الطير. قال تعالى: ﴿قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ (٢).

■ الصيد بالسلاح الجارح: والصيد بالآلة يشترط فيها أمران:

أولاً: أن تنفذ فى الجسد بحيث يكون قتلها بالنفاذ والחדش لا بالثقل، فعن عدى ابن حاتم، قال: قلت: يا رسول الله إنا قوم نرمى، قال: «إِذَا رَمَيْتَ وَخَرَقْتَ، فَكُلْ مَا خَرَقْتَ» (٣). وعلى هذا يحل ما صيد برصاص البنادق ونحوها. . . . أما ما رواه البخارى من قول ابن عمر فى المقتولة بالبندقية: «تلك الموقوذة». فالبندقية هنا هى التى تتخذ من طين فيببس فيرمى بها، فهى شئ غير البندقية تماماً.

ومثل البندقية: ما صيد بحصى الخذف، فعن عبد الله بن مغفل، قال: إن النبى عن الخذف، وقال: «إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا وَلَا تَكُونُ عَدُوًّا وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ» (٤).

ثانياً: أن يذكر اسم الله على الآلة عند الرمى والضرب بها (٥).

■ الصيد بالكلاب ونحوها:

والمطلوب فى كلب الصيد:

أولاً: أن يكون معلماً: وحد التعليم: هو قدرة صاحب الكلب على التحكم فيه.

ثانياً: أن يصيد الصيد لأجل صاحبه: وحد الإمساك على صاحبه ألا يأكل منه. قال ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتِ الْكَلْبُ فَأَكَلَ مِنَ الصَّيْدِ، فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِذَا أُرْسِلَتْ فَتَقَتَّلَ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى صَاحِبِهِ» (٦).

ثالثاً: أن يذكر اسم الله عند إرسال الكلب، كذكره عند قذف السهم ونحوه. وقد أمرت الآية به ههنا: ﴿وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (٧).

(١) سورة المائدة: ٩٤.

(٢) سورة المائدة: ٤.

(٣) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه.

(٤) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه.

(٥) «الخلال والحرام» (٦٧) بتصرف.

(٦) رواه أحمد والبخارى ومسلم.

(٧) سورة المائدة: ٤.

ومما يدل على هذا الشرط: أن عدى بن حاتم لما سأل رسول الله ﷺ: إني أرسل كلبى أجد معه كلباً، لا أدرى أيهما أخذه؟ قال له النبي ﷺ: «فلا تأكل، فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره»^(١).

. فإذا نسي التسمية عند الرمي أو الإرسال فقد وضع الله عن هذه الأمة المؤاخذه بالنسيان والخطأ، وليتدارك ذلك عند الأكل كما مر^(٢).

■ حكم الصيد بالكلب غير المعلم:

عن أبي ثعلبة الحُشَنِيّ، قال: قلت: يا رسول الله، إني أصيد بكلبي المعلم، وبكلبي الذى ليس بمعلم، قال: «ما صدت بكلبك المعلم، فاذكر اسم الله وكل، وما صدت بكلبك الذى ليس بمعلم، فأدركت ذكاته فكل»^(٣).
فإن مات قبل ذبحه لا يحل.

● إذا وجد الصيد ميتاً بعد الرمية:

أحياناً يرمى الصائد سهمه فيصيب الصيد، ثم يغيب عنه فيجده بعد ذلك ميتاً، وفى هذه الحالة يكون الصيد حلالاً بشروط:

(١) ألا يقع فى الماء، فعن عدى بن حاتم: أن النبي ﷺ قال: «إذا وقعت رميتك فى ماء فغرق فمات، فلا تأكل»^(٤).

(٢) ألا يجد فيه أثراً لغير سهمه يعلم أنه سبب قتله، فعن عدى بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله، أرمى الصيد فأجد فيه من الغد سهمى قال: «إذا علمت أن سهمك قتله، ولم تر فيه أثر سبع فكل»^(٥).

(٣) ألا يصل الصيد إلى درجة النتن، ففي «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ قال لأبى ثعلبة الحُشَنِيّ: «إذا رميت سهمك فغاب (أى الصيد) ثلاثة أيام وأدركته فكله ما لم ينتن»^(٦).

(١) رواه البخارى ومسلم.

(٢) مستفاد من كتاب «الحلال والحرام».

(٣) رواه البخارى ومسلم وأبو داود.

(٤) رواه أبو داود، والبخارى ومسلم بنحوه.

(٥) أخرجه الترمذى، والبخارى ومسلم بنحوه.

(٦) «الحلال والحرام» (٦٩) بتصرف.

■ الأضحية:

■ تعريفها:

الأضحية والضحية اسم لما يُذبح من الإبل والبقر والغنم يوم النحر وأيام التشريق تقرباً إلى الله تعالى.

■ مشروعيتها:

شرع الله تعالى الأضحية بقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِرْ﴾^(١).

■ حكمها:

اختلف العلماء فمنهم من قال: أنها سنة مؤكدة لحديث أم سلمة: أن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره»^(٢). فقوله: «وأراد أحدكم أن يضحي» دليل على السنة لا على الوجوب. قال الإمام ابن حزم: «لم يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة»^{ا.هـ}.

ومنهم من قال بوجوبها على ذوى اليسار لحديث أبى هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا»^(٣).

■ متى تجب الأضحية؟:

تجب الأضحية بأحد أمرين:

أحدهما: أن ينذرها لقوله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه»^(٤) حتى لو مات الناذر فإنه تجوز النيابة فيما عينه بنذره قبل موته.

والثاني: أن يقول: هذه لله، أو هذه أضحية. وعند مالك إذا اشتراها نيته الأضحية وجبت^(٥).

■ الحكمة منها:

والأضحية شرعها الله تعالى إحياءً لذكرى إبراهيم ﷺ وتوسعة على الناس يوم العيد، كما قال ﷺ: «إنما هي أيام أكل وشرب وذكر لله - عز وجل»^(٦).

(١) سورة الكوثر: ٢.

(٢) رواه مسلم (٤١) (١٩٧٧).

(٣) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٥٤٩).

(٤) رواه البخارى وغيره.

(٥) «فقه السنة» (١٩٧/٣).

(٦) رواه مسلم.

■ وقتها:

تجزئ الأضحية من بعد صلاة عيد الأضحى إلى آخر أيام التشريق، ومن ذبح قبل الصلاة أعاد مكانها أخرى، فعن جندب بن سفيان، قال: شهدت الأضحى مع رسول الله ﷺ، فلما قضى صلاته بالناس، نظر إلى غنم قد ذُبَحَتْ، فقال: «من ذبح قبل الصلاة فليذبح شاة مكانها، ومن لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله»^(١).

■ مم تكون؟

لا تكون الأضحية إلا من الأنعام (الإبل والبقر والغنم)، ولا تجزئ من غير هذه الثلاثة. تجزئ من الإبل ماله خمس سنين، ومن البقر ماله ستان، ومن المعز ماله سنة، ومن الضأن ماله سنة أو ستة أشهر، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نعمت الأضحية الجذع»^(٢) من الضأن»^(٣).

■ الشاة تجزئ عن الرجل وأهل بيته:

فعن عطاء بن يسار قال: سألت أبا أيوب: كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله ﷺ، فقال: «كان الرجل يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته، فيأكلون ويطعمون حتى تباهى الناس فصارت كما ترى»^(٤).

■ الاشتراك في الأضحية:

عن ابن عباس قال: كنّا مع رسول الله ﷺ في سفر، فحضر الأضحى، فاشتركتنا في البقرة سبعة، وفي البعير عشرة»^(٥).

■ ما يكره أن يضحى به:

عن البراء بن عازب، قال: قال رسول الله ﷺ: «أربع لا تجزئ في الأضاحي: العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين ظلعها، والكسيرة التي لا تنقى»^(٦)»^(٧).

من أراد أن يضحى فلا يأخذ في العشر من شعره وأظفاره:

(١) رواه مسلم (٢) (١٩٦٠).

(٢) الجذع: ابن سبعة، أو ستة أشهر، وعند الشافعية ما له سنة.

(٣) رواه أحمد والترمذي.

(٤) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (١٢١٦).

(٥) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (١٢١٤).

(٦) لا تنقى: من أنقى، إذا صار ذا نقي، فالمعنى: التي ما بقي لها مخ من غاية العجف.

(٧) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٥٦٢).

فعن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من كان له ذنبٌ يَذْبَحُهُ»^(١)، فإذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يَضْحَى»^(٢). قال الإمام النووي -رحمه الله- في شرحه لهذا الحديث: «واختلف العلماء فيمن دخلت عليه عشر ذي الحجة وأراد أن يَضْحَى، فقال سعيد بن المسيّب وأحمد وبعض أصحاب الشافعي إنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يَضْحَى، وقال الشافعي وأصحابه: هو مكروه كراهة تنزيه، وليس بحرام. وقال أبو حنيفة: لا يكره، وقال مالك: لا يكره، وفي رواية: يكره... قال أصحابنا: والمراد بالنهي عن أخذ الظفر والشعر النهي عن إزالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره، والمنع من إزالة الشعر بحلق أو تقصير أو تنف أو غير ذلك، وسواء شعر الإبط والشارب والعانة والرأس، وغير ذلك من شعور بدنه... والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء ليعتق من النار»^{١. هـ}.

هذا، والذي لا يأخذ من شعره وأظفاره هو من أراد أن يَضْحَى فقط، أما بقية أهل بيته فلا يشملهم النهي.

ومن عزم على الأضحية في وسط العشر -مثلاً- فإنه يمنع من الأخذ في بقية العشر، ولا يضره ما أخذه قبل ذلك.

■ **فائدة:** من أخذ من شعره وأظفاره في العشر فقد ارتكب نهياً، أما أضحيته فلا تتأثر بمخالفته.

■ توزيع لحم الأضحية:

يُسَنُّ للمضحي أن يأكل من أضحيته، ويدخر من لحمها، ويهدي منها الأقارب، ويتصدق منها على الفقراء، فعن بريدة قال: قال رسول الله ﷺ: «كنتُ نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث، ليتسع ذوو الطَّوْلِ على من لا طَّوْلَ له، فكلوا ما بدأ لكم وأطعموا وادخروا»^(٣).

وقال بعض العلماء: الأفضل أن يأكل الثلث، ويتصدق بالثلث، ويدخر الثلث.

هذا، ولا يجوز بيع جلدها، إنما يتصدق به المضحي.

أما الجزار، فلا يُعطى من لحمها شيئاً كأجر^(٤)، وللمضحي أن يكافئه نظير عمله. يُسَنُّ للمسلم عند طعامه مُراعاة الآتي:

(١) ذبَح: أضحية.

(٢) رواه مسلم (٤٢) (١٩٧٧). وابن ماجه (٨-٣٢) وغيرهما.

(٣) رواه مسلم والترمذي.

(٤) وله أن يعطيه منها على سبيل الهدية.

(١) الاجتماع عليه، فعن وحشى بن حرب: أن أصحاب النبي ﷺ قالوا: يا رسول الله، إنا نأكل ولا نشبع. قال: «فلعلكم تفترقون؟».

قالوا: نعم. قال: «فاجتمعوا على طعامكم، واذكروا اسم الله عليه، يبارك لكم فيه» (١).

(٢) التسمية عنده، فعن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يأكل طعاماً في ستة نفر من أصحابه، فجاء أعرابي فأكله بلقمتين، فقال رسول الله ﷺ: «أما أنه لو كان قال: بسم الله لكفاكم، فإذا أكل أحدكم طعاماً فليقل: بسم الله، فإن نسي أن يقول: بسم الله في أوله، فليقل: بسم الله في أوله وآخره» (٢).

(٣) الأكل باليمين، فعن جابر، عن رسول الله ﷺ قال: «لا تأكلوا بالشمال، فإن الشيطان يأكل بالشمال» (٣).

(٤) ألا يأكل متكئاً، فعن أبي جحيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أكل متكئاً» (٤).

(٥) ألا يأكل من أعلى الصَّحفة، فعن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «إذا أكل أحدكم طعاماً، فلا يأكل من أعلى الصَّحفة، ولكن ليأكل من أسفلها، فإن البركة تنزل من أعلاها» (٥).

(٦) أن يأكل ممّا يليه، فعن عمر بن أبي سلمة، قال: كنت غلاماً في حجر النبي ﷺ وكانت يدي تطيش في الصَّحفة فقال لي: «يا غلام سمّ الله، وكلّ بيمينك، وكلّ ممّا يليك» (٦).

(٧) ألا يعيب طعاماً إن كرهه، فعن أبي هريرة، قال: «ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط، إن اشتهاه أكله، وإن كرهه تركه» (٧).

(٨) لا يترك ما يقع من الطعام للشيطان، فعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وقعت اللقمة من يد أحدكم فليمسح ما عليها من الأذى وليأكلها» (٨).

(١) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (٣١٩٩).

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٦٥٩).

(٣) رواه مسلم وابن ماجه.

(٤) رواه البخارى وابن ماجه.

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٣٢٠٦).

(٦) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه.

(٧) متفق عليه.

(٨) رواه مسلم وابن ماجه.

(٩) يلحق أصابعه التي أصابها الطعام قبل مسحها أو غسلها، فعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يمسح أحدكم يده حتى يلعقها، فإنه لا يدري في أي طعامه البركة» (١).

(١٠) غسل اليد بعد الأكل، ويتأكد ذلك إذا علّق بها أثر الطعام: فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا نام أحدكم وفي يده ريح غمر» (٢)، فلم يغسل يده، فأصابه شيء، فلا يلومن إلا نفسه» (٣).

(١١) حمد الله بعد الفراغ من الطعام: وقد ورد في ذلك أحاديث، منها: عن معاذ ابن أنس، عن النبي ﷺ قال: «من أكل طعاماً فقال: الحمد لله الذي أطعمني هذا ورزقنيهِ من غير حَوْلٍ مني ولا قوة، غفر له ما تقدّم من ذنبه» (٤).

(١٢) الدعاء لصاحب الطعام، ومن الأدعية الثابتة عن النبي ﷺ: «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصلّت عليكم الملائكة» (٥).

ثانياً: الأُشربة

اعلم -أخي الكريم- أن الأصل في الأُشربة أنها حلال إلا ما دلّ الدليل بتحريمه. وقد ورد النهي عن شرب الخمر وكلّ مُسكر، فعن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «لا يدخل الجنة مُدمن خمر» (٦).

وعن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «كلّ مُسكر حرام، وما أسكر كثيره فقليله حرام» (٧).

أما ما لم يردّ الدليل بتحريمه، فهو حلال.

■ آداب الشرب:

للشرب عدة آداب، منها:

(١) التسمية قبله؛ كما تقدّم في آداب الطعام.

(٢) الشرب باليد اليمنى، كما تقدم قريباً.

(١) رواه مسلم وابن ماجه.

(٢) الغمر: هو الدسم والزهومة من اللحم.

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٦٨٢).

(٤) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٦٧٣).

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٣٢٦٣).

(٦) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٧٣٧).

(٧) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٧٥٣).

(٣) الشرب قاعداً، فعن أنس عن النبي ﷺ: «أنه نهى أن يشرب الرجل قائماً»، قال قتادة: فقلنا فالأكل؟ فقال: ذاك أشد وأخبث (١).

والنهي محمول على الكراهة التزهيية، فقد ثبت أن النبي ﷺ شرب قائماً - ففي «الصحيحين» عن ابن عباس: أن النبي ﷺ شرب من زمزم من دلو منها وهو قائم. وعن ابن عمر، قال: «كنا على عهد رسول الله ﷺ نأكل ونحن نغشى ونشرب ونحن قيام» (٢).

(٤) الشرب على ثلاث مرّات، فقد كان النبي ﷺ إذا شرب تنقّس بنفسين أو ثلاثة يفصل فاه عن الإناء ويقول: «إنه أروى وأبرأ أو أمراً» (٣).

(٥) لا يتنقّس في الإناء ولا يُنفخ فيه، فعن أبي هريرة روى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا شرب أحدكم فلا يتنقّس في الإناء، فإذا أراد أن يعود فليَنحِ الإناء ثم ليعُدْ إن كان يريد» (٤).

وعن ابن عباس، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن ينفخ في الإناء» (٥).

(٦) لا يشرب من فم القربة ونحوها، فعن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ نهى أن يشرب من فم السقاء» (٦).

وكذلك ورد النهي عن الشرب من ثُلْمَةِ القَدَح (٧)، فعن أبي سعيد الخدري، أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من ثُلْمَةِ القَدَح، وأن يُنفخ في الشراب» (٨).

ولا يخفى أن في هذا الهدى النبوي من الحفاظ على صحّة الإنسان الكثير.

(٧) الأيمن أحقّ بالشّراب، فعن أنس: أن رسول الله ﷺ أتى بلبن قد شيب بماء (٩)، وعن يمينه أعرابي، وعن يساره أبو بكر فشرب، ثم أعطى الأعرابي وقال: «الأيمن فالأيمن» (١٠).

(١) أخرجه مسلم (١٦٠٠).

(٢) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (١٥٣٣).

(٣) رواه مسلم.

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٧٨٤).

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٧٨٦).

(٦) رواه البخارى وابن ماجه.

(٧) ثُلْمَةُ القَدَح: المكان المكسور منه.

(٨) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٣١٦٥).

(٩) شيب بماء: خلط به.

(١٠) رواه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه.

(٨) السَّاقِي آخر القوم شُرْبًا، فعن أبي قتادة عن النبي ﷺ قال: «ساقِي القوم آخرهم شُرْبًا» (١).

(٩) حَمَدُ الله تعالى بعد الفراغ، فعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ليرضَى عن العبد يأمل الأكلة فيحمده عليها، أو يشرب الشربة فيحمده عليها» (٢).

ثالثًا: الآنية

والكلام عن الأواني ينحصر في أمور:

(١) الأصل في استعمال الأواني الحلّ إلا ما دلّ الدليل بالتحريم.

(٢) لا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة لما ثبت في «الصحيحين» عن حذيفة قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لا تلبسوا الحرير ولا الديباج، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة».

وفي مسلم: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم» أي: أن النار تُصَوّت في جوفه.

قال النووي - رحمه الله - في «شرح مسلم»: «قال أصحابنا: انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب، وسائر الاستعمال في إناء ذهب أو فضة إلا ما حكى عن داود وقول قديم للشافعي إنه يكره، والمحققون لا يعتدون بخلاف داود، وكلام الشافعي مؤول» اهـ.

(٣) لا يجوز استعمال أواني الكفار: أمّا إذا لم يوجد غيرها واضطر المسلم إليها جاز له استعمالها بعد غسلها قال النبي ﷺ لأبي ثعلبة الحُشَنِيّ: «... أما ما ذكرت من أنك بأرض قوم أهل الكتاب تأكل في آنيتهم فإن وجدتم غير آنيتهم فلا تأكلوا فيها، وإن لم تجدوا فاغسلوها ثم كُلُوا فيها...» (٣).

(٤) من السنة تغطية الأواني وذكر اسم الله تعالى عليها، فعن جابر، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «غطوا الإناء وأوكوا السقاء، فإن في السنة ليلة ينزل فيها وباءٌ لا يمر بإناء ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكاء إلا نزل فيه من ذلك الوباء» (٤).

وقال ﷺ: «... وأوكوا قربكم، واذكروا اسم الله، وخمروا آنيتكم، واذكروا اسم الله...» (٥).

(١) رواه مسلم والترمذي وابن ماجه.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه البخاري (٥٤٨٨).

(٤) رواه مسلم (٩٩) (٢٠١٤).

(٥) متفق عليه.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



أولاً: اللباس

اللباس من النعم التي امتنَّ الله تعالى بها على بني آدم. قال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُورِي سَوَاءَ تَكُمُ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ (١).

وهذه النعمة تستوجب الشكر، فعن معاذ بن أنس: أن رسول الله ﷺ قال: «من لبس ثوباً فقال: الحمد لله الذي كساني هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة، غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» (٢).

■ حكمه:

اعلم أن اللباس منه ما هو واجب، ومنه ما هو مندوب، ومنه ما هو حرام:

- فالواجب: ما يستر العورة وما يقى الضرر.

- والمندوب: ما يتجمل الإنسان به، فعن أبي الأحوص عن أبيه، قال: أتيت النبي ﷺ في ثوب دون، فقال: «أَلَكَ مَالٌ؟» قال: نعم، قال: «من أي المال؟». قال: قد آتاني الله من الإبل والغنم والخيل والرقيق، قال: «فإذا آتاك الله مالا فليُرْ أثرُ نعمة الله عليك وكرامته» (٣).

- والحرام: ما ورد النهي عن لبسه.

■ لباس المرأة المسلمة:

أولاً: لباس المرأة المسلمة أمام الأجانب:

يشترط في لباس المرأة أمام الأجانب ثمانية شروط:

الشَّروطُ الأول: استيعاب بدن المرأة كله إلا ما استثنى: قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾... الآية (٤).

واختلفت أقوال السلف في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ فمن قائل: إنها الثياب الظاهرة. ومن قائل: إنها الوجه ومن رأى ظهور الوجه والكفين اشترط ظهور الوجه بغير أصباغ وزينة.

(١) سورة الأعراف: ٣٦.

(٢) حسن: رواه أبو داود وغيره.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٣٤٢٨).

(٤) سورة النور: ٣١.

الشرط الثاني: أن لا يكون زينة في نفسه؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ (١). والتبرج: إبداء المرأة لزيبتها ومحاسنها أمام الأجانب.

الشرط الثالث: أن يكون صفيقاً (ثخيناً) لا يشف؛ لقوله ﷺ: «سيكون في آخر أمتي نساء كاسيات عاريات، على رءوسهن كأسنمة البخت، العنوهن فإنهن ملعونات» (٢).

الشرط الرابع: أن يكون واسعاً لا يحدد معالم البدن؛ فعن أسامة بن زيد، قال: «كساني رسول الله ﷺ قبطية كثيفة مما أمدها له دحية الكلبي، فكسوتها امرأتى فقال: «ما لك لم تلبس القبطية» قلت: كسوتها امرأتى، فقال: «مرها فلتجعل تحتها غلالة» (٣)، فإني أخاف أن تصف حجب عظامها» (٤).

الشرط الخامس: أن لا يكون معطراً، لقوله ﷺ: «أيما امرأة استعطرت فمرت على قوم ليجدوا من ريحها، فهي زانية» (٥).

الشرط السادس: أن لا يشبه ثوب الرجال، لحديث أبي هريرة: «لعن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة، والمرأة تلبس لبسة الرجل» (٦).

الشرط السابع: أن لا يشبه لباس الكافرات، لقوله ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم» (٧).

الشرط الثامن: أن لا يكون لباس شهرة، لقوله ﷺ: «من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة، ثم ألهب فيه نارا» (٨).

ثانياً: لباس المرأة أمام محارمها: والمحارم هم:

(١) الآباء وكذا الأجداد، سواء كانوا من جهة الأب أو الأم.

(٢) آباء الأزواج.

(٣) أبناءهن وأبناء أزواجهن، ويدخل فيه أولاد الأولاد وإن نزلوا.

(١) سورة الأحزاب: ٣٣.

(٢) صحيح: رواه الطبراني.

(٣) الغلالة: بطائن تلبس تحت الثوب.

(٤) رواه أحمد والبيهقي بسند حسن.

(٥) حسن: رواه النسائي والترمذي وغيرهما.

(٦) صحيح: رواه أبو داود وغيره.

(٧) حسن: رواه أحمد وغيره.

(٨) حسن: رواه ابن ماجه وأبو داود. وانظر: «جلباب المرأة المسلمة» للألباني.

(٤) الأخوة مطلقاً، سواء كانوا أشقاء، أو لأب، أو لأم، وإن نزلوا.

(٥) أبناء الإخوة والأخوات.

(٦) الأعمام والأخوال.

(٧) المحارم من الرضاع^(١).

■ القدر الذي يجوز إظهاره للمحارم:

اختلف العلماء في القدر الذي يجوز للمرأة إظهاره من بدنها أمام محارمها على قولين:

الأول: يجوز للمحارم النظر إلى جميع بدنها ما عدا ما بين السرة والركبة.

والثاني: يجوز للمحارم النظر إلى مواضع الوضوء منها^(٢).

ثالثاً: لباس المرأة أمام النساء:

اعلم أن عورة المسلمة أمام المسلمة من السرة إلى الركبة، فيجوز لها أن ترضع طفلها أمامها، أما دون ذلك فلا. قال الإمام ابن الجوزي: «ولا يحل للمرأة أن تنظر من المرأة ما بين سرتها وركبتها، ولو كانت ابنتها أو أمها، إلا أن تكون البنت صغيرة»^(٣).

أما عورة المسلمة أمام الكافرة فجميع بدنها إلا ما استثنى. قال ابن عباس رضي الله عنهما: «لا يحل للمسلمة أن تراها يهودية أو نصرانية، لثلاث تصفها لزوجها». قال القرطبي: «وفي هذه المسألة خلاف للفقهاء: فإن كانت الكافرة أمة لمسلمة جاز أن تنظر إلى سيدتها، وأما غيرها فلا، لانقطاع الولاية بين أهل الإسلام وأهل الكفر»^(٤) ١. هـ.

رابعاً: لباس المرأة أمام عبدها:

اعلم أنه يجوز للمرأة أن تبتدى رأسها ومواضع الوضوء منها أمام عبدها. قال القرطبي: «وقال أصحاب الرأي: عورة المرأة مع عبدها من السرة إلى الركبة، قال ابن العربي: وكأنهم ظنوها رجلاً، أو ظنوه امرأة، والله تعالى قد حرم المرأة على الإطلاق لنظر أو لذة، ثم استثنى اللذة للأزواج وملك اليمين، ثم استثنى الزينة لاثني عشر شخصاً العبد منهم، فما لنا ولذلك! هذا نظر فاسد، واجتهاد عن السداد متباعد»^(٥) ١. هـ.

(١) «فقه السنة للنساء» (٣٢٩-٣٣٠).

(٢) وهذا الرأي هو الأرجح. والله أعلم.

(٣) «تلبس إبليس».

(٤) «تفسير القرطبي» (٢١٦/١٢).

(٥) «تفسير القرطبي» (٢٢٠/١٢).

خامساً: لباس المرأة أمام الأطفال الذين يظهروا على عورات النساء^(١):

قال الإمام ابن كثير - رحمه الله -: «إذا كان الطفل صغيراً لا يفهم أحوال النساء وعوراتهن من كلامهن الرخيم، وتعطفهن في المشية وحركاتهن وسكناتهن فلا بأس بدخوله على النساء، فأما إن كان مُراهقاً أو قريباً منه بحيث يعرف ذلك ويدريه ويفرق بين الشوهاء والحسنة فلا يُمكن من الدخول على النساء» ١. هـ.

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله -: «واختلف العلماء في وجوب ستر ما سوى الوجه والكفين منه على قولين: أحدهما: لا يلزم، لأنه لا تكليف عليه، وهو الصحيح. والآخر: يلزمه، لأنه قد يشتهى وقد تشتهى أيضاً هي، فإن راحق فحكمه حكم البالغ في وجوب السّتر. ومثله الشيخ الذي سقطت شهوته، واختلف فيه أيضاً على قولين كما في الصّبي، والصحيح بقاء الحرمة، قاله ابن العربي»^(٢).

سادساً: لباس المرأة أمام من ليس لهم حاجة إلى النساء^(٣):

للمرأة أن تظهر زيتها أمامهم عند الضرورة إلا إذا كان فيهم متخون يفطن إلى أمر النساء ويصفهن فإنه يُمنع من الدخول عليهن والنظر إليهن اتقاء الفتنة.

سابعاً: لباس المرأة أمام زوجها:

اعلم أن للزوج النّظر إلى كلّ بدن زوجته دون استثناء، والأدلة على ذلك كثيرة، منها:
(١) عن عائشة قالت: «كنتُ اغتسلُ أنا ورسولُ الله ﷺ من إناء واحد، تختلف أيدينا فيه من الجنابة»^(٤).

(٢) وعن حكيم بن حزام، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله! عوراتنا ما نرى منها وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك» قال: قلت: يا رسول الله! إذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: «إن استطعت أن لا يرينها أحدٌ فلا يرينها» قال: قلت: يا رسول الله إذا كان أحدنا خالياً؟ قال: «الله أحرَقُ أن يُستَحيا منه من الناس»^(٥).

(١) أي الذين لم يبلغوا حدّ الشهوة للجماع. وقيل: المراد الذين لم يعرفوا العورة من غيرها من الصّغر.

(٢) «أحكام القرآن» (٣/ ٣٨٩) سورة النور: المسألة السادسة.

(٣) كالأبّله والعنّين والمخنث.

(٤) رواه مسلم.

(٥) حسن: «صحيح سنن أبي داود» (٣٣٩١).

■ لباس الرجل:

يشترط فى لباس الرجل الشروط الآتية:

الأول: أن لا يكون من الحرير الخالص؛ فعن عمر رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاثة أو أربعة»^(١) قال النووي: «أما المختلط من حرير وغيره فلا يحرم إلا أن يكون الحرير أكثر وزناً» ا.هـ.

الثانى: أن لا يكون ثوب شهرة؛ وقد تقدم الدليل فى شروط لباس المرأة.

الثالث: أن لا يشبه ثوب المرأة.

الرابع: أن لا يحدّد معالم العورة ولا يظهرها.

الخامس: أن لا يشبه ثوب الكفار.

السادس: أن لا ينزل عن الكعبين؛ فعن أبى سعيد الخدرى قال: قال رسول الله ﷺ: «أزرة المسلم إلى نصف الساق، ولا حرج -أو لا جناح- فيما بينه وبين الكعبين، ما كان أسفل من الكعبين فهو فى النار، من جرّ إزاره بطراً لم ينظر الله إليه»^(٢).

هذا، وينبغى مراعاة المعتاد فى اللباس فى عرف أهل البلاد ممّا لا يخالف الشرع، لئلا يُشار إليه بالأصابع، ويكون ذلك سبباً إلى حملهم على غيبته^(٣).

ثانياً: الزينة

اعلم أن الإسلام دين الجمال، عن أبى هريرة: أن رجلاً أتى النبي ﷺ، وكان رجلاً جميلاً، فقال: يا رسول الله، إني رجل حُبٌّ إلى الجمال، وأُعطيْتُ منه ما ترى، حتى ما أحبّ أن يفوقنى أحدٌ -إمّا قال-: بشراك نعلى، وإمّا قال-: بشسع نعلى، أفمن الكبر ذلك؟

قال: «لا، ولكنّ الكبر من بطر الحقّ، وغمط الناس»^(٤).

■ زينة المرأة:

زينة المرأة نوعان:

(١) زينة ممنوعة؛ كتنميص الحواجب، وتفليج الأسنان، ووصل الشعر، وكصبغ الوجه والتعطر، والتبرّج حال الخروج، وقد تقدّم الحديث عن ذلك فى «كتاب النكاح».

(١) رواه مسلم.

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٣٤٤٩).

(٣) «حدّ الثوب والأزرة» للشيخ/ بكر بن عبد الله أبو زيد (٢٧).

(٤) صحيح الإسناد: «صحيح سنن أبى داود» (٣٤٤٨).

(٢) زينة مشروعة؛ كتقليم الأظفار، وحلق العانة، وتنف الإبط، واستعمال السواك والكحل، وتعاهد البدن بالنظافة، والشعر بالتسريح، والتزين للزوج بلبس الحرير والذهب، واستعمال العطور والحناء.

■ زينة الرجل:

وزينة الرجل -أيضاً- نوعان:

(١) زينة ممنوعة؛ كالتزين بحلق اللحي، وصيغ الشعر بالسواد، ولبس الحرير، والتختم بالذهب، وحلق بعض شعر الرأس وترك بعضه، فعن ابن عمر، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن القزع». والقزع: أن يحلق رأس الصبي فيترك بعض شعره (١). وعن عليّ رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن التختم بالذهب» (٢).

وعن جابر قال: جرى بأبي قحافة -يوم الفتح- إلى النبي ﷺ وكان رأسه ثغامة (٣)، فقال رسول الله ﷺ: «اذهبوا به إلى بعض نسائه فلتغيره، وجنبوه السواد» (٤).

(٢) زينة مشروعة؛ كتعاهد البدن بالنظافة، واستعمال العطر، وتنفيذ خصال الفطرة، ولبس البياض من الثياب، وإكرام الشعر، والتختم في اليمين أو اليسار، فعن عليّ: أن النبي ﷺ كان يتختم في يمينه (٥).

وعن نافع، أن ابن عمر: كان يلبس خاتمه في يده اليسرى (٦).

ومن السنة أن يكون من فضة.

هذا، ومن ترك التختم فلا حرج عليه، فعن أنس: أنه رأى في يد النبي ﷺ خاتماً من ورق (٧) يوماً واحداً، فصنع الناس، فلبسوا، وطرح النبي ﷺ فطرح الناس (٨).

(١) رواه البخاري وم - وأبو داود.

(٢) صحيح: صحيح: ابن ماجه (٢٩٥٣).

(٣) «ثغامة»: هو نبت الزهر والثمر يشبه به الشيب.

(٤) صحيح: صحيح سنن ابن ماجه (٢٩٣٧).

(٥) صحيح: صحيح سنن أبي داود (٣٥٥٧).

(٦) صحيح الإسناد: صحيح سنن أبي داود (٣٥٥٨).

(٧) الورق: النضة.

(٨) رواه البخاري ومسلم وأبو داود (٤٢٢١).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كِتَابُ الْحُدُودِ

الْحُدُودُ

■ تعريفها:

الحدود جمع حدّ، والحدّ أصله ما يحجر به بين شيئين فيمنع اختلاطهما، سُميت هذه العقوبات حدوداً لكونها تمنع عن المعاودة^(١).

والحدّ في «اللغة»: المنع.

وفي «الشرع»: عقوبة مقرّرة لأجل حقّ الله.

■ جرائم الحدود:

- اتفق المسلمون على أن الحدود التي ثبتت بالكتاب والسنة سبعة، وهي:
- ١- حدّ الزنا. ٢- حدّ القذف. ٣- حدّ السرقة. ٤- حدّ السكر.
 - ٥- حدّ المحاربة. ٦- حدّ الردّة. ٧- حدّ البغي.

■ فضل إقامتها:

عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إقامة حدٍّ من حدود الله، خيرٌ من مطرٍ أربعين ليلةً، في بلاد الله عزّ وجلّ»^(٢).

■ وجوب إقامتها:

قال تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾^(٣).

وقال صلى الله عليه وآله: «أقيموا حدود الله في القريب والبعيد، ولا تأخذكم في الله لومة لائم»^(٤).

■ الحدود كفّارة:

شرع الله تعالى الحدود زواجر وجوابر، فعن عبادة بن الصّامت. قال: كنّا عند النبي صلى الله عليه وآله فقال: «تبايعوني عليّ أن لا تشركوا بالله ولا تسرقوا ولا تزنوا» وقرأ عليهم الآية^(٥). «فمن وفي منكم فأجره على الله. ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب عليه فهو

(١) «سبل السّلام» (٥/٤).

(٢) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٠٧٢).

(٣) سورة المائدة: ٤٩.

(٤) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٠٧٤).

(٥) الآية رقم (١٢) من سورة الممتحنة.

كفارة له. ومن أصاب من ذلك شيئاً فستر الله عليه فهو إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له» (١).

قال الشافعي: «لم أسمع في هذا الباب أن الحد يكون كفارة لأهله شيئاً أحسن من هذا الحديث. ثم قال: وأحب لمن أصاب ذنباً فستره الله عليه، أن يستتر على نفسه ويتوب فيما بينه وبين ربه» ا.هـ.

■ من يقيم الحدود؟

«اتفق الفقهاء على أن الحاكم أو من يُنيبه عنه هو الذي يُقيم الحدود، وأنه ليس للأفراد أن يتولوا هذا العمل من تلقاء أنفسهم» (٢).

حدُّ الزَّنا

الزَّنا: هو اسمٌ لوطء الرجل امرأةً في فرجها من غير نكاح. وإن شئت قلت: هو إدخال فرج في فرج مُشْهِيٍّ طبعاً محرّم شرعاً والزَّنا: من أكبر الذنوب، وأعظم الموبقات، لما يترتب عليه من أضرار دنيوية وأخروية، منها: إفساد النسل، واختلاط الأنساب، وظهور أطفال بلا آباء، وانتشار الأمراض، وتفكك المجتمع، ونزول البلاء، ووجوب المقت، وفشو الانحلال... ثم عذاب النار.

■ أصناف الزَّناة:

الزَّانِي إما أن يكون بَكْرًا، أو مُحْصَنًا، ولكلٍّ منهما حكمٌ يخصُّه:

■ حدُّ البكر:

نص القرآن على أن حدَّ البكر مائة جلدة، وأضافت السنة تغريب عام، قال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣).

وروى البخاري عن زيد بن خالد الجهني قال: «سمعتُ النبي ﷺ يأمر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام».

وقال الإمام القرطبي: «أجمع العلماء على أن الجلد بالسَّوط يجب. والسَّوط الذي يجب أن يجلد به يكون سوطاً بين سوطين، لا شديداً ولا ليناً».

(١) رواه البخاري ومسلم والترمذي

(٢) «فقه السنة» (٢/٢٤٣).

(٣) سورة النور: ٢.

■ حَدُّ الْمُحْصَن:

اتفق الفقهاء على وجوب رجم الزانى المُحْصَن (١) بالحجارة حتى الموت (٢)، والأدلة على ثبوت حدّ الرجم كثيرة، منها:

عن عمران بن الحصين: «أن امرأة أتت النبی ﷺ فاعترفت بالزنا فأمر بها فشدت عليها ثيابها، ثم رجمها، ثم صلي عليها» (٣). والمحصن: هو من سبق له الوطء بنكاح صحيح.

■ حَدُّ الْمَمْلُوك:

قال الإمام القرطبي: «وأما المملوكات فالواجب خمسون جلدة، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (٤). وهذا فى الأمة، ثم العبد فى معناها» ١-هـ (٥).

■ حَدُّ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ مِنْ بَعْدِهِ:

عن قرة، قال: «بعثنى رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن أضرب عنقه وأصفي ماله» (٦).

■ زنا المحارم وعقوبته:

روى ابن ماجه بسند ضعيف عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من وقع على ذات محرم فاقتلوه».

قال الإمام ابن القيم -رحمه الله-: «وقد اتفق المسلمون على أن من زنى بذات محرمه فعليه الحد، وإنما اختلفوا فى صفة الحد هل هو القتل بكل حال أو حدّه حدّ الزانى؟» ١-هـ (٧).

■ بِمَ يَثْبُتُ الْحَدُّ؟:

يثبت الحد بأحد أمرين:

- (١) المكلف المختار، لأن المكروه على الزنا لا حدّ عليه.
- (٢) ومن العلماء من يقول: يُجلد مائه ثم يُرجم.
- (٣) رواه مسلم وابن ماجه. ومعنى: «فشدت»، أى: فشدت.
- (٤) سورة النساء: ٢٥.
- (٥) «تفسير القرطبي» (١٤٧/١٢).
- (٦) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢١٢٩).
- (٧) «الجواب الكافي» (١٩٩).

الأول: الإقرار؛ والإقرار «سيد الأدلة» كما يقولون، وقد أخذ رسول الله ﷺ باعتراف ماعز والغامدية، ولم يختلف في ذلك أحد من الأئمة (١).

الثاني: الشهود: ويشترط فيهم:

- ١- الإسلام
- ٢- البلوغ
- ٣- العقل
- ٤- العدالة
- ٥- الذكورة
- ٦- الرؤية في وقت واحد
- ٧- المعاينة: وتكون برؤية قرجه في قرجها كالرشاء في البئر.
- ٨- أن يكونوا أربعة، فإن كانوا أقل من أربعة لم تقبل شهادتهم وحدوا حد القذف.

■ تنبيه:

وكما يجب الحد على المسلم إذا ثبت منه الزنى فإنه يجب على الذمى، لأنه قد التزم الأحكام التي تجرى على المسلمين، وقد ثبت في «الصحيحين» وغيرهما أن النبي ﷺ رجم يهوديين زنيا وكانا مُحَصَّنِينَ.

■ حكم واطيء البهيمة:

قال الإمام ابن القيم -رحمه الله-: «للفقهاء فيه ثلاثة أقوال: أحدهما: يؤدَّب ولا حدَّ عليه.

والثاني: حكمه حكم الزانى.

والثالث: حكمه حكم من عمل عمل قوم لوط «يعنى» (٢).

وممن ذهب إلى القول بقتله: الشافعى -رحمه الله- ودليله: حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من وقع على بهيمة فاقتلوه، واقتلوا البهيمة» (٣).

■ حد من عمل قوم لوط:

نقل الإمام ابن القيم -رحمه الله- أن أصحاب رسول الله ﷺ أطبقوا على قتله لم يختلف فيه منهم رجلا، وإنما اختلفت أقوالهم في صفة قتله (٤). ونقل بعض الحنابلة إجماع الصحابة على أن حد من عمل قوم لوط: القتل، واستدلوا بقوله ﷺ: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به» (٥).

(١) «فقه السنة» (٢/٢٧٨).

(٢) «الجواب الكافي».

(٣) رواه ابن ماجه (٢٦١٢) واختلف في سنده، وصححه الألبانى في «صحيح سنن ابن ماجه».

(٤) فمنهم من قال: يُرجم، ومنهم قال: يحرق.

(٥) صحيح: رواه أهل السنة الأربعة.

حَدُّ الْقَذْفِ

■ تعريفه:

القذف: الرمي ومنه: ﴿فَاقْذِفْ فِيهِ فِي الْيَمِّ﴾^(١). والمراد به هنا: الرمي بالزنا على وجه التعزير، وهو من الكبائر ويتعلق به الحد بالكتاب والسنة وإجماع الأمة: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٢) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^(٣).

■ شرائطه:

وشرائطه ثمانية:

١. ثلاثة في القاذف: أن يكون بالغاً، عاقلاً، وأن لا يكون والد المذدوف.
٢. خمسة في المذدوف: أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، حرّاً عفيفاً.
٣. هذا، ويحد الحر ثمانين سوطاً. قال تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.
٤. أمّا العبد فيحد أربعين. قال في «كفاية الأخبار» (٤٦٤): «وإن كان القاذف رقيقاً جلد أربعين، لأن أبا بكر وعمر وعلياً عليهم السلام ومن بعدهم كانوا لا يضربون إلا أربعين^(٣)، ولم يخالفهم أحد» ١. هـ.

■ بم يثبت حدُّ القذف؟

١. الحدُّ يثبت بأحد أمرين:
- (١) إقرار القاذف نفسه.
- (٢) أو بشهادة رجلين عدلين^(٤).

حَدُّ الرَّدَّةِ

الرَّدَّة في «اللغة»: الرجوع عن الشيء إلى غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ﴾^(٥).

وفي «الشرع»: الرجوع عن الإسلام إلى الكفر وقطع الإسلام، ويحصل تارة

(١) سورة طه: ٣٩.

(٢) سورة النور: ٤، ٥.

(٣) رواه البخاري (٦٧٧٦، ٦٧٧٩)، ومسلم (١٧٠٦، ١٧٠٧).

(٤) «فقه السنة» (٢٩٧/٢).

(٥) سورة الشورى: ١١.

بالقول، وتارة بالفعل، وتارة بالاعتقاد، وكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة فيه مسائل لا تكاد تحصر، فنذكر من كل نبذة ما يعرف بها غيره:

. أمّا القول: فكما إذا قال شخص عن ولده أو زوجته: هو أحبّ إلى من الله أو من رسوله، فإنه يكفر.

ولو سبّ نبياً أو استخفّ به: فإنه يكفر بالإجماع.

ولو قال المسلم: يا كافر بلا تأويل كفر، لأنه سمى الإسلام كُفْراً.

ولو قيل له: ألسنت بمسلم فقال: لا متعمداً كفر.

وأما الكفر بالفعل: فكالسجود للصنم، والشمس، وإلقاء المصحف في القاذورات، والسحر، وكذا السخريّة باسم من أسماء الله تعالى أو بأمره أو وعيده، أو قراءة القرآن على ضرب الدف، وكذا لو تعاطى الخمر والزنا ويقدم اسم الله تعالى استخفاً به فإنه يكفر.

ولو فعل فعلاً أجمع المسلمون على أنه لا يصدر إلا من كافر كالسجود للصليب فإنه يكفر.

وأما الكفر بالاعتقاد: فكثير جداً، فمن اعتقد قِدَمَ العالم أو حدوث الصانع أو اعتقد نفى ما هو ثابت لله تعالى بالإجماع أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع كان كافراً، أو استحَلَّ ما هو حرام بالإجماع، أو حرّم حلالاً بالإجماع أو اعتقد وجوب ما ليس بواجب كفر، أو نفى وجوب شيء مجمع عليه علم من الدين بالضرورة كفر، والرضا بالكفر كفر، والعزم على الكفر كفر^(١). نعوذ بالله تعالى من الكفر وأهله.

■ عقوبة المرتد:

من ثبتت ردة فهو مهدور الدم لأنه أتى بأفحش أنواع الكفر وأغلظها حكماً. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٢).

وفى «الصحيحين» عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: «من بدل دينه فاقتلوه».

■ الحكمة من إقامة حد الردة.

قال الشيخ/ محمد الغزالي -رحمه الله-: «إن قضية الارتداد تحتاج إلى إيضاح لتعرف أبعادها، فالإسلام معروض على أنه عقيدة وشرعية، وكتابه ونهجه نبيه يقرآن مثلاً أن الله واحد، وأن الآخرة حق، وأن القصاص حق، وأن الصيام حق.

(١) «كفاية الأخيار» (٤٧٧-٤٨٠) باختصار شديد.

(٢) سورة البقرة: ٢١٧.

ومعنى ذلك أن الذى يدخل فى الإسلام يرتضى كل هذه التعاليم وينفذها. فإذا جاء من قال أؤمن بالله وأرفض الإيمان بالآخرة أو أؤمن بهما وأرفض شريعة الصيام، وشريعة القصاص، وما أشبه ذلك فهل يُترك هذا الشخص ليعيث بدين الله على هذا النحو؟ كلا. إمّا أن يثوب إلى رشده ويرجع إلى الجماعة، أو فالخلاص منه حتم، ولا تتم جماعة تؤمن وجودها وتصون حقيقتها وتذود العبث عن كيانها^(١).

■ استتابة المرتد:

قال فى «كفاية الأخيار»: «وهل تستحبّ توبته أو تجب؟ قولان: أحدهما: تستحب. والصحيح: أنها تجب، لأن الأغلب فى الردّة أن تكون عن شبهة عرضت فلم تجز القتل قبل كشفها، والاستتابة منها» ١. هـ.

فإن رجع إلى الإسلام، قبلت توبته، وإلا أقيم عليه الحد^(٢). وقد قدّر بعض العلماء فترة إمهاله بثلاثة أيّام.

■ أحكام المرتد:

إذا ارتدّ المسلم ورجع عن الإسلام، ثبتت له أحكام نجملها فيما يأتى^(٣):

(١) العلاقة الزوجية: إذا ارتدّ الزوج أو الزوجة انقطعت علاقة كل منهما بالآخر، لأن ردّة أى واحد منهما موجبة للفرقة بينهما - وهذه الفرقة تعتبر فسخاً - فإذا تاب المرتد منهما وعاد إلى الإسلام، كان لأبّد من عقد ومهر جديدين، إذا أراد استئناف الحياة الزوجية. ويرى الأحناف أن ردّة الزوج تعتبر طلاقاً بائناً ينقص من عدد الطلقات.

(٢) ميراثه: والمرتد لا يرث أحداً من أقاربه إذا مات، فإن قُتل هو أو مات ولم يرجع إلى الإسلام، انتقل ماله هو إلى ورثته من المسلمين.

(٣) فقد أهليّته للولاية على غيره؛ فلا يجوز له أن يتولّى عقد تزويج بناته ولا أبنائه الصغار، وتعتبر عقودُه بالنسبة لهم باطلة.

■ حدّ السّاحر:

السّحر من كبائر الذّنوب، وعن حكم فاعله: قال الشّافعية والظاهرية: «إن كان الفعل أو الكلام الذى سحر به كُفراً، فالسّاحر مرتدّ، ويجرى عليه حكم الردّة، إلا أن يتوب. وإن كان ليس كُفراً فلا يُقتل، لأنه ليس كافراً، وإنما هو عاص فقط».

(١) «هذا ديننا» (١٦٨).

(٢) وإذا قُتل فلا يُغسل ولا يُصلى عليه ولا يدفن مع المسلمين لأنه كافر لا حرمة له.

(٣) «فقه السنة» (٣٠٧/٢) بتصرف.

وعن بجاللة بن عبده أنه قال: «أتانا كتاب عمر رضي الله عنه قبل موته بسنة: أن اقتلوا كلَّ ساحر وساحرة» (١).

حَدُّ الْحَرَابَةِ «قطع الطريق»

■ تعريفها:

الحرابة هي خروج طائفة مسلحة في دار الإسلام، لإحداث الفوضى، وسفك الدماء، وهتك الأعراض، وإهلاك الحرث والنسل، متحدية بذلك الدين والأخلاق والنظام والقانون (٢).

■ عقوبة المحاربين:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (٣).

قال في «كفاية الأخبار»: «واعلم أنه لا يشترط في قطاع الطريق الذكورة ولا العدد ولا كونهم في غير العمران، بل لو كان واحد له فضل قوة يغلب بها الجماعة على النفس والمال مجاهرًا بذلك فهو قاطع طريق، فإذا علم الإمام من رجل أو من جماعة أنهم يخيفون السبيل، يجب عليه المبادرة إلى زجرهم وطلبهم ثم ينظر، إن لم يأخذوا المال ولا قتلوا نفساً عزَّزهم بالحبس وغيره، فإن أخذوا من المال قدر نصاب السرقة قطعت أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى، فإن عادوا قطعت أيديهم اليسرى وأرجلهم اليمنى، فإن كان المال دون النصاب فلا قطع على الرَّاجِح، وإن قَتَلَ قاطع الطريق قَتَلَ، وإن جمع بين القتل وأخذ المال قَتَلَ وَصُلِبَ، وقيل: تُقَطَّع يده ورجله ويقتل ويصلب، فإذا صُلِبَ ترك مصلوباً ثلاثاً على الصحيح المنصوص» ١. هـ (٤).

وهذه العقوبة طبقت في عهد النبي الكريم صلَّى الله عليه وآله، فعن عائشة رضي الله عنها: «أن قومًا أغاروا على لِقَاحِ (٥) رسول الله صلَّى الله عليه وآله فَقَطَّعَ النبي صلَّى الله عليه وآله أيديهم وأرجلهم وَسَمَلَ (٦) أعينهم» (٧).

(١) صحيح: رواه أحمد وأبو داود.

(٢) «فقه السنة» (٣/٩٠٢).

(٣) سورة المائدة: ٣٣.

(٤) «كفاية الأخيار» (٤٧٢) بتصرف.

(٥) لقاح: ذات اللبن من النوق.

(٦) سَمَلَ، أى: فقاها.

(٧) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢١٠٨)، وأصله في «الصحيحين».

■ متى تسقط العقوبة عن المحاربين؟

تسقط العقوبة عن المحاربين إن تابوا قبل القدرة عليهم لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١).

■ حكم الصائل:

الصائل: اسم فاعل من صال على قرنه إذا سطا عليه واستطال.

■ حكمه: من صال على مسلم بغير حق يريد أخذ ماله، أو قتله، أو هتك عرضه، فللمقصود مقاتلته ودفعه بشرط أن يأتي بالأخف فالأخف، فإن أمكنه دفعه بالكلام أو الاستغاثة بالناس لم يكن له الضرب، فإن لم يندفع إلا بالضرب فله أن يضربه، ويراعى فيه الترتيب، فإن أمكن باليد لم يضربه بالسوط، وإن أمكن بالسوط لم يجز بالعصا، وإن أمكن بجرح لم يقطع عضواً، وإن أمكن بقطع عضو لم يذهب نفسه، فإن لم يندفع إلا بالإتيان على نفسه فله ذلك ولا قصاص عليه ولا دية ولا كفارة لقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ (٢).

وفى «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنه جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟

قال: «فلا تعطه». قال: فإن قاتلني؟ قال: «فاقتله». قال: أرايت إن قتلني؟ قال: «فأنت شهيد». قال: أرايت إن قتلته؟ قال: «فهو في النار». قال الإمام الصنعاني: «والحديث عام لقليل المال وكثيره» (٣).

حد السرقة

السرقة -بفتح السين وكسر الراء-: هي أخذ مال الغير على وجه الخفية وإخراجه من حرز، وهي موجبة للقطع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (٤).

■ شروط القطع:

للقطع شروط، منها ما هو معتبر في السارق، ومنها ما هو معتبر في المسروق: أما السارق: فيشترط أن يكون بالغاً، عاقلاً، مختاراً سواء كان مسلماً أو ذمياً أو مرتدّاً.

(١) سورة المائدة: ٣٤.

(٢) سورة الشورى: ٤١.

(٣) «سبل السلام» (٥٥/٤).

(٤) سورة المائدة: ٣٨.

وأما ما يشترط في المال المسروق: فيشترط فيه:

(١) أن يبلغ نصاباً وهو «ربع دينار من الذهب الخالص» فلا قطع دونه لقوله ﷺ: «لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً» (١).

(٢) أن يكون محرزاً: والحِرْزُ: هو الموضع المعد لحفظ الشيء مثل الخزانة، والبدكان، والدَّار، والأصطبل.

واعتبار الشرع للحِرْز لأنه دليل على عناية صاحب المال به، ونفى الإهمال عنه.

■ فائدة:

لو سرق شخص آلة لهو كالزمار والعود والطنبور ونحوها من الآلات الخيثة، وكذا الأصنام، وبلغت سرقة نصاباً فهل يقطع؟

الراجح: أنه لا يقطع (٢).

■ بم يشت حد السرقة؟:

حد السرقة يثبت بأحد أمرين:

(١) إقرار السارق، ويكفي الإقرار مرة واحدة.

(٢) أو بشهادة عدلين.

■ عقوبة السرقة:

إذا ثبتت السرقة المقتضية للقطع وجب شيان:

أحدهما: ردّ المال المأخوذ إن كان باقياً، أو بدله إن كان تالفاً، يستوى في ذلك الغنى والفقر.

والثاني: وجوب القطع، فتقطع يده اليمنى من مفصل الكف وهو الكوع، وتُحْسم وجوباً في زيت، أو ودك مغلي، لتسدّ العروق (٣).

فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى، فإن سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى، فإن سرق رابعاً قطعت رجله اليمنى، فإن سرق بعد ذلك عُرِّرَ (٤).

■ تنبيه: قال ﷺ: «لا يُقَطَّعُ الخائنُ، ولا المُتَّهَبُ، ولا المُخْتَلَسُ» (٥).

(١) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه.

(٢) واختاره إمام الحرمين وكثير من أهل العلم.

(٣) أو بأي شيء يوقف نزيف الدم. والودك: الدهن.

(٤) هذا قول الإمام الشافعي.

(٥) صحيح: رواه ابن ماجه. والنهب: الأخذ على وجه العلانية والقهر. والمختلس: أخذ الشيء من ظاهره بسرعة. وكفّ هؤلاء يكون بالضرب والحبس الطويل والتكال.

حَدُّ الْخَمْرِ

■ تعريف الخمر:

الخمر في الأصل مصدر خمر، إذا ستر ومنه خمار المرأة وكلّ شيء غطى شيئاً فقد خمره، ومنه الحديث: «خَمَرُوا أَنْتَكُمْ».

فالخمر تخمّر العقل أى تغطيه وتستره، . فحيث يتحقق هذا المعنى يصح إطلاق الاسم، ولذلك ذهب الفقهاء إلى أن الخمر اسم لكلّ مُسكر، ويشهد لذلك الأحاديث النبوية المتكاثرة، والتي منها:

(١) عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «كلّ مُسكر خمر، وكلّ خمر حرام»^(١).

(٢) وعن ابن عمر -أيضاً- قال: قال رسول الله ﷺ: «كلّ مُسكر حرام، وما أسكر كثيره فقليله حرام»^(٢).

■ حكمها:

شرب الخمر من الكبائر، ويفسق شاربها، ويلزمه الحدّ، ومن استحلّها كفر.

■ حدّ شارب الخمر:

قال الإمام المنذرى -رحمه الله-: من شرب المسكر وهو مسلم بالغ عاقل مختار عالم بأنه مُسكر وعالم بتحريمه وجبّ عليه الحدّ سواء سكر أم لا، ثم إن كان حرّاً جلد أربعين، لأن عبد الرحمن بن جعفر جلد الوليد بين يدي عثمان وعلى رضي الله عنهما يعد حتى بلغ أربعين فقال: أمسك، ثم قال: جلد النبي ﷺ أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، والكلّ سنة وهذا أحبّ إلى^(٣).

■ فائدة:

إذا تكرر شرب الرّجل للخمر، وحُدّ في كلّ مرّة، ثم أصرّ على شربها وعدم تركها، فلإمام قتله إن رأى في ذلك مصلحة، فعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا شربوا الخمر فاجلدوهم، ثم إذا شربوا الخمر فاجلدوهم، ثم إذا شربوا الخمر فاجلدوهم، ثم إذا شربوا الخمر فاجلدوهم»^(٤).

(١) رواه مسلم.

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٧٣٣).

(٣) رواه مسلم.

(٤) حسن صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢١٠٢).

هذا، وقد كان النبي ﷺ يضرب في الخمر بالنعال والجريد (١).

■ **بم يثبت الحد؟:**

يثبت الحد -أيضاً- بأحد أمرين:

(١) الإقرار.

(٢) أو بشهادة عدلين.

(١) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كتاب الجنائيات

الجنايات

الجنايات جمع جناية مصدر من جنى الذنب يجنيه جناية: أى جرّه إليه، وجمعت وإن كانت مصدرًا لاختلاف أنواعها، فإنّها قد تكون فى النفس وفى الأطراف وتكون عمداً وخطأ^(١).

ومعناها فى «الشّرع»: «التعدّى على البدن بما يوجب قصاصاً أو مالاً»^(٢).

وقد اصطلاح الفقهاء على تقسيم هذه الجرائم إلى قسمين:

الأولى: ويسمى بجرائم الحدود، وقد تقدّم الكلام عليها.

والثانى: ويسمى بجرائم القصاص، ونتكلّم هنا عليها:

أحكام القصاص

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٣).

روى البخارى وغيره عن ابن عباس قال: «كان فى بنى إسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية، فقال الله لهذه الأمة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ فالعفو أن يقبل الدية فى العمد: ﴿فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ يتبع بالمعروف ويؤدى بإحسان ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ مما كتب على من كان قبلكم ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ قتل بعد قبول الدية».

■ القصاص لا يقيمه إلا الحاكم:

لا خلاف أن القصاص فى القتل لا يقيمه إلا أولو الأمر، فرض عليهم النهوض بالقصاص وإقامة الحدود وغير ذلك، لأن الله سبحانه خاطب جميع المؤمنين بالقصاص ثم لا يتهياً للمؤمنين جميعاً أن يجتمعوا على القصاص، فأقاموا السلطان مقام أنفسهم فى إقامة القصاص وغيره من الحدود.

(١) «سبل السلام» (٣/٣١١).

(٢) «منار السبيل» (٢/٣١٥).

(٣) سورة البقرة: ١٧٨.

■ حكم قتل المسلم بالكافر:

والجمهور على أنه لا يقتل مسلم بكافر، لقوله ﷺ: «لا يقتل مسلم بكافر» أخرجه البخاري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهذا الحديث يخص عموم قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ الآية. وعموم قوله: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ (١).

■ حكم المرأة إذا قتلت رجلاً والعكس:

أجمع العلماء على قتل المرأة بالرجل، والرجل بها.

■ حكم الجماعة تقتل واحداً:

قال في «كفاية الأخيار»: «إذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به بشرط أن يكون فعل كل واحد لو انفرد لقتل لعموم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَاناً﴾ (٢) يعني القصاص، وقتل عمر رضي الله عنه سبعة أو خمسة من أهل صنعاء اليمن بواحد، وقال: لو توالى عليه أهل صنعاء لقتلهم به» هـ.

■ تحريم قتل الإنسان نفسه:

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل نفسه بحديدة فحديده في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً فيها أبداً، ومن شرب سماً فقتل نفسه فهو يتحساه في نار جهنم خالداً فيها أبداً، ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى في نار جهنم خالداً فيها أبداً» (٣).

قال الإمام النووي -رحمه الله- في شرحه لهذا الحديث: «..... وأما قوله ﷺ «فهو في نار جهنم خالداً فيها أبداً» فقليل فيه أقوال: أحدها: أنه محمول على من فعل ذلك مستحلاً مع علمه بالتحريم فهذا كافر، وهذه عقوبته. والثاني: أن المراد بالخلود طول المدة والإقامة المتطاولة لا حقيقة الدوام كما يقال: خلد الله ملك السلطان. الثالث: أن هذا جزاؤه ولكن تكرر سبحانه وتعالى فأخبر أنه لا يخلد في النار من مات مسلماً» هـ (٤).

■ ما يبيح القتل:

ثبت في «الصحيحين» عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا

(١) سورة المائدة: ٤٥.

(٢) سورة الإسراء: ٣٣.

(٣) رواه مسلم (١٨١).

(٤) «صحيح مسلم بشرح النووي» (١/٢٩٤).

الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله» (١). وقد فسّر عزّ وجلّ هذا الحق الذي يبيح القتل بقوله:

«لا يحلّ دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأنى رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة» (٢).

■ أنواع القتل:

القتل ثلاثة أقسام:

أحدها: العمد: وهو أن يقصد الجاني المجنى عليه المعصوم بجناية تقتل غالباً، فيخبر أولياء المقتول بين قتله إن كان مكافئاً له في الإسلام والحرية، وبين أخذ الدية، وهى مائة بغير للذكر، ونصفها للأنثى.

والثاني: شبه عمد: وهو أن يقصده بجناية لا تقتل غالباً.

والثالث: الخطأ المَحْض.

فهذان القسمان فيهما الكفارة فى مال القاتل، وهى عتق رقبة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، والدية على عاقلته، وهم: ذكور عصبته، قريين أو بعيدين، وتوزع بينهم على حسب غناهم وقربهم، كلّ عام يحلّ منها ثلث الدية، ولا قصاص فى هذين القسمين (٣).

■ على الحاكم أن يُقَصَّ من نفسه:

أجمع العلماء على أن على السلطان أن يُقَصَّ من نفسه إن تعدى على أحد من الرعية - بغير حق - إذ هو واحد منهم، وليس بينه وبين العامة فرق فى أحكام الله - عزّ وجلّ -.

ثبت عن أبى بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرجل شكاً إليه أن عاملاً (٤) قطع يده: لئن كنت صادقاً لأقيدنك منه.

■ القصاص فى الأطراف:

قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْحُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٥).

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه، وانظر: «الوجيز» (٤٥٠).

(٣) «نور البصائر والألباب» للشيخ / عبد الرحمن بن السعدى (٥٤، ٥٥).

(٤) العامل: هو الأمير المعين من قبل الخليفة.

(٥) سورة المائدة: ٤٥.

. وعن أنس: أن الربيع عمته كسرت ثنية جارية فطلبوا إليها العفو، فأبوا، فعرضوا الأرض (الدية)، فأبوا فأتوا رسول الله ﷺ، وأبوا إلا القصاص، فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص، فقال أنس بن النضر: يا رسول الله: أتكسر ثنية الربيع؟ لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيها، فقال رسول الله ﷺ: «يا أنس، كتاب الله القصاص»، فرضى القوم فعفوا، فقال رسول الله ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»^(١).

قوله: «كتاب الله القصاص» قيل: أراد به قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾، وهذا على قول من يقول: «إن شرائع الأنبياء لازمة لنا ما لم يرد النسخ في شرعنا».

■ شروط القصاص في الأطراف:

يشترط في القصاص في الأطراف ثلاثة شروط:

(١) إمكان الاستيفاء بلا حيف^(٢): بأن يكون القطع من مفصل كالمرق والكوع، أو ينتهي إلى حد كمارن الأنف - وهو ما لان منه دون قصبه -. فلا قصاص في جائفة، ولا في قطع بعض الساعد، ولا في عظم دون السن.

. (٢) المماثلة في الاسم والموضع: فلا تقطع يمين بيسار، ولا يسار بيمين مثلاً.

(٣) استواء طرف الجاني والمجنى عليه في الصحة والكمال، فلا يؤخذ عضو صحيح بعضو أشل مثلاً.

هذا، ولا وقود في اللطمة والخمسة، إنما فيهما التعزير تأديباً، والحكومة إن بقي لها أثر، ومعنى الحكومة: أن يجرح الإنسان في موضع في بدنه مما يبقى شينه^(٣) ولا يبطل العضو، فيقيس الحاكم أرشه بأن يقول: هذا المجروح لو كان عبداً غير مشين هذا الشين بهذه الجراحة كانت قيمته ألف درهم - مثلاً - وهو مع هذا الشين قيمته تسعمائة درهم، فقد نقص الشين عُشراً قيمته، فيجب على الجراح عُشْر دِيته في الحر، لأن المجروح حر.

وذهب جماعة إلى أنه يُقَاد من اللطمة، والضرب بالسوط، ثبت ذلك عن الخلفاء الراشدين من طرق صحيحة وموصولة.

(١) متفق عليه.

(٢) الحيف: الظلم.

(٣) الشين: العيب.

■ شروط وجوب القصاص^(١):

لا يجب القصاص إلا إذا توافرت الشروط الآتية:

- (١) أن لا يكون المقتول معصوم الدم، فلو كان حربياً، أو مرتدّاً، أو زانياً مُحَصَّنًا، فإنه لا ضمان على القاتل، لا بقصاص ولا بدية، لأن هؤلاء جميعاً مهدورو الدم.
- (٢) أن يكون القاتل بالغاً.
- (٣) أن يكون القاتل عاقلاً.

(٤) أن يكون القاتل مُختاراً، فإذا أكرهه صاحبُ سلطان غيره على القتل^(٢)، فقتل آدمياً بغير حقٍّ، فإنه يُقتل الأمر دون المأمور، ويعاقبُ المأمور. وقال قوم منهم مالك والحنابلة: يُقتلان جميعاً، إن لم يعفُ وليُّ الدم، فإن عفا وليُّ الدم وجبت الدية.

(٥) ألا يكون القاتل أصلاً للمقتول، فلا يُقتص من والدٍ بقتل ولده، وولدٍ بقتل ولده وإن سَفَلَ إذا قتله، بخلاف ما إذا قتل الابن أحد أبويه فإنه يُقتلُ اتِّفَاقاً، فعن عمر بن الخطاب، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ: «لا يُقتلُ الوالدُ بالولد»^(٣).

(٦) أن يكون المقتول مكافئاً للقاتل حال جنائته، بأن يساويه في الدين، والحرية، فلا قصاص على مسلمٍ قتل كافراً، أو حرّاً قتل عبداً.

(٧) ألا يُشارك القاتلَ غيره في القتل، ممَّن لا يجبُ عليه القصاص، فإن شاركه غيره ممَّن لا يجب عليه القصاص كأن اشترك في القتل، عامدٌ ومخطئ، أو مُكَلَّفٌ وغير مُكَلَّف، فإنه لا قصاص على واحد منهما، وعليهما الدية، لوجود الشبهة التي تَنَدَّرُ بها الحدود.

■ ثبوت القصاص:

القصاص يثبت بأحد أمرين:

الأول: الاعتراف.

والثاني: شهادة عدلين

الدية

الدية: هي المال الواجب بالجنائية على الحرّ، سواء كانت في نفس أو طرف

(١) «فقه السنة» (٣٥١-٣٥٥) بتصرف.

(٢) عند الحنابلة: أن قول القادر: اقتل وإلا قتلُك إكراه.

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢١٧٤).

- وقد جاء الكلام عنها مفصلاً في عدة أحاديث، إليك خلاصتها:
- دية الرجل المسلم مائة من الإبل، أو مائتا بقرة، أو ألفا شاة، أو ألف دينار، أو اثنا عشر ألف درهم، أو مائتا حلة^(١).
 - وتغلّظ دية العمد وشبهه بأن يكون المائة من الإبل في بطون أربعين منها أولادها.
 - ودية الذمى نصف دية المسلم.
 - ودية المرأة نصف دية الرجل.
 - والأطراف وغيرها كذلك في الزائد على الثلث.
 - وتجب الدية كاملة في العينين، والشفتين، واليدين والرجلين، والبيضتين وفي الواحدة منها نصفها.
 - وكذلك تجب كاملة في الأنف واللسان والذّكر والصلب وأرّش المأمومة^(٢)، والجائفة^(٣) ثلث دية المجنى عليه [والأرّش: الدية].
 - وفي المنقّلة^(٤) عشر الدية ونصف عورها.
 - وفي الهاشمة^(٥) عورها.
 - وفي كل سنّ نصف عورها وكذا في الموضحة^(٦)، وما عدا هذه المسماة، فيكون أرشّه بمقدار نسبته إلى أحدهما تقريباً.
 - وفي الجنين إذا خرج ميتاً - بسبب اعتداء عليه -: الغرة^(٧).
 - وفي العبد قيمته وأرشّه بحسبها^(٨).

■ فوائد:

- (١) إذا كان للدابة قائد، أو راكب، أو سائق، فأصابته شيئاً، وأوقعت به ضرراً، فإنه يضمن ما أصابته من ذلك^(٩).

(١) الحلة: إزار ورداء من أى نوع من أنواع الثياب، وقيل: الحلل يرود اليمن، ولا يُسمى حلة حتى يكون ثوبين.

(٢) المأمومة: هي الشجة التي لم تنفذ إلى بطن من البطون كالدماع والجوف.

(٣) الجائفة: هي الشجة التي تصل إلى الجوف.

(٤) المنقّلة: هي الشجة التي تنقل العظم.

(٥) الهاشمة: هي الشجة التي تكسر العظم وتهشمه.

(٦) الموضحة: هي الشجة التي تكشف عن العظم.

(٧) العرة من كل شيء أنفسه، والجرة خمسمائة درهم، وفي الحديث: مائة شاة.

(٨) «الدر البهية» للشوكاني (٨١، ٨٢).

(٩) ويرى الظاهرية أنه لا ضمان على واحد من هؤلاء لقوله ﷺ: «جرح العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الرّكاز الخمس» رواه ابن ماجه بسند صحيح والجبار: الهدر.

وأما الدابة الموقوفة إذا أصابت شيئاً، فعند أبي حنيفة: يضمن ما أصابته، ولا يعفيه من الضمان أن يربطها بموضع يجوز له أن يربطها فيه.

(٢) ذهب جمهور الفقهاء إلى أن ما أفسدت الماشية بالنهار من: نفس، أو مال للغير، فلا ضمان على صاحبها، لأن في عرف الناس، أن أصحاب الحوائط والبساتين يحفظونها بالنهار وأصحاب المواشى يُسرحونها بالنهار، ويردونها بالليل إلى المَرَح، فمن خالف هذه العادة، كان خارجاً عن رسوم الحفظ إلى التضييع. هذا إذا لم يكن معها مالكها، وإن كان معها فعليه ضمان ما أتلفته... واستدلوا بما رواه مالك: أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائط رجل فأفسدت فيه، ف قضى رسول الله ﷺ: أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وأن ما أفسدت المواشى بالليل ضامن على أهلها^(١).

(٣) يرى بعض الفقهاء: أن النحل، والحمام، والأوز، والدجاج، والطيور إذا أرسلها صاحبها فلَقَطَتْ حباً، أو أَتَلَقَتْ شيئاً، ضَمِنَهُ على الرَّاجِع^(٢).

(٤) من اقتنى كلباً عقوراً، فأطلقه، فعقر إنساناً، أو دابة، ليلاً أو نهاراً - أو خرق ثوب إنسان، فعلى صاحبه ضمان ما أتلفه لأنه مفرط باقنائه، إلا أن يدخل إنسان داره بغير إذنه، فلا ضمان فيه^(٣).

■ ما لا ضمان فيه^(٤):

إذا كانت الجناية بسبب من الظالم المعتدى فهي هَدَرٌ: أى لا قصاص فيها، ولا دية لها، ومن أمثلة ذلك:

(١) سقوط أسنان العاض؛ ففي «الصحيحين» عن عمران بن حصين: أن رجلاً عض يد رجل، فترع يده من فمه فسقطت ثنيتاه، فاختصموا إلى النبي ﷺ، فقال: «يَعِضُّ أَحَدُكُمْ يَدَ أَخِيهِ كَمَا يَعِضُّ الْفَحْلُ»^(٥)! لا دية لك.

(٢) النظر في بيت غيره بدون إذنه، فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «من أطلع في بيت قوم بغير إذنهم ففقأوا عينه فلا دية ولا قصاص»^(٦).

(١) قال ابن عبد البر: «وهذا الحديث وإن كان مُرسلاً فهو حديث مشهور، أرسله الأئمة، وحدث به الثقات». والحائط: البستان.

(٢) مستفاد من «فقه السنة» (٢/ ٣٨٣، ٣٨٤).

(٣) «المغنى» لابن قدامة.

(٤) «فقه السنة» (٢/ ٨٥، ٨٦) باختصار شديد.

(٥) الفحل: الذكر من الإبل.

(٦) صحيح: رواه النسائي (٨/ ٦١)، وانظر: «صحيح الجامع» (٦٠٤٦).

(٣) القتل دفاعاً عن النفس أو المال أو العرض؛ وقد تقدم الحديث الدال على ذلك قريباً.

■ تنبيهه: إذا عالج إنسان لم تكن له داية بالطب مريضاً، فأصابته من ذلك العلاج عاهة، فإنه يكون ضامناً بقدر ما أحدث من ضرر، فعن النبي ﷺ أنه قال: «من تطبّب، ولم يعلم منه طبّ قبل ذلك، فهو ضامن»^(١).
أما إذا أخطأ الطبيب، وهو عالم بالطب، فرأى الفقهاء أنه تلزمه الدية^(٢)، والمشهور عن مالك: أن فيه حكومة^(٣).

القَسَامَةُ

القَسَامَةُ: هي الأيمان في الدماء.

وصورتها: أن يوجد قتيل بموضع لا يُعرف من قتله، فتجرى القسامة على الجماعة التي يمكن أن يكون القاتل محصوراً فيهم، بشرط أن يكون عليهم لوث ظاهر^(٤).

وكيفية القسامة: أن يختار وليُّ المقتول خمسين رجلاً من هذه البلدة ليحلفوا بالله أنهم ما قتلوه ولا علموا له قاتلاً. فإن حلفوا سقطت عنهم الدية، وإن أبوا، وجبت ديته على أهل البلدة جميعاً. وإن التبس الأمر كانت ديته من بيت المال.

والأصل في القسامة: ما روى سهل بن أبي حنمة رضي الله عنه عن رجال من كبار قومه: أن عبد الله بن سهل، ومُحَيِّصَة بن مسعود، خرجا إلى خير من جهد أصابهم، فأتى مُحَيِّصَة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قُتل وطُرح في عين، فأتى يهود، فقال: أنتم والله قتلتموه، قالوا: والله ما قتلناه، فأقبل هو وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل، فذهب مُحَيِّصَة ليتكلم فقال رسول الله ﷺ: «كبر كبر» يريد السن، فتكلم حويصة، ثم تكلم مُحَيِّصَة، فقال رسول الله ﷺ: «إما أن يدؤا صاحبكم، وإما أن يأذنوا بحرب» فكتب إليهم في ذلك، فكتبوا: إنا والله ما قتلناه، فقال لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن ابن سهل: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟».

(١) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٨٠٨).

(٢) وإذا مات لا يجب عليه القود، وتجب الدية، لأن العلاج كان بإذن المريض.

(٣) الحكومة هي أن يقال: لو كان هذا المجروح عبداً كم كان ينتقص بهذه الجراحة من قيمته، فيجب من ديته بذلك القدر.

(٤) اللوث: العلامة.

قالوا: لا^(١)، قال: «فَيَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟» قالوا: ليسوا مسلمين، فَوَادَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ من عنده، فبعث إليهم مائة ناقة، قال سهل: فلقد ركضتني منها ناقة حمراء^(٢).

التعزير

التعزير: مصدر عزز من العزْر - بفتح العين وسكون الزاى المعجمة - وهو الرَّد والمَنَع.

وهو فى «الشَّرع»: تأديب على ذنب لا حدَّ فيه.

وهو مخالف للحدود من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه يختلف باختلاف الناس، فتعزير ذوى الهيئات أخفَّ ويستوتون فى الحدود مع الناس.

والثانى: أنها تجوز فيه الشفاعة دون الحدود.

والثالث: التالف به مضمون خلافاً لأبى حنيفة ومالك.

ويُسمى تعزيراً لدفعه ورده عن فعل القبائح ويكون بالقول والفعل على حسب ما يقتضيه حال الفاعل^(٣).

هذا، ولا يجاوز التعزير عشرة أسواط، فعن أبى بُرْدَةَ بنِ نِيَّارٍ، أن رسول الله ﷺ كان يقول: «لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ، إِلَّا فِى حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ»^(٤).

قال الإمام الصَّنْعَانِى: «وليس التعزير لغير الإمام إلا لثلاثة:

الأب: فإن له تعزير ولده الصغير للتعليم والزجر عن سبىء الأخلاق، والظاهر أن الأم فى مسألة زمن الصبا فى كفالتة لها ذلك، وللأمر بالصلاة والضرب عليها، وليس للأب تعزير البالغ وإن كان سفيهاً.

والثانى: السيد: يعزَّر رقيقه فى حق نفسه وفى حق الله تعالى على الأصح.

والثالث: الزَّوْج، له تعزير زوجته فى أمر النشوز، كما صرح به القرآن، وهل له ضربها على ترك الصلاة ونحوها؟ الظاهر أن له ذلك إن لم يكف فيها الزجر لأنه من باب إنكار المنكر^(٥).

(١) وفى رواية عند مسلم: «قالوا لم نحضر ولم نشهد»، وفى بعض ألفاظ البخارى أنه قال لهم: «تأتون بالبيئة؟» قالوا: ما لنا بيئة. فقال: «أتحلفون؟».

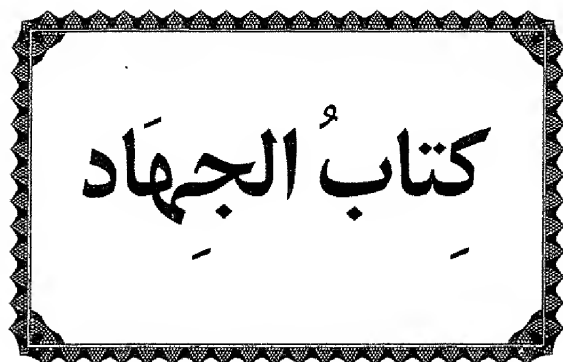
(٢) متفق عليه.

(٣) «سبل السلام» (٤/ ٥٠).

(٤) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه.

(٥) «سبل السلام» (٤/ ٥٢).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



الجهاد

■ تعريفه:

الجهاد «لغة»: مصدر جاهدت جهاداً أى بلغت المشقة.

وفى «الشرع»: بذل الجهد فى قتال الكفار أو البغاة.

■ حكمه:

الجهاد فرض على الكفاية. والكفاية تحصل بشيئين:

أحدهما: شحن الثغور بجماعة يكفون من بإزائهم من العدو، فإن ضعفوا وجب على كل من ورائهم من المسلمين أن يمدوهم بمن يتقوون به على قتال عدوهم.

والثانى: أن يدخل الإمام دار الكفار غازياً بنفسه أو يبعث جيشاً ويؤمر عليهم من يصلح لذلك.

فلو امتنع الكل من القيام بذلك حصل الإثم^(١).

■ شروط وجوبه:

شروط وجوب الجهاد سبعة: الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والصحة والطاقة على القتال.

■ فضله:

ورد فى فضل الجهاد أحاديث كثيرة، منها:

(١) عن أبى سعيد، عن النبى ﷺ قال: «المجاهد فى سبيل الله مضمون على الله، إما أن يكفته^(٢) إلى مغفرته ورحمته، وإما أن يرجعه بأجر وغنيمة، ومثل المجاهد فى سبيل الله كمثل الصائم القائم، الذى لا يفتر، حتى يرجع^(٣)».

(٢) وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لغدوة أو روحة فى سبيل الله، خير من الدنيا وما فيها»^(٤).

(١) «كفاية الأختار» (٤٨٣) بتصرف.

(٢) يكفته، أى: يضمه.

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٢٤٣).

(٤) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه.

■ التغليب في ترك الجهاد:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه به مات على شعبة من نفاق»^(١).

■ فضل الشهادة:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^(٢).
وعن المقدم بن معد يكرب، عن رسول الله ﷺ قال: «للشهيد عند الله ست خصال: يغفر له في أول دفعة من دمه، ويرى مقعده ويحلّى حلة الإيمان، ويزوج من الحور العين، ويشفع في سبعين إنساناً من أقاربه»^(٣).

■ من آداب الحروب في الإسلام:

عن سليمان بن بريدة عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمر الأمير على جيش أو سرية أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله وبمن معه من المسلمين خيراً ثم قال: «اغزوا باسم الله، في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدًا، فإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم: ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما عليهم، فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله تعالى، الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم من الغنيمة والفيء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين.

وإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن أبوا فاستعن بالله عليهم وقاتلهم»^(٤).

وعن نافع، عن ابن عمر أخبره: أن امرأة وجدت في بعض مغازي رسول الله ﷺ مقتولة، فأنكر رسول الله ﷺ ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان^(٥).

قال الترمذي: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: كرهوا قتل النساء والولدان. ورخص بعض أهل العلم في البيات، وقتل النساء فيهم والولدان. وهو قول أحمد، وإسحاق.

(١) رواه مسلم.

(٢) سورة آل عمران: ١٦٩.

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٢٧٥).

(٤) رواه مسلم (١٧٣١).

(٥) رواه البخاري ومسلم والترمذي (١٦٣٣).

وعن ابن عباس قال: أخبرني الصَّعب بن جثامة قال: قلت: يا رسول الله، إن خيلنا أوطأت من نساء المشركين وأولادهم، قال: «هُمُ مِنْ آبَائِهِمْ»^(١).

■ الدَّعاء عند القتال:

ومن آداب القتال: اللّجوء إلى الله تعالى والاستغاثة به: قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ أَنِّي مُبْدِّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ﴾^(٢).

وعن سهل بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثُتْنَانِ لَا تُرَدَّانِ، أَوْ قَلَمًا تُرَدَّانِ: الدَّعاءُ عند النِّداء، وعند البأس حين يُلْحِمُ بعضهم بعضاً»^(٣).

■ الاستعانة بالمشركين على قتال العدو:

الصَّحيح أنه لا تجوز الاستعانة بالمشركين على قتال العدو، فعن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ»^(٤).

■ القتال في الأشهر الحُرُم:

القتال في الأشهر الحُرُم جائز إن دعت الضرورة إليه، قال تعالى: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾^(٥).

والمعنى: إذا قاتلوكم في الشهر الحرام فقاتلوهم في الشهر الحرام.

■ وجوب الثَّبات أثناء الرَّحْف:

يجب الثبات عن لقاء الأعداء، ويحرم الفرار، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمُ الْأَدْبَارَ﴾^(٦) وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ^(٦).

قال العلامة السَّعْدِيُّ - في تفسيره لهذه الآية -:

«وهذا يدلّ على أن الفرار من الرَّحْف من غير عذر من أكبر الكبائر...، ومفهوم الآية: أن المتحرِّف للقتال، وهو الذي ينحرف من جهة إلى أخرى، ليكون أمكن له في القتال، وأنكى لعدوه، فإنه لا بأس بذلك، لأنه لم يُولْ دُبُرَهُ فارًّا، وإنما وُلِيَ دُبُرَهُ ليستعلى على عدوه...، وأن المتحيز إلى فئةٍ تمنعه وتعينه على قتال الكفار، فإن ذلك

(١) حسن: «صحيح سنن الترمذی» (١٢٧٦).

(٢) سورة الأنفال: ٩.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٢١٥).

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٣٠١).

(٥) سورة البقرة: ١٩٤.

(٦) سورة الأنفال: ١٥، ١٦.

جائز، فإن كانت الفئة في العسكر، فالأمر في هذا واضح، وإن كانت الفئة في غير محلّ المعركة كانهزام المسلمين بين يدي الكافرين والتجائهم إلى بلد من بلدان المسلمين أو إلى عسكر آخر من عسكر المسلمين، فقد ورد من آثار الصحابة ما يدلّ على أن هذا جائز، ولعلّ هذا يقيد بما إذا ظنّ المسلمون أن الانهزام أحمد عاقبة، وأبقى عليهم. أما إذا ظنوا غلبتهم للكفار في ثباتهم لقتالهم، فيسعد - في هذه الحال - أن تكون من الأحوال المرخّص فيها^(١) . هـ.

■ الكذب والخداع في الحرب:

يجوز في الحرب الخداع والكذب لتضليل العدو ما دام ذلك لم يشتمل على نقض عهد أو إخلال بأمان، ففي «صحيح البخاري» عن جابر أن النبي ﷺ قال: «الحرب خدعة».

وعن أم كلثوم بنت عقبة، قالت: «لم أسمع النبي ﷺ يُرخص في شيء من الكذب ممّا يقول الناس إلا في الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته، وحديث المرأة زوجها»^(٢).

■ تحريق العدو بالنار:

لا يجوز تحريق العدو بالنار وتغريقه بالماء إلا عند الاضطرار، فعن حمزة الأسلمي: أن رسول الله ﷺ أمره على سرية، قال: فخرجت فيها، وقال: «إن وجدتم فلائاً فأخرقوه بالنار» فولّيتُ، فناداني فرجعتُ إليه، فقال: «إن وجدتم فلائاً فاقتلوه، ولا تحرقوه، فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار»^(٣).

■ المثلّة بقتلى العدو:

لا يجوز لمسلم أن يمثّل بعدوه إلا إذا كان قصاصاً، قال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٤).

وعن عمران بن حصين، قال: «كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة، وينهانا عن المثلّة»^(٥).

(١) «تفسير السعدي» (٣١٧).

(٢) رواه مسلم.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٣٢٧).

(٤) سورة النحل: ١٢٦.

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٣٢٢).

■ التحريق والتخريب بأرض العدو:

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «حرق رسول الله ﷺ نخْلَ بنى النَّضِيرِ وَقَطَعَ» (١).
قال الإمام الصنعاني: «يدلّ على جواز إفساد أموال أهل الحرب بالتحريق والقطع لمصلحة» ١. هـ (٢).

■ أسرى الحرب:

أسرى الحرب من الكفار على قسمين:
الأول: النساء والصبيان: ويحرم قتلهم كما تقدّم (٣).
القسم الثانى: الرجال البالغون المقاتلون: والإمام مُخَيَّرٌ فيهم بين أربعة أشياء: القتل، والاسترقاق، والمن (٤)، والفدية بالمال أو بالرجال، يفعل من ذلك ما فيه المصلحة.

الزواج بالمُسَبَّية: السبايا من النساء يُعتبرن من الغنائم - كما هو موضح بالهامش - فإذا قسمت بين الغائمين ومَلَكَ كُلُّ غَانِمٍ ما وقع فى سهمه من النساء، يحلّ له وطؤها بِمَلَكَ اليمين بعد استبائها بحیضة ليعلم براءة رَحِمِها لقوله ﷺ: «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل حتى تحيض» رواه أبو داود.

■ السلب:

السلب: ما يأخذه المقاتل المسلم من قتيله الكافر فى الحرب ممّا عليه من ثياب وآلات حرب وغيرها.

وهو لا يخمس، فعن عوف بن مالك، وخالد بن الوليد: أن رسول الله ﷺ، قضى بالسلب للمقاتل، ولم يخمس السلب (٥).

■ الغنائم:

الغنائم: المال المأخوذ من أهل الحرب على سبيل الغلبة والقهر. والفرق بين السلب والغنينة: أن السلب يكون زيادة على سهم المقاتل يأخذه من القتل.

(١) متفق عليه.

(٢) «سبل السلام» (٧١/٤).

(٣) إذا لم يشتركوا فى القتال. وكان ﷺ يقسم السبى كما يقسم المال. قال الأوزاعى: إذا اشترى الرجل الجارية من السبى وهى حامل. فقد روى عن عمر أنه قال: «لا توطأ حامل حتى تضع»، وأما الحرائر فقد مضت السنة فيهن بأن أمرن بالعدة.

(٤) المن: هو إطلاق سراحهم مجاناً.

(٥) صحيح: رواه مسلم وأبو داود.

■ قسمة الغنائم:

قال الفقهاء فى كيفية التقسيم: يبدأ الإمام فى القسمة بالأسلاب فيدفعها إلى أهلها، لأن القتال يستحقها غير مخمسة - كما تقدم - فإن كان فى الغنيمة مال لمسلم أو ذمى دفع إليه، ثم يبدأ بمؤنة الغنيمة، من أجرة نقال وحمال، وحافظ مخزن وحاسب، لأنه من مصلحة الغنيمة، ثم يجعلها خمسة أقسام متساوية:

الخمس الأول: يقسم على خمسة أسهم:

سهم لله تعالى، وسهم للنبي ﷺ، وسهم لذوى القربى ﷺ، وسهم لليتامى، وسهم لأبناء السبيل.

أما الأخماس الأربعة: فللراجل سهم واحد، وللفراس ثلاثة أسهم - سهم له، وسهمان لفرسه، لما رواه البخارى ومسلم عن ابن عمر: أن النبي ﷺ جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً^(١).

هذا، ولا يسهم إلا لمن استكملت فيه خمس شرائط: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة.

■ النهى عن الغلول من الغنيمة:

الغلول فى «اللغة»: الخيانة.

وفى «الشرع»: الأخذ من الغنيمة خفية قبل القسمة ولو قل. والغلول من الكبائر، عن عبد الله بن عمرو قال: كان على ثقل النبي ﷺ رجل يقال له: كركرة فمات، فقال النبي ﷺ: «هو فى النار». فذهبوا ينظرون فوجدوا عليه كساءً أو عباءة قد غلّها^(٢).

■ الفئ:

الفئ فى «اللغة» كالغنيمة.

وفى «الشرع»: هو المال الحاصل للمسلمين من أموال الكفار بغير قتال ولا إيجاف خيل ولا ركاب^(٣).

والفرق بين الغنيمة والفئ: أن الغنيمة ما أخذ من أهل الحرب عنوة والحرب قائمة، والفئ: ما أخذ من أهل الحرب بغير قتال ولا إيجاف خيل.

وثمة فرق آخر بين الغنيمة والفئ، هو: أن الفئ لا يخمس كالغنائم ولكن يجعل

(١) «الفقه الواضح» (٤٩/٣).

(٢) رواه البخارى وابن ماجه.

(٣) الإيجاف: الإسراع. والركاب: «الإبل»، والمعنى: لم يذلوا فى طلبها جهداً.

كله لرسول الله ﷺ، يأخذ منه الخمس لنفسه ولذوى قُرباءه، والباقي يضعه في بيت المال (١).

■ أرض المحاربين المغنومة:

إذا غنم المسلمون أرضاً بواسطة القتال، فالحاكم مخير بين أمرين:

(١) إما أن يقسمها على الغنائم (٢).

(٢) وإما أن يقفها على المسلمين.

وإذا وقفها على المسلمين ضرب عليها خراجاً (٣) مستمراً، يؤخذ ممن هي في يده، سواء أكان مسلماً أم ذمياً، ويكون هذا الخراج أجرة الأرض يؤخذ كل عام (٤).

■ عقد الذمة:

الذمة: هي العهد والأمان.

وعقد الذمة: هو أن يقر الحاكم أو نائبه بعض أهل الكتاب أو غيرهم من الكفار على كفرهم بشرطين:

الأول: أن يذلوا الجزية (٥).

والثاني: أن يلتزموا أحكام الإسلام في الجملة.

وإذا تم هذا العقد ترتب عليه حرمة قتالهم، والحفاظ على أموالهم، وصيانة أعراضهم، وكفالة حريتهم، والكف عن أذاهم (٦).

■ الأحكام التي تجرى على أهل الذمة:

تجرى عليهم أحكام الإسلام في حقوق الآدميين، في العقود والمعاملات، وأروش الجنايات، وقيم المتلفات، وتقام عليهم الحدود (٧).

■ متى ينتقض العهد؟

إذا رفض المعاهد دفع الجزية، أو أبى التزام أحكام الإسلام، أو سب الله ورسوله، أو اعتدى على المسلمين فقد انتقض عهده. وإذا انتقض عهده كان حكمه حكم الأسير،

(١) مستفاد من «الفقه الواضح».

(٢) قال مالك: تكون وفقاً على المسلمين، ولا تجوز قسمتها على الفاتحين.

(٣) الخراج: يكون الخراج على أرض لها ماء تسقى به ولو لم تزرع.

(٤) «فقه السنة» (٦٧/٣).

(٥) الجزية: المال الذي يأخذه المسلمون من أهل الذمة، وليس لها حد معين.

(٦) مستفاد من «فقه السنة».

(٧) «منار السبيل» (٢٩٨/٢)، و«الوجيز» (٤٩٠).

فإن أسلم حرم قتله، وإن لم يسلم فالإمام مخير فيه بين القتل، والمن، والفداء، كما سبق في حكم الأسرى^(١).

■ من أحكام الجاسوس:

الجاسوس: هو الذى يتتبع الأخبار والعورات ويستعرف على بواطن الأمور، وغالبًا ما يكون ذلك فى الشر لا فى الخير. قال تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّوْا﴾^(٢).

والتجسس قد يكون حرامًا، وقد يكون واجبًا، وقد يكون مباحًا: التجسس المحرم: إذا تتبع المسلم عورة المسلم، قال ﷺ: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من اتبع عوراتهم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يفضحه فى بيته»^(٣).

■ التجسس الواجب:

إذا كان للتعرف على أخبار العدو وكيدته وأسلحته وخططه الحربية. وكذلك يجب التجسس على اللصوص وقطاع الطرق ومن هو على شاكلتهم.

■ التجسس المباح:

إذا كان فى الخير كأن يتفقد حال أخيه المسلم ليعينه على أمر معاشه^(٤).

■ حكم من يتجسس لحساب العدو:

الجاسوس لحساب العدو إما أن يكون مسلمًا، أو ذميًا، أو مستأمنًا: فإن كان مسلمًا عاقبه الحاكم عقابًا رادعًا وحجسه ونكل به حتى يكون عبرة لغيره. وقيل: يقتله إن تبين له أنه فعل ذلك لسوء معتقده، أو كان التجسس عادته. وإن كان من ذوى الهيئات والمروءات وقد أخبر العدو بشيء ليس ذا بال ولم يكن متهمًا فى عقيدته، ولم يحدث منه ذلك إلا مرة واحدة عفى عنه كما فعل النبى ﷺ مع حاطب بن أبى بلتعة رضي الله عنه.

أما إن كان ذميًا، أو مستأمنًا فإنه يقتل، فعن فرات بن حيّان: أن رسول الله ﷺ، أمر بقتله -وكان عينا لأبى سفيان، وحليفًا لرجل من الأنصار- فمرّ بحلقة من الأنصار

(١) «الوجيز» (٤٩٠-٤٥٠) بتصرف.

(٢) سورة الحجرات: ١٢.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٤٠٨٨).

(٤) «الفقه الواضح» (٩٠/٣) بتصرف.

فقال: إني مسلم، فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله إنه يقول: إني مسلم، فقال رسول الله ﷺ: «إن منكم رجالاً نكلهم إلى إيمانهم، منهم فُرات بن حَيَّان» (١).

وعن سلمة بن الأكوع، قال: أتى النبي ﷺ، عَيْنٌ من المشركين وهو في سفر، فجلس عند أصحابه، ثم انسَلَّ، فقال رسول الله ﷺ: «اطلبوه فاقتلوه» قال: فسبقتهم إليه فقتلته، وأخذتُ سَلَبَهُ، فَفَقَلْنِي إِيَّاهُ (٢).

(١) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٣١٠).

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٣١١).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



1. The first part of the document is a list of names and titles, including "The Hon. Mr. Justice" and "The Hon. Mr. Justice".

البيع

البيع فى «اللغة»: إعطاء شىء فى مقابلة شىء.

وفى «الشرع»: مقابلة مال بمال قابلين للتصرف بإيجاب وقبول على الوجه المأذون فيه .
والأصل فى مشروعية البيع الكتاب والسنة، وإجماع الأمة، قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (١).

ومن السنة قوله ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» (٢).

والاجماع منعقد على ذلك .

■ التبكير فى طلب الرزق:

عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبى ﷺ قال: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمَّتِي فى بَكُورِهَا» (٣).

■ الحث على المكاسب:

عن المقدام بن معد يكرب عن النبى ﷺ قال: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنْ نَبَىَّ اللَّهُ دَاوُدَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ» (٤).

■ الغنى المحمود:

عن عبد الله بن خبيب، عن عمه، قال: كنا فى مجلس فجاء النبى ﷺ وعلى رأسه أثر ماء، فقال له بعضنا: نراك اليوم طيب النفس، فقال: «أَجَلٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ». ثم أفاض القوم فى ذكر الغنى، فقال: «لَا بَأْسَ بِالْغِنَى لِمَنْ اتَّقَى، وَالصَّحَّةُ لِمَنْ اتَّقَى خَيْرٌ مِنَ الْغِنَى، وَطِيبُ النَّفْسِ مِنَ النَّعِيمِ» (٥).

■ الحث على الكسب الحلال:

عن أنس رضي الله عنه عن النبى ﷺ قال: «طَلَبُ الْحَلَالِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» (٦).

(١) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٢) متفق عليه.

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٨٣٣).

(٤) رواه البخارى وغيره.

(٥) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٧٥٤).

(٦) رواه الطبرانى فى «الأوسط» وقال المنذرى: إسناده حسن - إن شاء الله -.

■ التَّوَقَّى فِي التَّجَارَةِ:

عن رفاعه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ التَّجَارَ يَبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَارًا، إِلَّا مَنْ اتَّقَى وَبَرَ وَصَدَّقَ» (١).

■ السَّمَاخَةُ فِي الْبَيْعِ:

عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَدْخَلَ اللَّهُ الْجَنَّةَ رَجُلًا كَانَ سَهْلًا، بَائِعًا وَمُشْتَرِيًا» (٢).

■ كَرَاهِيَةُ الْإِيمَانِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ:

عن أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يَزْكِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»، فَقُلْتُ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَدْ خَابُوا وَخَسِرُوا، قَالَ: «الْمُسْبِلُ إِزَارَهُ» (٣)، وَالْمَنَانُ عَطَاءَهُ (٤)، وَالْمُنْفِقُ (٥) سَلَعَتَهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ» (٦).

■ التَّرْهِيْبُ مِنَ الْغَشِّ:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صَبْرَةَ طَعَامٍ (٧) فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بِلَلًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟».

قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ مِنْ غَشْنَا فَلَيْسَ مِنَّا» (٨).

■ التَّرْهِيْبُ مِنْ خِيَانَةِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ الْآخَرُ:

روى أَبُو يَعْلَى وَالْيَهِقَى عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَانَ شَرِيكًَا لَهُ فِيمَا اتَّخَذَهُ عَلَيْهِ، وَاسْتَرْعَاهُ لَهُ فَأَنَا بَرِيءٌ مِنْهُ».

■ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ السُّوقَ:

عن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَدْخُلُ السُّوقَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٧٥٨).

(٢) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٨٠٣).

(٣) المُسْبِلُ: هُوَ الْمُرْسَلُ مَا يَطُولُ مِنْ ثَوْبِهِ إِلَى الْأَرْضِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ عَنِ الْإِسْبَالِ.

(٤) الْمَنَانُ: الَّذِي يَمْنُ بِمَا أُعْطِيَ.

(٥) الْمُنْفِقُ: الْمَرْوَجُ.

(٦) رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةٍ.

(٧) الصَّبْرَةُ: الْكُومَةُ الْمَجْمُوعَةُ مِنَ الطَّعَامِ.

(٨) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

كله وهو على كل شيء قدير: كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، وبني له بيتاً في الجنة»^(١).

■ تبين العيب:

عن عقبة بن عامر، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «المسلم أخو المسلم، ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً، فيه عيب، إلا بينه له»^(٢).

■ وجوب العلم بأحكام البيع والشراء:

يجب على كل من تصدّى للكسب أن يكون عالماً بحلاله من حرامه، حتى لا يقع في الحرام دون أن يدري. قال عمر: «لا يبيع في سوقنا إلا من يفقه».

■ أركان البيع:

ينعقد البيع بإيجاب وقبول، ويصحّ القبول قبل الإيجاب.

■ شروطه:

يشترط للبيع شروط:

- ١- التراضي بين المتعاقدين لحديث: «إنما البيع عن تراض»^(٣).
- ٢- أن يكون البائع أو المشتري جائز التصرف.
- ٣- أن تكون العين المعقودة عليها مباحة.
- ٤- أن يكون العقد من مالك للمعقود عليه أو وكيله.
- ٥- أن يكون المعقود عليه مقدوراً على تسليمه.
- ٦- أن يكون المبيع معلوماً عند المتعاقدين برؤية المبيع أو وصفه.
- ٧- أن يكون الثمن معلوماً للمتعاقدين^(٤).

■ الإثهاد على عقد البيع:

أمر الله تعالى بالإثهاد على عقد البيع، فقال: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾^(٥).

قال الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى-: «وهذا الأمر محمول عند الجمهور على الإرشاد والنّذْب لا على الوجوب»^(٦).

(١) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٨٣١).

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٨٣٧).

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٧٩٢).

(٤) «التيسير في فقه الإمام ابن تيمية» (١١٩).

(٥) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٦) «تفسير ابن كثير» (٥٠٣/١).

■ البيوع التى نهى الشرع عنها:

- ١- بيع الخمر.
- ٢- بيع الميتة.
- ٣- بيع الخنزير.
- ٤- بيع الأصنام؛ فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح وهو بمكة: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام»، فقليل له عند ذلك: يا رسول الله أرايت شحوم الميتة، فإنه يُدهنُ بها السفنُ، ويُدهنُ بها الجلودُ، ويستصبحُ بها الناسُ^(١)؟ قال: «لا، هُنَّ حرامٌ»، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قاتل الله اليهود، إن الله حرم عليهم الشحوم فأجملوه»^(٢)، ثم باعوه فأكلوا ثمنه»^(٣).
- ٥- بيع المغنّيات^(٤)؛ فعن أبى أمامة، قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المغنّيات وعن شرائهنَّ وعن كسبهنَّ»^(٥) وعن أكل أثمانهنَّ»^(٦).
- ٦- ثمن الكلب؛ فعن أبى مسعود البدرى رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب. ومهر البغى»^(٧)، وحلوان الكاهن^(٨)»^(٩).
- وعن أبى هريرة، قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وعَسَب الفحل»^(١٠)»^(١١).
- ٧- ثمن السنور^(١٢)؛ فعن جابر، قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن السنور»^(١٣).

(١) يستصبح بها الناس، أى: ينوّرون مصابيحهم.
 (٢) فأجملوه: قال الخطّابى: معناه أذابوها حتى تصير ودّكا فيزول عنها اسم الشحم، وفى هذا إبطال كل حيلة يتوصل بها إلى محرّم.
 (٣) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه.
 (٤) المغنّيات، أى: الجوّارى التى عادتتهن الغناء.
 (٥) وعن كسبهنَّ، أى: عمّا يكسبن بالغناء.
 (٦) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٧٧٥).
 (٧) مهر البغى، أى: الزانية، ومهرها ما تعطى على الزنا.
 (٨) حلوان الكاهن: مصدر حلوته إذا أعطيته، والمراد ما يعطى الكاهن على أنه يتكهّن.
 (٩) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه.
 (١٠) عَسَب الفحل: عَسَبه: ماؤه، فرساً كان أو بعيراً أو غيرها، أى: ضرابه.
 (١١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٧٦٧).
 (١٢) السنور: الهرّ، وهو القط.
 (١٣) رواه مسلم وابن ماجه.

(٨) بيع الرجل على بيع أخيه؛ فعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه»^(١).

(٩) بيع الغرر؛ فعن أبي هريرة، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر، وعن بيع الحصاة»^(٢).

وبيع الغرر: هو ما كان له ظاهر تغر المشتري وباطن مجهول.

أما بيع الحصاة: فهو أن يقول أحد العاقلين: إذا نبذت لك الحصاة فقد وجب البيع. وكان هذا من بيع أهل الجاهلية.

ويدخل في بيع الغرر: بيع الملامسة، وبيع المنابذة، وبيع حبل الحبل، وبيع الحصاة، وعسب الفحل وأشباهاها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة:

بيع الملامسة^(٣) والمنابذة^(٤): عن أبي سعيد، قال: «نهانا رسول الله ﷺ عن بيعتين ولبستين: نهى عن الملامسة والمنابذة في البيع:

والملامسة: لمس الرجل لثوب الآخر بيده، بالليل أو بالنهار ولا يقبله إلا بذلك.

والمنابذة: أن ينبذ الرجل إلى الرجل بثوبه وينبذ الآخر إليه ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض»^(٥).

بيع حبل الحبل: عن ابن عمر، قال: كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحبل، وحبل الحبل أن تتجج الناقة ثم تحمل التي تيجت فنهاهم رسول الله ﷺ عن ذلك^(٦).

قال الإمام النووي: «واختلف العلماء في المراد بالنهي عن بيع حبل الحبل.

فقال جماعة: هو البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الناقة ويلد ولدها. . . وقال آخرون: هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال. . . وهذا البيع باطل على التفسيرين: أما الأول فلأنه بيع بثمن إلى أجل مجهول، والأجل يأخذ قسطاً من الثمن، وأما الثاني فلأنه بيع معدوم ومجهول وغير مملوك البائع وغير مقدور على تسليمه والله أعلم»^(٧).

(١) رواه البخاري وابن ماجه.

(٢) رواه مسلم وابن ماجه.

(٣) الملامسة: أن يأتي بثوب مطوى أو في ظلمة فيلمسه المستام فيقول لصاحبه: بعته هو بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته.

(٤) المنابذة: سيأتي تعريفها بعد قليل.

(٥) متفق عليه.

(٦) رواه مسلم (٦) (١٥١٤).

(٧) «صحيح مسلم بشرح النووي» (١٠/١٢٢).

(١٠) بيع المبيع قبل قبضه؛ فعن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «من اشترى طعاماً، فلا يبعه حتى يستوفيه ويقبضه» (١).

وعنه قال: «كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ (٢) الطَّعَامَ فَيَبْعُثُ عَلَيْنَا مِنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلُ أَنْ نَبِيعَهُ» (٣).

(١١) بيع ما ليس عنده؛ فعن حكيم بن حزام قال: قلتُ: يا رسول الله يأتيني الرجلُ فيسألني البيعَ ليس عندي، أبيعه منه ثم أبتاعه له من السوق؟ فقال: «لا تبع ما ليس عندك» (٤).

قال ابن المنذر: «وبيع ما ليس عندك يحتمل معنيين: أحدهما: أن يقول: أبيعك عبداً أو داراً معينة وهي غائبة، فيشبه بيع الغرر لاحتمال أن ت تلف أو لا يرضاهما. ثانيهما: أن يقول: هذه الدار بكذا، على أن أشتريها لك من صاحبها، أو على أن يسلمها لك صاحبها» ١. هـ. وقصة حكيم موافقة للاحتمال الثاني (٥).

(١٢) النَّجْشُ؛ فعن ابن عمر: «أن النبي ﷺ نهى عن النَّجْشِ» (٦).
وَالنَّجْشُ: هو أن يمدح السلعة ليرجحها، أو يزيد في الثمن ولا يريد شراءها ليضرَّ بذلك غيره.

(١٣) بيع حاضر لباد (٧)؛ فعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يبيع حاضر لباد، دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ» (٨).

وعن طاوس عن ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تُتْلَقَ الرِّكْبَانُ وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ»، قال: فقلتُ لابن عباس: ما قوله حاضر لباد؟ قال: لا يكن له سمساراً (٩).

قال الإمام النووي -رحمه الله-: «هذه الأحاديث تتضمن تحريم بيع الحاضر للبادي... قال أصحابنا: والمراد به أن يقدم غريب من البادية أو من بلد آخر بمحتاج تعم

(١) رواه مسلم (٣٥) (١٥٢٧).

(٢) نبتاع: نشترى.

(٣) رواه مسلم (٣٣) (١٥٢٧).

(٤) رواه أصحاب السنة.

(٥) «فتح الباري» (٤/ ٤١٠).

(٦) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه.

(٧) الحاضر: هو المقيم بالبلد. والبادي: البدوي.

(٨) رواه مسلم وابن ماجه.

(٩) رواه مسلم وابن ماجه.

الحاجة إليه لبيعه بسعر يومه، فيقول له البلدى: اتركه عندي لأبيعه على التدرج بأعلى»
١. هـ.

(١٤) بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها؛ فعن أنس: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى تزهُو^(١)، وعن بيع العنب حتى يسودَّ، وعن بيع الحب حتى يشتدَّ^(٢)»^(٣).

(١٥) بيع الثمار سنين؛ فعن جابر بن عبد الله: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع السنين^(٤)».

وبيع السنين: هو أن يبيع ثمرة نخلة أو نخلات بأعيانها سنتين أو ثلاثاً، فإنه يبيع شيئاً لا وجود له حال العقد.

وعن جابر -أيضاً- أن رسول الله ﷺ قال: «من باع ثمراً فأصابته جائحة^(٥)، فلا يأخذ من مال أخيه شيئاً، علام يأخذ أحدكم مال أخيه المسلم؟»^(٦).

(١٦) بيع المصرة؛ فعن أبي هريرة رضی الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من اشترى شاة مصراً فليقلب بها فليحلبها فإن رضى حلابها أمسكها وإلا ردّها ومعها صاع من تمر^(٧)».

ومعنى «مصراً»: من التصرية، وهو حبس اللبن في ضروع الإبل والغنم، تغريراً للمشتري.

قال الإمام النووي -رحمه الله-: «التصرية حرام، ومع تحريمها يصحّ البيع» ١. هـ.
قلت: ودليله قوله ﷺ: «من ابتاع شاة مصراً فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردّها وردها معها صاعاً من تمر^(٨)».

(١٧) المحاقلة والمزابنة: عن أبي هريرة قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة^(٩)».

(١) حتى تزهُو: من زها يزهُو إذا ظهر الثمر.

(٢) اشتداده: قوته وصلابته.

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٨١٦).

(٤) رواه مسلم وابن ماجه.

(٥) جائحة: هي آفة تهلك الثمر.

(٦) رواه مسلم وابن ماجه.

(٧) رواه مسلم (١٥٢٤) (٢٣).

(٨) رواه مسلم (١٥٢٤) (٢٤).

(٩) رواه مسلم والترمذى.

قال الإمام الترمذی: والمحاقلة: بيع الزرع بالحِنْطَة . والمزابنة: بيع الثمر على رءوس النخل بالتمر.

والعمل على هذا عند أهل العلم: كرهوا بيع المحاقلة والمزابنة.

■ حكم السُّمَسَار:

السُّمَسَار: هو الذى يتوسط بين البائع والمشتري لتسهيل عملية البيع. وعمل السُّمَسَار جائز شريطة أن يكون أميناً صادقاً. قال ابن عباس: «لا بأس بأن يقول: بع هذا الثوب فما زاد على كذا وكذا فهو لك». وقال ابن سيرين: «إذا قال بعه بكذا فما كان من ربح فهو لك أو بينى وبينك فلا بأس به».

■ بيع المَكْرَه:

اشترط جمهور الفقهاء أن يكون العاقد مختاراً فى بيع متاعه، فإذا أكره على بيع ماله بغير حق فإن البيع لا ينعقد لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^(١). أما إذا أكره على بيع ماله بحق فإن البيع يقع صحيحاً. كما إذا أُجبر على بيع الدار لتوسعة الطريق أو المسجد أو ليفى ما عليه من دين، ففي هذه الحالات وأمثالها يصح البيع إقامة لرضا الشرع مقام رضا^(٢).

■ حكم بيع الأجل بزيادة فى الثمن (بيع التقسيط):

اختلف العلماء فى حكم هذا النوع من البيع والراجح -والله أعلم- أنه يجوز بأربعة شروط:

الأول: أن لا يلجأ الإنسان إليه إلا لضرورة.

الثانى: أن لا تبلغ الزيادة درجة الفحش والاستغلال.

الثالث: أن تكون زيادة السعر معلومة لدى البائع والمشتري، ولا تزيد إذا تأخر المشتري فى السداد.

الرابع: أن يتم البيع بالتراضى بين المتابعين.

فتوى:

سُئل الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- عن حكم بيع كيس السكر ونحوه بمبلغ مائة وخمسين ريالاً إلى أجل وهو يساوى مبلغ مائة ريال نقداً؟

(١) سورة النساء: ٢٩.

(٢) «فقه السنة» (١٠٥/٣) بتصرف.

فأجاب: «أن هذه المعاملة لا بأس بها لأن بيع النقد غير بيع التأجيل، ولم يزل المسلمون يستعملون مثل هذه المعاملة وهو كالإجماع منهم على جوازها، وقد شذ بعض أهل العلم فمنع الزيادة لأجل الأجل وظن ذلك من الربا وهو قول لا وجه له وليس من الربا في شيء لأن التاجر حين باع السلعة إلى أجل إنما وافق على التأجيل من أجل انتفاعه بالزيادة، والمشتري إنما رضى بالزيادة من أجل المهلة وعجزه عن تسليم الثمن نقداً فكلاهما منتفع بهذه المعاملة وقد ثبت عن النبي أنه ﷺ أمر عبد الله بن عمرو بن العاص أن يجهز جيشاً فكان يشتري البعير بالبعيرين إلى أجل، ثم هذه المعاملة تدخل في عموم قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾^(١).

وهذه المعاملة من المداينات الجائزة الداخلة في الآية المذكورة وهو من جنس معاملة بيع السلم^(٢)، فإن البائع في السلم يبيع من ذمته حبوباً أو غيرها مما يصلح السلم فيه بثمن حاضر أقل من الثمن الذي يبيع به المسلم فيه وقت السلم لكون المسلم فيه مؤجلاً والثمن معجلاً فهو عكس المسألة المسئول عنها وهو جائز بالإجماع وهو مثل البيع إلى أجل في المعنى والحاجة إليه ماسة كالحاجة إلى السلم، والزيادة في السلم مثل الزيادة في البيع إلى أجل...».

لكن إذا كان مقصود المشتري لكيس السكر ونحوه ببعه والانتفاع بثمنه وليس مقصوده الانتفاع بالسلعة نفسها فهذه المعاملة تسمى مسألة «التورق» ويسمى بعضها بعض العامة (الوعدة) وقد اختلف العلماء في جوازها على قولين: أحدهما: أنها ممنوعة أو مكروهة لأن المقصود منها شراء دراهم بدراهم، وإنما السلعة البيعة واسطة غير مقصودة.

والقول الثاني: جواز هذه المعاملة لمسيس الحاجة إليها لأنه ليس كل أحد اشتدت حاجته إلى النقد يجد من يقرضه بدون ربا، ولأن الأصل في الشرع حل جميع المعاملات إلا ما قام الدليل على منعه، ولا نعلم حجة شرعية تمنع هذه المعاملة^(٣).

وفي فتوى ثانية لفضيلته برقم (١٦٠٠٢)، قال: «وبعد دراسة اللجنة للاستفتاء أجابت بأنه لا يجوز البيع إلا بسعر معلوم متفق عليه بين البائع والمشتري قبل التفرق، وذلك بأن يتفقا بأن الثمن نقداً بكذا أو أن الثمن مؤجلاً بكذا. ولا يجوز الزيادة على الثمن بدون علم الطرف الثاني. وبالله التوفيق» ١. هـ.

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٢) سيأتي تعريفه بعد -إن شاء الله تعالى-.

(٣) «القول الوسيط في حكم البيع بالتقسيط» للشيخ/ محمد أحمد عيسى (٥١، ٥٢).

ولا يتعارض ما تقدم مع ما ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال «نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة» (١).

فقد قال الإمام الترمذی: «وقد فسر بعض أهل العلم، قالوا: بيعتين في بيعة، أن يقول: أبيعك هذا الثوب بنقد بعشرة، وبنسيئة بعشرين، ولا يفارقه على أحد البيعين، فإذا فارقه على أحدهما، فلا بأس إذا كانت العقدة على واحد منهما».

قال الشافعي: ومن معنى ما نهى النبي ﷺ عن بيعتين في بيعة، أن يقول: أبيعك دارى هذه بكذا. على أن تبيعني غلامك بكذا. فإذا وجب لى غلامك، وجبت لك دارى. وهذا تفارق عن بيع بغير ثمن معلوم، ولا يدرى كل واحد منهما على ما وقعت عليه صفقته».

■ الأمر بإيفاء الكيل والميزان:

أمر الله تعالى بإيفاء الكيل والميزان فقال: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (٢).

هذا، ويندب ترجيح الميزان، فعن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وزنتم فأرجحوا» (٣).

■ فوائد مهمة:

- (١) يحرم على المسلم أن يشتري شيئاً وهو يعلم أنه أخذ من صاحبه بغير حق.
- (٢) لا يجوز بيع العنب لمن يتخذه خمرًا ولا السلاح فى الفتنة، ولا ما يقصد به الحرام.
- (٣) يكره البيع والشراء فى المسجد لقوله ﷺ: «إذا رأيتم من يبيع أو يتاع فى المسجد، فقولوا: لا أربح الله تجارتك، وإذا رأيتم من يشتد فيه ضالة فقولوا: لا رد الله عليك» (٤).

(٤) البيع عند ضيق وقت المكتوبة وعند أذان الجمعة حرام ولا يصح عند أحمد لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ (٥).

(١) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (٩٨٥).

(٢) سورة الإسراء: ٣٥.

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٨٢١).

(٤) صحيح: «صحيح سنن الترمذى» (١٠٦٦).

(٥) سورة الجمعة: ٩.

التسعير

معناه: التسعير معناه وضع ثمن مُحدّد للسلع التي يُراد بيعها بحيث لا يظلم المالك ولا يرهق المشتري^(١).

■ النهى عنه:

عن أنس بن مالك، قال: غلا السعّر على عهد رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله! قد غلا السعّر، فسعّر لنا، فقال: «إن الله هو المسعّر القابض الباسط الرّازق، إني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحدٌ يطلبني بمظلمة في دم ولا مال»^(٢).

دلّ الحديث على أنه لا يجوز للسلطان أن يتدخل في تحديد سعر السلع، لأن تحديد الأسعار يترتب عليه عدّة أضرار، منها:

- ١- التضيق على الناس: لأن البيع والشراء بالتراضي بين المتبايعين .
- ٢- تشجيع التجار على إخفاء السلع، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.
- ٣- إرهاب الفقراء والإضرار بهم .

وقد أجاز بعض الفقهاء التسعير إذا دعت الضرورة لذلك . قال صاحب الهداية: «ولا ينبغي للسلطان أن يسعّر على الناس، فإن كان أرباب الطعام يتحكمون ويتعدّون في القيمة تعدّيًا فاحشًا، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصيرة».

الاختكار

عن معمر بن عبد الله بن عوف قال: قال رسول الله ﷺ: «من احتكر فهو خاطيء»^(٣).

قال الإمام النووي -في شرحه لهذا الحديث-: «قال أهل اللغة: الخاطيء بالهمز هو العاصي الآثم . وهذا الحديث صريح في تحريم الاختكار . قال أصحابنا: الاختكار المحرم هو الاختكار في الأقوات خاصّة، وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة ولا يبيعه في الحال، بل يدخره ليغلو ثمنه . فأما إذا جاء من قريته أو اشتراه في وقت الرخص وادخره، أو ابتاعه في وقت الغلاء لحاجته إلى أكله، أو ابتاعه لبيعه في وقته فليس باحتكار، ولا تحريم فيه . وأما غير الأقوات فلا يحرم الاختكار فيه بكل حال . هذا تفصيل مذهبنا^(٤)».

(١) «فقه السنة» (٣/١١٧).

(٢) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٨٠١).

(٣) رواه مسلم (١٦٠٥).

(٤) ذهب أبو يوسف إلى عموم الحديث فقال: «كلّ ما أضرّ بالناس حبسه فهو احتكار وإن كان ذهبًا أو ثيابًا». «سبل السلام» (٣/٣٥).

قال العلماء: والحكمة في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس، كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام واضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره أُجبر على بيعه دفعاً للضرر عن الناس. أما ما ذكر عن سعيد بن المسيّب ومعمّر - راوى الحديث - أنهما كانا يحتكران، فقال ابن عبد البر وآخرون: إنما كانا يحتكران الزيت، وحملنا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة إليه والغلاء، وكذا حمله الشافعي وأبو حنيفة وآخرون وهو الصحيح» ١. هـ.

الخيار

الخيار: اسم من الاختيار أو التخيير وهو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه.

والخيار شرع في البيع في عدة مسائل، وهي (١):

١- ما دام البائع والمشتري في المجلس قبل أن يتفرقا فلكل منهما الخيار، في إمضاء البيع أو فسخه، لقوله ﷺ: «البَّيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورِكْ لهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا» (٢).

٢- إذا اشترط أحد البائعين مدة معينة للخيار فانفقا على ذلك، فهما إذا بالخيار حتى تنقضى المدة، ثم يمضى البيع، لقوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم» (٣).

٣- إذا غبن أحدهما الآخر غبنًا فاحشًا، بأن بلغ الغبن الثلث فأكثر بأن باعه ما يساوى عشرة بخمسة عشر، أو يزيد فإن للمشتري الفسخ أو الأخذ بالقيمة المعلومة، لقوله ﷺ: «لِلَّذِي كَانَ يَغْنِي فِي الشَّرَاءِ لَضَعْفِ عَقْلِهِ: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَافَةَ» (٤) أى: لا خديعة، فإنه متى ظهر أنه غبن رجوع على من غبنه برد الزائد إليه، أو بفسخ البيع.

٤- إذا دلّس البائع في المبيع بأن ظهر الحسن وأخفى القبيح، أو أظهر الصالح، وأبطن الفاسد أو جمع اللين في ضرع الشاة فإن للمشتري الخيار في الفسخ أو الإمضاء (٥).

٥- إذا وُجد بالمبيع عيب ينقص قيمته ولم يكن قد علمه المشتري ورضى به حال المساومة فإن للمشتري الخيار في الإمضاء أو الفسخ.

(١) «منهاج المسلم» للشيخ أبي بكر الجزائري (٢٦١-٢٦٢) بتصرف يسير وإضافة.

(٢) متفق عليه.

(٣) صحيح: رواه أبو داود وغيره.

(٤) رواه البخاري.

(٥) ويسمى هذا النوع ببيع المضرة، وقد تقدّم قريباً.

٦- إذا اختلف البائعان في قدر الثمن أو في وصف السلعة حلف كل منهما للآخر ثم هما بالخيار في إمضاء البيع أو فسخه، فعن ابن مسعود أنه باع من الأشعث بن قيس رقيقاً من رقيق الإمارة، فاختلفا في الثمن، فقال ابن مسعود: بعثك بعشرين ألفاً، وقال الأشعث: إنما اشتريت منك بعشرة آلاف، فقال عبد الله: إن شئت حدثتك بحديث سمعته من رسول الله ﷺ يقول: «إذا اختلف البيعان، وليس بينهما بينة، والبيع قائم بعينه فالقول ما قال البائع أو يتردّان البيع» قال: فإنني أرى أن أردّ البيع، فردّه (١).

الإقالة

«من اشترى شيئاً ثم ظهر له عدم حاجته إليه. أو باع شيئاً ثم بدا له أنه محتاج إليه. فلكلّ منهما أن يطلب الإقالة وفسخ العقد. وقد رغب الإسلام فيها، فعن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «من أقال مسلماً» (٢) أقال الله عثرته (٣) يوم القيامة» (٤). وهي فسخ لا بيع. وإذا انفسخ العقد رجع كل من المتعاقدين بما كان له فيأخذ المشتري الثمن ويأخذ البائع العين المبيعة. وإذا تلفت العين المبيعة أو مات العاقد أو زاد الثمن أو نقص فإنها لا تصح» (٥).

السلم

■ تعريفه:

السلم والسلف بمعنى واحد، وسمي بذلك لتسليم رأس المال في المجلس، وسلفاً لتقديم رأس المال، وحده عقد على موصوف في الدّمة بيد عاجل بأحد اللفظين (٦). «والفقهاء تسميه: بيع المحاريج، لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري السلعة، وصاحب السلعة محتاج إلى ثمنها قبل حصولها عنده لينفقها على نفسه وعلى زرعه حتى ينضج فهو من المصالح الحاجية. ويسمى المشتري المسلم أو رب السلم. ويسمى البائع المسلم إليه. والمبيع المسلم فيه والثمن رأس مال المسلم» (٧).

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٧٩٣).

(٢) «من أقال مسلماً»، أي: وافقه على نقض البيع، والإقالة تجرى في البيعة والعهد أيضاً.

(٣) «عثرته»: ذنبه وخطيئته.

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٨٠٠).

(٥) «فقه السنة» (١٢٤/٣) بتصرف يسير.

(٦) «كفاية الأخيار» (٢٤١).

(٧) «فقه السنة» (١٢٤/٣).

■ مشروعيته:

الأصل فيه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايْتُمْ بَيْنَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ (١). قال ابن عباس رضي الله عنهما: أراد به السلم (٢).

■ حكمه:

حكم السلم الجواز، إذ هو البيع، والبيع جائز، وفي «الصحيحين» أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والستين وربما قال: الستين والثلاث، فقال: «من أسلف فلْيُسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم». قال الإمام النووي -رحمه الله- في شرحه لهذا الحديث:

«فيه جواز السلم وأنه يشترط أن يكون قدره معلوماً بكيل أو وزن أو غيرهما مما يضبط به، فإن كان مذكرواً كالثوب اشترط ذكر ذرعان معلومة، وإن كان معدوداً كالحبوان اشترط ذكر عدد معلوم. ومعنى الحديث أنه إن أسلم في مكيل فليكن كيله معلوماً، وإن كان في موزون فليكن وزناً معلوماً، وإن كان مؤجلاً فليكن أجله معلوماً. ولا يلزم من هذا الشرط كون السلم مؤجلاً بل يجوز حالاً لأنه إذا جاز مؤجلاً مع الغرر فجواز الحال أولى لأنه أبعد من الغرر، وليس ذكر الأجل في الحديث لاشتراط الأجل، بل معناه إن كان أجل فليكن معلوماً» ١. هـ.

لا يشترط في السلم فيه أن يكون عند المسلم إليه: لا يشترط في السلم أن يكون المسلم إليه مالاً للمسلم فيه بل يراعى وجوده عند الأجل. ومتى انقطع المبيع عند محل الأجل انفسخ العقد. ولا يضر انقطاعه قبل حلوله، عن محمد بن المجالد قال: بعثني عبد الله بن شداد وأبو بردة إلى عبد الله بن أبي أوفى فقالا: سلّه هل كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسلفون في الخطة؟ فقال عبد الله: كُنَّا نُسلفُ نبيط (٣) أهل الشام في الخطة والشعير والزيت في كيل معلوم إلى أجل معلوم. قلت: إلى من كان أصله عنده؟ قال: ما كنا نسألهم عن ذلك. ثم بعثاني إلى عبد الرحمن بن أبيزى فسألته فقال: كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسلفون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم نسألهم ألهم حرث أم لا؟ (٤).

الربا

■ تعريفه:

الربا في «اللغة»: الزيادة.

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٢) رواه البخاري (٢٢٣٩).

(٣) أهل الزراعة، وقيل: نصارى الشام.

(٤) رواه البخاري (٢٢٤٤).

وفى «الشرع»: قال ابن قدامة -رحمه الله-: «الربا: الزيادة فى أشياء مخصصة»^(١).

وقال ابن العربى -رحمه الله-: «المراد بالربا: كل زيادة لم يقابلها عوض»^(٢).
قال الدكتور فضل إلهى: «ويظهر من هذين التعريفين شمولهما ربا القروض، وربا البنوك، حيث توجد الزيادة فيهما، إلا أن تعريف الإمام ابن العربى غير مانع، حيث تدخل فيه زيادات ليست من الربا»^(٣). ومن التعريفات الشاملة للربا تعريف «معجم لغة الفقهاء»، حيث قال فيه: «الربا: كل زيادة مشروطة فى العقد خالية عن عوض مشروع»^(٤).

■ حكمه:

- الربا مُحَرَّمٌ بالكتاب والسنة وإجماع الأمة:
- قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٥).
- وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «لعن رسول الله ﷺ أكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه، وقال: «هم سواء»^(٦).
- وعن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبى ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات».
- قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التى حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولى يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»^(٧).

■ أقسامه:

- ينقسم الربا إلى نوعين^(٨):
- ربا النسيئة: وهو الزيادة المشروطة مقابل الأجل.
- وربا الفضل: وهو بيع شيء من الأموال الربوية بجنسه متفاضلاً.

(١) «المغنى» (٤/١٢٢).

(٢) «أحكام القرآن» (١/٢٤٢).

(٣) «التدابير الواقية من الربا فى الإسلام» د. فضل إلهى (٢٦).

(٤) «معجم لغة الفقهاء» د. محمد رواس قلعة جى (٢١٨).

(٥) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٦) رواه مسلم (١٠٦) (١٥٩٨) «كتاب المساقاة».

(٧) متفق عليه.

(٨) «الترهيب من الربا» د. محمد سعيد رسلان (٣٣-٣٥) بتصرف.

والنسيئة: التأجيل والتأخير، والفضل: الزيادة.

وربا النسيئة: هو ربا القروض، وسمّاه ابن القيم: «الربا الجلى»، وسمّاه العلماء أيضاً: ربا الجاهلية، لأن تعامل الجاهليين بالربا كان به.

قال الإمام ابن تيمية -رحمه الله-: «كان أصل الربا في الجاهلية أن الرجل يكون له على الرجل المال المؤجل، فإذا حلّ الأجل قال له: أنتقضى أم تُربى؟. فإن وفّاه وإلا زاد هذا في الأجل، وزاد هذا في المال، فيتضاعف المال والأصل واحد» (١).

ولكن ربا القروض لم يكن خاصاً بالجاهلية القديمة وحدها، بل هو اليوم أكثر منه بالأمس وأربى، بل إن النظام المالى العلمى لا يقوم إلا على أساس من ربا القروض الذى حرّمه الكتاب والسنة والإجماع.

قال ابن قدامة -رحمه الله-: «وكل قرض شرط فيه أن يزيده فهو حرامٌ بغير خلاف». قال ابن المنذر: أجمعوا على أن المُسَلَّفَ إذا شرط على المستلف زيادة أو هدية، فأسلف على ذلك. أن أخذ الزيادة على ذلك ربا» (٢).

وقد حاول أقوام أن يحلّوا ما حرّم الله، بما تلقّيه إليهم شياطينهم من حُجج فارغة لا تُسقط ذبابة من ارتفاع نصف متر، حيث زعموا أن المرابى كان هو الذى يُقرض نظير فائدة تعود عليه، أما الآن فإن «المصرف» وهو الطرف الأقوى يقترض نظير فائدة يدفعها للمقرض، وهذا فى صالح صاحب المال الضعيف.

وقُلْ لمثل هذا إن شئت: سيظلُّ الربا ربا عند الله وعند المؤمنين، وإن أفتى الذين فى قلوبهم مرض أو تكلم الذين لا يعلمون» ١. هـ.

■ حكمة تحريمه:

من أسباب تحريم الربا:

- (١) أنه يسبب العداوة بين الأفراد ويقضى على روح التعاون بينهم.
- (٢) أنه سبب مباشر فى محقّ البركة، فعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما أحدٌ أكثر من الربا إلا كان عاقبة أمره إلى قلة» (٣).
- (٣) أنه يؤدّى إلى إيجاد طبقة مترفة، تتضحّم الأموال فى جيوبها دون تعب يذكر.
- (٤) توجيه المسلم إلى استثمار ماله فى أوجه من المكاسب الطيبة البعيدة عن الظلم والاحتيال.

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٩ / ٤١٨).

(٢) «المغنى» (٤ / ٣٦٠).

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٨٦٢).

- (٥) إنقاذ اقتصاد الأمة من الدمار والانهيار.
 (٦) إنقاذ المسلم من العذاب الذي أعدّه الله للمرابي.
 (٧) سدّ الطرق المؤدّية بالمسلم إلى بغض أخيه وكراهيته.

■ أحكامه:

«نص الحديث على تحريم الربا في ستة أعيان هي: الذهب والفضة والقمح والشعير والتمر والملح».

فعن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدًا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطى سواء» (١).

فإذا اختلفت الأجناسُ جاز التفاضلُ، ما دام يدًا بيد، فيجوز بيعُ الذهب بالفضة متفاضلاً، وبيعُ التمر بالبر متفاضلاً، إذا كان كلُّ ذلك يدًا بيد، لقوله ﷺ: «فإذا اختلفت هذه الأصنافُ فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد» (٢).

ويدخل الربا في تلك الأصناف من وجوه هي:

أولاً: أن يُباع الجنسُ الواحدُ بجنسه كالذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة متفاضلاً.
 ثانياً: أن يختلف الجنسان كالذهب بالفضة، والتمر بالشعير، ولكن أحدهما حاضر والآخر غائب، لقوله ﷺ: «الذهب بالورق رباً إلا هاء وهاء» (٣).
 ونهيه ﷺ أن يُباع جنسٌ من تلك الأجناس حاضر بغائب، «لا تبيعوا منها غائباً بناجر» (٤).

والورق: الفضة. والناجز: الحاضر.

ثالثاً: أن يُباع الجنسُ بجنسه متساوياً، ولكن أحدهما غائب، كأن يُباع الذهب بالذهب مثلاً بمثل متساوياً، ولكن أحدهما غائب، لقوله ﷺ: «البر بالبر رباً إلا هاء وهاء» (٥).

وهاء وهاء: يدًا بيد.

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه مسلم.

(٣) متفق عليه.

(٤) متفق عليه.

(٥) متفق عليه.

والقاعدةُ الفقهيةُ في هذا النوع من التعامل هي أنه: إذا اتحدَ الجنسانَ حرْمُ الزيادة والنساء - أي التأجيل - وإذا اختلفَ الجنسانَ حلُّ التفاضلِ دون النساء^(١).

■ تنبيهان^(٢):

الأول: في البنوك.

البنوك الحالية في سائر العالم الإسلامي أغلبها يتعامل بالرِّبَا، فلا يجوز التعامل معها إلا فيما ألجأت إليه الضرورة كالتحويل من بلد إلى آخر. وبناءً على هذا فقد وجب على الإخوة الصالحين أن ينشئوا لهم بنوكًا إسلامية. وها هي صورة قريبة للبنك الإسلامي المقترح إنشاؤه.

يجتمع الإخوة من أهل البلد، ويتفقون على إنشاء دار يسمونها (خزانة الجماعة) يختارون لها من بينهم من هو حفيظ عليم، يتولَّى إدارتها، وتسيير عملها.

وتكون مهمة هذه الخزانة مقصورة على ما يلي:

- ١- قبول الإيداعات (حفظ أمانات الإخوان) بدون مقابل.
- ٢- الإقراض، فتقرضُ الإخوة المسلمين قروضًا تتناسب وإيراداتهم أو مكاسبهم بلا فائدة.

٣- المشاركة في ميادين الفلاحة، والتجارة، والبناء، والصناعة، فتساهم الخزانة في كل ميدان يرى أنه يحقق مكاسب وأرباحًا للخزانة.

٤- المساعدة على تحويل عملة الإخوان من بلدٍ إلى بلدٍ بلا أجر إذا كان لها فرع في البلد المراد التحويل إليه.

٥- على رأس كل سنة تصفَّى حسابات الخزانة، وتوزع الأرباح على المساهمين بحسب سهمومهم في الخزانة.

الثاني: في التأمين:

لا بأس أن يكونَ أهل البلد من الإخوة المسلمين صندوقًا يساهمون فيه بنسبة إيراداتهم الشهرية، أو حسبما يتفقون عليه، ومن مساهمة كل فرد بنصيب مُعَيَّن يكونون فيه سواءً، على أن يكون هذا الصندوق وفقًا خاصًا بالأخوة المُشترِكين، فمن نزل به حادث دهر، كحريق، أو ضياع مال، أو إصابة بدن أعطى منه ما يخفَّف به عنه مُصابه. غير أنه ينبغي ملاحظة ما يلي:

(١) من فتوى مجمع الفقه بمنظمة المؤتمر الإسلامي (جدة - ربيع الثاني - ١٤٠٦هـ).

(٢) «منهاج المسلم» (٢٦٩-٢٧٠) بتصرف يسير.

- ١- أن ينوى المساهم بمساهمته وجه الله تعالى، ليثاب على ذلك.
- ٢- أن تتحد فيه المقادير التى تمنح للمصابين، كما حدّدت أنصبة المساهمين بحيث يكون قائماً على المساواة التامة.
- ٣- لا مانع من تنمية أموال الصندوق بالمضاربات التجارية والمقاولات العمرانية، والأعمال الصناعية المباحة.

بيع اللحم بالحيوان:

يحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه: لأنه ﷺ «نهى أن تباع الشاة باللحم»^(١).
وقيل: يجوز وإن كان من غير جنسه، فإن كان من مأكول فقولان: الأظهر أنه لا يجوز أيضاً لعموم الخبر، وقيل: يجوز قياساً على بيع اللحم باللحم، وإن كان غير مأكول: ففيه خلاف أيضاً، والراجح التحريم لأنه ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان.
رواه أبو داود لكنه مرسل، والمرسل مقبول عند الشافعى إذا اعتضد بأحد سبعة أشياء: إمّا بالقياس أو قول صحابى أو فعله أو قول الأكثرين أو ينتشر من غير دافع أو يعمل به أهل العصر أو لا يوجد دلالة سواء أو بمرسل آخر أو مسند وقد أسنده الترمذى والبخارى^(٢).

بيع العينة: نهى النبى ﷺ عن بيع العينة لأنه ربا، وإن كان فى صورة بيع وشراء. ذلك أن الإنسان المحتاج إلى النقود يشتري سلعة بثمن معين إلى أجل ثم يبيعها ممن اشتراها منه بثمن حال أقل، فيكون الفرق هو فائدة المبلغ الذى أخذه عاجلاً. وهذا البيع حرام ويقع باطلاً^(٣).

عن ابن عمر رضيهما أن النبى ﷺ قال: «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلاً، لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم»^(٤).

الرهن

الرهن فى «اللغة»: الثبوت. وقيل: الاحتباس، ومنه ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾^(٥). وفى «الشرع»: جعل المال وثيقة بدين.

(١) صحيح: رواه الحاكم، والبيهقى (٢٩٦/٥)، وقال: استاده صحيح، وهو كما قال.

(٢) «كفاية الأخيار» (٢٣٤).

(٣) «فقه السنة» (١٣٢/٣).

(٤) صحيح: رواه أحمد فى «المسند» وأبو داود، وغيرهما، وانظر: «صحيح الجامع» (٤٢٣).

(٥) سورة المدثر: ٣٨.

وهو جائز. قال تعالى: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ (١).

وفى «الصحيحين» أنه ﷺ «رَهْنٌ دِرْعًا عِنْدَ يَهُودِيٍّ عَلَى شَعِيرٍ لِأَهْلِهِ» (٢).

■ شروط صحة الرهن:

يشترط لصحة عقد الرهن:

- ١- العقل.
- ٢- البلوغ.
- ٣- أن تكون العين المرهونة موجودة وقت العقد ولو كانت مشاعة.
- ٤- أن يقبضها المرتهن أو وكيله (٣).

■ هل يجوز انتفاع المرتهن بالرهن؟

لا يجوز، إلا أن يكون الرهن مَحْلُوبًا أو مَرْكُوبًا، فيجوز له أن يحلب المحلوب، ويركب المركوب إذا أنفق عليه. ففي «صحيح البخاري». عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظَّهْرُ يَرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبَنُ الدَّرِيِّ يَشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ». قَالَ الْأَمِيرُ الصَّنْعَانِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْمُرْتَهَنُ الْإِنْتِفَاعَ بِالرَّهْنِ فِي مَقَابِلَةِ نَفَقَتِهِ» أ.هـ (٤).

الْقَرْضُ

- القرض: هو المال الذي يعطيه المقرض للمقترض ليردَّ مثله إليه عند قدرته عليه.
 - وفي فضيلة القرض أحاديث، منها:
- عن ابن مسعود رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً» (٥).
- قال الإمام الشوكاني: «فيه دليل على أن قرض الشيء مَرَّتَيْنِ يقوم مقام التصدق به مَرَّةً» أ.هـ (٦).
- هذا، ويجب إرجاع مثله ويجوز أن يكون أفضل أو أكثر إذا لم يكن مشروطًا، فعن جابر رضي الله عنه قال:

(١) سورة البقرة: ٢٨٣.
 (٢) رواه البخاري (٢٢٥١)، ومسلم (١٦٠٣).
 (٣) «فقه السنة» (١٣٧/٣).
 (٤) «سبل السلام» (٧٠/٣).
 (٥) حسن: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٩٨٧).
 (٦) «نيل الأوطار» (٢٧٧/٥).

«أتيتُ النبي ﷺ وكان لى عليه دينٌ فقَضَانِي وزادني»^(١). وفى «الصحيحين» عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن خيركم أحسنكم قضاءً». ولا تجوز الزيادة إذا كانت مشروطة، فعن أبى بردة، قال: قدمت المدينة فلقيتُ عبد الله بن سلام فقال لى:

«إنك بأرض فيها الربا فاش فإذا كان لك على رجل حق فأهدى إليك حملَ تبنٍ أو حملَ شعير أو حملَ قَتٍّ فلا تأخذه فإنه ربا»^(٢).

والحرمة مقيدة هنا بما إذا كان نفع القرض مشروطاً أو متعارفاً عليه.

● ويجب التعجيل بقضاء الدين، فعن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات وعليه دينارٌ أو درهمٌ قُضى من حسناته، ليس ثم دينارٌ ولا درهم»^(٣).

● ويستحب انتظار المُعسر، فعن أبى اليسر رضی اللہ عنہ قال: قال رسول الله ﷺ: «من أحب أن يظله الله فى ظله فلينظر مُعسراً، أو ليضع عنه»^(٤).

الحوالة

■ تعريفها:

الحوالة - بفتح الحاء المهملة وقد تكسر -: تحويل الدين ونقله من ذمة إلى ذمة، وذلك كأن يكون على شخص دين، وله على آخر دين مماثل للدين الذى عليه، ويُطالبه صاحب الدين بدينه فيقول له: أحيلك على فلان، فإن لى عنده ديناً مماثلاً لدينك فخذ منه، فمتى رضى المحال برئت ذمة المُحيل^(٥).

■ **حكمها:** الحوالة جائزة، غير أنه يجب على المحال إذا أحيل على ملىء^(٦) أن يقبل لقوله ﷺ: «الظلم مظلٌ الغنى»^(٧)، وإذا أُتبع أحدكم على ملىء، فليَتبع^(٨) «(٩)». «مظلٌ الغنى ظلمٌ، وإذا أُحِلَّت على ملىءٍ فاتبعه»^(١٠).

(١) متفق عليه.

(٢) رواه البخارى (٣٨١٤).

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٩٧٣).

(٤) رواه مسلم وابن ماجه.

(٥) «منهاج المسلم» (٢٨٢).

(٦) ملىء: على وزن كريم، وهو الغنى لفظاً ومعنى.

(٧) مظلٌ الغنى: أراد بالغنى القادر على الأداء، ولو كان فقيراً، ومطله منعه أداءه وتأخير.

(٨) فليمتنع؛ أى: فليقبل الحوالة.

(٩) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه.

(١٠) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٩٦٣).

■ شروطها:

١- يشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف، والمحال عند الأكثر، والمحال عليه عند بعض.

٢- يشترط -أيضاً- تماثل النقدين في الصفات وأن يكون في شيء معلوم، ومنهم من خصّها بالنقدين ومنعها في الطعام لأنها بيع طعام قبل أن يستوفى^(١).

الودِعة

■ تعريفها:

الودِعة: مأخوذة من ودّع الشيء بمعنى تركه. وسمّى الشيء الذي يدعه الإنسان عند غيره ليحفظه له بالودِعة لأنه يتركه عند المودّع.

■ حكمها:

إذا استودع الرجل أخاه شيئاً استحَب له قبوله إن علم من نفسه القدرة على حفظه لأن هذا من باب التعاون على البر والتقوى. ويجب على المودّع ردّ الودِعة متى طُلبت منه، لقوله -عزّ وجل-: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾^(٢).

ولا ضمان على المودّع إلا بالتفريط، فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: «لا ضَمَانُ عَلَى مُؤْتَمِنٍ»^(٣).

وعن أنس: «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضَمَنَهُ وديعة سُرقت من بين ماله». قال البيهقي: «يُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ فَرَطَ فِيهَا، فَضَمَّنَهَا إِيَّاهُ بِالتَفْرِيطِ»^(٤).

الغَصْبُ

الغصب «الغّة»: أخذ الشيء ظلماً.

و«شرعاً»: الاستيلاء على حق الغير قهراً بغير حق. وهو حرام لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٥)، ويجب ردّ المغصوب أو قيمته إن فُقد.

(١) «نيل الأوطار» (٢٨٦/٥) نقلاً عن «فتح الباري».

(٢) سورة البقرة: ٢٨٣.

(٣) حسن: رواه الدارقطني، والبيهقي، وانظر: «صحيح الجامع» (٧٥١٨).

(٤) رواه البيهقي (٢٨٩/٦)، وانظر: «الوجيز» (٣٦١-٣٦٢).

(٥) سورة البقرة: ١٨٨.

فإذا طمع الغاصب ولم يستطع المغضوب منه أن يفعل شيئاً لشدة بطش الغاصب استجيب دعاؤه، لقوله ﷺ: «اتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب» (١). ثم عاد حق المظلوم إليه يوم لا يكون دينار ولا درهم:

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرض أو من شيء، فليتحلله منه اليوم من قبل أن لا يكون دينار ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه» (٢).

العارية

■ تعريفها:

العارية بتشديد الياء وتخفيفها ويقال عارة، وهي مأخوذة من عار الفرس إذا ذهب، لأن العارية تذهب من يد المعير أو من الغار لأنه لا يستعير أحد إلا وبه عار وحاجة. وهي في «الشرح»: إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده. قال ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» (٣).

قال الأمير الصنعاني: «والحديث دليل على وجوب رد ما قبضه المرء وهو ملك لغيره ولا يبرأ إلا بمضيره إلى مالكة أو من يقوم مقامه لقوله «حتى تؤديه» ولا تتحقق التأدية إلا بذلك وهو عام في الغصب والوديعة والعارية» (٤). والأصل في «العارية» قوله تعالى: ﴿وَيَمْتَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ (٥) والمراد ما يستعيره الجيران بعضهم من بعض.

وفي السنة أنه ﷺ «استعار يوم خيبر من «صفوان بن أمية» درعاً فقال له: غصباً يا محمد» (٦)، فقال: «لا بل عارية مضمونة» (٧) ونقل ابن الصباغ الإجماع على استحبابها (٨).

■ ضمانها:

قال الإمام الشوكاني: «يجب على الوديع والمستعير تأدية الأمانة إلى من ائتمنه،

(١) رواه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم.

(٢) رواه البخاري والترمذي.

(٣) رواه أحمد والأربعة وصححه الحاكم، وضعفه الألباني في «الإرواء» (١٥١٦).

(٤) «سبل السلام» (٩١/٣).

(٥) سورة الماعون: ٧.

(٦) كان ذلك قبل إسلامه.

(٧) صحيح: رواه أبو داود (٣٥٦٢) وغيره.

(٨) «كفاية الأخيار» (٢٧١).

ولا يخون من خثانته، ولا ضمان عليه إذا تلفت بدون جنائته وخيائته، ولا يجوز منع الماعون كالدلو والقدر وإطراق الفحل، وحلب المواشى لمن يحتاج ذلك والحمل عليها فى سبيل الله^(١) .

إحياء الموات

وهو الأرض المنفكة عن الاختصاصات، وملك معصوم، أى ليست مملوكة لأحد، ولا ينتفع بها فى زراعة أو سكن أو نحوهما، على أن تكون بعيدة عن العمران، وصالحة للانتفاع بها، فمن أحيّاها بزرع أو مسكن امتلكها، ولا يشترط إذن الحاكم تشجيعاً على الإحياء واستزراع الأراضى واستصلاحها للزراعة أو السكن، فعن عائشة رضي الله عنها أن النبى ﷺ قال: «من عَمَّرَ أرضاً ليست لأحد، فهو أحقُّ بها». قال عروة: وقضى به عمرُ فى خلافته^(٢).

وعن سعيد بن زيد رضي الله عنه عن النبى ﷺ قال: «من أحيّا أرضاً ميتة فهي له»^(٣). لكن الأفضل إذن الإمام فقد تكون مملوكة لأحد أو للدولة، ولا يعلم بذلك المحيى. على أن يحييها بعد زمن مُعيّن، وإلا أخذت منه ليتفع بها الغير لمصلحة الناس ومصلحة الغير^(٤).

اللُّقْطَة

اللُّقْطَة -بضم اللّام وفتح القاف- هى الشئ الملقوط من موضع غير مملوك لأحد وذلك كأن يجد المسلم بطريق ما دراهم أو ثياباً فيخاف ضياعها فيلتقطها.

■ حكمها:

أخذ اللُّقْطَة مُستحب، لحديث زيد بن خالد الجهني، أن رسول الله ﷺ سئل عن اللُّقْطَة؟ فقال: «عرَّفها سنّة، فإن اعترفت فأدّها، فإن لم تُعترَفْ، فأعرِفْ عِصَاصَهَا»^(٥) ووعاءها ثم كُلّها، فإن جاء صاحبها فأدّها إليه»^(٦).

■ أحكامها:

(١) إن كانت اللُّقْطَة شيئاً يسيراً لا تتعلّق به النفوس كالثمرة والعصا ونحو ذلك فلا

(١) «الدرر البهيّة» (٥١).

(٢) رواه البخارى.

(٣) رواه الثلاثة وحسنه الترمذى، وقال: روى مُرسلاً، وانظر: «صحيح الجامع» (٥٨٥١).

(٤) «التيسير فى فقه الإمام ابن تيمية» (١٢٩).

(٥) العِصَاص: الرعاء الذى يكون فيه الشئ من جلد أو خشب أو نسيج أو نحوه.

(٦) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٠٥٠).

بأس بأخذه والانتفاع به، فعن أنس، قال: مرّ النبي ﷺ بتمرة في الطريق فقال: «لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها» (١).

(٢) إن كانت اللقطة مما تتعلّق به النفوس وجب على ملتقطها أن يعرف جنسها، ثم يشهد ذا عدل عليها، ثم يحفظها ويعرفها سنة كاملة (٢) - ويكون التعريف في مظان اجتماع الناس من الأسواق وأبواب المساجد والمجامع الحافلة - فإن جاء صاحبها وأخبره بالعلامة دفعها إليه، وإن لم يجرى بعد السنة انتفع بها أو تصدّق إن شاء، ولكن بنية ضمانها لو جاء صاحبها يوماً يطلبها، فعن عياض بن حمار رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من وجد لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوى عدل، ثم لا يغيره ولا يكتم، فإن جاء ربها فهو أحقّ بها، وإلا فهو مال الله يؤتية من يشاء» (٣).

(٣) لقطة الحرم (٤): لا يجوز التقاطها إلا لتعريفها، فإن لم يعرف صاحبها، سلّمها ملتقطها إلى الحاكم وليس له تملكها، فعن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ: «إن الله حرم مكة، فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار، لا يخلّي خلاها (٥)، ولا يعضد شجرها، ولا ينفّر صيدها، ولا تلتقط لقطنها إلا لمعرف» (٦).

(٤) لقطة الحيوان: إن كانت من الغنم أخذها وعرفها، فإن اعترفت وإلا ملكها، وإذا كانت من الإبل لم يحلّ له أخذها لأنه لا يخشى عليها (٧)، فعن زيد بن خالد، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فسأله عن اللقطة، فقال: «اعرف عقاصها ووكاءها ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فشانك بها» قال: فضالة الغنم؟ قال: «هي لك أو لأخيك أو للذئب» قال: فضالة الإبل؟ قال: «ما لك ولها؟ معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء، وتأكل الشجر، حتى يلقاها ربها» (٨).

(١) متفق عليه.

(٢) أما ما بعدها فقليل: لا يجب التعريف بها بعد السنة، وقيل: يجب والدليل مع الأول.

(٣) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٠٤٨).

(٤) أي مكة.

(٥) ولا يخلّي خلاها: هو الرطب من التّبات واختلاؤه قطعه واختشاشه. قال ابن قدامة: «وأجمعوا على إباحة أخذ ما استتبه الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم فلا بأس برعيه واختلائه» ١.هـ.

(٦) رواه البخاري (١٨٣٣).

(٧) ومثل ظالة الإبل ضالة البغال والحمير وتسمى «الهوامل».

(٨) متفق عليه.

اللقيط

اللقيط: طفل لا يعرف نسبه، نُبذ في شارع أو غيره، أو ضل الطريق. وأخذه فرض كفاية لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ (١). وما معه من مال و فراش ونحوها فهو له، وينفق عليه الملتقط وإلا فمن بيت المال، وله أن ينفق من ماله ويرجع بذلك على بيت المال، وإن أقر أحد بهذا الطفل لَحَقَّه (٢).
■ تنبيه:

إذا مات اللقيط وترك ميراثاً ولم يخلف وارثاً، كان ميراثه لبيت المال، وكذا ديته إن قُتل.

الوكالة

■ تعريفها:

الوكالة - بفتح الواو وقد تكسر مصدر وكل مشدداً - بمعنى التفويض والحفظ، وتحقق فتكون بمعنى التفويض.
وهي «شرعاً»: إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً ومُقيداً (٣).

■ مشروعيتهما:

أجمع العلماء على استحبابها، لأنها نوع من التعاون على البر والتقوى، إذ ليس كل إنسان قادراً على مباشرة أموره بنفسه، فيحتاج إلى توكيل غيره ليقوم بها نيابة عنه.
والأدلة على مشروعيتهما كثيرة، منها:

١ - قوله تعالى - في قصة أصحاب الكهف -: ﴿قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ (٤).

٢ - وعن جابر رضي الله عنه «أن النبي ﷺ نحر ثلاثاً وستين وأمر علياً رضي الله عنه أن يذبح الباقي» (٥) قال الأمير الصنعاني: «فيه دلالة على صحة التوكيل في نحر الهدى وهو إجماع إذا كان الذابح مسلماً فإن كان كافراً كتابياً صحَّ عند الشافعي بشرط أن ينوي صاحب الهدى عند دفعه إليه أو عند ذبحه» ١. هـ (٦).

(١) سورة المائدة: ٢.

(٢) «التفسير في فقه الإمام ابن تيمية» (١٢٩).

(٣) «سبل السلام» (٨٦/٣).

(٤) سورة الكهف: ١٩.

(٥) رواه مسلم.

(٦) «سبل السلام» (٩٠/٣).

■ أحكامها:

- ١- على الوكيل ألا يتصرف إلا في حدود ما أمره به الموكل، وإذا خالفه إلى ما هو أنفع ورضى به صح.
- ٢- إذا باع الوكيل بزيادة على ما رسمه موكله، كانت الزيادة للموكل.
- ٣- الوكيل أمين لا يضمن ما تلف بيده بدون تفريط أو تعد.

الشفعة

■ تعريفها:

الشفعة مأخوذة من الشفع وهو الضم، وقد كانت معروفة عند العرب. فكان الرجل في الجاهلية إذا أراد بيع منزل أو حائط أتاه الجار والشريك والصاحب يشفع إليه فيما باع فيشفعه ويجعله أولى به ممن بعد منه، فسميت شفعة، وسمى طالبها شافعاً. والمقصود بها في «الشرع»: تملك المشفوع فيه جبراً عن المشتري بما قام عليه من الثمن والنفقات^(١).

وهي ثابتة بالسنة الصحيحة كما سيأتي.

■ حكماتها: شرع الإسلام الشفعة لدفع الضرر، ومنع الخصومة.

الشفعة للذمي:

قال جمهور الفقهاء: تثبت الشفعة للذمي كما ثبتت للمسلم، لحديث: «الشفعة في كل شرك: في أرض، أو ربع، أو حائط، لا يصلح - وفي لفظ: لا يحل - أن يبيع حتى يعرض على شريكه»^(٢).

قال الأمير الصنعاني - رحمه الله -: «وظاهر قوله: «في كل شرك» أي مشترك ثبوتها للذمي في المسلم إذا كان شريكاً له في الملك وفيه خلاف والأظهر ثبوتها للذمي في غير جزيرة العرب لأنهم منهونون عن البقاء فيها»^(٣).

■ متى تثبت الشفعة للجار؟:

تثبت الشفعة للجار إذا اشترك في الطريق، فعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «الجار أحق بشفعة جاره، ينتظر بها - وإن كان غائباً - إذا كان طريقهما واحداً»^(٤).

(١) «فقه السنة» (١٥٨/٣).

(٢) رواه مسلم. والربع: الدار.

(٣) «سبل السلام» (١٠١/٣).

(٤) صحيح: رواه أحمد والأربعة، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٥٤٠).

■ استئذان الشريك فى البيع:

يجب على الشريك أن يستأذن شريكه قبل البيع، فعن جابر، قال: «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فى كل شركة لم تُقسَم: ربعة أو حائط. لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به»^(١).

■ شروط الشفعة:

- ١- أن يكون المشفوع فيه عقاراً كالأرض وما يتصل بها اتصال قرار كالغراس والبناء والأبواب وكل ما يدخل فى البيع عند الإطلاق^(٢).
- ٢- أن يكون الشفيع شريكاً فى المشفوع فيه، وأن تكون الشركة متقدمة على البيع، وأن لا يتميز نصيب كل واحد من الشريكين، بل تكون الشركة على الشيوع. فعن جابر رضي الله عنه قال: «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فى كل ما لم يُقسَم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»^(٣). أى إن الشفعة ثابتة فى كل مشترك مشاع قابل للقسمة، فإذا قُسم وظهرت الحدود ورُسمت الطرق بينهما فلا شفعة.
- ٣- أن يخرج المشفوع فيه من ملك صاحبه بعوض مالى بأن يكون مبيعاً أو يكون فى معنى المبيع كصلح عن إقرار ما، أو عن جناية توجهه أو هبة ببيع بعوض معلوم لأنه بيع فى الحقيقة. فلا شفعة فيما انتقل عنه ملكه بغير بيع كموهوب بغير عوض وموصى به وموروث.
- ٤- أن يطلب الشفيع على الفور أى إن الشفيع إذا علم بالبيع فإنه يجب عليه أن يطلب الشفعة حين يعلم متى كان ذلك ممكناً، فإن علم ثم أخر الطلب من غير عذر سقط حقه فيها. وإلى هذا ذهب أبو حنيفة، وهو الراجح من مذهب الشافعى وإحدى الروايتين عن أحمد. وقال مالك: لا تجب على الفور بل وقت وجوبها متسع.
- ٥- أن يدفع الشفيع للمشتري قدر الثمن الذى وقع عليه العقد فيأخذ الشفيع الشفعة بمثل الثمن إن كان مثلياً أو بقيمته إن كان متقوماً. فإن عجز عن دفع الثمن كله سقطت الشفعة.
- ٦- أن يأخذ الشفيع جميع الصفقة، فإن طلب الشفيع أخذ البعض سقط حقه فى الكل^(٤).

(١) رواه مسلم.
 (٢) وقال الظاهرية: إن الشفعة فى كل شئ لأن الضرر الذى قد يحدث للشريك فى العقار قد يحدث أيضاً للشريك فى المنقول.
 (٣) رواه البخارى.
 (٤) «فقه السنة» (٣/ ١٦٠-١٦٢) باختصار.

■ فائدتان:

- ١- لا يحل الاحتيا ل إسقاط الشفعة .
- ٢- من المروءة أن لا يبيع الجار داره ولا يؤجرها إلا لمن يرتضيه الجيران .

الشركة

الشركة - بفتح أوله وكسر الراء وبكسره مع سكونها وهى بضم الشين -: اسم للشيء المشترك، والشركة الحالة التى تحدث بالاختيار بين اثنين فصاعداً، وإن أريد الشركة بين الورثة فى المال الموروث حذفت بالاختيار^(١).

وهى مشروعة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة :

قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾^(٢).

وعن السائب المخزومى رضي الله عنه أنه كان شريك النبي ﷺ قبل البعثة فجاء يوم الفتح فقال: «مرحباً بأخى وشريكى»^(٣).

■ خلاصة القول فيها:

قال الإمام الشوكانى - رحمه الله -: «الناس شركاء فى الماء، والنار، والكلأ»^(٤)، وإذا تشاجر المستحقون للماء، كان الأحق به الأعلى فالأعلى، يمسكه إلى الكعيبين ثم يرسله إلى من تحته، ولا يجوز منع فضل الماء ليمنع به الكلأ، وللإمام أن يحمي بعض المواضع لرعي دواب المسلمين فى وقت الحاجة، ويجوز الاشتراك فى النقود والتجارات، ويقسم الربح على ما تراضيا عليه، وتجوز المضاربة ما لم تشتمل على ما لا يحل، وإذا تشاجر الشركاء فى عرض الطريق، كان سبعة أذرع، ولا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه فى جداره، ولا ضرر ولا ضرار بين الشركاء، ومن ضار شريكه، كان للإمام عقوبته بقلع شجره أو بيع داره»^(٥).

هذا، «وجميع أنواع الشركات فى المعاملات جائزة بما فيها من الشروط، إلا إذا شرط فيها شروطاً تدخلها فى الجهالة والغرر. وكل من الشركاء أصيل عن نفسه، ووكيل عن الآخر، وكفيل عنه بما يلزمهما من متعلقات الشركة. والزيادة الحاصلة فى

(١) «سبل السلام» (٣/ ٨٦).

(٢) سورة ص: ٢٤.

(٣) صحيح: رواه أحمد وأبو داود، وصححه الألبانى.

(٤) قال ﷺ: «ثلاث لا يمتنعن: الماء والكلأ والنار» رواه ابن ماجه وإسناده صحيح.

(٥) «الدرر البهية» (٤٩).

الأموال المشتركة للشركاء على قدر أملاكهم، وكذلك النقص عليهم على قدر أملاكهم.

ومن أنواع الشركات: المساقاة على الأشجار^(١)، والمُغَارسة عليها^(٢)، والمزَارعة على الأرض^(٣).

فكل ما اتفق عليه المتعاملان فيها مما لهما وعليهما، أو لأحدهما أو على أحدهما، فهو جائز.

وهذا لا يُحصى من كثرته، وإنما الممنوع فيها وفي غيرها الشروط التي تعود إلى الغرر، فإن الغرر ميسر وقمار، سواء دخل في المعاملات، أو المغالبات. وإنما أجاز الشارع المغالبة في مسابقة الخيل، والركاب، والسهم، ولو بُجِّل، لما في ذلك من مصلحة التقوية على الجهاد، فمصلحتها راجحة على مضرتها، وأما ما سواها من المغالبات بعوض فهو مُحَرَّم وميسر، والله أعلم^(٤).

المُضَارَبَةُ

المضاربة: مأخوذة من الضرب في الأرض، وهو السفر للتجارة، يقول الله تعالى: ﴿وآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(٥).

وتُسمى قِرَاضاً وهو مُشْتَقٌّ من القَرْض، وهو القطع، لأن المالك قطع قطعة من ماله ليتجر فيها وقطعة من ربحه.

والمقصود بها هنا: عقد بين طرفين على أن يدفع أحدهما نقداً إلى الآخر ليتجر فيه، والربح بينهما على ما يتفقان عليه^(٦).

وهي جائزة بالإجماع قال ابن المنذر - رحمه الله تعالى -:

(١) وهي: «أن يدفع الرجل شجره إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره». «المغنى» (٥٢٧/٧).

(٢) قال في «الروض» (٢٨٠/٥): «وهي دفع أرض وشجر لمن يفرسه بجزء مشاع معلوم من الشجر».

(٣) وهي: «دفع أرض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه، أو حب مزروع يُنمى بالعمل لمن يقوم عليه بجزء مشاع معلوم النسبة مما يخرج من الأرض لربها أو للعامل والباقي للآخر». «الروض مع حاشية ابن القاسم» (٢٨٨/٥).

(٤) «نور البصائر والألباب» (٣٦).

(٥) سورة المزمل: ٢٠.

(٦) «فقه السنة» (١٥٤/٣).

«أجمعوا على أن القراض بالدنانير والدرهم جائز. واجمعوا على أن للعامل أن يشترط على رب المال ثلث الربح، أو نصفه، أو ما يجتمعان عليه، بعد أن يكون ذلك معلوماً، جزءاً من أجزاء» (١).

وقد ضارب رسول الله ﷺ لخديجة رضيها بمالها وسافر إلى الشام قبل أن يبعث، وقد كان معمولاً بها في الجاهلية، ولما جاء الإسلام أقرها. قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: «والذي نقطع به أنها كانت ثابتة في عصر النبي ﷺ يعلم بها وأقرها ولولا ذلك لما جازت البتة» ١. هـ.

هذا، «ومتى تم عقد المضاربة وقبض العامل المال كانت يد العامل في المال يد أمانة، فلا يضمن إلا بالتعدي، فإذا تلف المال بدون تعد منه فلا شيء عليه، والقول قوله مع يمينه إذا ادعى ضياع المال أو هلاكه، لأن الأصل عدم الخيانة» (٢). وقد تقدم الدليل على ذلك في أكثر من موضع.

المزارعة

■ تعريفها:

المزارعة: هي دفع أرض وحب لمن يزرعه ويقوم على شأنه بجزء مشاع معلوم النسبة كالثلث أو الربع أو النصف مما يخرج من الأرض من زرع ونحوه.

■ فضلها:

عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم يَغرسُ غرساً أو يزرعُ زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة» (٣).

■ حكمها:

. قال الإمام القرطبي - رحمه الله تعالى -: «الزراعة من فروض الكفاية، فيجب على الإمام أن يجبر الناس عليها، وما كان في معناها من غرس الأشجار» ١. هـ.

■ مشروعيته:

المزارعة نوع من التعاون بين العامل وصاحب الأرض فربما يكون العامل ماهراً في الزراعة وهو لا يملك أرضاً. وربما كان مالك الأرض عاجزاً عن الزراعة، فشرعها الإسلام رفقا بالطرفين.

(١) «الإجماع» (١٢٤).

(٢) «فقه السنة» (١٥٦/٣).

(٣) متفق عليه.

عن طاوس: أن معاذ بن جبل أكرى الأرض على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان، على الثلث والرُّبع، فهو يعملُ به إلى يومك هذا (١).

■ جواز كراء الأرض بالتَّقد:

لا بأس بالمزارعة بالتَّقد، فعن حنظلة بن قيس، قال: سألتُ رافع بن خديج قال: كُنَّا نُكْرِى الأرض على أن لك ما أخرجت هذه، ولى ما أخرجت هذه، فَنُهِينَا أَنْ نُكْرِىهَا بما أخرجت، ولم نَنَّهُ أَنْ نُكْرِى الأرض بالورق (٢).

■ المزارعة الفاسدة:

سبق أن المزارعة الصحيحة هى إعطاء الأرض لمن يزرعها على أن يكون له نصيبٌ مما يخرج منها كالثُلث والرُّبع وما إلى ذلك. أى أن يكون نصيبه غير مُعَيَّن. فإن كان نصيبه مُعَيَّنًا بأن يحدّد مقداراً مُعَيَّنًا مما تخرج الأرض. أو يحدّد قدرًا مُعَيَّنًا من مساحة الأرض تكون غَلَّتْهَا له، والباقي يكون للعامل أو يشتركا فيه. فإن المزارعة فى هذه الحال تكون فاسدة لما فيها من الغرر ولأنها تُفْضَى إلى النزاع (٣).

■ حُكْم من زرع فى أرض قوم بغير إذْنهم:

عن رافع بن خديج، قال: قال رسول الله ﷺ: «من زرع فى أرض قوم بغير إذْنهم، فليس له من الزرع شىءٌ، وتردُّ عليه نفقته» (٤).

الإجارة

■ تعريفها:

الإجارة «الغرة»: الإثابة.

و«اصطلاحاً»: تملك منفعة رقبة بعوض (٥).

■ مشروعيّتها:

قال تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ (٦).

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٠١١).

(٢) رواه مسلم وابن ماجه.

(٣) «فقه السنّة» (١٤١/٣).

(٤) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٠١٤).

(٥) «فتح البارى» (٥١٤/٤).

(٦) سورة القصص: ٢٦.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه» (١).

■ ما يجوز إجارته:

كل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه صحّت إجارته ما لم يمنع من ذلك مانع شرعى. ويشترط أن تكون العين المؤجرة معلومة، والأجرة معلومة، وكذلك مدة الاستئجار ونوع العمل (٢).

قال الله تعالى -حكاية عن صاحب موسى- أنه قال: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ (٣).

وعن حنظلة بن قيس الأنصارى، قال: سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق؟ فقال: لا بأس بها، إنما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله ﷺ، بما على الماذينات (٤) وإقبال الجداول، وأشياء من الزرع، فيهلك هذا ويسلم هذا، ويسلم هذا ويهلك هذا، ولم يكن للناس كراء إلا هذا، فلذلك زجر عنه، فأما شيء مضمون معلوم فلا بأس به (٥).

■ عقاب من منع أجر الأجير:

روى البخارى فى «صحيحه» عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله عز وجل: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بى ثم غدر، ورجل باع حراً، فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً، فاستوفى منه ولم يعطه أجره».

قال الأمير الصنعانى -رحمه الله- فى شرحه لهذا الحديث: «فيه دلالة على شدة جرم من ذكر وأنه تعالى يخصمهم يوم القيامة نيابة عمّن ظلموه. وقوله: «أعطى بى» أى: حلف باسمى وعاهد أو أعطى الأمان بما شرعته من دينى. وتحريم الغدر والنكث مجمع عليه وكذا بيع الحرّ مجمع على تحريمه. وقوله «استوفى منه» أى استكمل منه العمل ولم يعطه الأجرة فهو أكل لماله بالباطل مع تبعه وكده» ا. هـ (٦).

(١) صحيح: «صحيح سنن ابن ماجه» (١٩٩٥).

(٢) «الوجيز» (٣٤٨).

(٣) سورة القصص: ٢٧.

(٤) الماذينات: مسايل المياه، جمع مسيل، وقيل: هى ما ينبت على حافى السواقي ومسيل الماء.

(٥) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٢٨٩٦).

(٦) «سبل السلام» (١١٠/٣).

■ أجره قراءة القرآن:

لا تجوز الأجرة على قراءة القرآن لما رواه الإمام أحمد عن عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«اقرأوا القرآن، ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به، ولا تحفوا عنه، ولا تغفلوا فيه»^(١).

وتجوز الأجرة على الرقية بالقرآن^(٢) لما أخرجه البخاري من حديث أبي سعيد في رقية بعض الصحابة لبعض العرب، وأنه لم يرقه حتى شرط عليه قطيعاً من غنم فتفل عليه وقرأ عليه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ...﴾ فكأنما نشط من عقال فانطلق يمشى وما به قلبه^(٣) فأوفاء ما شرط ولما ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ قال: «قد أصبتم اقسماً واضربوا لي معكم سهماً» وفي رواية أنه قال: «إن أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله»^(٤).

«وذهب الجمهور ومالك والشافعي إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن سواء كان المتعلم صغيراً أو كبيراً»^(٥).

الهبة

الهبة - بكسر الهاء - مصدر وهبت.

وهي «شرعاً»: عقد موضوعه تملك الإنسان ماله لغيره في الحياة بلا عوض.

■ مشروعيتهما:

الهبة مشروعة بالسنة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «تَهَادُوا تَحَابُّوا»^(٦).

وعنه - أيضاً - أن رسول الله ﷺ كان يقول: «يا نساء المسلمين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة».

قال الإمام النووي - رحمه الله - في شرحه لهذا الحديث: قوله ﷺ: «لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة» قال أهل اللغة: هو بكسر الفاء والسين وهو الظلف^(٧).

(١) صحيح: رواه أحمد، وانظر: «صحيح الجامع» (١١٦٨).

(٢) لمن لم يتخذ الرقية مهنة. والله أعلم.

(٣) قلية: علة.

(٤) رواه البخاري.

(٥) «سبل السلام» (٣/ ١١٠).

(٦) حسن: رواه البخاري في «الأدب المفرد» وأبو يعلى بسند حسن.

(٧) الظلف: الحافر.

قالوا: وأصله في الإبل، وهو فيها مثل القدم في الإنسان، وهذا النهى عن الاحتقار نهى للمعطية الهدية، ومعناه لا تمتنع جارة من الصدقة والهدية لجارتها لاستقلالها واحتقارها الموجود عندها، بل تجود بما تيسر وإن كان قليلاً كفرس شاة، وهو خير من العدم. وقد قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (١). وقال النبي ﷺ: «اتقوا النار ولو بشق تمرة» (٢) ١. هـ (٣).

وقد حض النبي ﷺ على قبول الهدية ولو كانت شيئاً يسيراً، فعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لو دُعيتُ إلى ذراعٍ أو كُرَاعٍ (٤) لَقَبِلْتُ، ولو أُهْدِي إلى ذراعٍ أو كُرَاعٍ لَقَبِلْتُ» (٥).

■ الثوابُ على الهدية:

يستحبُّ لمن أُهْدِي إليه شيء أن يكافئ من أهده، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها» (٦).

■ الأولى بالهدية:

والأولى بالهدية الأقرب باباً والأقرب رَحِمًا، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله، إن لى جارِين، فألى أيهما أُهْدِي؟ قال: «إلى أقربهما منك باباً» (٧).

وعن كُريب مولي ابن عباس: أن ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها أخبرته أنها اعتقت وليدة ولم تستأذن النبي ﷺ، فلَمَّا كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت: أشعرت يا رسول الله أنى أعتقت وليدتي؟ قال: «أَوْفَعَلْتُ؟». قالت: نعم. قال: «أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرِك» (٨).

■ حكم تفضيل بعض الأولاد على بعض في الهبة:

ذهب طاوس وعروة ومجاهد وسفيان الثوري وأحمد وإسحاق بن راهويه وداود إلى القول بأن تخصيص بعض الأولاد حرام لما رواه مسلم في «صحيحه» عن النعمان بن بشير قال: تصدَّق على أبي بعبض ماله، فقالت أُمِّي عمرة بنت رباحة: لا أرضى حتى

(١) سورة الزلزلة: ٧.

(٢) رواه مسلم.

(٣) «صحيح مسلم بشرح النووي» (٧/ ٩٩).

(٤) الكُرَاع: هو ما دون الكعب من الدابة.

(٥) رواه البخاري.

(٦) رواه البخاري وغيره.

(٧) رواه البخاري وغيره.

(٨) متفق عليه.

تُشهد رسول الله ﷺ، فانطلق أبى إلى النبى ﷺ ليشهده على صدقتى فقال له رسول الله ﷺ: «أفعلت هذا بولدك كلهم؟». قال: لا. قال ﷺ: «اتقوا الله واعدلوا فى أولادكم». فرجع أبى فرد تلك الصدقة.

وفى رواية: فقال رسول الله ﷺ: «يا بشير: ألك ولد سوى هذا؟». قال: نعم. فقال ﷺ: «فلا تشهدنى إذا فإنى لا أشهد على جور».

وفى رواية: قال ﷺ: «فليس يصلح هذا إنى لا أشهد إلا على حق».

فظاهر هذه الألفاظ يدل على حرمة التفضيل بين الأولاد ووجوب التسوية بينهم فى العطية، وبه صرح الإمام البخارى رحمه الله تعالى وغيره. وقال طاوس: «لا يُفضل أحدٌ على أحد شِعْرة: النحل باطل هو من عمل الشيطان».

وسئل الإمام ابن تيمية - رحمه الله - عن رجلٍ خصّ بعض الأولاد على بعض؟ فأجاب:

«ليس له فى حال مرضه أن يخصّ أحداً منهم بأكثر من قدر ميراثه باتفاق المسلمين». وإذا فعل ذلك فلباقى الورثة ردّه وأخذ حقوقهم. بل لو فعل ذلك فى صحته لم يجز ذلك فى أصحّ قولى العلماء. بل عليه أن يرده كما أمر النبى ﷺ أن يرده حياً وميتاً ويرده المخصص بعد موته» (١) هـ.

«لكن لو كان للرجل ولد صالح وولد فاسق أو ولد مريض مريضاً مزمنًا وآخر صحيح سليم فهل يجوز له أن يؤثر ولده الصالح أو المريض بشيء لسبب الصلاح أو المرض أو نحوهما؟».

الحق أن تحريم التفضيل خاصّ بما إذا لم تكن هناك ضرورة تدعو إليه فإذا تساوت الأولاد فى البرّ والصلاح والعافية كان تخصيص بعضهم بشيء وحرمان الآخرين حراماً. أما إذا كانت هناك ضرورة من مرضٍ مزمن وغيره فما تستريح إليه النفس هو القول بالجواز والله تعالى هو المطلع على القلوب وسيحاسب الوالد على حسب نيّته.

جاء فى «موسوعة فقه عثمان بن عفّان» (٢): إذا كان لرجل عدد من الأولاد ووهب لأحدهم هبة فعليه أن يهب لكل من أولاده مثلها مساواة بينهم وعدلاً إلا أن تكون هذه الهبة جزءاً له على خير فعلة فإنه لا تشترط المساواة.

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٩٤/٣١)

(٢) ص ٣٣٧.

وقد سئل الإمام ابن تيمية -رحمه الله- عن رجل أعطى بعض أولاده شيئاً ولم يعط الآخر: لكون الأول طائعاً له، فهل له برّ من أطاعه وحرمان من عصاه فأجاب -رحمه الله-:

«على الرجل أن يعدل بين أولاده كما أمر الله ورسوله ﷺ... لكن إذا خصّ أحدهما بسبب شرعى مثل أن يكون محتاجاً مطيعاً لله والآخر غنى عاص يستعين بالمال على المعصية فإذا أعطى من أمر الله بإعطائه ومنع من أمر الله بمنعه فقد أحسن» (١) ١. هـ.

■ الرجوع فى الهبة:

الرجوع فى الهبة لا يحلّ، إلا إذا كانت هبة الوالد لولده فإنه له الرجوع فيها، فعن ابن عمر، وابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «لا يحلّ لرجل أن يعطي عطية، أو يهب هبة، فيرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطى ولده، ومثل الذى يعطى العطية يرجع فيها كمثلكلّب يأكل، فإذا شيع قاء ثم عاد فى قبته» (٢).

الدعاء للمُهدى؛ فعن أسامة بن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صنع إليه معروف فقال لفاعله: جزاك الله خيراً فقد أبلغ فى الثناء» رواه الترمذى وكذلك يجوز الرجوع فى الهبة التى لم يثب عليها، فعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «من وهب هبة فهو أحقّ بها ما لم يثب عليها» (٣). قال الأمير الصنعانى -رحمه الله-: «فيه دليل على جواز الرجوع فى الهبة التى لم يثب عليها وعدم جواز الرجوع فى الهبة التى أتاب عليها الموهوب له الواهب» ١. هـ (٤).

■ حكم هدايا العمال:

عن أبى حميد الساعدى، قال: استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدى لى. فقام النبي ﷺ على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «ما بال العامل نبعثه فيأتى فيقول: هذا لك وهذا لى، فهلا جلس فى بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى له أم لا؟ والذى نفسى بيده، لا يأتى بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة، إن كان بعييراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر» -ثم رفع يده حتى رأينا عفرتى إبطيه- «ألا هل بلغت» ثلاثاً (٥).

(١) نقلاً عن «موقف الإسلام من تفضيل بعض الأولاد على بعض فى الهبة» لمحمد إبراهيم الحفناوى (٣٥-٣٦). ط. دار الصحابة للتراث بطنطا.

(٢) صحيح: «صحيح سنن أبى داود» (٣٠٢٣).

(٣) أخرجه الحاكم فى «المستدرک» (٥٢/٢) وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبى.

(٤) «سبل السلام» (١٢٧/٣).

(٥) متفق عليه.

عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ بِشَفَاعَةٍ فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً عَلَيْهَا فَقَبَّلَهَا فَقَدْ أَتَى بَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّ» (١).

العُمَرَى والرُقْبَى

■ تعريفهما:

العُمَرَى - بضم العين المهملة وسكون الميم مع القصر - قال فى «الفتح»: وحكى ضم الميم مع ضم أوله. وحكى فتح أوله مع السكون - وهى مأخوذة من العمر وهو الحياة. سُمِّيت بذلك لأنهم كانوا فى الجاهلية يعطى الرَّجُلُ لِرَجُلٍ الدار ويقول له: أعمرتك إياها - أى أبحتُها لك - مدةَ عمرك وحياتك ف قيل لها: عُمَرَى لذلك (٢).

والرُقْبَى: بوزن العُمَرَى مأخوذة من المراقبة لأن كلاً منهما يرقب الآخر متى يموت لترجع إليه وكذا ورثته يقومون مقامه هذا أصلها لغة (٣).

وقد اعتبر النبي ﷺ فكرة الاسترداد بعد وفاة المعمر له باطلة فأثبت فى العُمَرَى ملكَ اليمين الدائم للمعمر له ما دام حياً ثم من بعده لورثته الذين يرثون أملاكه، إن كان له ورثة. فإن لم يكن له ورثة كانت لبيت المال، ولا يعود إلى المعمر شيئاً منها قط (٤)، فعن جابر: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فَهِيَ لَهُ وَلِعَقْبِهِ، يَرِثُهَا مِنْ يَرِثُهُ مِنْ عَقْبِهِ» (٥).

وعنه: أن نبي الله ﷺ كان يقول: «العُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ» (٦).

وعنه - أيضاً - أن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلِعَقْبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا، لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا، لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِثُ» (٧).

الحَجَرُ

الحَجَرُ «لغة»: مصدر حَجَرَ أى منع وضيق.

و «شرعاً»: قول الحاكم للمدّيون حَجَرْتَ عَلَيْكَ التَّصَرُّفَ فى مالك (٨). ويحجر

(١) حسن: «صحيح سنن أبى داود» (٣٠٢٥).

(٢) ويسمى القائل معمرًا. والمقول له معمرًا.

(٣) «نيل الأوطار» (١٧/٦).

(٤) «فقه السنة» (٢٨٥/٣).

(٥) رواه مسلم وأبو داود.

(٦) رواه البخارى ومسلم وأبو داود.

(٧) رواه مسلم وأبو داود والنسائى.

(٨) «سبل السلام» (٧٢/٣).

على الإنسان فى ماله إذا كان فى ذلك ضرر عليه، كالحجر على الصغير، والسقي، والمجنون، قال الله تعالى:

﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ (١).

وكذلك يُحجر على المدين إذا كانت موجوداته لا تفى بحقوق الغرماء، وطلبوا من الحاكم الحجر عليه ليستردكوا حقهم أو بعضه.

ومن حُجر عليه وتصرّف فتصرّفه غير صحيح، ولا يفك الحجر عنه حتى يزول السبب الذى حُجر عليه لأجله برشد السقي ونحوه، وإيفاء المدين ما عليه (٢).

الصلح

الصلح «لغة»: قطع المنازعة.

و«شرعاً»: معاهدة يتوصل بها إلى إصلاح بين المتخاصمين.

والصلح بين المتنازعين جائز لحديث: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً، والمسلمون على شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً» (٣).

الضمان

الضمان: هو التزام ما وجب على غيره مع بقاءه، ويصح بلفظ كفيل وضمن وزعيم وحميل وتحملت دينك، ويصح بإشارة الأخرس المفهمة، ولكن لا يصح إلا من جائز التصرف كمن عليه ألف لآخر، وضمنه إنسان آخر أمام الدائن، وللدائن أن يطالب المدين والضامن، أو كمن يريد شراء سلعة على أن يدفع الثمن مؤجلاً، ورفض البائع إلا إذا ضمنه أحد من الناس (٤).

المساقاة

المساقاة: هى دفع شجر له ثمر مأكول إلى آخر ليقوم بسقيه وما يحتاج إليه من الثمر بجزء معلوم، وتصح على شجر له ثمر يؤكل، ليزرعه ويسقيه ويتعهده، بنسبة معينة من الثمرة كالربع أو الثلث أو النصف، لحديث ابن عمر «عامل النبى ﷺ أهل خير بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع» (٥).

(١) سورة النساء: ٥. والفيه: هو الذى لا يُحسن التصرف.

(٢) «نور البصائر والالباب» (٣٤).

(٣) صحيح: رواه الترمذى وغيره، وصححه الألبانى فى «الإرواء» (١٣٠٣).

(٤) «التيسير فى فقه الإمام ابن تيمية» (١٢٥).

(٥) رواه البخارى ومسلم وغيرهما.

الجُعالة

■ تعريفها:

الجُعالة عَقْدٌ عَلَى مَنفَعَةٍ يُظَنُّ حَصُولُهَا كَمَنْ يَلْتَزِمُ بِجُعْلِ (١) مُعَيَّنٍ لِمَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَتَاعُهُ الضَّائِعَ، أَوْ دَابَّتَهُ الشَّارِدَةَ، أَوْ يَبْنِي هَذَا الْحَائِطَ، أَوْ يَحْفَرُ لَهُ هَذِهِ الْبُئْرَ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْمَاءِ، أَوْ يُحَفِّظُ ابْنَهُ الْقُرْآنَ، أَوْ يَعَالِجُ الْمَرِيضَ حَتَّى يَسْرَأَ، أَوْ يَفُوزُ فِي مَسَابَقَةٍ كَذَا... إلخ (٢).

■ مشروعيتهما:

الجُعالة جائزة. والأصل فيها قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ (٣). وَكَانَ مَعْلُومًا، وَفِي «الصَّحِيحِينَ» حَدِيثُ اللَّدِيغِ الَّذِي رَقَاهُ الصَّحَابِيُّ عَلَى قَطِيعِ غَنَمٍ (٤) وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَلَا يَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ الْجُعْلُ مِنْ مَالِكَ الْمَتَاعِ، بَلْ لَوْ قَالَ بَعْضُ أَحَادِ النَّاسِ: مِنْ رَدِّ ضَالَّةٍ فَلَانِ فَلَهُ عَلَى كَذَا، فَرَدَّ مَنْ سَمِعَهُ أَوْ مَنْ بَلَغَهُ ذَلِكَ بِطَرِيقِهِ اسْتَحَقَّ الْجُعْلُ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ» (٥).

وَيَشْتَرُطُ فِي الْجُعْلِ -أَيْضًا- أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا، لِأَنَّهُ عَوْضٌ فَلَا يَدُّ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ كَالْأَجْرَةِ فِي الْإِجَارَةِ، فَلَوْ كَانَ مَجْهُولًا كَقَوْلِهِ: مَنْ رَدَّ أَبْقَى أَوْ ضَالَّتِي فَلَهُ ثَوْبٌ أَوْ عَلَى رِضَاهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ أَعْطِيهِ شَيْئًا فَهُوَ فَاسِدٌ، فَإِذَا رَدَّ اسْتَحَقَّ أَجْرَةَ الْمِثْلِ (٦).

الْوَقْفُ

الوقف «لُغَةً»: الْحَبْسُ، يُقَالُ وَقَفْتُ كَذَا أَيْ حَبَسْتَهُ.

وَهُوَ «شَرْعًا»: حَبْسُ مَالٍ يُمْكِنُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ بِقَطْعِ التَّصَرُّفِ فِي رَقَبَتِهِ عَلَى مَصْرَفٍ مَبَاحٍ (٧).

وَالْوَقْفُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الْجَارِي أَجْرُهَا مَا دَامَ نَفْعُهَا:

(١) الْجُعْلُ: مَا يُعْطَى مُقَابِلَ عَمَلٍ.

(٢) «فقه السنة» (٢٠٩/٣).

(٣) سُورَةُ يُوسُفَ: ٧٢.

(٤) تَقَدَّمَ قَرِيبًا.

(٥) صَحِيحٌ: وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا.

(٦) «كُفَايَةُ الْأَخْبَارِ» (٢٩٠) بِتَصَرُّفٍ.

(٧) «سَبِيلُ السَّلَامِ» (١١٨/٣).

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» (١).

وعنه -أيضاً- قال: قال رسول الله ﷺ: «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته: علماً علمه ونشره، وولداً صالحاً تركه، أو مصحفاً ورثه، أو مسجداً بناه، أو بيتاً لابن السبيل بناه أو نهراً أجراه، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته» (٢).

ولهذا يشترط أن يكون الموقوف على جهة من جهات البرّ الخاصة أو العامة، وأن يكون الموقوف عيناً ينتفع بها مع بقاء أصلها، كالعقارات، والأواني، والسلاح، والحيوانات، والمصاحف، والكتب، ونحوها. ويتبع فيها نص الموقف إذا كان على وفق الشرع، وإلا وجب تعديلها لتوافق المشروع.

وعلى الناظر ملاحظة الوقف بالحفظ والتعمير بالمعروف، وقبض الربيع وتنفيذه على المستحقين، والمعاملة عليه بالمساقاة، والمزارعة، والتأجير، والمشاركة، وعليه أن يجتهد في أصلح الأمور. ولا يحل بيع الموقوف إلا إذا تعطلت منافعه بخراب أو غيره، فيباع ويصرف ثمنه في مثله أو بعض مثله، ويكون ذلك البذل وفقاً بمجرد الشراء (٣).

بيع العربون

صفة بيع العربون أن يشتري المشتري شيئاً ويدفع جزءاً من ثمنه إلى البائع. فإن نفذ البيع احتسب من الثمن، وإن لم ينفذ أخذه البائع على أنه هبة له من المشتري. وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم صحة هذا البيع لما رواه ابن ماجه أن النبي ﷺ نهى عن بيع العربون (٤). وضعف الإمام أحمد هذا الحديث وأجاز بيع العربون.

وقال الشيخ / عبد العزيز بن باز -رحمه الله تعالى-:

«لا حرج في أخذ العربون في أصحّ قولی العلماء إذا اتفق البائع والمشتري على ذلك ولم يتم البيع» (٥).

(١) رواه مسلم.

(٢) صحيح: رواه ابن ماجه، وصححه الألباني.

(٣) «نور البصائر والألباب» (٤١).

(٤) ضعيف: «ضعيف سنن ابن ماجه» (٤٢٧).

(٥) «فتاوى مهمة للتجار ورجال الأعمال» (٤٩) ط. دار الإيمان.

■ المتاجرة بأثواب الضيقة:

سُئل الشيخ/ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله-: ما حكم المتاجرة بأثواب النساء الضيقة والقصيرة؟.

فأجاب:

«الجواب على هذا السؤال في قاعدة أصلها النبي ﷺ في قوله: «إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمته». ومن المعلوم أن الثياب الضيقة للنساء لا تجوز، لا أمام النساء ولا أمام المحارم، اللهم إلا أمام الزوج إذا لم يكن في البيت سواه، فهذا لا بأس به، لأن الزوج له أن ينظر من عورة امرأته ما ينظر، وإذا عرفت هذا صار الاتجار بهذه الثياب محرماً ولا يجوز، والواجب على الإنسان ألا يتخذ الدنيا على حساب الدين، والرزق القليل الحلال خير من الكثير الحرام»^(١).

■ بيع الصحف والمجلات الساقطة:

قال الشيخ ابن باز -رحمه الله-: «لا يجوز بيع الصحف والمجلات المشتملة على الصور النسائية أو المقالات المخالفة للشرع المطهر لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾»^(٢).

■ حكم التأمين التجاري:

سُئلت «اللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية» هذا السؤال:

س: إذا فتح التاجر اعتماداً على شركة بالخارج مثلاً في أرز أو سكر أو شاي يقوم التاجر بتأمين المال عند إحدى شركات التأمين ضد الغرق أو الحريق أو التلف ويدفع نسبة ٢٪ على قيمة المال وإذا وصل المال وحصل فيه تلف طالب شركة التأمين ودفعوا له قيمة التلف حتى لو غرفت الباخرة تدفع له شركة التأمين قيمة المال كله فما الحكم؟.

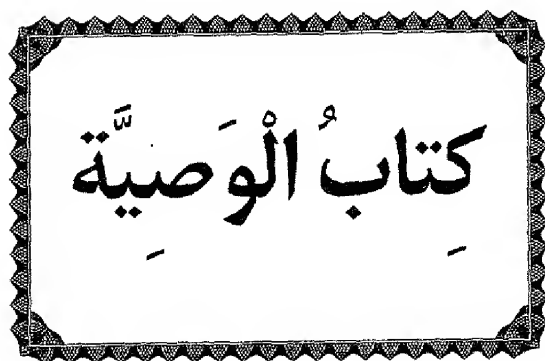
ج-: إذا كان الواقع كما ذكر فذلك من التأمين التجاري المحرم لما فيه من الضرر الفاحش والمغامرة وكلاهما من كبائر الذنوب . وصلى اللهم على نبيينا محمد وآله وصحبه وسلم.

(١) نفس المرجع (٥٣)

(٢) سورة المائدة: ٢.

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



الْوَصِيَّة

■ تعريفها:

يأتى لفظ الوصية بمعنى «الأمر المؤكد»: قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾^(١). وتأتى بمعنى «العهد»: فيقال: أوصى إلى فلان بكذا... أى عهد إليه. وهى فى «الشرع»: هبة الإنسان غيره عيّنًا أو دينًا أو منفعةً على أن يملك الموصى له الهبة بعد موت الموصى. وعرفها بعضهم: بأنها تمليك مُضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرّع، ومن هذا التعريف يتبين الفرق بين الهبة والوصية^(٢). وقال فى «المقنع» (٣٥٤/٢): «وهى الأمر بالتصرّف بعد الموت».

■ مشروعيّتها:

الوصية مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع: قال تعالى: ﴿مَنْ بَعْدُ وَصِيَّةٌ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٌ﴾^(٣). وفى «الصحيحين» عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى فيه، يبيت ليلتين^(٤) إلاّ ووصيته مكتوبةً عنده».

■ حكمها:

يختلف حكم الوصية باختلاف الأحوال، فقد تكون واجبة أو مندوبة أو مُحَرّمة أو مكروهة أو مباحة.

■ حالات وجوبها:

تجب الوصية إذا كان على الإنسان حق شرعى يخشى أن يضيع إن لم يوص به، سواء كانت تلك الحقوق للعباد كالودائع والأمانات والديون. أو كانت كالزكاة التى لم يخرجها أو حج لم يقم به... إلخ. وتؤكد الوصية إذا كان الإنسان فى حالة خطرة مثل: اشتداد مرض، أو دخول حرب، أو كان على سفر.

(١) سورة العنكبوت: ٨.

(٢) «فقه السنة» (٢٩٥/٣).

(٣) سورة النساء: ١١.

(٤) للتقريب لا لتحديد.

■ حالات استحبابها:

وتندب في القربات، والصدقات الجارية، وللصالحين من المسلمين. وله أن يتصرف في ثلث ماله، والثلث كثير، كما صح في الحديث^(١).

■ حالات تحريمها:

تحرم إذا كان فيها إضرار بالورثة. روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح قال ابن عباس: «الإضرار في الوصية من الكبائر». وتحرم كذلك إذا أوصى ببناء خمارة أو دار لهو أو نحو ذلك. وتحرم الوصية -أيضاً- للورثة سواء كان وارثاً بالفرض أو بالتعصيب، لقوله ﷺ: «إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث»^(٢).

وإن أجاز الورثة الوصية -بمحض اختيارهم دون إكراه أو إجبار- نفذت لقوله ﷺ: «لا تجوز وصية لوارث إلا بإجازة الورثة»^(٣).

وكذلك تحرم الوصية لغير الوارث بأكثر من الثلث، وسيأتي الدليل بعد قليل.

■ حالة كراهيتها:

تكره إذا كان الموصي قليل المال وله وارث أو ورثة يحتاجون إليه، لقوله ﷺ: «إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»^(٤). كما تكره لأهل الفسق متى علم أو غلب على ظنه أنهم سيستعينون بها على المعصية.

■ مقدار الموصى به:

مقدار الموصى به من المال هو «الثلث»، فلا حق للموصى في الوصية بأكثر من ذلك، إلا إذا أجازها الورثة كما تقدم، والأفضل أن تكون أقل من الثلث، فعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: مرضتُ عام الفتح مرضاً أشفيتُ منه على الموت، فأتاني رسول الله ﷺ يعودني: فقلت: يا رسول الله إن لي مالاً كثيراً وليس يرثني إلا ابنتي فأوصى بمالي كله؟ قال: «لا». قلتُ: فثلثي مالي؟ قال: «لا». قلتُ: فالشطر؟ قال: «لا». قلتُ: فالثلث؟ قال: «الثلث والثلث كثير، إنك إن تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ....» الحديث^(٥).

وقد أوصى بعض الصحابة بالخمس، وقال: «أرضى بما رضى الله به لنفسه»، يشير بذلك إلى قوله تعالى:

(١) سيأتي بعد قليل.

(٢) صحيح: رواه الترمذي وغيره وانظر: «صحيح الجامع» (٧٥٧٠).

(٣) رواه الدارقطني في «سننه» (١٥٢/٤).

(٤) رواه البخاري.

(٥) صحيح: «صحيح سنن الترمذي» (١٧١٨).

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ (١).

■ وصية الجنف:

على الموصى أن يحذر من وصية الجنف، وذلك بأن يوصى للوارث أو يكذب في وصيته من أجل أن يحرم ورثته أو بعضهم، وعلى من يعلم بوصية الجنف أن يغيرها ويبدلها، وهو في ذلك مأجور ومثاب، قال تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٢).

وفسر الجنف: بأن يخطئ في وصيته، والإثم بأن يتعمد الجور في وصيته، والصالح مطلوب في كلتا الحالتين (٣).

■ ما يبدأ به في الإخراج من التركة:

يبدأ بإخراج الواجب من تركه الميت أوصى بها الميت أو لم يوص. والواجب إما حق لأدمي، وإما فريضة حج، أو كفارة عن يمين، أو ظهار، أو غيرهما أو زكاة وجبت فتوفى قبل إخراجها، أو نذر أوجبه على نفسه فتوفى قبل الوفاء به (٤).

■ ما يكتب في صدر الوصية:

عن أنس رضي الله عنه قال: «كانوا يكتبون في صدور وصاياهم:

بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أوصى به فلان ابن فلان: يشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله، ويصلحوا ذات بينهم، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأوصيهم بما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب: ﴿يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (٥).

■ متى تستحق الوصية؟:

ولا تستحق الوصية للموصى له إلا بعد موت الموصى، وبعد سداد الديون، فإذا استغرقت الديون التركة كلها فليس للموصى له شيء:

عن علي، قال: قضى رسول الله ﷺ بالدين قبل الوصية، وأنتم تقرأونها ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ (٦).

(١) سورة الأنفال: ٤١.

(٢) سورة البقرة: ١٨٢.

(٣) «تفسير الطبري» (١٧١/٢)، وانظر: «الوصية» للشيخ/ صالح الأطرق.

(٤) «الوصية» (٣٠).

(٥) سورة البقرة: ١٣٢، والأثر: رواه عبد الرزاق، والبيهقي، والدارقطني بسند صحيح.

(٦) سورة النساء: ١٢، والحديث: رواه ابن ماجه، والترمذي، وسنده حسن.

■ بطلان الوصية:

الوصية تبطل بأشياء، منها:

- ١- إذا جُنَّ الموصى جنونًا مطبقًا واتصل الجنون بالموت.
 - ٢- إذا مات الموصى له قبل موت الموصى.
 - ٣- إذا كان الموصى به معينًا وهلك قبل قبول الموصى له^(١).
- وهناك أشياء أخرى تبطل بها الوصية تقدّم ذكر بعضها.

■ من وصايا الصحابة:

عن أبي بردة قال:

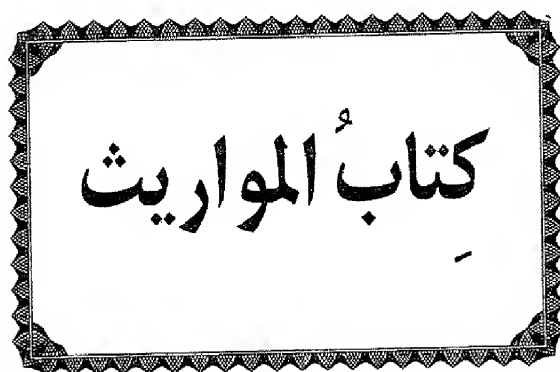
«أوصى أبو موسى رضي الله عنه حين حضره الموت قال: إذا انطلقتم بجنائزتي، فأسرعوا بي المشى، ولا تتبعوني بمجمر، ولا تجعلن على لحدي شيئًا بيني وبين التراب، ولا تجعلن على قبري بناء. وأشهدكم أني برىء من كل حالقة، أو صالقة^(٢)، أو خارقة». قالوا: سمعت فيه شيئًا؟ قال: نعم، من رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣).

(١) «فقه السنة» (٣/٣٠٢).

(٢) الصالقة: التي ترفع صوتها في البكاء.

(٣) أخرجه أحمد والبيهقي.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



المواريث

■ حكم التوارث:

التوارث بين المسلمين واجب بالكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾^(١). وغير ذلك من الآيات.

وفى «الصحيحين» عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا»^(٢) فما بقي فلأولى رجل ذكر»^(٣).

■ ما يورث من مال المتوفى:

إذا مات الإنسان بديء من تركته لمؤنة تجهيزه ودفنه، ثم بقضاء دينه، ثم بوصيته فإن بقي شيء قسم على ورثته، لقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ ذِينَ﴾^(٤).

■ أسباب الإرث:

أسباب الإرث ثلاثة:

- ١- النسب: أى القرابة، لقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾^(٥).
- ٢- النكاح: لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾^(٦).
- ويتوارث الزوجان فى الطلاق الرجعى، والبائن إن طلقها فى مرضه الذى مات فيه.
- ٣- الولاء: وهو أن يعتق امرؤ رقيقاً عبداً، أو جارية، فيكون له بذلك ولاؤه، فإذا مات العتيق ولم يترك وارثاً ورثه من أعتقه، لقوله ﷺ: «الولاء لمن أعتق»^(٧).
- ولقوله ﷺ: «الولاء لُحْمَةٌ كُلِّ حِمَّةٍ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ»^(٨).

(١) سورة النساء: ٧.

(٢) أى أعطوا السهام المقدرة لأهلها المستحقين لها بالنص وما بقي فلأقرب ذكر من العصابة إلى الميت.

(٣) يرى ابن عباس أن الميت إذا ترك بنتاً وأختاً وأخاً يكون للبنت النصف والباقي للأخ ولا شيء للأخت.

(٤) سورة النساء: ١٢.

(٥) سورة الأحزاب: ٦.

(٦) سورة النساء: ١٢.

(٧) متفق عليه.

(٨) صحيح: رواه الحاكم، والبيهقى، وانظر: «صحيح الجامع» (٧١٥٧).

■ موانع الإرث:

موانع الإرث ستة:

- ١- الكفر: لقوله ﷺ: «لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر»^(١).
- ٢- القتل: لقوله ﷺ: «ليس للقاتل من تركته المقتول شيء»^(٢).
- ٣- الرق: لأن العبد وما ملك لسيده، فلو ورث قريبه لكان التوريث لسيده دونه.
- ٤- الزنا: فابن الزنا لا يرث والده، ولا يرثه والده، وإنما يرث أمه وترثه دون أبيه، لقوله ﷺ: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»^(٣).
- ٥- اللعان: فابن المتلاعنين لا يرث والده الذي نفاه، ولا يرثه والده، قياساً على ابن الزنا.
- ٦- عدم الاستهلال: فالمولود الذي تضعه أمه ميتاً فلا يستهل صارخاً عند الوضع لا يرث ولا يورث.

■ شروط الإرث:

يشترط في صحة الإرث ما يلي:

- ١- عدم وجود مانع من الموانع السابقة.
- ٢- موت الموروث ولو حكماً بأن يحكم القاضي بموت مفقوده مثلاً.
- ٣- كون الوارث حياً يوم موت موروثه، فلو أن امرأة مات أحد أولادها، وفي بطنها جنين، فإن هذا الجنين يستحق الإرث من أخيه إن استهل صارخاً لأن حياته متحققة يوم موت أخيه^(٤).

■ الوارثون من الذكور:

- ١- الزوج: فإن الزوج يرث زوجته إذا ماتت، ولو كانت مطلقة إذا لم تنقض عدتها، فإن انتقضت عدتها فلا إرث له منها.
- ٢- المعتق: أو عصبته عند فقده.
- ٣- الأقارب: وهم أصول، وفروع، وحواشي، فالأصول: الأب والجد وإن علأ، والفروع: الابن وابن الابن مهما نزل. والحواشي القريبة، وهم الإخوة وأبناؤهم وإن نزلوا. والإخوة لأم. والحواشي البعيدة وهم العم وابن العم وإن نزلوا أشقاء كانوا أو لأب.

(١) متفق عليه.

(٢) رواه ابن عبد البر وصححه.

(٣) متفق عليه.

(٤) «منهاج المسلم» (٣٣٩) بتصرف يسير.

هؤلاء الذكور الوارثون، ولا يتصور وجودهم وارثين في تركه واحدة أبداً، وذلك لأن بعضهم يحجب بعضاً، فالأب يحجب الجد والإخوة للأم، والابن يحجب الأخ، والأخ يحجب العم وهكذا. فلو اجتمعوا كلهم في تركه فلا يرث منهم إلا ثلاثة: الزوج، والابن، والأب فقط.

■ الوارثات من النساء:

١- الزوجة.

٢- المعتقة.

٣- ذوات القرابة، وهن ثلاثة أقسام: أصول، وهن الأم والجدّة لأم، أو لأب. وفروع، وهن البنت، وبنت الابن وإن نزلت، وحاشية قريبة وهي الأخت مطلقاً.

■ تنبيه:

لا ترث العمّة ولا الحالة، ولا بنت البنت ولا ولدها ولا بنت الأخ، ولا بنت العم مطلقاً^(١).

■ المستحقون للتركة^(٢):

المستحقون للتركة ثلاثة: ذو فرض، وعصبة، ورحم. والفروض المقدّرة في كتاب الله تعالى ستة: النصف، والرّبع، والثلثان، والثلث، والسّدس.

● فالنصف فرض خمسة:

١- الزوج إذا لم يكن للزوجة ولد، لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾^(٣).

٢- البنت، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾^(٤).

٣- بنت الابن: لأنها تقوم مقام البنت بالإجماع. قال ابن المنذر: «أجمعوا على أن بنى الابن، وبنات الابن، يقومون مقام البنين والبنات ذكورهم كذكورهم، وإناثهم كإناثهم، إذا لم يكن للميت ولد لصلبه»^(٥).

(١) «منهاج المسلم» (٣٣٩) بتصرف يسير.

(٢) «الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز» (٤١٨-٤٢٠).

(٣) سورة النساء: ١٢.

(٤) سورة النساء: ١١.

(٥) «الإجماع» (٧٩).

٤، ٥- الأخت الشقيقة والأخت لأب، لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُو هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ (١).

● والرابع فرض اثنين:

١- الزوج إن كان للزوجة ولد؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ (٢).

٢- الزوجة إن لم يكن للزوج ولد؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ (٣).

● والثلث فرض واحد: وهو الزوجة إن كان للزوج ولد، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّلُثُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ (٤).

● والثلثان فرض أربعة:

١، ٢- البنتان وبنت الابن؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ (٥).

٣، ٤- الأختان الشقيقتان، والأختان لأب؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ (٦).

■ والثلث فرض اثنين:

١- الأم إذا لم تحجب؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ (٧).

٢- الاثنان فصاعداً من الإخوة والأخوات لأم، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ (٨).

■ والسدس فرض سبعة:

١- الأم مع الولد أو الأخوة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ (٩).

(١) سورة النساء: ١٧٦.

(٢) سورة النساء: ١٢.

(٣) سورة النساء: ١٢.

(٤) سورة النساء: ١٢.

(٥) سورة النساء: ١١.

(٦) سورة النساء: ١٧٦.

(٧) سورة النساء: ١١.

(٨) سورة النساء: ١٢.

(٩) سورة النساء: ١١.

٢- الجدة عند عدم الأم: قال ابن المنذر: «أجمعوا على أن للجدة السدس إذا لم تكن للميت أم» ١. هـ (١).

٣- الواحد من ولد الأم ذكرًا كان أم أنثى؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ (٢).

٤- بنت الابن مع بنت الصلب؛ فعن هزيل بن شرحبيل الأودي، قال: جاء رجل إلى أبي موسى الأشعري، وسلمان بن ربيعة، فسألهما عن: ابنة، وابنة ابن، وأخت الأب وأم؟ فقالا: لابنته النصف، وللأخت من الأب والأم النصف، ولم يورثا ابنة الابن شيئًا، وأت ابن مسعود فإنه سيتابعنا، فاتاه الرجل، فسأله وأخبره بقولهما، فقال: لقد ضللت إذا، وما أنا من المهتدين، ولكني سأفضي فيها بقضاء النبي ﷺ:

«لابنته النصف، ولابنة الابن سهم تكلمة الثلثين، وما بقى فللأخت من الأب والأم» (٣).

٥- الأخت من الأب مع الأخت الشقيقة: تكلمة للثلثين، قياسًا على بنت الابن مع بنت الصلب.

٦- الأب مع الولد؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (٤).

٧- الجد عند عدم الأب: قال ابن المنذر: «وأجمعوا أن حكم الجد حكم الأب» ١. هـ (٥).

العَصَبَةُ (٦)

■ تعريفها:

العَصَبَةُ جمعُ عاصِبٍ كطالب وطلبة، وهم بنو الرجل وقرابته لأبيه، وسُمُّوا بذلك لشد بعضهم أزر بعضٍ.

والمقصود بهم هنا: الذين يصرف لهم الباقي بعد أن يأخذ أصحابُ الفروض أنصباؤهم المقدرة لهم، فإذا لم يفضل شيء منهم لم يأخذوا شيئًا إلا إذا كان العاصِبُ ابنًا فإنه لا يحرم بحالٍ.

(١) «الإجماع» (٨٤).

(٢) سورة النساء: ١٢.

(٣) صحيح: «صحيح سنن أبي داود» (٢٥١٣).

(٤) سورة النساء: ١١.

(٥) «الإجماع» (٨٤).

(٦) «فقه السنة» (٣/٣١٣-٣١٥) باختصار.

والعصبة كذلك هم الذين يستحقون التركة كلها إذا لم يوجد من أصحاب الفروض أحد، لما رواه البخارى ومسلم عن ابن عباس أن النبى ﷺ قال: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر».

■ أقسامها:

تنقسم العَصْبَةُ إلى قسمين:

القسم الأول: عَصْبَةٌ نَسَبِيَّةٌ؛ وهى أصناف ثلاثة:

الأول: عَصْبَةٌ بنفسه؛ وهى كل ذكر لا يدخل فى نسبته إلى الميت أنثى وتنحصر فى

أصناف أربعة:

١- النبوة وتسمى جزء الميت.

٢- الأبوة وتسمى بأصل الميت.

٣- الأخوة وتسمى جزء أبيه.

٤- العمومة وتسمى جزء الجد.

الثانى: عَصْبَةٌ بغيره: وهى الأنثى التى يكون فرضها النصف فى حالة الانفراد،

والثلثين إذا كانت معها أخت لها فأكثر، فإذا كان معها أو معها أخ صار الجميع حيثن

عصبة به وهن أربع:

١- البنت أو البنات.

٢- بنت أو بنات الابن.

٣- الأخت أو الأخوات الشقيقات.

٤- الأخت أو الأخوات لأب. فكل صنف من هذه الأصناف الأربعة يكون عصبه

بغيره وهو الأخ ويكون الإرث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين^(١).

الثالث: عَصْبَةٌ مع غيره: وهى كل أنثى تحتاج فى كونها عاصبة، إلى أنثى أخرى،

وتنحصر العصبه مع الغير فى اثنتين فقط من الإناث وهى:

١- الأخت الشقيقة أو الأخوات الشقيقات مع البنت أو بنت الابن.

٢- الأخت لأب أو الأخوات لأب مع البنت أو بنت الابن، ويكون لهن الباقي من

التركة بعد الفروض.

(١) من لا فرض له من النساء عند عدم أخيها العاصب لا تصير عصبه به عند وجوده، فلو مات عن عم أو عمه فالمال كله للعم دون العمه ولا تصير العمه عصبه بأخيها لأنها عند فقده لا فرض لها. ومثل هذا ابن الأخ مع بنت الأخت.

■ كيفية توريث العصبه بالنفس: العصبه بالنفس أصناف أربعة وترث حسب

الترتيب الآتى:

- ١- البنوة وتشمل الأبناء وأبناء الابن وإن نزل.
- ٢- فإن لم توجد جهة البنوة انتقلت التركة أو ما يتبقى منها إلى جهة الأبوة وتشمل الأب والجد الصحيح وإن علأ.
- ٣- فإن لم يكن أحد من جهة الأبوة حياً استحق التركة أو ما بقى منها الأخوة. وتشمل الإخوة لأبوين والإخوة لأبٍ وأبناء الأخ لأبوين وأبناء الأخ لأب وإن نزل كل منهما.

٤- فإذا لم يكن أحد من هذه الجهة حياً انتقلت التركة أو الباقي منها إلى جهة العمومة من غير فرق بين عمومة الميت نفسه أو عمومة أبيه أو جدّه، إلأ أن عمومة الميت نفسه تقدّم على عمومة أبيه، وعمومة أبيه تقدّم على عمومة جدّه وهكذا.

فإن وجد أشخاص متعدّدون تساوت نسبتهُم إلى الميت من حيث الجهة والدرجة كان أحقهم بالإرث أقواهم قرابة. فإذا ترك الميت أشخاصاً متساوين فى نسبتهُم إليه من حيث الجهة والدرجة والقوة استحقوا على السواء بحسب رءوسهم. وهذا هو معنى ما يقول الفقهاء: إن التقديم فى العصبات بالنفس يكون بالجهة فإن اتحدت فالدرجة فإن تساوت فبالقوة فإن اتحدت فى الدرجة والجهة والقوة استحقوا على السواء ووزعت التركة بينهم على عددهم.

القسم الثانى: عصبه سببية: العاصب السببى هو المولى المعتق ذكراً كان أم أنثى.

فإذا لم يوجد المعتق فالميراث لعصبته الذكور.

الحجب والحَرَمَان

■ تعريفهما:

الحجب: المنع من كل الميراث، أو من بعضه.

والحرمان: منع شخص معيّن من ميراثه بسبب تحقّق مانع من موانع الإرث كالقتل

ونحوه من الموانع.

■ أقسام الحجب (١):

الحجب نوعان: حجب نقصان، وحجب حرمان..

فحجب النقصان: هو نقص ميراث أحد الورثة لوجود غيره، ويكون خمسة أشخاص:

- ١- الزوج يُحجبُ من النصف إلى الربع عند وجود الولد.
- ٢- الزوجة وتحجبُ من الربع إلى الثمن عند وجود الولد.
- ٣- الأم تُحجبُ من الثلث إلى السدس عند وجود الفرع الوارث.
- ٤- بنت الابن.
- ٥- الأخت لأب.

وأما حجب الحرمان: فهو منع جميع الميراث عن شخص لوجود غيره كمنع ميراث الأخ عنه عند وجود الابن، وهذا النوع لا يدخل في ميراث ستة من الوارثين، وإن جاز أن يحجبوا حجب نقصان، وهم:

- ١، ٢- الأبوان: الأب والأم.
- ٣، ٤- الولدان: الابن والبنت.
- ٥، ٦- الزوجان.

ويدخل حجب الحرمان فيما عدا هؤلاء من الورثة.

وحجب الحرمان قائم على أساسين:

١- أن كل من ينتمي إلى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص، كابن الابن، فإنه لا يرث مع وجود الابن، سوى أولاد الأم، فإنهم يرثون معها مع أنهم ينتمون إلى الميت بها.

٢- يقدم الأقرب على الأبعد، فالابن يحجب ابن أخيه، فإن تساوا في الدرجة يرجح بقوة القرابة كالأخ الشقيق يحجب الأخ لأب.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كتابُ القضاء
والشَّهَادَاتِ

أولاً: القضاء

القضاء «لغة»: إحكام الشيء.

واصطلاحاً: تبين الحكم الشرعى والإلزام به وفصل الحكومات، أو: هو الحكم بين الناس.

والقضاء: فرض كفاية لإقامة العدل بين الناس، ومن يتولّى القضاء بين الناس يكون أفضل الناس ورعاً وعلماً، على أنه سيتحرى العدل، ويجتهد فى إقامة كل ما يتعلّق بأمور الدّين، والفصل بين الخصومات.

ويشترط أن يكون القاضى: بالغاً، عاقلاً، ذكراً، حراً، مُسْلِماً، عدلاً، سميعاً، بصيراً، متكلماً، مُجتهداً. ويجوز أن يكون مجتهداً فى تقليد مذهبه.

وهذه الشروط تعتبر حسب الإمكان - كما قال الإمام ابن تيمية - ونجب ولاية الأمثل فالأمثل.

وإذا رضى اثنان بتحكيم رجل يصلح للقضاء، فحكم بينهما نفذ حكمه فى المال والحدود واللّعان وكلّ ما ينفذ فيه حكم الإمام أو نائبه.

■ ومن آداب القاضى:

أن يكون قوياً من غير عنف، وليّاً من غير ضعف، حليماً، متأنّياً ذا فطنة. ويجب أن يعدل بين الخصمين فى كل شيء حتى فى المجلس ودخول الخصمين. ويحرم القضاء وهو غضبان بشدة، أو فى شدة جوع أو عطش أو شدة هم أو ملل أو كسل أو برد أو حرّ شديدين.

ويحرم عليه - أيضاً - قبول الرشوة.

ولا يجوز قبوله للهدية بعد تولّيه القضاء لا قبله.

ويستحب أن يحكم بحضرة شهود ولا ينفذ حكمه لنفسه أو لوالده وزوجته ولا عدوة. ويحكم على أساس أن البيّنة على المدّعى، واليمين على المدّعى عليه، ويمكن الحكم على الغائب إذا ثبت عليه الحق.

■ الدعاوى والبيّنات:

ولا تصحّ الدعوى ولا الإنكار لها إلا من جائز التصرف وهو الحرّ المكلف الرشيد، وإن ادّعى كل من المتخاصمين شيئاً، وهو موجود فى يد أحدهما فهى له مع يمينه فإذا

كانت معه بيّنة فلا يحلف، وفي الحديث: «لو يُعْطَى أناس بدعواهم، لادعى أناسُ دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه» (١).

ثانياً: الشهادات

الشهادات: هي الإخبار بما علمه الشاهد بلفظ: «أشهد»، وتحمل الشهادة فرض كفاية، وإنكار الشهادة لمن تعيّن عليه حرام، لأن أداءها فرض عين على من تحمّلها إذا دُعي إليها، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ﴾ (٢).

ولا يحلّ أن يشهد إلا بما يعلمه، ويتحقق العلم برؤية أو سماع ومن شهد بعقد نكاح أو غيره من العقود فلا بدّ من صحّة شهادته به من ذكر شروطه، وإن شهد برضاع ذكر عدد الرضعات، وأنه شرب من ثديها، أو لبن حلب منها، أو شهد بسرقة ذكر المسروق منه وصفة السرقة والحرز والنصاب، وهكذا يفصل فيما رآه مما يتعلّق به الحكم وشروط من تقبل شهادته: البلوغ والعقل والكلام والإسلام والحفظ والعدالة. ولا بد من الصّلاح في الدين واجتناب المحارم، واستعمال المروءة وفعل ما يزيّنه، واجتناب ما يذنّسه.

ولا تُقبل شهادة أحد الزوجين لصاحبه وتُقبل عليهما وكذا الأولاد والآباء، ولا يقبل في الزّنا إلا أربعة وفي بقية الحدود اثنان، وما لا يطلع عليه الرجال غالباً كالحيض والولادة والرضاع ونحوهم شهادة امرأة عدل، لأن الرسول ﷺ أجاز شهادة القابلة وحدها (٣).

■ الترهيب من شهادة الزور:

عن أبي بكرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: كنا عند رسول الله ﷺ فقال: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثاً»: الإشرak بالله، وعقوق الوالدين، وشهادة الزور، ألا وشهادة الزور، وقول الزور، وكان متكئاً فجلس، فما زال يكرّرها حتى قلنا: ليته سكت» (٤).

وقال الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى-: «شاهد الزور قد ارتكب عظام: أحدها: الكذب والافتراء. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾» (٥).

(١) رواه مسلم.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٣.

(٣) «التيسير في فقه الإمام ابن تيمية» (١٦٣، ١٦٤).

(٤) رواه البخاري ومسلم والترمذي.

(٥) سورة غافر: ٢٨.

وثانيها: أنه ظَلَمَ الذى شهد عليه حتى أخذ بشهادته ماله وعرضه وروحه .
وثالثها: أنه ظَلَمَ الذى شهد له بأن ساق إليه المال الحرام فأخذه بشهادته فوجبت له النار . وقال ﷺ : «من قضيتُ له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار» (١).

ورابعها: أنه أباح ما حَرَّمَ الله تعالى وعصمه من المال والدم والعرض (٢).

■ الترهيب من الرشوة:

الرشوة: هى ما يمدّه المحتاج من مصانعة ومال ونحوه لنيل حاجة متعذّرة.

■ أنواعها: هى نوعان:

١- حرام: وهى ما كانت من أموال أو هدايا أو نحو ذلك للحصول على ما ليس له، أو لدفع حقّ قد لزمه . قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٣).

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: «لعن رسول الله ﷺ الراشئ والمرتشئ» (٤).

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «الرشوة فى الحكم كفر، وهى بين الناس سُحْتٌ» (٥).

٢- جائزة: وهى ما يدفعه الشخص ليدفع ظلماً عن دينه وماله ودمه وعرضه، والحصول على حقوقه المباحة شرعاً وعرفاً بشرطين:

(أ) يثقنه من استحالة نيل حقوقه إلاّ بها «وتكون بقدر الضرورة فقط» .

(ب) ألا يستحلّ ذلك، بل يستكره فى نفسه على الأقل، ويستغفر الله ويتوب إليه .

قلت: والإثم فى هذه الحالة على المرتشئ .

(١) متفق عليه .

(٢) «الكبائر» (٨٤) .

(٣) سورة البقرة: ١٨٨ .

(٤) صحيح: رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه .

(٥) رواه الطبرانى موقوفاً بإسناد صحيح .

الخاتمة

نسأل الله تعالى حُسْنَهَا

وبعد أن تم الكتاب -بحمد الله تعالى- أذكر القارئ الكريم أن ما قيّدناه في هذا الكتاب هو جهد المقلّ، ووسع الطاقة، والخطأ لازم، والعصمة ممنوعة عن مثلى، والتحصيل متفاوت، فمن اطلع على خلل سدّه، وأصلح خطأه، ومن رأى نقصاً أكمله، لا إظهاراً لنقص، ولا تظاهراً بعلم ولكن ابتغاء لوجه الله، فله منى حُسن الثناء، ومن الله أحسن الجزاء. هذا، وأسأل الله تعالى أن يتقبّل منى هذا العمل وأن يجعله ذخراً يوم العرض عليه، وأن يكتب له القبول في الأرض، إن ربي سميع قريب. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

كتبه/

سعد يوسف محمود أبو عزيز

غمرين -منوف- منوفية

ت : ٠٧٩ / ٦٧٠ / ٤٨

١٦ من ربيع الآخر ١٤٢٣ هـ

٢٧ يونيو ٢٠٠٢ م

أهم المراجع

- ١- تفسير القرطبي . تحقيق الشيخ/ عرفان العشّا ط . دار الفكر
- ٢- تفسير ابن كثير . ط . دار الفكر
- ٣- أضواء البيان . للشيخ/ محمد الأمين الشنقيطى
- ٤- تيسير الكريم الرحمن فى تفسير كلام المنان .
للشيخ/ عبد الرحمن بن ناصر السعدى
- ٥- أحكام القرآن . للإمام أبى بكر بن العربى
- ٦- فتح البارى بشرح صحيح البخارى . ط . دار الريان
- ٧- صحيح مسلم بشرح النووى . ط . دار الخير
- ٨- المجموع شرح المذهب . للإمام النووى ط . دار الفكر
- ٩- الدين الخالص . للإمام الشيخ/ محمود خطاب السبكي
- ١٠- بداية المجتهد ونهاية المقتصد . لابن رشد ط . مكتبة الإيمان
- ١١- «مجموع الفتاوى» . للإمام ابن تيمية
- ١٢- «الفتاوى الكبرى» . للإمام ابن تيمية ط . المكتبة التوفيقية
- ١٣- «المغنى» . للإمام ابن قدامة ط . دارهجر
- ١٤- نيل الأوطار . للإمام الشوكانى ط . مكتبة الإيمان
- ١٥- سبل السلام . للإمام الصنعانى ط . دار الحديث
- ١٦- المحلى بالآثار . للإمام ابن حزم ط . دار الفكر
- ١٧- زاد المعاد . للإمام ابن القيم ط . المكتبة التوفيقية
- ١٨- تحفة الودود فى أحكام المولود . للإمام ابن القيم ط . دار الريان
- ١٩- جلاء الأفهام . للإمام ابن القيم
- ٢٠- الجواب الكافى لمن سأل عن الدواء الشافى . للإمام ابن القيم
- ٢١- إغاثة اللفهان . للإمام ابن القيم

- ٢٢- منهاج المسلم. للشيخ أبى بكر الجزائري ط. دار السلام
- ٢٣- فقه السنة. للشيخ/ السيد سابق
- ٢٤- فقه السنة للنساء. لأبى مالك كمال بن السيد سالم ط. المكتبة التوفيقية
- ٢٥- الفقه الواضح. د. محمد بكر إسماعيل
- ٢٦- الوجيز فى فقه السنة والكتاب العزيز.
- للشيخ/ عبد العظيم بدوى المخلفى ط. دار ابن رجب
- ٢٧- الدرر البهيّة فى المسائل الفقهية. للإمام الشوكانى
- ٢٨- نور البصائر والألّباب. للشيخ/ عبد الرحمن بن ناصر السّعدى
- ٢٩- كفاية الأخيار فى حلّ غاية الاختصار. للشيخ/ تقى الدين أبى بكر محمد الحسينى
- ٣٠- روضة الطالبين. للإمام النووى
- ٣١- الأمّ. للإمام الشافعى
- ٣٢- الزكاة. د. أبو عابد
- ٣٣- إصلاح المساجد من البدع والعوائد. للشيخ/ محمد جمال الدين القاسمى
- ٣٤- الشرح الممتع. للشيخ/ محمد بن صالح العثيمين
- ٣٥- صفة صلاة النبىّ ﷺ. للشيخ/ حسن السّقايف
- ٣٦- الجواب الصحيح من أحكام صلاة التراويح. للشيخ/ عبد العزيز بن باز
- ٣٧- فتاوى المرأة. للشيخ/ عبد الله بن جبرين
- ٣٨- هدى النبىّ ﷺ فى العيدين. للشيخ/ عمرو عبد المنعم سليم
- ٣٩- فتاوى مهمّة لنساء الأمة. للشيخ/ عمرو عبد المنعم سليم
- ٤٠- فقه الطلاق. للشيخ/ عمرو عبد المنعم سليم
- ٤١- الجامع فى أحكام الطلاق. للشيخ/ عمرو عبد المنعم سليم
- ٤٢- نظام الطلاق فى الإسلام. للعلامة الشيخ/ أحمد شاکر
- ٤٣- الحلال والحرام. د. يوسف القرضاوى
- ٤٤- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء بالسعودية.
- ٤٥- الإسلام والطب. د. محمد وصفى
- ٤٦- مدخل إلى الطب فى الإسلام. د. على محمد مطاوع

- ٤٧- شرح بلوغ المرام. للشيخ/ عبد العزيز بن باز
- ٤٨- طهور المسلم. د. سعيد بن وهف القحطاني
- ٤٩- سنن الفطرة. محمد عبد الله الطالبي ط. مكتبة السنة
- ٥٠- وجوب إعفاء اللحية. للكاندهلوي
- ٥١- نهاية البيان في أحكام الختان. د. كمال الجمل ط. مكتبة الإيمان
- ٥٢- فقه العبادات. للشيخ/ حسن أيوب
- ٥٣- فقه العبادات. د. رمضان الحسين جمعة
- ٥٤- الإعجاز الطبى للقرآن. د. السيد الجميلي
- ٥٥- مجموع فتاوى. العلامة ابن باز
- ٥٦- فتاوى المسح على الخفين. للشيخ/ ابن عثيمين
- ٥٧- «السنن والمبتدعات» للشيخ/ محمد عبد السلام الشقيري
- ٥٨- الترغيب والترهيب. للإمام المنذرى. تحقيق/ أيمن صالح ط. دار الحديث
- ٥٩- التيسير فى فقه الإمام ابن تيمية. د. أبو سريع محمد عبد الهادى
- ٦٠- الأذان والإقامة. د. سعيد القحطاني
- ٦١- الإجهاض بين الطب والدين. جمع الشيخ/ صفوت الشوافي
- ٦٢- ٥٢ سؤالاً عن أحكام الحيض. للشيخ/ ابن عثيمين
- ٦٣- تنبيهات على أحكام تختص بالمؤمنات. للشيخ/ صالح الفوزان
- ٦٤- المسح على الجورين. للشيخ/ محمد جمال الدين القاسمى تحقيق/ الألبانى
- ٦٥- لا جديد فى أحكام الصلاة. د/ بكر بن عبد الله أبو زيد
- ٦٦- حدّ الثوب والأزرّة وتحريم الإسبال ولباس الشهرة. د. بكر بن عبد الله أبو زيد
- ٦٧- صبياننا والمساجد. عبد الهادى السّودانى
- ٦٨- كيف تقدر وتخرج زكاة أموالك. محمد ليب ط. دار الصحابة
- ٦٩- هل يجوز إخراج الزكاة لبناء المساجد والمستشفيات. للعلامة/ محمد زاهد الكوثرى
- ٧٠- فتاوى الصيام. للشيخ/ ابن جبرين
- ٧١- فتاوى الصيام. جمع/ محمد المسند
- ٧٢- فتاوى علماء البلد الحرام. إعداد/ خالد الجريسى

- ٧٣- فقه الجنائز. د. أحمد محمود كريمة
 - ٧٤- المنهاج للمعتمر والحاج. للشيخ/ سعود الشريم
 - ٧٥- كيف يحج المسلم والمعتمر. عبد الله محمد الخياط
 - ٧٦- دليل الحاج والمعتمر. مجموعة العلماء وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية
 - ٧٧- الحج والعمرة رحلة إيمانية مباركة. للشيخين/ فتح الله جزر، ومصطفى وهدان
 - ٧٨- حكم السفور والحجاب ونكاح الشغار. للشيخ/ ابن باز
 - ٧٩- مختصر فقه الإيمان. لأبي مصعب عصام بن جاد
 - ٨٠- هذا ديننا. للشيخ/ محمد الغزالي
 - ٨١- القول الوسيط في حكم البيع بالتقسيط. محمد أحمد عيسى
 - ٨٢- التبيان في آداب حملة القرآن. للنووي
 - ٨٣- التدابير الواقية من الربا في الإسلام. د. فضل إلهي
 - ٨٤- الترهيب من الربا. د. محمد سعيد رسلان
 - ٨٥- موقف الإسلام من تفضيل بعض الأولاد على بعض في الهبة.
- محمد إبراهيم الحفناوى
- ٨٦- فتاوى مهمة للتجار ورجال الأعمال. ط. دار الإيمان
 - ٨٧- الوصية. للشيخ/ صالح الأحرام
 - ٨٨- الكبائر. للإمام الذهبي
 - ٨٩- السلسلة الصحيحة. للشيخ الألباني
 - ٩٠- السلسلة الضعيفة. للشيخ الألباني
 - ٩١- صحيح الجامع. للشيخ الألباني
 - ٩٢- ضعيف الجامع. للشيخ الألباني
 - ٩٣- صحيح سنن الترمذي. للشيخ الألباني
 - ٩٤- ضعيف سنن الترمذي. للشيخ الألباني
 - ٩٥- صحيح سنن أبي داود. للشيخ الألباني
 - ٩٦- صحيح سنن النسائي. للشيخ الألباني
 - ٩٧- صحيح الأدب المفرد. للشيخ الألباني

- ٩٨- صحيح سنن ابن ماجة . للشيخ الألبانى
- ٩٩- الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة . للشيخ الألبانى
- ١٠٠- تمام المنة . للشيخ الألبانى
- ١٠١- تحريم آلات الطرب . للشيخ الألبانى
- ١٠٢- صحيح الترغيب . للشيخ الألبانى
- ١٠٣- صفة صلاة النبي ﷺ . للشيخ الألبانى
- ١٠٤- قيام الليل . للشيخ الألبانى
- ١٠٥- أحكام الجنائز . للشيخ الألبانى
- ١٠٦- جلباب المرأة المسلمة . للشيخ الألبانى
- ١٠٧- حجة النبي ﷺ . للشيخ الألبانى

الفهرست

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| تعريف عام بالفقه وفضله | ٥ |
| كتاب الطهارة | ٩ |
| الطهارة | ١١ |
| أقسام المياه | ١١ |
| النجاسات | ١٤ |
| سنن الفطرة | ٢٢ |
| آداب قضاء الحاجة | ٣١ |
| الآنية | ٣٦ |
| الوضوء | ٣٦ |
| المسح على الخفين | ٤٧ |
| الغسل | ٥١ |
| التيمم | ٥٧ |
| من أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة | ٥٩ |
| كتاب الصلاة | ٦٥ |
| الأذان والإقامة | ٧١ |
| شروط صحة الصلاة | ٧٦ |
| صفة الصلاة | ٧٨ |
| أركان الصلاة | ٨٨ |
| واجبات الصلاة | ٩٠ |
| سنن الصلاة | ٩١ |
| ما يباح في الصلاة | ٩٣ |

| | |
|-----|-------------------------------|
| ٩٥ | مكروهات الصلاة |
| ٩٨ | مبطلات الصلاة |
| ٩٩ | صلاة التطوع |
| ١٢٢ | صلاة الجماعة |
| ١٣٣ | المساجد |
| ١٤ | المواضع المنهى عن الصلاة فيها |
| ١٤١ | صلاة المريض |
| ١٤٢ | صلاة الخوف |
| ١٤٣ | صلاة السفر |
| ١٤٦ | الجمعة |
| ١٥٥ | صلاة العيدين |
| ١٦١ | آداب خروج المرأة إلى المسجد |
| ١٦٢ | الأطفال والمساجد |
| ١٦٣ | كتاب الزكاة |
| ١٧٥ | مصارف الزكاة |
| ١٧٨ | زكاة الفطر |
| ١٨٠ | صدقة التطوع |
| ١٨٣ | كتاب الصيام |
| ١٨٦ | صوم رمضان |
| ١٩٢ | صوم التطوع |
| ١٩٤ | آداب الصيام |
| ١٩٥ | ما يباح للصائم |
| ١٩٨ | ما يبطل الصيام |

| | |
|-----|-------------------------------------|
| ٢٠٢ | الاعتكاف |
| ٢٠٤ | ليلة القدر |
| ٢٠٧ | كتاب الجنائز |
| ٢٠٩ | المرض |
| ٢١٤ | ما يطلب عند الاحتضار بعد خروج الروح |
| ٢١٦ | ما يحرم على أقارب الميت فعله |
| ٢١٨ | الإحداد على الميت |
| ٢١٨ | تجهيز الميت |
| ٢٢٤ | الصلاة على الميت |
| ٢٢٦ | حكم الصلاة على المتحرر |
| ٢٣١ | الدفن |
| ٢٣٥ | التعزية |
| ٢٣٦ | زيارة القبور |
| ٢٣٧ | هل يصل ثواب قراءة القرآن للميت؟ |
| ٢٣٩ | كتاب الحج والعمرة |
| ٢٤١ | أولاً : الحج |
| ٢٤١ | آداب شرعية لمن أراد الحج |
| ٢٤٣ | مواقيت الحج |
| ٢٤٤ | صفة الإنسان الثلاثة |
| ٢٤٥ | أركان الحج |
| ٢٤٦ | واجبات الحج |
| ٢٤٦ | سنن الحج |
| ٢٥٢ | محظورات الإحرام |

| | |
|-----|-----------------------------|
| ٢٥٤ | مباحات الإحرام |
| ٢٥٥ | تلخيص مناسك الحج كأنك تراها |
| ٢٥٨ | ثانياً العمرة |
| ٢٦٣ | زيارة المدينة المنورة |
| ٢٦٥ | كتاب النكاح |
| ٢٦٧ | الترغيب في الزواج |
| ٢٦٨ | أنكحة فاسدة هدمها الإسلام |
| ٢٧١ | آداب الخطبة في الإسلام |
| ٢٧٤ | شروط صحة عقد القرآن |
| ٢٧٧ | المحرمات من النساء |
| ٢٨٠ | آداب الزفاف في الإسلام |
| ٢٨٢ | من منكرات وبدع الأفراح |
| ٢٨٤ | حق الزوج على زوجته |
| ٢٨٦ | حق الزوجة على زوجها |
| ٢٨٧ | العزل وتحديد النسل |
| ٢٨٨ | حكم إسقاط الجنين |
| ٢٨٩ | حكم طفل الأنابيب |
| ٢٩٠ | من أحكام المولود |
| ٢٩٣ | كتاب المفارقة بين الزوجين |
| ٢٩٥ | الطلاق |
| ٢٩٩ | أقسام الطلاق |
| ٣٠٥ | حصانة الطفل |
| ٣٠٦ | الخلع |

| | |
|--------------------------------|-----|
| الظهار | ٣٠٨ |
| الإيلاء | ٣١١ |
| اللعان | ٣١٢ |
| امرأة المفقود | ٣١٥ |
| العدة | ٣١٥ |
| كتاب الأيمان والنذور | ٣١٩ |
| أولاً: الأيمان | ٣٢١ |
| ثانياً: النذور | ٣٢٤ |
| كتاب: الأطعمة والأشربة والآنية | ٣٢٧ |
| أولاً: الأطعمة | ٣٢٩ |
| ما يحرم من الأطعمة | ٣٢٩ |
| الزكاة الشرعية | ٣٣٢ |
| الصيد | ٣٣٤ |
| الأضحية | ٣٣٧ |
| ثانياً: الأشربة | ٣٤١ |
| ثالثاً: الآنية | ٣٤٣ |
| كتاب اللباس والزينة | ٣٤٥ |
| أولاً: اللباس | ٣٤٧ |
| ثانياً: الزينة | ٣٥١ |
| كتاب الحدود | ٣٥٣ |
| حد الزنا | ٣٥٦ |
| حد القذف | ٣٥٩ |
| حد الردة | ٣٥٩ |

| | |
|-----|---------------|
| ٤١٣ | الحوالة |
| ٤١٤ | الوديعة |
| ٤١٤ | النصب |
| ٤١٥ | العارية |
| ٤١٦ | إحياء الموات |
| ٤١٦ | اللقطة |
| ٤١٨ | اللقيط |
| ٤١٨ | الوكالة |
| ٤١٩ | الشفعة |
| ٤٢١ | الشركة |
| ٤٢٢ | المضاربة |
| ٤٢٣ | المزارعة |
| ٤٢٤ | الإجارة |
| ٤٢٦ | الهبة |
| ٤٢٦ | العمرى والرقي |
| ٤٣٠ | الحجر |
| ٤٣١ | الصلح |
| ٤٣١ | الضمان |
| ٤٣١ | المساقاة |
| ٤٣٢ | الجعالة |
| ٤٣٢ | الوقف |
| ٤٣٣ | بيع العربون |
| ٤٣٥ | كتاب الوصية |

